



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر . بسكرة .

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

الدلالة عند فخر الدين الرازي
في ضوء اللسانيات الحديثة
"المحصل في أصول الفقه أنموذجا"

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه ل م د في الآداب واللغة العربية

تخصص: اللسانيات واللغة العربية

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد خان

إعداد الطالب:

كمال كباش

السنة الجامعية: 2022 / 2023 م

الموافق لـ: 1443 / 1444 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فانزلناك الكتاب
الذی فیہ التوحید

شکر

و

حرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الداعي إلى رضوانه.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى والدتي الكريمة التي شجعتني على إتمام هذا البحث، وإلى من أنستني في بحثي أم أبنائي: حواء وزكرياء وإسحاق وأنس حفظهم الله تعالى، كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى من شرفني بإشرافه على رسالتي: الأستاذ الدكتور "محمد خان" الذي لن تكفيني هذه الكلمات لإيفائه حقه بصبره الكبير علي وثقته في، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وأخص بالذكر: صبري "عيسوي جمال" الذي علمني أبعاد الإعلام الألي وابتنتي "حواء" التي ساعدتني كثيرا في جمع المصادر والمراجع، ولا أنسى جميع أساتذتي وإخواني وأصهارى وزملائي.

مقدمة

اهتم علماء الأصول إلى جانب اللغويين والمناطقة بالتفكير الدلالي؛ ذلك أن القرآن الكريم بما امتاز به من قوة البناء ورسوخ الأركان يحتاج إلى علوم أساسية نستطيع من خلالها التعرف على أحكامه الكلية ومقاصده العامة، وهذه العلوم وإن تعددت وتنوعت فإن علم الدلالة هو الغاية منها بل قمتها فيه يدرك معنى اللفظ، ويعرف من خلاله مدلوله ومرماه، واستنباط المعنى من أكبر الصعوبات التي تواجه الباحث؛ لأنه أمام معالم متجددة وتدخلها شروط كثيرة (الدلالة الثابتة، دلالة السياق)، وهو على حد تعبير صاحب المستصفي في أصول الفقه أبي حامد الغزالي - رحمه الله - عمدة أصول الفقه لأن مهمة الأصولي استنباط الأحكام الشرعية من أصولها، ولا يمكنه ذلك إلا إذا أدرك المعنى وعرف مرمى اللفظ ومدلوله، وتبين كيفية دلالاته على الحكم ونوع هذه الدلالة ودرجتها.

لهذا فصل الأصوليون القول في الدلالة على الأحكام، وتجاوزوا في دراساتهم ما هو ظاهر إلى ما هو خفي؛ سعياً منهم إلى وضع قواعد وأصول لاستنباط الأحكام الشرعية، وبذلك حازوا على قدم السبق في هذه الدراسات؛ لارتباطها بالنص الشرعي (القرآن والسنة).

وهذه القواعد والأصول تحيلنا إلى جملة من المباحث الدلالية التي تناولها علماء العصر في ميدان علم الدلالة.

وأمام ما يوليه الباحثون والدارسون بالأبحاث الدلالية القديمة من عناية؛ لربطها بما توصل إليه العلم الحديث من مناهج ونظريات علمية تولدت لدي فكرة البحث في ميدان علم الدلالة، ولما كان فخر الدين الرازي دائرة معارف في عصره وليت وجهي نحو كتابه "المحصل في أصول الفقه" الذي ملأت شهرته الآفاق وأثنى عليه العلماء لأكشف اللثام عن جانب من جوانب التفكير اللساني ألا وهو التفكير الدلالي عند الرازي؛ ذلك أن كثيراً من قضايا تراثنا اللغوي والأصولي وغيرها تحتاج إلى بحوث جادة من أجل الإسهام في إثرائها وبلورتها أو بعثها في طابع يتماشى ومعطيات العصر مع المحافظة على الأصل، وسدّ ثغرة من ثغرات الدراسات الدلالية، خاصة ما تعلق بالدراسات الأصولية وطمعاً في الأجر والثواب يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وكتاب "المحصل في أصول الفقه" للرازي فيه من القضايا الفلسفية والفكرية والنحوية والصرفية والدلالية،... وغيرها ما يجعله جديراً بالاهتمام والبحث.

من هنا جاء عنوان الرسالة أو البحث:

الدلالة عند فخر الدين الرازي في ضوء اللسانيات الحديثة

"المحصل في أصول الفقه أمودجا"

ليجيب عن الإشكالية العلمية المتأسسة عن الأسئلة المعرفية الآتية:

- ما معنى علم الدلالة وما هي مراحل نشأته؟
 - ما هي أهم القضايا الدلالية التي تناولها الرازي في محصولة؟ وهل ترتقي إلى مستوى البحث الدلالي الحديث؟
 - هل اهتمام الرازي بالقضايا الدلالية على قدم المساواة مع الجوانب اللسانية الأخرى كالنحو والصرف؟
 - ما هو دور الاشتقاق في توجيه دلالات الألفاظ عند الرازي؟
 - ما هو دور السياق في توجيه دلالات الألفاظ وما هي مجالات إعماله عند الرازي؟
- للإجابة عن هذه الأسئلة ستكون طريقة سرد الموضوعات متماشية والاعتبارات المنطقية التي تستدعي تقديم الأهم على المهم والنتائج إثر المقدمات وعقد الروابط بين عناصر البحث وذلك وفق خطة تتضمن مقدمة، ومدخلاً، وخمسة فصول، وخاتمة.

- المقدمة:

وقد تحدثت فيها عن سبب اختيار الموضوع وهدفه ومنهج الدراسة، وكذلك منهل البحث والصعوبات التي اعترضت سبيله.

- المدخل:

وسيتم الحديث فيه عن علم الدلالة، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين:

- المبحث الأول: مصطلح الدلالة.
- المبحث الثاني: نشأة علم الدلالة والمسار التطوري لعلم الدلالة.

- الفصل الأول:

وسيتم الحديث فيه عن حياة الرازي وكتابه "المحصل في أصول الفقه"، وقد تم تقسيمه إلى

مبحثين:

- المبحث الأول: لمحة مختصرة عن عصر الرازي وحياته.
- المبحث الثاني: المحصول في أصول الفقه (اسمه ومنهجه)

- الفصل الثاني:

وسيتم الحديث فيه عن اللغة وأقسام الدلالة عند الرازي، وقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث:

- المبحث الأول: مفهوم اللغة لغة واصطلاحاً.

- المبحث الثاني: نشأة اللغة وأهم النظريات أو المذاهب في ذلك.
- المبحث الثالث: الدليل اللساني عند الرازي وطبيعة العلاقة بين طرفيه.
- المبحث الرابع: أقسام الدلالة عند الرازي.

- الفصل الثالث:

وسيتيم الحديث فيه عن بعض القضايا النحوية والصرفية عند الرازي، وقد تم تقسيمه إلى أربعة

مباحث:

- المبحث الأول: الجملة والكلام.
- المبحث الثاني: أقسام الجملة.
- المبحث الثالث: الاشتقاق وأقسامه.
- المبحث الرابع: دور الاشتقاق في توجيه دلالات الألفاظ.

- الفصل الرابع:

وسيتيم الحديث فيه عن دلالاتي السياق وحروف المعاني عند الرازي، وقد تم تقسيمه إلى أربعة

مباحث:

- المبحث الأول: السياق وأقسامه.
- المبحث الثاني: مجالات إعمال السياق.
- المبحث الثالث: حروف المعاني.
- المبحث الرابع: معاني هذه الحروف وثمرتها الاختلاف فيها.

- الفصل الخامس:

وسيتيم الحديث فيه عن الحقول الدلالية والتطور الدلالي، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الحقول الدلالية وتحليلاتها عند الرازي.
- المبحث الثاني: التطور الدلالي وتحليلاته عند الرازي.

- خاتمة:

وسيتيم الحديث فيها عن أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

أما المنهج الذي فرضته طبيعة الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي المقارن، حيث قمت بفرز المسائل الأصولية في دلالات الألفاظ وصنفتها بحسب المباحث الدلالية التي تتناولها.

وكنت أحاول في كل مسألة يحتاج الأمر فيها إلى إبداء رأي أو استدراك أو تنبيه أحاول القيام بذلك باذلا كل جهدي في توخي الصواب.

كما قمت بتخريج الأحاديث النبوية وشكّل الكلمات الصعبة، والتزمت في الآيات القرآنية ذكر اسم السورة ورقم الآية، وتوخيت الأمانة العلمية في نسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها. وقد حاولت بلورة هذا البحث في طابع يتماشى ومعطيات العصر مع المحافظة على طابعه المعرفي الأصيل؛ أي وسمه بطابع العصر مع المحافظة على الأصل.

أما منهل البحث فجملة من المصادر والمراجع الأصولية واللغوية والنحوية وكتب التفاسير والدلالة فمن أهم كتب أصول الفقه: المحصول للرازي (وهو مدونة البحث)، البحر المحيط للزركشي الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، أصول الفقه لهبة الزحيلي، ومن الكتب اللغوية والنحوية: الخصائص لابن جني، الكتاب لسيبويه، مغني اللبيب لابن هشام، ومن كتب الدلالة: الصاحبي لابن فارس، وأما كتب التفاسير فقد استعنت كثيرا بـ: التفسير الكبير للرازي، التحرير والتنوير لابن عاشور الكشاف للزخشري، ومن كتب الرازي التي اعتمدها في البحث: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز الفراسة، والمعالم في أصول الفقه، بالإضافة إلى كثير من الكتب الحديثة وبعض الأطروحات والمقالات.

وقد اعترضت سبيل البحث جملة من الصعوبات والعراقيل أبرزها: سعة الموضوع وكثرة تفرعاته وكذلك صعوبة منهجية الرازي وطريقة معالجته للمسائل الأصولية، حيث يكثر من التفرع والاطراد مما يستدعي تركيزا إضافيا، وفوق ذلك صعوبة المصطلحات الأصولية عند الرازي وقلة الدراسات الحديثة حول كتاب المحصول وما كتب حوله لا يمكن الحصول عليه سواء بالتحميل أو بالسفر؛ لأن تحميله بمقابل مالي ولا توجد طريقة للتعامل مع هذه الوضعية في الجزائر ولم يسمح لي بالسفر إلى أماكن وجودها لأنني موظف؛ ولذلك لم أتحدث عن الدراسات السابقة.

وبعون من الله أولا وأخيرا، ثم بفضل التوجيهات السديدة للأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور محمد خان الذي قوم هذا البحث وصحح أخطاءه حتى نضج، فله مني جزيل الشكر وجميل العرفان على قبوله الإشراف والمتابعة المستمرة لهذه الرسالة.

مداخل

- علم الدلالة المصطلح والنشأة
- المبحث الأول: مصطلح الدلالة
- المبحث الثاني: نشأة علم الدلالة

المبحث الأول - مصطلح الدلالة:

تبلور مصطلح الدلالة في صورته الفرنسية "سيمانتيك" لدى اللغوي الفرنسي "ميشال باريل" في أواخر القرن التاسع عشر 1883 م ليعبر عن فرع من علوم اللغة العام هو "علم الدلالات". ويعود هذا المصطلح إلى أصل يوناني مؤنث (Sèmantiké) مذكوره (Semantikos) ومعناه: "يَعْنِي" "يُدُلُّ" ومصدره كلمة (Séma)؛ أي إشارة. ونقل هذا الاصطلاح إلى الإنجليزية وحظي بإجماع جعله متداولاً بغير لبس "سيمانتيك" (Semantics)

والمصطلح العربي المقابل لهذا المصطلح هو "الدلالة"؛ ذلك أنه ينتشر في مصنفات عربية قديمة تتصل بمجالات تقرب من ماهية هذا العلم، كأصول الفقه، ونظرية النظم، والتعريفات للجرجاني وترتكنا مصطلح "المعنى"؛ لأنه قسم من أقسام البلاغة يُعْنَى بدراسة التركيب، وهو لفظ عام لا يعين على اشتقاق فرعية مرنة نجدها في مصطلح "الدلالة": دَلٌّ، يَدُلُّ، دَلَالَةٌ، دَالٌّ، مَدْدُولٌ...، وأما مصطلح الرمز فهو عنوان لعلم قائم بنفسه هو عِلْمُ "الْعَلَامَاتِ" (1).

أما علم الدلالة اصطلاحاً: فقد عرفه بعضهم بأنه <دراسة المعنى>، أو <العلم الذي يدرس المعنى>، أو <ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى>، أو <ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى> (2)

وأما موضوعه فهو كل شيء يقوم بدور العلامة أو الرمز، وهذه العلامات أو الرموز قد تكون لغوية وقد تكون غير لغوية، ورغم اهتمام علم الدلالة بجميع العلامات اللغوية وغير لغوية إلا أنه يركز على الرمز اللساني لارتباطه بالإنسان (3)

وإذا كانت الدراسة العلمية تفرض على الباحث أن يجدد نشأة المصطلح والمراحل التي مر بها قصد التعرف على ماهيته الأولى وما طرأ عليها من تغير دلالي أو للإجابة عن الظاهرة العلمية التي يشرف عليها المصطلح العلمي الحديث؛ لأن ذلك يعتبر كسبا علمياً في غاية الأهمية يستطيع الباحث من خلاله الغوص في أعماق التراث بمنهجية علمية دقيقة تمكنه من إحراز بعض النتائج فقد عرضنا للمسار التطوري الذي تبلور من خلاله علم الدلالة وصار علماً قائماً بذاته بعدما كان متصلاً بجملة من العلوم آخرها علم اللغة، ثم بسطنا القول في المفاهيم التي وردت بها كلمة "دَلٌّ" ومشتقاتها في القرآن الكريم، باعتباره قمة النص الأدبي واللغوي الذي عجز فصحاء العرب وبلغاؤهم عن مجازاته والإتيان

¹ - فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان - دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 2 ، 1996 ، ص 6 - 9

² - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 5 ، 1998، ص 11

³ - المصدر نفسه

بمثله، ثم عدنا إلى معاجم اللغة المشهورة لنقل منها مختلف الشروح التي وردت بها كلمة "دل" بمختلف مشتقاتها، وفي نهاية هذه الرحلة العلمية عرضنا للعلاقة بين علمي الدلالة والأصول.

المبحث الثاني - نشأة علم الدلالة (المسار التطوري لعلم الدلالة):

إن علم الدلالة كغيره من العلوم والمعارف، حيث بدأ بسيطا ثم نما وترعرع على أيدي كبار علماء الدلالة عبر العصور والأزمنة، حتى صار على ما هو عليه في العصر الحاضر.

وإذا كانت الدراسات الصوتية وال fonولوجية والنحوية والمعجمية لم تر النور إلا على أيدي اللغويين فإن النظر في الدلالة موضوع شارك في بنائه وتشيد صرحه لفييف من العلماء والمفكرين على اختلاف ثقافتهم وتنوع تخصصاتهم⁽¹⁾، يقول "ليش: Leach": >السيمانتيك نقطة التقاء لأنواع من التفكير والمناهج مثل الفلسفة وعلم النفس وعلم اللغة، وإن اختلفت اهتمامات كلِّ لإختلاف نقطة البداية>⁽²⁾

فأول ظهور له كان في ثنايا كتب الفلاسفة وعلماء المنطق واللغويين والأصوليين وغيرهم وهذا عرض مجمل لبعض القضايا الدلالية التي تناولوها:

أ - الهندود:

اهتم الهندود بلغتهم السنسكريتية قبل نظرائهم اليونان بحقبة زمنية طويلة حفاظا على نصوص كتبهم المقدسة كـ "الفيدا"، وقد اتسمت دراساتهم بالدقة والموضوعية، وتوصلوا إلى نتائج تشبه إلى حد بعيد بعض نتائج اللسانيات الحديثة، وبخاصة في مجال الصوتيات لتمكين أهل هذه العقيدة من الفهم والنطق الصحيح للكتب المقدسة في الطقوس والشعائر، وتفوقوا في هذا المجال تفوقا شديدا، سواء من الناحية النظرية أو التعليمية يقول "ليونز Lyonz": >إن التصنيف الهندي للأصوات الكلامية كان تصنيفا مفصلا ودقيقا مبني على الملاحظة والتجربة، ولم يبلغ أحد ما بلغه هؤلاء، سواء في أوروبا أو غيرها قبل أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، بل إن كثيرا من الدراسات تؤكد أن أوروبا هي التي تأثرت بالبحوث الصوتية الهندية القديمة التي قام بترجمتها بعض الباحثين الغربيين>⁽³⁾، ومن بين القضايا الدلالية التي أثارها الهندود:

¹ - ينظر: محمود السعران، علم اللغة مُقدّمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، د ت، ص

261

² - منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط 1، 2010، ص 9

³ - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 4، 2008، ص 11 - 15

1 - نشأة اللغة:

اختلف فيها الهنود على قولين، أحدهما: يرى أن اللغة من صنع الإله "إندرا: Indra"⁽¹⁾؛ أي أن اللغة قديمة وهبة إلهية ليست من صنع البشر، وأما الآخر فيرى أن اللغة من اختراع الإنسان وتنتج نشاطه الفكري، أي اصطلاحية تواضع عليها البشر⁽²⁾

2 - العلاقة بين الدال والمدلول:

اهتم الهنود بهذا الموضوع أكثر من اهتمام اليونانيين ولهم في ذلك عدة أقوال⁽³⁾:

— الدال والمدلول مقترنان؛ أي لا يمكن الفصل بينهما، فالدال من المكونات الأساسية للمدلول كالطين في المواد الترابية.

— العلاقة بينهما فطرية وقديمة، وهؤلاء هم أصحاب نظرية المحاكاة في نشأة اللغة؛ أي أن اللغة البشرية عندهم نشأت عن طريق المحاكاة لأصوات الطبيعة.

— العلاقة بينهما اعتباطية؛ أي حادثة عن طريق الوضع، ولكن طبقاً لإرادة إلهية.

3 - أقسام دلالات الكلمة:

قسم الهنود دلالات الكلمات إلى أربعة أقسام⁽⁴⁾:

— قسم يدل على مدلول عام أو شامل كـ (رجل)

— قسم يدل على كيفية كـ (طويل)

— قسم يدل على حدث كـ (جاء)

— قسم يدل على ذات كـ (مُجَّد).

كما أشار الهنود إلى أهمية السياق والمجاز في توضيح المعنى، وإلى وجود الترادف والمشارك اللفظي

في اللغات⁽⁵⁾

يتبين لنا من هذا العرض أن التفكير الدلالي الهندي من أهم الروافد في التفكير الدلالي الحديث حيث تأثر بهم علماء الغرب حينما اكتشفوا في القرون المتأخرة اللغة السنسكريتية وأفادوا من تلك الدراسات التي سجلها علماء الهنود في دراسة لغتهم. يقول "بليون دارك: BLiandarker": " >إن

¹ - ينظر: المصدر السابق

² - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 18 .

³ - ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د ط، 1972 ، ص

101 - 104

⁴ - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 19

⁵ - المصدر نفسه، ص 20

اكتشاف اللغة السنسكريتية والأنظمة النحوية الهندية قرب نهاية القرن الماضي (القرن 18م) قد أدى إلى ثورة كاملة في الأفكار الفلولوجية في أوروبا⁽¹⁾ ويقول "وايتني: Whitney" > إن اكتشاف السنسكريتية قد خلق عصرا جديدا في علم اللغة⁽²⁾

ب - اليونان:

في القرن السادس قبل الميلاد بدأ الفكر اليوناني يتبلور في شتى الميادين نتيجة لدرجة الوعي وحرية الفكر اللذين لم يسبق للعالم أن شهدهما من قبل، وجدير بالذكر أن الحضارة الغربية التي نعرفها اليوم مدينة للفكر اليوناني؛ أي بدأت على أيدي المفكرين اليونانيين. ومن بين المسائل الدلالية التي أثارها علماء اليونان:

1 - نشأة اللغوية:

لقد أثارت هذه المسألة جدلا كبيرا دام عدة قرون بين علماء اليونان، وأدى بهم ذلك إلى الانقسام إلى فريقين، الطبيعيين (Naturalists) ويرون أن اللغة من صنع الطبيعة أي أنها انحدرت من أصل تحكمه قوانين خالدة غير قابلة للتغيير ومن أنصار هذا الاتجاه أفلاطون ومدرسة الشذوذيين وعلى رأسها قراطيس: krates ومدرسة الرواقيين ومؤسسها زينون: zenon

وأما الفريق الثاني فيرى أن اللغة اصطلاحية ووليدة العرف والتقليد، ومن أنصار هذا الاتجاه أرسطو وسار على هذا النحو القياسيون وعلى رأسهم أرسطراخوس: aristrachos والأبيقريون وعلى رأسهم أبيقور: Epicure.⁽³⁾

2 - العلاقة بين الدال والمدلول:

تولد عن النقاش بين الطبيعيين والاصطلاحيين في نشأة اللغة مسألة أخرى أسالت كثيرا من المداد. وهي البحث عن العلاقة بين الدال والمدلول؛ أي بين أشكال الكلمات ومعانيها فعلى خلاف دعاء الاصطلاح الذين يرون أن العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية وليست سببية من إملاء العقل بل هي محض اتفاق عرفي، ذهب الطبيعيون إلى أن العلاقة بين الدال والمدلول كانت في بدء نشأتها واضحة سهلة التفسير، ثم تطورت الألفاظ ولم يعد من اليسير أن نتبين بوضوح تلك الصلة أو نجد لها تعليلا أو تفسيرا⁽⁴⁾

¹ - ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، ص 19

² - المصدر نفسه

³ - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 15 - 16

⁴ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 18

3 – أبعاد العلامة اللسانية (الدليل اللغوي):

ذهب الفلاسفة اليونانيون إلى أن الدليل اللساني كيان ذو ثلاثة أبعاد هي:

- المرجع: وهو الأشياء في العالم الخارجي
- الفكرة: وهي التصورات أو المعاني في الذهن
- الرمز: وهو الأصوات أو الكلمات المنطوقة

ويعد التمييز بين المرجع والفكرة عند اليونانيين أساسا لمعظم نظريات علم الدلالة في العالم الغربي خلال القرون الوسطى.⁽¹⁾

ج – الرومان:

في القرن الثاني قبل الميلاد ظهرت حركة حثيثة حملت على عاتقها ترجمة كل الأعمال النحوية والأدبية والفلسفية والثقافية من اللغة اليونانية إلى اللغة اللاتينية، وقد شجع حكام الرومان هذا العمل وأغدقوا عليه العطاء.

ويعتبر فارون: Varro (116 – 27 ق م) أول مؤلّفٍ روماني، وقد ألف عملا ضخما بعنوان: اللغة اللاتينية: De Lingua Latina بلغ ستة وعشرين جزءا لم يصلنا منها سوى ستة أجزاء وذلك من الجزء الخامس إلى الجزء العاشر.⁽²⁾

وقد تطرق في هذا الكتاب إلى كل القضايا الدلالية التي أثارها فلاسفة اليونان، فكان يلخص أعمالهم تارة، ويضيف لها ما تجود به قريحته تارة أخرى، ومن بين القضايا التي طرحها: نشأة اللغة والقياس والشذوذ، كما اعتنى فارون بظاهرة التوليد في اللغة، وقال بأن اللغة تتكون من مجموعة متناهية من المفردات التي فرضت على الأشياء لتسهيل عملية التواصل، وتعمل بطريقة توليدية بوصفها مصدرا لأعداد هائلة من المفردات عن طريق إجراء تغييرات متتالية في حروف الكلمات ومعانيها. ولد: فارون ملاحظات دقيقة وعميقة في علم الصرف، فقد ميز بين الاشتقاق الآني والتغير الطبيعي في شكل المفردات وبين التكوين الاشتقاقي والتصريف (derivational and inflexional formation)، كما درس أزمنة الفعل من حيث البدء والاستمرار، وصنف الكلمات إلى أربعة أصناف⁽³⁾:

– الكلمات ذات الحالات (الأسماء، الصفات)

– الكلمات التي لها زمن (الفعل)

¹ - المصدر السابق، ص 17

² - ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 25

³ - ينظر المصدر نفسه، ص 25 – 26

– الكلمات التي لها حالات وأزمنة (اسم الفاعل، اسم المفعول)

– الكلمات التي لا تحمل حالة ولا زمنا (الظروف)

د – القرون الوسطى (476 – 1500) م:

يطلق هذا المصطلح في الحضارة الغربية على المرحلة الممتدة من 476 م إلى حوالي 1500 م أي منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية إلى بداية عصر النهضة الأوروبية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى حقتين زمانيتين متميزتين:

1 – مرحلة العصور المظلمة:

تمتد هذه المرحلة من 476 م إلى حوالي 1000 م؛ أي القرون الستة الأولى التي تلت انحلال الإمبراطورية الرومانية، وتتميز هذه المرحلة بظهور المسيحية واتساع رقعتها وانتشار اللغة اللاتينية على حساب اللغة الأم (اليونانية) مما أدى إلى اتساع دائرة البحوث اللغوية وبخاصة حقل الترجمة؛ إذ راح المبشرون ينشرون دعوتهم ويترجمون التوراة إلى اللغات العامية التي تفتقر إلى أنظمة كتابية وبالفعل تمت ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الأرمنية في القرن الخامس الميلادي، واللغة القوطية في القرن الرابع الميلادي، واللغة السلافية القديمة في القرن التاسع الميلادي.

وإلى جانب الترجمة تم إغلاق أبواب كل المدارس الفلسفية عام 529 م من طرف بوسنينين: Justinian؛ لأنها لا تتماشى والتعاليم المسيحية في رأيه، وقد اتسمت هذه المرحلة بضعف شديد لم يتمكن فيها الباحثون من الظهور، واقتصرت أعمالهم على وضع الشروح والحواشي للنصوص اللاتينية باللغات العامية المتنامية.⁽¹⁾

2 – المرحلة الثانية:

تمتد هذه المرحلة من حوالي 1100 م إلى نهاية مرحلة القرون الوسطى فعلى غرار المرحلة الأولى التي اتسمت بالضعف الشديد فإن هذه المرحلة شهدت تقدما ملحوظا في دراسة اللغة، خاصة ما تعلق بالقواعد النحوية للغة اللاتينية، وهي التي تعرف اليوم بالقواعد التقليدية ومع ظهور "السكولاستية"⁽²⁾ انتعشت جميع العلوم بما في ذلك علم اللغة، وقد اهتم علماء هذه المرحلة في مجال الدلالة بالقضايا التي

¹ - ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 29 – 31

² - السكولاستية: فلسفة لغوية أوروبية ظهرت في القرون الوسطى واستمرت حتى أوائل عصر النهضة، وقد بنيت على المبادئ النصرانية ومنطلقات أرسطو الفكرية، ومفهومه لما وراء الطبيعة، وكان هدفها الأسمى إخضاع الفلسفة وكل العلوم الأخرى بما فيها النحو للآهوت الكاثوليكي، ومن أشهر مفكري السكولاستية: القديس توما لاكويني.

شغلت مفكري اليونان، حيث استمر التفكير حول العلاقة بين اللغة والفكر، وفي أصل اللغة، وفي القياس والشذوذ.⁽¹⁾

هـ - عند علماء العرب:

وفي الضفة المقابلة من العالم نشأ الدرس اللغوي عند العرب؛ صيانة للقرآن الكريم من اللحن ومفتاحا للتبحر في فهمه، يقول ابن فارس [ت 395]: >إِنَّ عِلْمَ اللَّغَةِ كَالْوَجِبِ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ يَجِيدُوا فِي تَأْلِيفِهِمْ، وَفَتْيَاهُمْ عَنْ سُنَنِ الْأَسْتَوَاءِ. وَكَذَلِكَ الْحَاجَةُ إِلَى عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنَّ الْإِعْرَابَ هُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْمَعَانِي<⁽²⁾، ويقول إمام الحَرَمَيْنِ الْجَوْنِي [ت 478]: >وينبغي أن يكون المفتي عالماً باللغة فإن الشريعة عربية وإنما يفهم أصولها من الكتاب والسنة مَنْ يفهمه بعرف اللغة... ويشترط أن يكون المفتي عالماً بالنحو والإعراب، فقد يختلف باختلافه معاني الألفاظ ومقاصدها<⁽³⁾ فقد كان هدف الدراسات العربية بمختلف فروعها ومسمياتها نحواً وصرفاً وبلاغةً ولغةً ومعاجم معرفة المعنى⁽⁴⁾ وكان النقاش والتوجيهات للمسائل التي دارت بين العلماء تصب في خانة المعنى، وقرروا أن كل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود وهذا إن دل على شيء إنما يدل على المكانة التي يحتلها "المعنى" لذا كان علم الدلالة - كما يبدو لنا - جزءاً ملازماً لعلوم اللغة، ولم ينفصل عنها بل بقي ماثلاً وموزعاً في مختلف علومها.

والناظر في الدراسات الدلالية يجد أنها أغفلت جهود الدالين العرب القدامى فلم تأت على ذكرهم في سلسلة المسار التطوري لعلم الدلالة، يقول عبد السلام المسدي: >إن التفكير العربي قد أفرز نظرية شمولية في الظاهرة اللغوية على الرغم من إنكار بعض الدارسين لذلك عندما نعتوا الحضارة العربية بقولهم: لم تفرز في مجال اللغويات سوى علم تقني منطلقه وغايته نظام اللغة العربية في حد ذاتها لا غير<⁽⁵⁾، ولم يقف التفكير العربي عند حدود التنظير الشامل للغة بل أرسى دعائم المنهج التجريبي يقول سامي علي النشار: >بدأتُ البحث في التراث المنهجي للعالم الإسلامي، وحاولت الكشف عن نتائج العبقرية الإسلامية في التوصل إلى المنهج لا في كتب مَنْ يُدْعَوْنَ "فلاسفة الإسلام" وهم دوائر منفصلة منعزلة عن تيار الفكر الإسلامي العام. بل في كُتُبِ مُثَلِّي الإسلام الحقيقيين من فقهاء

¹ - ينظر: أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 29 - 33

² - ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، ت 395 هـ)، الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط 1، 1993، ص 65 - 66

³ - الجويني (عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، ت 478 هـ)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الديب، الناشر دولة قطر، ط 1، 1399 هـ، 2 / 1330 - 1331

⁴ - محمود السعران، علم اللغة، ص 261

⁵ - عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط 2، 1986، ص 24

وأصوليين ومتكلمين وغيرهم من مفكرين مسلمين، وقد توصلت خلال شذرات متفرقة أشد التفرق أحيانا - وخلال كتابات يُعَوِّزُهَا التحليل والتركيب في الكتب العربية القديمة أحيانا أخرى - إلى إقامة المنهج الإسلامي كمنهج علمي ثابت. ولقد أيقنت أنني أمام أعظم كشف عرفه العالم الأوروبي فيما بعد اكتشاف المنهج التجريبي في العالم الإسلامي في أكمل صورته، علاوة على أبحاث أخرى سبق المسلمون الأوروبيين المحدثين فيها أيضا سبقا تاما.⁽¹⁾

وقد أحرزت العربية نضجا مبكرا في البحوث الدلالية؛ إذ يمتد تاريخها إلى القرن الثالث والرابع والخامس الهجرية إلى سائر القرون التالية لها، وقبل رصدنا لمختلف الظواهر الدلالية عند علمائنا بمختلف تخصصاتهم وتنوع مشارهم نقف عند لفظ الدلالة في القرآن الكريم ومعاجم اللغة العربية.

1 - لفظ الدلالة في القرآن الكريم ومعاجم اللغة:

1.1 - لفظ الدلالة في القرآن الكريم:

القرآن الكريم كلام الله، المنزل على محمد - ﷺ - باللسان العربي للإعجاز بأقصر سورة من سوره⁽²⁾

وقد ورد مصطلح الدلالة في القرآن الكريم في عدة مواضع نذكر منها ما يلي:

- قال تعالى: ﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (الأعراف: 22)

قال الإمام القرطبي: ﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ﴾، أوقعهما في الهلاك... وقيل: (دَلَّاهُمَا) أي: دَلَّاهُمَا من الدلالة وهي الجرأة. أي جرأهما على المعصية، فخرجا من الجنة⁽³⁾

- قال تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ وَأَسْرُوهُ بِضَاعَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (يوسف: 19)

قال أبو إسحاق الزجاج: يقال: أَدْلَيْتِ الدَّلْوُ إِذَا أُرْسَلَتْهَا لَتَمْلَأَهَا، وَدَلَّوْهَا إِذَا أَخْرَجْتَهَا.⁽⁴⁾

¹ - سامي علي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار الفكر العربي، مصر، ط 1، 1947، ص 3 - 4

² - وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 3، 2005، 1 / 405

³ - القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد، ت 671 هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن محسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 2006، 9 / 178 - 179

⁴ - الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ت 311 هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1، 1998، 3 / 97

– قال تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَا مُوسَىٰ﴾ (طه: 40)

قال ابن كثير: تعني هل أدلكم على من يرضعه لكم بالأجرة، فذهبت به وهم معها إلى أمه فعرضت عليه ثديها فقبلها، وفرحوا بذلك فرحا شديدا. (1)

– قال تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ (طه: 120)

قال الإمام القرطبي: وهذا يدل على المشافهة (2)

– قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ (الفرقان: 45)

قال الإمام القرطبي: أي جعلنا الشمس بنسخها الظل عند مجيئها دالة على أن الظل شيء ومعنى؛ لأن الأشياء تعرف بأضدادها ولولا الشمس ما عرف الظل ولولا النور ما عرفت الظلمة (3)

– قال تعالى: ﴿وَحَرَمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾ (القصص: 12)

قال الإمام القرطبي: فقالوا لها عند قولها (وهم له ناصحون) وما يدريك؟ لعلك تعرفين أهله؟ فقالت: لا، ولكنهم يحرصون على مسرة الملك، ويرغبون في ظنره. وقال السدي وابن جريج: قيل لها لما قالت: (وهم له ناصحون) قد عرفت أهل هذا الصبي فدلينا عليهم. فقالت: أردت: وهم للملك ناصحون. فدلتهم على أم موسى فانطلقت إليها بأمرهم فجاءت بها والصبي على يد فرعون يعلله شفقة عليه وهو يبكي يطلب الرضاع، فدفعه إليها، فلما وجد الصبي ربح أمه قبل ثديها. (4)

– قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمْرِقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سبأ: 7)

¹ - ابن كثير (إسماعيل بن عمر بن كثير، ت 774 هـ)، تفسير ابن كثير، دار نور الكتاب، الجزائر، ط 1، 2007، 6 / 286

² - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 14 / 151 - 152

³ - المصدر نفسه، 15 / 419

⁴ - المصدر نفسه، 16 / 243

قال ابن كثير: > هذا اختبار من الله - عز وجل - عن استبعاد الكفرة الملحدين قيام الساعة واستهزائهم بالرسول - ﷺ - في إخباره بذلك؛ أي إذا تفرقت أجسادكم في الأرض وذهبت فيها كل مذهب؛ أي بعد هذا الحال تعودون أحياء ترزقون بعد ذلك! <⁽¹⁾

- قال تعالى: ﴿مَا ذُهِمَّ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا ذَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ﴾ (سبأ: 14)

قال أبو إسحاق الزجاج: المنسأة العصا، وإنما سُمِّيَتْ منسأة لأنها يُنْسَأُ بها ومعنى يُنْسَأُ بها يطرد بها ويؤخر بها، فلما توفي سليمان - عليه السلام - توفي وهو متكئ عليها؛ أي على عصاه فلم يعلم الجنُّ بموته حتى أكلت الأرضُ العصا حتى خرَّ ساقطاً⁽²⁾

- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ (الصف: 10)

قال ابن كثير: ورد في حديث عبد الله بن سلام - ﷺ - الذي يقول فيه: تذاكرنا أيكم يأت رسول الله، فيسأله أية الأعمال أحب إلى الله، فلم يبق أحد منا، فأرسل رسول الله إلينا رجلاً فجمعنا فقرأ علينا هذه السورة؛ يعني سورة الصف كلها (رواه الإمام أحمد)، ثم فسر هذه التجارة العظيمة التي لا تبور⁽³⁾

- استنتاج:

يتبين لنا من خلال هذا العرض للشواهد القرآنية وما ورد فيها من بيان عند المفسرين أن:

- صيغة "دَلَّ" ومشتقاتها في القرآن الكريم تعني الإرشاد والإعلام والجرأة والإشارة سواء أكانت حسية أو مجردة، إلا ما ورد في الآية التاسعة عشرة من سورة يوسف فهي تعني الإرسال والاستخراج.
- صيغة "دَلَّ" ومشتقاتها تقتضي وجود طرفين دال ومدلول، وهذا ما يبينه التحليل الآتي للآيات:
- (الأعراف: 22): تعتبر إشارة الشيطان لآدم وحواء دالا مجردا، والمفهوم الذي استقر في ذهنهما وعملا بمقتضاه فعصا ربهما مدلولا.
- (طه: 40): تعتبر إشارة أخت موسى - عليه السلام - دالا مجردا و المفهوم الذي استقر في ذهن فرعون وعمل بمقتضاه فدفع الصبي موسى - عليه السلام - إلى أمه مدلولا.
- (طه: 120): تعتبر إشارة الشيطان لآدم دالا مجردا، والمفهوم الذي استقر في ذهن آدم وعمل بمقتضاه فعصى ربه مدلولا.

¹ - ابن كثير، تفسير ابن كثير، 6 / 347

² - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 4 / 247

³ - ابن كثير، تفسير ابن كثير، 8 / 110

- (سبأ: 7): يخبرنا تعالى في هذه الآية عن الحوار الذي دار بين الكفار قصد الاستهزاء بالنبى - صلى الله عليه وسلم - ولا شك أن هذا الحوار يتضمن طرفين باثا ومتلقيا؛ أي وجود دال ومدلول.
- (سبأ: 14): فالدال في هذه الآية هو الأرضة وأكلها للعصا، أما المدلول فهو سقوط سليمان - عليه السلام - ميتا، فلولا هذه الأرضة وأكلها العصا لما عرفت الجن موت سليمان فالعلاقة بين الدال والمدلول علاقة سببية (عقلية).
- (الفرقان: 45): لقد جعل الله تعالى الشمس دليلا حسيا على الظل؛ أي دالاً والظل هو المدلول ويلحق هذا النوع من الدلالة بالدلالة العقلية أو السببية كدلالة الأثر على المؤثر وكدلالة الدخان على النار.
- (الصف: 10): في هذه الآية طربي الفعل الدلالي هما الله - سبحانه وتعالى - والإنسان المؤمن، وهذا الأمر يستدعي التوقف؛ لأن الله تعالى منزه عن التعيين والتقدير.
- (يوسف: 19): إن مصطلح الدلالة في هذه الآية يعني الإرسال والاستخراج فقط ولا حديث فيه عن المعنى العلمي للدلالة.
- صيغة دَلَّ ومشتقاتها في القرآن الكريم ما عدا ما ورد في الآية 19 من سورة يوسف والآية 10 من سورة الصف تتضمن عناصر التواصل أو شروط العملية الإبلاغية التي جاء بها العالم الروسي "رومان جاكسون" ذي الجنسية الأمريكية في كتابه اللسانيات والشعرية سنة 1963 م حيث انطلق من مسلمة أساسية وجوهرية مفادها أن التواصل هو الوظيفة الأساسية للغة وهذه العناصر هي: المُرسَلُ الرِّسَالَةُ، المُرسَلُ إليه، السَّننُ (الشَّفَرَةُ، اللغة، النظام، القدرة)⁽¹⁾، المَرْجَعُ (السياق)، والأَقْنَاءُ.⁽²⁾
- مصطلح الدلالة الحديث لا يبتعد كثيرا عن معان صيغة "دَلَّ" ومشتقاتها في القرآن الكريم إلا بقدر ما يضيفه من تحليلات على مستوى البنية العميقة عن طريق قواعد التوليد والتحويل⁽³⁾

2.1 - لفظ الدلالة في معاجم اللغة العربية:

يعتبر المعجم خزاناً للألفاظ ولونا من ألوان الثقافة الإسلامية، نتعرف من خلاله على الاستعمال الأول لهذه الألفاظ، كما يحيلنا على مستوى النضج الفكري الذي بلغه الخطاب اللغوي

¹ - استعمل جاكسون مصطلح السَّنن، ودي سوسير مصطلح "اللغة"، وهيلمسيلف مصطلح "النظام"، ونعوم تشومسكي مصطلح "القدرة" ينظر: الطاهر بومزير، التواصل اللساني والشعرية مقارنة تحليلية لنظرية رومان جاكسون، الدار العربية للعلوم - ناشرون -

بيروت، لبنان، ط 1، 2007، ص 28، الهامش رقم: 1

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 24 - 34

³ - ينظر: عبد الجليل منقور، علم الدلالة، ص 22

القديم من فصاحة اللغة وجودة التعبير والدلالة، ومن هنا بحثنا لفظ "دَلَّ" في ثلاثة معاجم هي: لسان العرب لابن منظور، وأساس البلاغة للزمخشري، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية.

- لسان العرب: قال ابن منظور: وقد ذلَّه على الطريق يدُّهُ دَلَالَةٌ ودِلَالَةٌ، ودُلُولَةٌ، والفتح أعلى وأنشد أبو عبيد: إني أمرُّو بالطُّرُقِ دُو دَلَالَاتٍ. والدَّلِيلُ والدَّيْلِيُّ: الذي يدلُّك، قال عوف بن عطية:

شَدُّوا المِطِيَّ عَلَى دَلِيلٍ دَائِبٍ *** مِنْ أَهْلِ كَاظِمَةٍ بِسَيْفِ الأَبْحَرِ

ونلاحظ هنا أن "دَلَّ" بمعنى أرشد وإن لم يذكرها ابن منظور. ودلَّه على الشيء يدُّهُ دَلًّا ودَلَالَةً

فَأَنْدَلَّ: سَدَّدَهُ إِلَيْهِ، قال المتنبي:

مَالِكُ يَا أَحْمَقُ لَا تَنْدَلُ؟ *** وَكَيْفَ يَنْدَلُ امْرُؤٌ عَثُولٌ

وأورد "ابن منظور" حديث علي - عليه السلام - في صفة الصحابة - رضوان الله عليهم - "ويخرجون من عنده أدلة"، وهو جمع دليل؛ أي بما قد علموا فيدلون عليه الناس، يعني يخرجون من عنده فقهاء فجعلهم أنفسهم أدلة مبالغة⁽¹⁾

- أساس البلاغة: قال الزمخشري [ت 538هـ]: دَلَّه على الطريق، وهو دليل المفاضة، وهم أدلُّواؤها وأدلت الطريق: اهتديت إليه ومن المجاز: الدَّالُّ على الخير كفاعله.

ودله على الصراط المستقيم ولى على هذا دلائل.

وتناصرت أدلة العقل وأدلة السمع⁽²⁾

- المعجم الوسيط: دَلَّ عليه، وإليه، دَلَالَةٌ: أَرْشَدَ.

يقال ذلَّه على الطريق ونحوه: سَدَّدَهُ إِلَيْهِ.

والدَّلِيلُ: المُرْشِدُ، وجمعه أدلةٌ وأدلاءٌ.

والدَّلَالَةُ: الإِرشَادُ، وما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه، والجمع دَلَالَاتٌ ودَلَالَاتٌ⁽³⁾

- استنتاج:

نستنتج مما سبق أن:

- صيغة "دَلَّ" ومشتقاتها تعني الاهتداء، الإرشاد، الإعلام، التسديد، والرمز حسياً كان أو معنوياً وتجمع على دَلَالَاتٍ ودَلَالَاتٍ.

¹ - ينظر: ابن منظور (مجد بن مكرم بن منظور، ت 711 هـ)، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر ومراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2003، 11 / 298

² - الزمخشري (محمود بن عمر الزمخشري، ت 538 هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1998، 1 / 295

³ - مجمع اللغة العربية، المعجم العربي الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط 4، 2004، 1 / 294

- صيغة "دَلَّ" ومشتقاتها تقتضي وجود طرفين دال ومدلول.
 - صيغة "دَلَّ" تقتضي وجود عناصر الرسالة الإبلغية المتمثلة في: المرسل، المرسل إليه، الرسالة الشفرة، المرجع، والقناة.

2 - عند الفلاسفة:

اهتم الفلاسفة وعلماء المنطق بالدلالات اهتماما بالغا، حتى أننا لا نكاد نميز بين الفلسفة والدلالة؛ وهذا ما دفع بعضهم إلى أن يقول: <إنك لا تستطيع أن تقول متى تبدأ الفلسفة وينتهي السيمانتيك، وما إذا كان يجب اعتبار الفلسفة داخل السيمانتيك أو السيمانتيك داخل الفلسفة>. (1)
 وقبل عصر النهضة كان اللغويون يتركون السيمانتيك للفلاسفة والأثروبولوجيين ومع مطلع العصر الحديث بدأ السيمانتيك يحتل مكانه تدريجيا في علم اللغة إلى أن تم في السنوات الأخيرة وضعه في مكانة مركزية في الدراسة اللغوية. (2) والاهتمام بالقضايا الدلالية عند الفلاسفة واضح، والنماذج الماثورة في ذلك كثيرة نذكر منها: "ابن سنا" و"الفارابي"، واختيارنا لهاتين القامتين العلميتين لم يكن اعتباطيا وإنما لوضوح المفاهيم الدلالية عندهما.

1.2 - المفاهيم الدلالية عند أبي نصر الفارابي [257 - 339هـ]:

اهتم الفارابي في كتابه "كتاب في المنطق العبارة" بالمباحث اللغوية اهتماما بالغا وبخاصة اللفظ وأقسامه. فقد قسم اللفظ بعدة اعتبارات نذكر منها:

1.1.2 - أقسام اللفظ باعتبار دلالاته على المعنى:

صنف الفارابي الألفاظ إلى تصنيفات عدة، ووضع لها علما خاصا بها سماه: "علم الألفاظ" وعده فرعا من فروع علوم اللسان التي قسمها إلى سبعة أقسام. فقال: <وعلم اللسان عند كل أمة ينقسم سبعة أجزاء عظيمة: علم الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركبة، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عندما تتركب، وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة، وقوانين تصحيح الأشعار>. (3)

ولما كانت الألفاظ عند علماء المنطق والفلسفة لا تنفك عن دلالتها؛ أي لا وجود لألفاظ فارغة من الدلالة عندهم، فالألفاظ ومدلولاتها وجهان لعملة واحدة وهذا ما كشفت عنه الدراسات الحديثة

¹ - Semantics . George. F H . ص 107 نقلا عن: (أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 15)

² - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 22 - 30

³ - الفارابي (أبو نصر محمد بن محمد الفارابي، ت 339 هـ)، إحصاء العلوم، تعليق: محمد أمين، مكتبة الخانجي، مصر، 1931، ص 5

وظهر جليا في مباحث "فردينان دي سوسير: De Sassure [1857 – 1913] م" الذي وضع مصطلح الدليل اللساني: على اتحاد اللفظ بالمعنى؛ أي طرفي الفعل الدلالي.

والمتأمل في دراسة الألفاظ عند الفارابي في كتابه "المنطق العبارة" يجدها دراسة معجمية ثابتة غير متحركة في السياق؛ أي على مستوى الصيغة الإفرادية بعيدا عن السياق، يقول الفارابي ميرزا لهذه الدراسة: >الألفاظ الدالة: منها مفردة تدل على معان مفردة، ومنها مركبة تدل أيضا على معان مفردة، ومنها مركبة تدل على معان مركبة.

فالألفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس: اسم، وكلمة، وأداة.

فالاسم: لفظ يدل على معنى مفرد، يمكنه أن يفهم بنفسه وحده، من غير أن يدل بينيته، لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى.

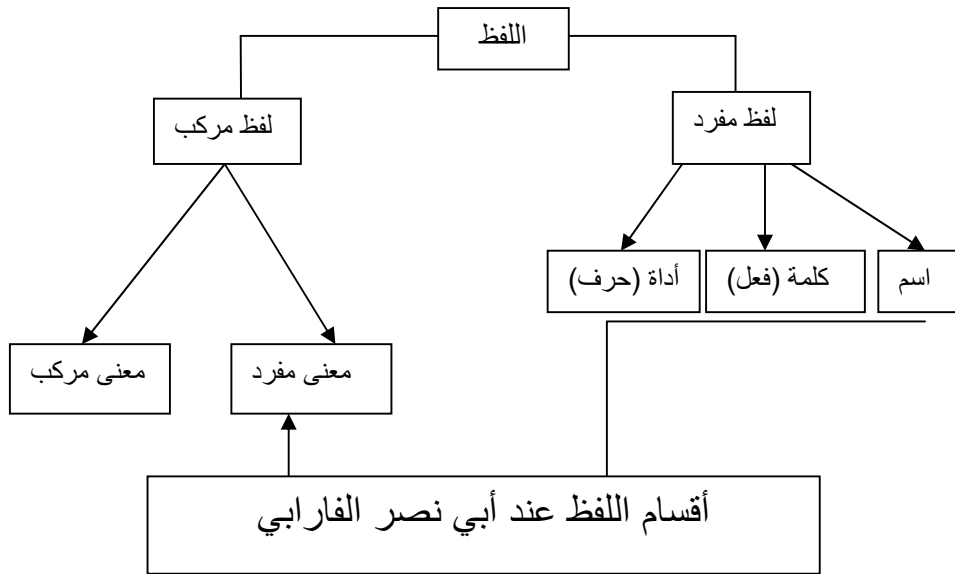
والكلمة: لفظ مفرد دال على معنى، يمكن أن يفهم بنفسه وحده، ويدل بينيته، لا بالعرض، على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى.

والزمان المحصل هو المحدود بالماضي والحاضر والمستقبل.

والأداة: لفظ يدل على معنى مفرد، لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده، دون أن يقترن باسم، أو كلمة مثل: من، وعلى، وما أشبه ذلك.

فهذه الأجناس الثلاثة تشترك في أن كل واحد منها دال على معنى مفرد.⁽¹⁾

ويمكن تلخيص كلامه في الشكل التالي:



¹ - الفارابي، المنطق (العبارة)، تحقيق: محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، مصر، د ط، 1976، ص 7

2.1.2 - أقسام اللفظ باعتبار وضعه للمعنى:

قسم الفارابي اللفظ من هذه الزاوية إلى أربعة أقسام:

- لفظ متباين: وهو ما دل على معنى واحد فقط.⁽¹⁾
- لفظ مشترك: هو ما وضع للدلالة على أشياء كثيرة مثل: اسم العين الذي يقال على العضو الذي يبصر، وعلى ينبوع الماء.⁽²⁾
- لفظ متواطئ: وهو الاسم الواحد الذي يقال من أول ما وضع على أشياء كثيرة، ويبدل على معنى واحد يعمها، أو الذي يقال على أمور كثيرة، وحُدِّ كَلِّ منها - المساوية دلالاته لدلالة ذلك الاسم عليه - هو بعينه حد الآخر.⁽³⁾
- ألفاظ مترادفة: وهي أن تدل أشياء كثيرة على معنى واحد.⁽⁴⁾

2.2 - المفاهيم الدلالية عند ابن سينا [375 - 427]:

اتسم التحليل الدلالي عند ابن سينا بالدقة والعمق على نحو يثير الفضول العلمي المعاصر؛ ذلك أنه وقف على البعد النفسي والذهني اللذين يصاحبان العملية الدلالية اعتماداً على درايته بعلم النفس وبراعته في التحليل العقلي المقترن بالنزعة التشريحية، ولا عجب في ذلك فقد كان فيلسوفاً وطبيباً، فأثناء رصده لمراحل العملية الدلالية يكثر من ذكر الوجود الذهني للعلامات اللسانية وارتسامها في النفس والخيال، حيث يتم نقل المفاهيم أو التصورات الموجودة في الذهن لمدلولات في العالم الخارجي إلى أدوات دالة كالألفاظ والكتابة؛ أي أنه حدد جميع عناصر العملية الدلالية المتمثلة في:

- استحضر الأشياء المادية الحاضرة والغائبة عن الحس والمجردات والأفكار (الموجدة في عالم الأعيان = المرجع)

- الإشارة إلى المثبرات السمعية واستحضرها لصور الأشياء ومعانيها (عالم الأذهان = الذهن)

- تصنيف الرموز الدلالية وهي الأصوات التي تنوب عن الألفاظ والكتابة التي تنوب عنهما معا (الرابط بين العالمين = الصوت دال أول، والكتابة دال ثاني)⁽⁵⁾

¹ - المصدر السابق، ص 20

² - المصدر نفسه

³ - المصدر نفسه

⁴ - الجرجاني (علي بن محمد بن علي، ت 816 هـ)، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، مدينة السادس أكتوبر،

مصر، ط 4، 1403 هـ، ص 139

⁵ - فايز الدابة، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، ص 13

ومن خلال كلامه في "العبارة" من كتاب الشفاء تحت عنوان: "فصل في معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات، وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك" يظهر لنا أنه ميز في العملية الدلالية في كل اللغات البشرية دون استثناء بين عالَمين، عالم الأشياء المادية المحسوسة والغير مادية كالقيم وغيرها وهو العالم الخارجي عن اللغة (المرجع) وبين العالم النفسي؛ أي الذهن والتصور مع تمييز الذاكرة (النفْس)، أما الرابط بينهما فهو الأدوات والوسائط المتمثلة في الصوت وما ينوب عنه وهو اللفظ وما ينوب عنه وهو الكتابة يقول ابن سينا: >إِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ أُوتِيَ قُوَّةً عَجِيبَةً حَسِيَّةً تَرْتَسِمُ فِيهَا صُوَرُ الْأُمُورِ الْخَارِجِيَّةِ وَتَتَأَدَّى عَنْهَا إِلَى النَّفْسِ فَتَرْتَسِمُ فِيهَا ارْتِسَامًا ثَانِيًا ثَابِتًا، وَإِنْ غَابَ عَنِ الْحِسِّ. ثُمَّ زُبْمًا ارْتِسَمَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي النَّفْسِ أُمُورٌ عَلَى نَحْوِ مَا أَذَاهُ الْحِسُّ فِيمَا أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمُرْتَسِمَاتُ فِي الْحِسِّ وَلَكِنَّهَا انْقَلَبَتْ عَنْ هَيْئَاتِهَا الْمَحْسُوسَةِ إِلَى التَّجْرِيدِ، أَوْ تَكُونَ ارْتَسَمَتْ مِنْ جَنَبَةِ أُخْرَى. فَلِلْأُمُورِ وُجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ، وَوُجُودٌ فِي النَّفْسِ يُكُونُ أَثَارًا فِي النَّفْسِ. وَلَمَّا كَانَتِ الطَّبِيعَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ مُحْتَاجَةً إِلَى الْمُخَاوَرَةِ؛ لِاضْطِرَارِهَا إِلَى الْمَشَارَكَةِ وَالْمُجَاوَرَةِ انْبَعَثَتْ إِلَى اخْتِرَاعِ شَيْءٍ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى ذَلِكَ ... فَمَالَتِ الطَّبِيعَةُ إِلَى اسْتِعْمَالِ الصَّوْتِ، وَوَفَّقَتْ مِنْ عِنْدِ الْخَالِقِ بِآلَاتٍ تَقْطِيعِ الحُرُوفِ وَتَرْكِيبِهَا مَعًا لِيُدَلَّ بِهَا عَلَى مَا فِي النَّفْسِ مِنْ أَثَرٍ، ثُمَّ وَقَعَ اضْطِرَارٌ ثَانٍ إِلَى إِعْلَامِ الْعَائِبِينَ مِنَ الْمَوْجُودِينَ فِي الزَّمَانِ أَوْ مِنَ الْمُسْتَقْبَلِينَ إِعْلَامًا بِتَدْوِينِ مَا عُلِمَ ... فَأَخْتِيجُ إِلَى ضَرْبٍ آخَرَ مِنَ الْإِعْلَانِ غَيْرِ النُّطْقِ فَاخْتَرَعَتْ أَشْكَالَ الْكِتَابَةِ< (1)

ففي هذا النص إشارات علمية دقيقة تتمثل في ما يلي:

1.2.2 - الإنسان مستودع للبنى الدلالية:

فالصور الموجودة في عالم الأعيان (العالم الخارجي)، سواء كانت حسية أو معنوية تنتقل إلى النفس (عالم الأذهان) ولكنها ليست نفس الصور، وإنما تأخذ شكلا ثانيا غير شكلها الأول ولكنه شكل ثابت لا يتغير، ومن هنا تنسج العمليات الدلالية - بحسب ابن سينا - بعدما أخذت طابعها التجريدي الصّرف؛ أي أن الدال والمدلول ذهنيان، ومن هذه الناحية لا يختلفان باختلاف البلدان والأزمان، وهذا ما أشارت إليه الدراسات اللسانية الحديثة. ففردنان دي سوسير يرى أن التعريف القديم للعلامة اللسانية - والذي مفاده أن حد الكلمة هو ذلك الرابط الذي يجمع بين اسم وشيء - يستند إلى تصور يمثل عملية بسيطة جدا وبعيدة عن الحقيقة؛ ولذلك عمد إلى تقديم تعريف بديل يرى فيه أن العلامة اللسانية لا تربط شيئا باسم بل مفهوما أو تصورا (concep) بصورة سمعية (image

¹ - ابن سينا (الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي، ت 428 هـ)، العبارة من (الشفاء)، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، مصر، 1970، ص 1 - 2

acoustique) وليس المراد بالصورة السمعية الصوت المادي ذي الطبيعة الفيزيائية الصرفة، وإنما هي تمثلات هذا الصوت في ذهن المتكلم أو السامع.⁽¹⁾

2.2.2 - الخاصية الاجتماعية للغة:

اللغة بنت المجتمع في أحضانه نشأت، فلولا الحاجة الاجتماعية إلى المحاورة والمجاورة التي اقتضاها المجتمع لاستغنى عن اللغة، يقول فندريس: <في أحضان المجتمع تكونت اللغة. وجدت اللغة يوم أحس الناس بالحاجة إلى التفاهم فيما بينهم. وتنشأ من احتكاك بعض الأشخاص الذين يملكون أعضاء الحواس ويستعملون في علاقاتهم الوسائل التي وضعتها الطبيعة تحت تصرفهم ... فاللغة وهي الواقع الاجتماعي بمعناه الأوفى، تنتج عن الاحتكاك الاجتماعي، وصارت واحدة من أقوى العرى التي تربط الجماعات وقد دانت بنشوتها إلى وجود احتشاد اجتماعي>⁽²⁾ فاللغة حاملة للقيم الاجتماعية وهي وعاء لكل ما يبقي الصلات الاجتماعية راسخة.

وحاجة الإنسان إلى الإفصاح عما في نفسه من أجل الاستمرار والاستقرار في الحياة دعتة إلى اختراع الصوت؛ أي اللغة المنطوقة، وفي هذا النص إشارة إلى السمة الاجتماعية والقيمة الاصطلاحية للغة، ويؤيد هذا قول ابن سينا: <والوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف باختلاف البلاد والأمم بخلاف الألفاظ والكتابة فإنهما دالتان بالوضع>⁽³⁾ وقوله أيضا: <والدلالة بالألفاظ إنما هي بحسب المشاركة اصطلاحية>⁽⁴⁾

ولما أصبح الإنسان في حاجة ملحة للتواصل مع آخرين لا يجمعهم به المكان ولا الزمان وشعر أن الحياة لا تتطور إلا في ظل نقل الماضي إلى الحاضر والحاضر إلى المستقبل اخترع الكتابة، وقد ميز في اللسانيات الحديثة العالم اللغوي "رومان جاكبسون" بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة... وخلص إلى أن الكتابة ستبقى الأداة الأكثر فاعلية في الخطاب التواصلية والإبلاغي؛ كونها تضمن له استمرارية كبرى ومنفذا إلى المتلقين مهما تباعد المكان والزمان، وأن الكتابة تفضل الكلام المنطوق، في أن المستمع بعد أن يقوم بتركيب ثاب لسلسلة الكلام المنطوق قد يحصل له بعض المعنى؛ لأنه ستكون عندئذ عناصر الكلام قد تلاشت⁽⁵⁾

¹ - De Saussure, p/ 107 – 108 نقلا عن: (الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، ص 77)

² - فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومجد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، د ط ، 1950 ، ص 35

³ - ابن سينا، العبارة، ص 5

⁴ - المصدر نفسه، ص 4

⁵ - Essais de linguistique generale P . 101 – 102 نقلا عن: (عبد الجليل منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث

العربي، ص 132)

3.2.2 - العلامة اللسانية:

من بين القضايا الدلالية التي أثارها الدرس اللساني الحديث "العلامة اللسانية" أو "الدليل اللغوي" والعلامة في مفهومها العام هي ذلك الشيء المدرك الذي يؤدي إلى ظهور شيء آخر لا يمكن له أن يظهر من دونه⁽¹⁾ وهي عند علماء التراث الإسلامي: <كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول.>⁽²⁾ وأما التصور الجديد للعلامة اللسانية عند ف دي سوسير فهي كيان نفسي ثنائي الأبعاد أو ذو وجهين، أولهما: التصور (Concept) ويضع له دي سوسير مصطلح: "المدلول: signifie"، وثانيهما: الصورة السمعية (image acoustique) ويضع لها مصطلح "الدال: signifiant". وهو يرى أنه باتحادهما تنشأ العلامة اللسانية.

وقد اعتَرَضَ على دي سوسير في مسألة إقصاء المرجع: "أوجدن: Ogden" و"ريتشاردز: Ridchards" في كتاب اشتركا في تأليفه عنوانه: "معنى المعنى: The meaning of meaning"⁽³⁾

وهذا التحليل لأبعاد العلامة اللسانية قريب جدا مما أورده "ابن سينا" في كتابه الشفاء (العبارة) والذي تبدو فكرته أوضح وأدق وأعمق مما عند "دي سوسير" و"أوجدن" و"ريتشاردز"؛ ذلك أن ابن سينا سمَّ الرَّمَزَ اللغوي "صَوْتًا" وفي هذا إشارة إلى جميع الرموز؛ لأن لفظ الصوت عام تندرج تحته كل الرموز اللغوية وغير اللغوية، ثم سمى ما في النفس أثارا؛ لأن صورة الرمز تترك في النفس أثارا وهذه الآثار تتحول إلى تراكمات للمعاني الذهنية في الذاكرة. يقول ابن سينا: <ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معنى فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم فكلمة أورده الحس على النفس التفت إلى معناه>⁽⁴⁾

4.2.2 - العلاقة بين طرفي العلامة اللسانية:

من القضايا التي أثارت جدلا بين العلماء العلاقة بين الدال والمدلول أو العلاقة بين اللفظ والمعنى، وهي في الحقيقة فكرة نابعة وتابعة لنشأة اللغة. فالقائلون بالتوقيف في نشأة اللغة يرون أن العلاقة بين الدال والمدلول تلازمية، في حين يرى أنصار الاصطلاح أن العلاقة اعتباطية؛ لا يوجد سبب لارتباط الدال بالمدلول بل هو مجرد اصطلاح تواضع عليه الناس.

¹ - ينظر: P/ 5 . 1973 . jeane Martinet. Clefs Pour la Sémiologie ; Editions Seghers . (الطيب دبة،

مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية استمولوجية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، الأغواط، الجزائر، 2001، ص 77)

² - الجرجاني، التعريفات، ص 139

³ - الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص 78

⁴ - ابن سينا، العبارة، ص 4

ويعتبر دي سوسير أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية؛ أي لا وجد لعلاقة معللة بين الدال والمدلول، وإنما يمثل الدال اختياراً صوتياً جرافياً تواضع عليه أهل اللغة الواحدة للدلالة على مدلول معين، فيقول: >وهكذا فإن فكرة "أخت" لا ترتبط بأي علاقة داخلية مع تتابع الأصوات "أ، ح، ث" وحيثه في ذلك الاختلاف القائم بين اللغات، ووجود اللغات المختلفة ذاته ولكنه سرعان ما يتحفظ من تعميم هذا المبدأ على جميع الأدلة اللغوية ويستثني من ذلك الدوال التي ترتبط ومدلولاتها بالمحاكاة الصوتية.

وقد عرّض ابن سينا إلى فكرة الاعتباطية أثناء حديثه عن مراتب الوجود قائلاً: >والوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة، فإنهما دالتان بالوضع<⁽¹⁾ فالأشياء الموجودة في العالم الخارجي (المرجع) والأشياء الموجودة في الأذهان (المدلول) واحدة في كل البلدان والأمم فمثلاً: "الكتاب" لا يختلف الناس فيه من حيث شكله في العالم الخارجي ولا من حيث تصوره في الذهن، وإنما يختلفون في تسميته وكذلك في الكتابة التي ترسم بها هذه التسمية؛ ذلك أن اللفظ والكتابة تواضعت عليهما جماعة معينة والتواضع دليل الاعتباطية. وفي موضع أخرى صرح ابن سينا بفكرة الاعتباطية بين الأدلة اللغوية أثناء حديثه عن الدلالة الاصطلاحية والعرفية قائلاً: >والدلالة بالألفاظ إنما هي بحسب المشاركة اصطلاحية<⁽²⁾ والاصطلاح دليل الاعتباطية.

5.2.2 - أقسام اللفظ:

قسم ابن سينا اللفظ إلى قسمين، مفرد ومركب، فالمفرد هو الذي له دلالة واحدة لا تتجزأ ك: لفظ "الإنسان" فإن "الإن" و"سان" لا يدل كل جزءٍ مِنْهُمَا على جزءٍ مِنْ مَعْنَى الكُلِّ الْمَقْصُودِ بِهِ "الإنسان" وإذا تجزأت لم تفصح عنه، وإنما تتحول إلى دالٍ غيره؛ معنى هذا أن اللفظ المفرد قد يكون مركباً ك: "عبد شمس" فهذا الاسم المركب وإن جازت تجزئته إلى "عبد" و"شمس" إلا أنه لا دلالة لأي جزءٍ بمفرده على "عبد شمس" ولا دلالة له أيضاً على أي شيءٍ أخرى مما لم يقصده الدالُّ به ولو كانت له دلالة في لغةٍ أخرى أو عُرِفَ أخرى أو كانت بإرادةٍ أخرى لم يَدُلْ؛ أي أن الدلالة عند ابن سينا يشترط فيها القصد والإرادة مع مسايرة الوضع. يقول ابن سينا في الفصل الخامس من المقالة الأولى في المنطق "فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف وتعريف الكلّي والجزئي، والذاتي والعرضي، والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال": >... وأما المفرد فهو الذي لا يدل جزء منه على جزء من معنى

¹ - المصدر السابق، ص 5

² - المصدر نفسه، ص 4

الكل المقصود به دلالة بالذات، مثل قولنا: "الإنسان"، فإن "الإن" و"سان" لا يدلان على جزأين من معنى الإنسان، منهما يأتلف معنى الإنسان.

ولا يلتفت في هذه الصناعة إلى التركيب الذي يكون بحسب المسموع، إذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى، كقولنا: "عبد شمس" إذا أريد به اسم لقب ولم يرد به عبد للشمس. وهذا وأمثاله لا يعد في الألفاظ المؤلفة بل في المفردة. والموجود في التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنه هي التي لا تدل أجزاؤها على شيء، ... بل إنما يدل بإعادة الالفاظ فكما أن الالفاظ يطلقه دالا على معنى كالعين على ينبوع الماء، فيكون ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على الدينار، فيكون ذلك دلالة، كذلك إذا أخلاه في إطلاقه عن الدلالة بقي غير دال⁽¹⁾ ثم بدأ يفصل في أحوال اللفظ المفرد على النحو الآتي:

- اللفظ الكلي: وهو ما دل معناه على كثرة تشترك فيه بالسوية؛ أي يشملها المعنى بنفس الدرجة كلفظ: "الإنسان" فإنه يدل على كثرة تشترك فيه بالسوية ك: مُحَمَّد، علي، فاطمة، عائشة،... فإنه يطلق على كل من يسمى إنسانا، ولفظ الرجل فإنه يطلق على كل من توفرت فيه هذه الصفة ك: مُحَمَّد، علي عيسى،... إلخ، ولفظ المرأة فإنه يطلق على كل من يحمل هذه الصفة ك: آمنة، خديجة فاطمة عائشة،... إلخ⁽²⁾

- اللفظ الجزئي: وهو ما لا ينصرف معناه إلى غيره، وإن شاركه في التسمية، كلفظ: مُحَمَّد فإن أوصافه وأحواله لا يشاركه فيها أحد وإن شاركه في الاسم⁽³⁾.

وأما القسم الثاني من أقسام اللفظ فهو "اللفظ المركب": وهو الذي قد يوجد له جزء له معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالة بالذات، كقولنا: الإنسان وكاتب، من قولنا: الإنسان كاتب فإن لفظة الإنسان منه تدل على معنى، ولفظة كاتب تدل على معنى، وكل واحد منهما جزء قولنا: الإنسان كاتب، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا: الإنسان كاتب، دلالة مقصودة في اللفظ ليس كما نقول⁽⁴⁾.

6.2.2 - أقسام الدلالة:

قسم ابن سينا الدلالة الوضعية إلى ثلاثة أقسام هي:

¹ - ابن سينا، الشفاء (المنطق)، تحقيق الأساتذة: الأب قنواتي - محمود الخضيرى - فؤاد الإهواني، مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي، إيران، ط 2، 2012، 1 / 25
² - ينظر: المصدر نفسه، ص 26
³ - ينظر: المصدر نفسه، ص 26 - 27
⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ص 24

– دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على كمال مسماه أو على كمال حقيقته المتواضع عليها كدلالة لفظ الحيوان على الجسم ذي النفس الحساس
 – دلالة التضمن: وهي دلالة اللفظ على ما يتضمنه من معاني جزئية، كدلالة لفظ الحيوان على الجسم.
 – دلالة الالتزام: وهي التي ينتقل فيها العقل من الدال إلى المدلول، أو هي التي تحتاج إلى أمر خارجي لعقد الصلة بين الدال ولازمه، كدلالة لفظ السقف على الأساس.⁽¹⁾

3 – عند اللغويين: —————

– تمهيد:

علم الدلالة فرع من فروع علم اللغة ومستوى من مستوياتها التي لا يمكن الفصل بينها فكما تستعين علوم اللغة الأخرى بالدلالة للقيام بتحليلاتها يحتاج علم الدلالة – للقيام بوظيفته – إلى الاستعانة بهذه العلوم.⁽²⁾

ولما كان المعنى هو الغاية من الدراسات اللغوية اهتم به علماء اللغة المتقدمون، يقول سيبويه [ت 180هـ] في كتابه الكتاب "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة": >فَمِنْهُ مُسْتَقِيمٌ حَسَنٌ وَمُحَالٌ وَمُسْتَقِيمٌ كَذِبٌ، وَمُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ وَمَا هُوَ مُحَالٌ وَكَذِبٌ.<

فَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْحَسَنُ فَقَوْلُكَ: أَتَيْتُكَ أَمْسٍ، وَسَاتِيكَ غَدًا.

وَأَمَّا الْمُحَالُ فَأَنْ تَنْقُضَ أَوَّلَ كَلَامِكَ بِآخِرِهِ فَتَقُولَ: أَتَيْتُكَ غَدًا، وَسَاتِيكَ أَمْسٍ.

وَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْكَذِبُ فَقَوْلُكَ: حَمَلْتُ الْجِبَالَ، وَشَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ. وَنَحْوَهُ

وَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْقَبِيحُ فَأَنْ تَضَعَ اللَّفْظَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: قَدْ زَيْدًا رَأَيْتَ، وَكَيْ زَيْدًا

يَأْتِيكَ، وَأَشْبَاهَ هَذَا

وَأَمَّا الْمُحَالُ الْكَذِبُ فَأَنْ تَقُولَ: سَوْفَ أَشْرَبُ مَاءَ الْبَحْرِ أَمْسٍ.<⁽³⁾

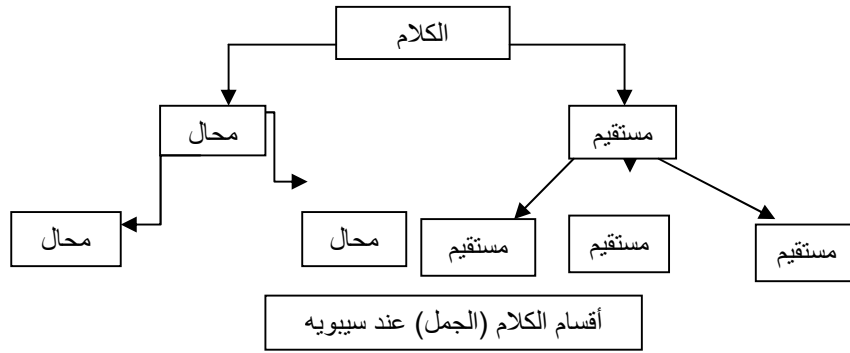
ففي هذا النص الوجيز إشارة إلى بذور النظرية النحوية الدلالية عند صاحب "الكتاب"، والتي جمع فيها بين القوانين النحوية التي تحكم الجملة وبين قوانين الدلالة التي تحكم الألفاظ، فقد قسم سيبويه الكلام – وهو هنا بمعنى الجملة – إلى قسمين مستقيم ومحال، وتندرج تحت كل منهما فروع.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹ - ينظر: المصدر السابق، ص 43 – 44

² - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 13

³ - سيبويه (عمر بن عثمان بن قنبر، ت 180 هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3 ،



والمتمثل في هذا النص يجد أن سيبويه لم يُعرّف من هذه الأقسام الخمسة إلا قسمين "المحال" و"المستقيم القبيح"، وأما باقي الأقسام فقد عرفها بالمثل.

وانطلاقاً من تعريفه للمستقيم القبيح وتمثيله للمستقيم نقول: إن الكلام المستقيم هو المستقيم استقامة نحوية ودلالية، فكل جملة صحيحة نحويًا تعد مستقيمة ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو الكذب أو المحال يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحويًا، وقد قدم سيبويه مثالين لكل حالة إلا المحال الكذب فقد قدم له مثالاً واحداً⁽¹⁾

ومظاهر الاهتمام بالدلالة عند علماء اللغة لا يكتنفها الغموض، وبخاصة في القرن الثالث والرابع والخامس الهجرية أين شهد العالم العربي بروز كوكبة من العلماء كرسوا حياتهم في خدمة اللغة منهم: "الجاحظ" في كتابه "البيان والتبيين" وبخاصة كتاب الحيوان، و"عبد القاهر الجرجاني" في كتابه "دلائل الإعجاز"، وقبل هؤلاء جميعاً نفق عند صاحب "الخصائص" لنجلي الغطاء على بعض القضايا الدلالية التي أضحت سنناً مطردة في علم الأصوات والصرف، ولا تحفى على أي مطلع على التراث العربي مكانة "ابن جني" بما أرساه من نظريات لغوية تتم عن امتلاك الرجل لأدوات المساءلة اللغوية لسنن العرب في كلامها.

1.3 - الدلالة الصوتية عند ابن جني [ت 392هـ]:

إن النطق الصحيح للأصوات يساعد على معرفة المعنى، بينما عدم وضوح الصوت كمن: ينطق القاف غينا، والزاي ذالا يؤدي إلى عدم وضوح المعنى. ومن جهة أخرى فإن لإيحاءات الصوت أثراً في

¹ - محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط 1، 2000، ص 65 - 66

تعميق المعنى في النفس وتصويره. قال ابن جني في "باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني": > اعلم أن هذا موضع شريف نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته.

قال الخليل: كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صَرَ وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صَرَ صَرَ... <(1)

وقال في باب مقابلة الألفاظ بما يُشاكلُ أصواتها من الأحداث: > فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج مُتَلَبِّبٌ عند عارفيه مأموم. وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سَمَتِ الأحداث المعبر عنها فيعدّلونها بها ويحتذونها عليها. وذلك أكثر مما نقره، وأضعاف ما نستشعره من ذلك قولهم: حَضَمَ وَقَضِمَ. فالخضم لأكل الرُطْبِ، كالْبَطِيخِ وَالْقَيْئَاءِ وما كان نحوهما من المأكول الرطب والقَضْمُ للصلبِ اليابس نحو: قضمت الدابة شعيرها، ونحو ذلك وفي الخبر "قَدْ يُدْرِكُ الْحَضْمُ بِالْقَضْمِ"؛ أي يدرك الرخاء بالشدّة، واللين، والشطف، وعليه قول أبي الدرداء: "يَحْضِمُونَ وَنَقْضِمُ وَالْمَوْعِدُ اللَّهُ" فاختاروا الحاء لـ "رخاوتها" للرُطْبِ والقاف لـ "صلابتها" لليابسِ حَذْوًا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث، ومن ذلك قولهم: "النَّضْحُ" للماء ونحوه و"النَّضْحُ" أقوى من النضح. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَصَاحَتَانِ﴾ (الرحمان: 66) فجعلوا الحاء لـ "رِقَّتِهَا" للماء الضعيف والحاء لـ "غَلْظِهَا" لما هو أقوى منه.(2)

ومما يدخل في الدلالة الصوتية النبر والتنغيم، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة يوسف – عليه السلام – بعد فقد صواع الملك: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾ (74) قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ (يوسف: 74-75) فلا شك أن تنغيم الآية الأولى: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ؟﴾ بنغمة الاستفهام وتنغيم الآية الثانية: ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ بنغمة التقرير يقرب معنى الآيات إلى الأذهان ويكشف عن مضمونها(3)

2.3 – الدلالة الصرفية عند ابن جني:

اهتم علماء الصرف بالصيغ الصرفية اهتماما بالغا فوضعوا الميزان الصرفي ليتبين الأصلي من الزائد وتبين صيغة الكلمة؛ ذلك أن اختلاف المباني يوجب اختلاف المعاني(4) يقول تمام حسّان مبينا المرتبة التي أحرزها علم الصرف عند العرب: > والشعبة الثانية دراسة الصرف التي عنوا فيها بالأصول

¹ - ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني، ت 392 هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ط 2، 1952، 152 / 2،

² - المصدر نفسه، ص 157 – 158

³ - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 13

⁴ - ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية العربية، دار عمار، عمان، الأردن، ط 2، 2007، ص 6

والزوائد وبيان المشتق والجامد وتحديد أشكال الصيغ وحصر اللواحق وأماكن إلحاقها والزيادات وأماكن زياداتها ثم ما يلحق الصيغ من إعلال أو إبدال أو قلب أو حذف.

وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديما أو حديثا ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام وسيظل دائما بذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم.⁽¹⁾

ويعد صاحب "كتاب الخصائص" واحدا من الذين وضعوا لبنات هذا العلم فقد توقف في كتابه عند كثير من الصيغ ودلالاتها على المعاني، ومن أمثلة ذلك:

1.2.3 - صيغة التضعيف (فَعَّلَ):

المشهور عند علماء البلاغة أن هذه الصيغة دائرة بين التكرير (تكرير الفعل) والمبالغة فيه (الزيادة عن الحد المتعارف عليه)؛ أي أن المعنى المكتسب من هذه الصيغة يختلف عن الصيغة الأصلية (فَعَّلَ) ففي الأولى زيادة معنوية إذ بالغنا الفعل وأما في الثانية فلا يتجاوز المعنى المعهود من الفعل. يقول ابن جني: >ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال (البناء) دليلا على تكرير الفعل، فقالوا: "كَسَّرَ" و"قَطَّعَ" و"فَتَّحَ" و"عَلَّقَ" وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلا المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل والعين أقوى من الفاء واللام؛ وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما؛ فصار كأنهما سياج لها ومبدولان للعوارض دونها.

ولذلك نجد الإعلال بالحذف فيهما دونها. فأما حذف الفاء ففي المصادر من باب وعد نحو: العدة، والزنة، والطيدة، والتدة، والهبة، والإبة. وأما اللام فنحو: اليد والدم، والفم، والأب والأخ، والسنة والمئة، والفئة. وقلما تجد الحذف في العين.

فلما كانت الأفعال دليلا المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلا على قوّة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل.⁽²⁾

2.2.3 - صيغة "اسْتَفْعَلَ":

فالمتعارف عليه عند علماء الصرف أن هذه الصيغة في الغالب لطلب الفعل والتماسه، قال ابن جني: >وذلك أنهم جعلوا "اسْتَفْعَلَ" في أكثر الأمر للطلب نحو: استسقى، واستطعم، واستوهب واستمنح، واستقدم عمرا، واستصرخ جعفرًا⁽³⁾

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د ط ، 1994 ، ص 15

² - ابن جني، الخصائص، 2 / 155

³ - المصدر نفسه، ص 153

3.2.3 – صيغة "فَعَلَل":

فهذه الصيغة في المصادر الرباعية تدل على التكرير وإعادة الفعل مرة بعد مرة، نحو: زَلَزَل، فَهَقَّهَ قَلَقَل، يقول ابن جني: > وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو: الزعزعة، والقلقلة والصلصلة، والقعقة، و [الصعصة] = [التحريك والقلقلة]، والمرجرة، والقرقرة⁽¹⁾

4.2.3 – صيغة "الْفَعْلَان" في المصادر الرباعية:

فالمصادر الرباعية التي جاءت على وزن "فَعْلَان" عند علماء الصرف تدل على الحركة والاضطراب، نحو: الغثيان، والغشيان، واللهبان، والهيجان. يقول ابن جني: > وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على "الْفَعْلَان": إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو: التَّقْران، وَالْعَلْيَان، وَالْعَشْيَان (هذا الكلام لسيبويه) فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال (هذا من كلام ابن جني)⁽²⁾

3.3 – اصطلاحية الدلالة اللغوية عند ابن جني:

من المسائل التي أسالت حبر الكثير من العلماء قديما وحديثا "مسألة نشأة اللغة" أهي تواضع واصطلاح بين أبناء المجتمع، أم هي وحي وإلهام من الله سبحانه وتعالى تلقاه آدم؟

واستقر لدى العلماء العرب مفهوم اجتماعية الدلالة اللغوية وعرفيتها؛ أي أنها اكتسبت حركيتها وفعاليتها عن طريق التواضع والاصطلاح بين أبناء المجتمع اللغوي⁽³⁾

وقد مر بنا قول "ابن سينا": >...وَلَمَّا كَانَتْ الطَّبِيعَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ مُتَحَاجَةً إِلَى الْمُحَاوَرَةِ لِاضْطِرَارِهَا إِلَى الْمَشَارَكَةِ وَالْمُجَاوَرَةِ انْبَعَثَتْ إِلَى اخْتِرَاعِ شَيْءٍ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى ذَلِكَ⁽⁴⁾ وفي "باب القول على اللغة وما هي" قال ابن جني: >وأما حدها (فإنها أصوات) يعبر بها كل قوم عن أغراضهم⁽⁵⁾ وقد أسهب السيوطي في كتابه "المزهر" في عرض آراء المتحاورين الذين كان جمهورهم يذهب إلى عرفية الدلالة واصطلاحها⁽⁶⁾، ففي "باب القول على اللغة إلهام هي أم اصطلاح" يقول ابن جني: >هذا موضع محوج إلى فضل تأمل؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف. إلا أن أبا علي رحمه الله (يعني شيخه) قال لي يوما: هي من عند الله واحتج بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: 31) وهذا لا يتناول موضع الخلاف. وذلك أنه قد يجوز

¹ - المصدر السابق

² - المصدر نفسه، ص 152

³ - فايز الداية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، ص 17

⁴ - ينظر: ص 25 من الرسالة

⁵ - ابن جني، الخصائص، 1 / 34

⁶ - السيوطي (عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، ت 911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تعليق: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو

الفضل إبراهيم وعلي محمد البخاري، دار التراث، القاهرة، مصر، ط 3، 2008، 1 / 8 - 57

أن يكون تأويله: أقدر آدم على أن واضع عليها: وهذا المعنى من عند الله سبحانه وتعالى لا محالة. فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به.⁽¹⁾

وعلى الرغم من هذا التفسير الذي وضعه ابن جني للوضع اللغوي لهذه الآية إلا أنه وأمام جمال هذه اللغة وسحرها الأخاذ يقف مبهوراً، يتأمل دقتها وإرهاقها وركتها، وإذ به بعد أن كان قد اطمأن إلى القول بأن اللغة اصطلاح من البشر يرجع متردداً، ففي وجدانه أنه لا يمكن أن تكون هذه اللغة العربية المعجزة وليدة اصطلاح عشوائي من جماعة من الناس، ومحال أن تكون مأخوذة من الطبيعة من أصوات الريح والرعد والماء والحمار والغراب والفرس والظبي، ثم سرعان ما يعود العالم التنزيه - مع حبه واقتنانه بجمال اللغة وسحرها الأخاذ - إلى القول بأن الأسلاف الذين وضعوا اللغة كانوا أكمل منا وأقوى من حيث صفاء السليقة اللغوية، وأن صفاء لغتهم نابع من صفاء طبائعهم، يقول: >ثم أقول بضد هذا: كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله قد خلق من قبلنا - وإن بعد مداه عنا - من كان ألطف منا أذهانا وأسرع خواطر وأجراً جناناً⁽²⁾ ويختار في النهاية التوقف وعدم الترجيح بين القولين قائلاً: >فأقف بين تين الخلتين حسيراً، وأكاثرها فأنكفئ مكثوراً. وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتهما قلنا به وبالله التوفيق⁽³⁾

ومهما يكن من شيء فإن هذا التردد من ابن جني ليس إلا تشریفاً لعلامة العربية القدير القديم ذي الفكر المنبعث في كل حين⁽⁴⁾

4.3 - الدال والمدلول (اللفظ والمعنى) عند ابن جني:

يقول ابن جني في "باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني": >هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة. وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مُقْضِي المعنى إلى معنى صاحبه. وذلك كقولهم: حُلِقَ الإنسان فهو "فُعِلٌ" من حَلَقْتُ الشيء؛ أي مَلَسْتُهُ، ومعناه أن حُلِقَ الإنسان هو ما قدر له ورتب عليه. فكأنه أمر قد استقر وزال عنه الشك.

¹ - ابن جني، الخصائص، 1 / 40 - 41

² - المصدر نفسه، ص 46

³ - المصدر نفسه

⁴ - أنظر: حسن ظاظا، اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة، دار القلم، دمشق، سوريا - دار الشامية، بيروت، لبنان، ط 2 ،

1990 ، ص 58

ومنها: "التَّحِيَّةُ" وهي فعيلة من نَحَتْ الشيء؛ أي مَلَسْتُهُ وقدرته على ما أردته منه فالنحية كالخليفة: هذا من نَحَتْ، وهذا من حَلَّقَتْ.

ومنها: "الغريزة" وهي فعيلة من غَرَزْتُ كما قيل لها طبيعة؛ لأن طَبَعَ الدرهم ونحوه ضَرَبْتُ مِنْ وَسْمِهِ وَتَغَرِيضُهُ بِالْأَلَةِ الَّتِي تُنْبِتُ عَلَيْهِ الصَّوْرَةَ.

ومنها: "الضَّرِيَّةُ" وذلك أن الطبع لا بد معه من الضرب؛ لتثبت له الصورة المرادة. ⁽¹⁾

ففي هذا النص يشير ابن جني إلى وجود ثلاث علائق هي:

– العلاقة بين اللفظ والمعنى: وتتمثل في ظاهرة "الترادف" التي أنكرها بعض العلماء في زمانه ومنهم شيخه "أبو علي الفارسي". وفي هذه الظاهرة تتلاقى الألفاظ الكثيرة على المعنى الواحد.

– العلاقة بين اللفظ واللفظ: فكلما تقاربت حروف الألفاظ في المخرج والصفة أو في أحدهما تقارب معناها، وهو ما أطلق عليه: "باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" ⁽²⁾ وقد ذكر ابن جني نماذج كثيرة لهذا النوع منها ما يتحد في المعنى العام كالاشتقاق الأكبر، فعلى الرغم من اختلاف التقاليد إلا أنها تشترك في المعنى العام.

– العلاقة بين الحروف بعضها ببعض: فالتقارب بين الحروف يؤدي إلى التقارب في المعنى بين اللفظين نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُهُمْ أَزَّاءً﴾ (مريم: 83) ففي هذه الآية الكريمة يقول ابن جني: ⁽³⁾ أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تزهم هزاً، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز؛ لأنك قد تهز ما لا بال له كالجدع وساق الشجرة ونحو ذلك. ⁽³⁾

هذه الملاحظات الدقيقة تنم عن دقة وعمق الرؤية لدى ابن جني لنظام اللغة فقد فتح أبواباً بديعة لا عهد للناس بها قبله كـ "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" و"إمساس الألفاظ أشباه المعاني" وغيرها كثير. يقول عبد الكريم مجاهد: ⁽⁴⁾ إذا كان فيرث يرى في نظريته الدلالية، أن المعنى هو المحصلة النهائية، لتحليل الحدث اللغوي تدريجياً على مستويات اللغة كافة: الاجتماعية، والصوتية، والصرفية والنحوية، والمعجمية... فإن ابن جني قد سبقه إلى هذه الرؤية، وإن جاءت مبعثرة تفتقر إلى التنظيم في إطار شامل ⁽⁴⁾

¹ - ابن جني، الخصائص، 2 / 113 - 114

² - المصدر نفسه، ص 145

³ - المصدر نفسه، ص 146

⁴ - عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، الأردن، ص 157

4 - عند علماء البلاغة:

- تمهيد:

لعلماء البلاغة جهود كبيرة ونيرة في الدرس الدلالي، فعندما كانت وجهة النحاة هي التقييد للمفردات دون الالتفات إلى معاني التراكيب، وكانت الحاجة ماسة إلى دراسة أبواب الجمل ظهر علم البلاغة بأقسامه الثلاثة "المعاني" و"البيان" و"البدیع". فأما في دراسة المعاني فقد كان التركيب هو موضوع الدراسة، فتناول البلاغيون أنواع التركيب من إثبات إلى نفي إلى استفهام،... إلى غير ذلك وذلك عن طريق النظر في التركيب نفسه من جهة أسلوب وُصِفِه وطرق التعبير به وما فيه من إيجاز وإطناب وقصر ووصل وفصل. والواقع أن هذه الدراسة تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريد بها خطأ أن تكونه. ومن هنا نشأت الفكرة القائلة بأن "علم المعاني" من أقسام النحو العربي، وإنه ليحسن أن يقال: إن علم المعاني هو قمة الدراسات النحوية.⁽¹⁾

ولما ظهر هذا العلم (علم المعاني) كان من طلائع كتبه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" للعلامة عبد القاهر الجرجاني [ت 471هـ] الذي امتلأت بشهرته الأفاق واعترف لآرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول المعنى النحوي والدلالي من هذا الكتاب. يقول تمام حسان: >ولقد كانت مبادرة العلامة عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب، ومع قطع النظر عن رأي الشخصي في قيمة البلاغة العربية بعامة من حيث كونها منهجا من مناهج النقد الأدبي وعن صلاحيتها أو عدم صلاحيتها في هذا المجال أجدني مدفوعا إلى المبادرة بتأكيد أن دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر. ولكن هذا الطابع الذي اتسم به علم المعاني من بين علوم البلاغة جعل هذا العلم نحوا من النحو وصيره كالنحو صناعة مضبوطة "System Exact" لا منهجا ذوقيا للنقد الأدبي.<⁽²⁾

والقضايا الدلالية عند الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" كثيرة نذكر منها:

¹ - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 17 - 18

² - المصدر نفسه، ص 18 - 19

1.4 - الدليل اللساني واعتباطية العلاقة بين قطبيه عند الجرجاني:

العلامة اللسانية (Signe Ling) أو ثنائية الدال والمدلول من المفاهيم التي أثارت انتباه اللسانيين المحدثين، وعلى رأسهم "ف. دي سوسير" الذي يرى أن العلامة اللسانية كيان ثنائي ذو وجهين أحدهما الدال والآخر هو المدلول وباتحادهما تنشأ العلامة اللسانية، وبهذا تصبح العلامة اللسانية مثالا مصغرا لبنية اللغة الصورية التي ينظر إليها دي سوسير على أنها: <مخزون كبير من التصورات الذهنية والصور السمعية، ومن هنا لا يصبح الصوت في هيئته المادية جزءا من العلامة بل هو مكون من مكونات الكلام، وجزء خارج عن اللغة، ولا يعدو أن يكون الأداة المنفذة لنظام اللغة فحسب.>⁽¹⁾ أو أن اللغة <نظام من القواعد والقوانين الصورية القابلة للنمذجة والتصنيف>⁽²⁾

وأما عبد القاهر الجرجاني فيذهب إلى أن العلامة اللسانية عند المتكلم تمر بمرحلتين أولهما: وفيها يتم تنظيم المعاني في الذهن ويصحبها حسن اختيار الدلالات المناسبة للموقف الكلامي، وثانيهما يتم فيها انتظام المعاني في الألفاظ والتراكيب بأنساق مختلفة. يقول الجرجاني مبينا كيفية اختيار الألفاظ: <واعلم أن ما ترى أنه لا بد منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق>⁽³⁾ فالألفاظ أوعية المعاني وهي المقصودة أولا ولا قيمة للفظ إذا تجرد من المعنى.

وأما اعتباطية العلامة اللسانية فقد أشار إليها الجرجاني في عبارة دقيقة قائلا: <ومما يجب إحكامه بعقب هذا الفصل الفرق بين قولنا حروف منظومة وكلم منظومة وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم بمقتضى في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه. فلو أن واضع اللغة كان قد قال: "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد.>⁽⁴⁾ ففي هذا النص يقرر الجرجاني أنه لا شيء يربط بين الدال والمدلول سوى الوضع والعرف الاجتماعي فلو أن واضعا وضع كلمة "رَبَضَ" مكان "ضَرَبَ" لسار الناس على هذا الاصطلاح ولا إشكال في ذلك.

1 - الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص 78

2 - المصدر نفسه

3 - الجرجاني (أبو بكر عبد الرحمان بن محمد، ت 471 هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق،

سوريا، ط 1، 2007، ص 99 - 100

4 - المصدر نفسه، ص 97

وفي "الفصل التحليلي للفظ والمعنى" يقدم الجرجاني دليلاً منطقياً على اعتبارية العلامة اللسانية قائلاً: >لو كانت المعاني تكون تبعاً للألفاظ في ترتيبها لكان محالاً أن تتغير المعاني والألفاظ بحالها لم تزل عن ترتيبها، فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها علمنا أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة.<⁽¹⁾ فوجود علاقة طبيعية بين اللفظ والمعنى تفقد اللغة طبيعتها الاجتماعية، أما التغير في المعاني مع ثبات الألفاظ فيمنح اللغة مرونتها في ملاءمة الأوضاع المختلفة ومسايرة التطورات الحاصلة.

ويبدو من هذا النص وغيره أن الجرجاني يولي المعاني أهمية كبرى وهذا ما يفسر لا نهائية المعاني أمام محدودية الألفاظ عند علماء الدلالة المحدثون، وهذا ما يجعل مستعمل اللغة يلجأ إلى استعمال أساليب أخرى كالشترك اللفظي والمجاز لتغطية عجزه أمام سعة المعاني ونهاية الألفاظ.

2.4 - معيار المفاضلة بين الألفاظ عند الجرجاني:

يقرر الجرجاني أنه لا فرق بين الألفاظ من حيث هي ألفاظ مجردة، وإنما وجه المفاضلة فيما بينها يرجع إلى مدى ملاءمتها للفظة التي تليها. وهذا ما قرره علم الدلالة الحديث إذ يقر أن الصيغة المعجمية تكتسب دلالة ثانية عندما تدخل في تجاور سياقي مع وحدات كلامية أخرى، ويراعى في ذلك حسن التناسق بين المعاني وحسن الموقع للألفاظ فلا تبدو نائية ولا مستكرهة، وبذلك تكتسب الصيغة داخل التركيب (الفضيلة) وفي ذلك تأكيد على أهمية التلازم بين مكونات الجملة بالنظر إلى الوظيفة الدلالية لهذه المكونات يقول الجرجاني: >فقد اتضح إذن اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ. ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر كلفظ "الأخدع" في بيت الحماسة للضمّة بن عبد الله القشيري:

تَلَقْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتُنِي *** وَجَعْتُ مِنَ الْإِضْغَاءِ لَيْتًا وَأَخْدَعَا

وبيت البحري:

وَإِنِّي وَإِنْ بَلَّغْتَنِي شَرَفَ الْغَيْ *** وَأَعْتَمْتُ مِنْ رِقِّ الْمَطَامِعِ أَخْدَعِي

فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن.

وبيت أبي تمام:

¹ - المصدر السابق، ص 362

يَادَهُرُ قَوْمٍ مِنْ أَحَدَعِيكَ فَقَدْ *** أَضَجَجْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ حُرُوقِكَ

ثم إنك تتأمل ما في بيت أبي تمام فتجد لها من النقل على النفس ومن التنغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة والإيناس والبهجة⁽¹⁾

هذا وقد تعرض الجرجاني إلى قضايا دلالية كثيرة، كالحقيقة، والمجاز، ونظرية النظم، والنظام الإسنادي، ودلالة الحدث الكلامي،... إلخ، ويعد بحق مؤسس النظرية الدلالية عند العرب من خلال كتابه "دلائل الإعجاز" يقول إبراهيم الخولي: <وإذا كان الغرب لا يزال يُشَقِّشُ حول المعنى والمضمون فإن عبد القاهر الجرجاني بضربة قاضية قضى على ثنائية اللفظ والمعنى منذ عهد باكر بنظرية النظم وقدم لنا نظرية لغوية بلاغية في آن واحد، وهذا ما لا نرى له نظيراً في شقشقات الغرب حتى انتهاء به "ريتشاردز" الذي يسمى بأبي النقد الغربي الحديث>⁽²⁾

5 - مقارنة بين نظريتي ابن جني والجرجاني الدلالية:

يتبين لنا أن نظريتي "ابن جني" و"الجرجاني" للغة متتامتان، بل يصح القول أنهما تؤلفان جانبين لنظرية لسانية واحدة، فاللغة كعبة ذات زوايا والنظرية نظرة من زاوية والتكامل سمة ثابتة في النظريات اللغوية؛ إذ أن كل لاحقة منها تكمل نقص السابقة، وأنه ليس من العلمية إلغاء جهد التنظير ولا من العلمية احتكاره، وأن ادعاء الصواب والصحة فيه على القطع خطأ يجب تصحيحه، وأن الاجتهاد حياة للبحث والعودة قتل له، ويظهر هذا التتام بين النظريتين فيما يلي⁽³⁾:

- انصب البحث عند ابن جني في دراسته للغة على المفردة، فوصفها وعمد إلى دراسة الأصوات التي تتألف منها، وسعى إلى اكتشاف القوانين التي تنظم العلاقة بينها في الكلمة الواحدة فبحث في الاشتقاق وأنواعه ودرس التقليلات الممكنة للكلمة الواحدة وبين أن الأمر المشترك الذي يجمع التقليلات هو وحدة المعنى. وأكد على أن اللغة لم تنشأ في وقت واحد بل نشأت في أوقات متلاحقة.

وجاء الجرجاني بعده ليؤكد على الوظيفة الإبداعية للغة، وذلك بالدعوة إلى عدم فصل دراسة البلاغة عن النحو. فكان كتابه "دلائل الإعجاز" بداية مرحلة جديدة في تاريخ علوم العربية وهي مرحلة تؤكد على الوظيفة الإبداعية التي تؤديها اللغة. فعمد إلى بيان ارتباط خصائص بنية الكلمة المفردة بالوظيفة التي تؤديها في الكلام انطلاقاً من الوظيفة الأساسية للغة كوسيلة لاتصال الناس بعضهم ببعض.

¹ - المصدر السابق، ص 94 - 95

² - مجلة البيان، العدد 191

³ - ينظر: عمار ساسي، المنهج الوصفي الوظيفي "سورة الرعد نموذجاً"، رسالة المسجد، العدد السادس، جوان 2009، ص 7 - 10

و - عصر النهضة ومطلع العصر الحديث ق (14- 18) م:

شهدت هذه الفترة نشاطات فكرية كثيرة، واشتد الاهتمام باللغة وكل ما يتعلق بها من قريب أو بعيد، من ذلك تقنين القواعد، وتأسيس المجامع اللغوية، والاهتمام باللغات العالمية وعلم أصول الكلمات، وصناعة المعاجم وفيما يلي بيان ذلك:

1 - تقنين القواعد:

فعلى غرار القواعد الفلسفية السكولاستية التي لم تلق إقبالا فإن قواعد القرون الوسطى وبخاصة قواعد الاسكندر "دي فيلديو" (Alexander de Villedieu) قد ظلت رائجة بشكل يلفت الانتباه وكان الغرض من تأليف القواعد هو تلقين المبادئ الصحيحة للكتابة الصحيحة والكلام الفصيح، ومن أشهر المدارس النحوية في هذا العصر مدارس "بور رويال" (port royal) التي تأسست سنة 1637 م وذاع صيتها بفرنسا وخارجها، ولكن سرعان ما تم حلها سنة 1961 م بسبب الصراعات الدينية والفلسفية في فرنسا آنذاك. وقد نشر أول عمل لأصحابها سنة 1660 م تحت عنوان "النحو العام والعقلي" (Crammaire et raisonnée) وأعيد نشره عام 1830 م وظل محل اهتمام النحاة الغربيين لمدة قرنين، على الرغم من أن أمثلته من اللغة اليونانية والعبرية واللاتينية وبعض اللغات الأوربية الأخرى وأن أساتذته متأثرين بالمذهب العقلي والفلسفة السكولاستية.⁽¹⁾

2 - تأسيس المجامع اللغوية:

أمام الاهتمام باللغة الوطنية وإحياء اللهجات المتنامية تأسست المجامع اللغوية بمعظم الدول الأوروبية، ففي بريطانيا تأسس "المجمع الملكي" سنة 1662 م للمحافظة على اللغة الفصحى، وفي فرنسا تأسست "الأكاديمية الفرنسية" سنة 1637 م من طرف الكاردينل ريشليو (Cardinal Richelieu) لترسيخ مفردات اللغة الأدبية وقواعدها ومحاربة كل ما هو دخيل ومبتذل والحيلولة دون إنخفاض المستويات اللغوية والأدبية.⁽²⁾

3 - الاهتمام باللغات العالمية:

اهتم اللغويون في هذه الفترة باللغات العالمية من أجل إيجاد لغة عالمية موحدة، ذات أبجدية اصطناعية تتميز بقلة القواعد التركيبية والصرفية، والغرض من إنشاء هذه اللغة هو تقليص الجهد المبذول في تعلم اللغات والترجمة، وتيسير التحصيل العلمي وعملية التواصل وفتح آفاق السياحة والتجارة في مختلف الربوع العالمية؛ ومن ثم إيجاد نظام عالمي جديد، ومن أغراضها أيضا توحيد الكنائس وتسهيل

¹ - ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 46 - 50

² - المصدر نفسه، ص 50

مهمة المبشرين، وجمع ثمل المسيحيين الموزعين في أرجاء العالم. ومما يعاب على دعاة هذه اللغة أنهم أخذوا قواعدها من اللغات الأوروبية الشهيرة فقط ومن أشهر العلماء في ذلك "ليبنيز" (Leibniz) وأما اللغات العالمية التي ظهرت فلغة "الأسبرانتو" (Esperanto)⁽¹⁾

4 – علم أصول الكلمات:

لم يرق البحث في أصول الكلمات في هذا العصر عما كان عليه في العصر اليوناني والروماني والقرون الوسطى، فقد بقي الحديث يدور عن أصل اللغة وعن اللغة الأم، فمن الأمور السخيفة والحجج الواهية التي تتعلق بنشأة اللغة ما ذكره وترمان في كتابه من أن: ملك سكوتلاندا "جايمس" الرابع (1488 – 1513) م قد قام بعزل صبيين صغيرين عن المجتمع حتى يبلغا سن الكلام، وفي زعمه أنهما سينطقان باللغة البشرية الأولى. وقد توصل في تجربته هذه إلى أن الطفلين قد تكلمتا بالعبرية وفق الفطرة البشرية.⁽²⁾ كما نشر الفرنسي "فيشار" (E. Guichar) معجما في أصول الكلمات بعنوان: "الانسجام الانتيمولوجي في اللغات" وكان غرضه من هذا العمل هو البحث عن اللغة الأم، فتناول فيه عددا كبيرا من اللغات منها اللغة العبرية، والكلدانية والسريانية، والألمانية، والإنجليزية... إلخ فاستخلص من بحثه أن اللغة الفرنسية هي اللغة الأصلية للبشرية.⁽³⁾

5 – صناعة المعاجم:

يعد هذا العصر بحق عصر القواميس، فقد انتشرت صناعة المعاجم بمختلف أنواعها الوصفية المعيارية، التاريخية، الاشتقاقية، والتعليمية.

ومما ساعد على هذه الصناعة كثرة الحل والترحال والتجوال والاكتشاف، ومن أبرز من ساهم في هذا العمل الإيطالي: "أمبروزيو كليينو" (Ambrozi kalbpio) الذي ألف معجما ضخما بعنوان "القاموس" (Dictionarium)⁽⁴⁾

إن التطور الهائل الذي عرفه العالم في كمية المعلومات المتعلقة بقضايا اللغة، وأمام مناهج البحث التي ظلت على حالها فرض على الباحثين في حقل اللغة التفكير في مناهج جديدة وطرق أخرى لتقنين هذه المعلومات والمعارف.

¹ - المصدر السابق، ص 50 – 52

² - John Waternan, Persepectives in Linguistics Chicago : The University of Chicago Press. 1963. P

13 : نقلا عن: (أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 52 – 53)

³ - 1619. ; 1618 , 1610 , réed. 1606, paris, Harmonie étymologique des Langues ; E. Guichar, نقلا عن:

(أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 53)

⁴ - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 53 – 54

ومما ساعد الباحثين على هذا العمل ظهور حركة أدبية وفلسفية بألمانيا جاءت كرد فعل على الكلاسيكية والعقلانية، وقد عملت هذه الحركة على غرس الروح الوطنية بين الألمانين وربطت اللغة بالعنصر البشري؛ مما أدى إلى الاعتزاز باللغة لدى الألمانين فانشغلوا بدراسة كل اللغات الجرمانية القديمة وتدعيمها بالمعاجم لتتبرر الطريق أمام الطلاب والباحثين وتثبت الانتماء العرقي والحضاري للشعب الألماني.

والناظر في اللسانيات الحالية يجد أن جذورها تمتد إلى مطلع العصر الحديث، ومن أبرز المفكرين الذين يمثلون الإرهاص بميلاد اللسانيات: "لبينتز: Leibniz"، "غيامبتسته فيكو: vico Giambattista" و"وليام جونز: William Jones"⁽¹⁾

وحاصل القول أن الدرس الدلالي في عصر النهضة ومطلع العصر الحديث لم يختلف عما كان عليه في العصور السابقة فقد بقيت أبحاثه متناثرة في ثنايا الكتب اللغوية والفلسفية.

ز - علم الدلالة بعد مطلع القرن التاسع عشر:

علم الدلالة فرع من فروع علم اللغة الحديث، الذي كان نتيجة من نتائج القرن الثامن عشر وما تلاه، يقول تمام حسان: >يمكن القول إذاً أن علم اللغة الحديث نتيجة من نتائج القرن الثامن عشر وما تلاه من القرون...، ولقد كان الكشف عن اللغة السنسكريتية في هذا القرن أهم حادث يمكن اعتباره نقطة البداية لعلم اللغة الحديث، وكان الكشف عن هذه اللغة من حظ "السير وليام جونز" الذي كان حينئذ يقيم بالهند، وقد كتب إلى الجمعية الآسيوية يخبرها عن كشفه هذا.⁽²⁾

وفي هذه المرحلة بدأ علم الدلالة يظهر شيئاً فشيئاً مع بداية التأليف فيه إما بتخصيص قسم له في المؤلفات اللغوية أو بإفراده بمؤلفات خاصة به، وهذه المرحلة من تاريخ علم الدلالة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين زمانيتين متباينتين:

1 - أوليات علم الدلالة:

بدأ علم الدلالة في أواسط القرن التاسع عشر يتجلى شيئاً فشيئاً مع بداية التأليف فيه، فهذا "ماكس مولر: Max Muller" قد أودع في كتابين له بعنواني:

- The science of Language
- The science of Thought

أن الكلام والفكر متطابقان تماماً، ولكن كلامه أقرب إلى الفروض منه إلى الحقيقة كما عجز عن عبور

¹ - المصدر السابق، ص 56 - 62

² - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990، ص 27

الفجوة الموجودة بين علم اللغة والتحليل المنطقي للمعنى، وهذا العبور إلزامي لإحراز التقدم في علم الدلالة.

وأول دراسة حديثة في تطور معاني الكلمات كانت للغوي الفرنسي: Michel Bréal في بحث له تحت عنوان "مقال في السيماتيك: Semantique" سنة 1897 م تحدث فيه عن دلالة الألفاظ في اللغات القديمة التي تنتمي إلى الفصيلة الهندية الأوربية مثل: اليونانية واللاتينية والسنسكريتية، وبعد ثلاث سنوات ظهر في طبعة الإنجليزية، وكان أول من استعمل المصطلح "سيماتيك" لدراسة المعنى وصار مقبولاً في الإنجليزية والفرنسية.

وتوالى التأليف بعد ذلك في علم الدلالة، ففي أوائل القرن التاسع عشر ظهر أول عمل ضخم للعالم اللغوي السويدي: "أدولف نورين: Adolf Noreen" (1854 - 1925) م بعنوان "لغتنا" خصص قسماً كبيراً منه لدراسة المعنى مستخدماً المصطلح "سيمولوجي: Semology"، ويعد عمله هذا أساساً لكثير من النظريات التي طورها اللغويون الأوروبيون والأمريكيون فيما بعد.

ويعتبر أولمان أن أهم فترة في تاريخ السيماتيك هي بداية الثلاثينات، فقد شهدت نضوج العلم الجديد، وشهدت توسيع الفجوة التي هددت بتمزيق وحدته؛ مما جعله يسير في خط لا يتطابق تماماً مع الخط الفلسفي وإن لم يحقق انفصلاً كاملاً.

ومن أعلام هذه الفترة "ريتشاردز" (Richards) و"أوجدن" (Ogden) اللذان ألفا كتاباً بعنوان "معنى المعنى" (The meaning of meaning)⁽¹⁾

2 - علم الدلالة بعد تصحيح رأي بلومفيلد:

بعد أن صحح العلماء رأي بلومفيلد القائل: >إن قضية المعنى هي أضعف نقطة في دراسة اللغة<⁽²⁾ أو فسروه تفسيراً يزيل عنه الشبهة، بل إن بلومفيلد نفسه ينفي ما نسب إليه فيقول في خطاب مشهور له: >من المؤلم أن يكون الشائع أنني - أو أن مجموعة من اللغويين أنا من بينهم - لا أعطي اهتماماً للمعنى، أو أنني أهمله، أو أقوم بدراسة اللغة دون المعنى. ببساطة كأن اللغة أصوات عديمة المعنى... إنه ليس أمراً شخصياً فقط هو الذي أشرت إليه وإنما هو حكم لو سُحِح بتطبيقه فسوف يعوق تقدم علمنا لوضع تضاد متوهم بين الدارسين الذين يهتمون بالمعنى والآخرين الذين يتجاهلونه أو

¹ - 124 The principles Of Semantics ; نقلا عن: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 22 - 23

² - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 26

يهملونه الفريق الأخير - كما أعلم - غير موجود⁽¹⁾، ومن أبرز الأدلة على أن بلومفيلد لا يريد مهاجمة دراسة المعنى أنه قدم نظرية لدراسة المعنى هي النظرية السلوكية.

وبعد ما اتضحت حقيقة رأي بلومفيلد، وبمرور سنوات احتل علم الدلالة مكانه المتميز في العالم بأسره، وتحقق الانتصار الكامل بعد ظهور الاتجاه التوليدي ومن أشهر المؤلفات في هذه الفترة:
- أسس علم المعنى بالإنجليزية ل: ستيفن أولمان، - علم المعنى بالإنجليزية ل: ستيفن أولمان، - المعنى والأسلوب ل: ستيفن أولمان بالإنجليزية، - دور الكلمة في اللغة بالإنجليزية ل: ستيفن أولمان، وقد ترجمه إلى العربية الدكتور كمال بشر.

- علم الدلالة التركيبي ل: ليونز، - علم الدلالة ل: ليونز، - دلالة الألفاظ ل: إبراهيم أنيس.⁽²⁾

ح - بين علمي الدلالة وأصول الفقه:

1 - التعريف بعلم أصول الفقه:

علم أصول الفقه - كغيره - من العلوم والمعارف الإسلامية نما وترعرع شيئاً فشيئاً، فقد كان في الصدر الأول - عهد الرسول ﷺ، وعصر الصحابة - فكراً في نفوسهم وملكة راسخة في أذهانهم، وهذا ما جعل ابن خلدون [ت 808هـ] يقول: >وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْقَرْنَ مِنَ الْقُنُونِ الْمُسْتَحْدَثَةِ فِي الْمِلَّةِ، وَكَانَ السَّلْفُ فِي غُنْيَةٍ عَنَّهُ، بَمَا أَنَّ اسْتِفَادَةَ الْمَعَانِي مِنَ الْأَلْفَاظِ لَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى أَرْيَدٍ مِمَّا عِنْدَهُمْ مِنَ الْمَلَكَةِ اللَّسَانِيَّةِ<⁽³⁾، ولكن ما إن تقادم عهد النبوة، ودخلت أجناس مختلفة إلى الأمصار الإسلامية وبدأت تتفشى العجمة في اللغة العربية، وتبدت مناهج الفلسفة والمنطق الوافدة من علوم الفرس واليونان، رأيت تُزَوِّعُ العلماء نحو الاشتغال العقلي ومزج فنون النقل بعلوم العقل فكان لزاماً عصرئذ من وضع مناهج للاستنباط والنظر خاصة ما تعلق منها بنصوص مقدسة كالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، فاهتدى العلماء إلى وضع علم أصول الفقه، وكان "الإمام الشافعي" - رحمه الله - أول من فَتَقَّ قواعد هذا العلم وأجراه مجرى التطبيق في كتابه "الرسالة"، يقول الفخر الرازي في مناقب الشافعي: >كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه، ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معارضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه ووضع للخلق قانوناً كلياً يُرْجَعُ إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع؛ فثبت أن نسبة الشافعي إلى الشرع

¹ - ينظر: المصدر السابق، ص 27

² - المصدر نفسه، ص 28 - 29

³ - ابن خلدون، (عبد الرحمان بن خلدون، ت 808 هـ)، مقدمة ابن خلدون المسماة ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 2003 ص 437

كنسبة أرسطو طاليس إلى علم العقل⁽¹⁾. وعلاقة الأصول بالفقه كعلاقة المنطق بالفلسفة فبه تظهر حقيقة المعاني والأحكام الشرعية المستنبطة من أدلتها التفصيلية كذلك المنطق يمنع الذهن من الزلل والوقوع في الخطأ، وهذه العلاقة واضحة، يقول علي سامي النشار: <وأول مسألة ينبغي توضيحها: هي اعتبار علم الأصول بالنسبة إلى الفقه كاعتبار المنطق إلى الفلسفة>⁽²⁾ والحق أن تكوين الملكة الفقهية عند العالم والمتعلم لا تتم بدون الاعتماد على قواعد الأصول وتحريرها وسبر أغوارها وتحقيق الحق أو الراجح منها، يقول الإمام الزرقاني: <إن أصول الفقه هو قاعدة الأحكام الشرعية، وأساس الفتاوى الفرعية، وركيزة الاجتهاد والتخريج، وقانون العقل والترجيح>⁽³⁾، فعلم أصول الفقه إذن يضع أدوات الاستنباط هي أشبه بأدوات المنطق في ضبط القضايا، يقول الإمام الزركشي [ت 794] معرفاً أصول الفقه بأنه: <مَجْمُوعُ طُرُقِ الْفِقْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، وَكَيْفِيَّةِ الْأَسْتِدْلَالِ وَحَالَةِ الْمُسْتَدَلِّ بِهَا>⁽⁴⁾ ويتقدم الفخر الرازي [ت 606] قبل الزركشي في تعريف أصول الفقه فيقول: <عبارة عن: مَجْمُوعِ طُرُقِ الْفِقْهِ - عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ - وَكَيْفِيَّةِ الْأَسْتِدْلَالِ بِهَا، وَكَيْفِيَّةِ حَالِ الْمُسْتَدَلِّ بِهَا>⁽⁵⁾.

ولما كان الغرض من استنباط الأحكام الشرعية هو فهمها وتطبيقها، فقد اضطر علماء الأصول إلى الإمام الشامل بحوثات الخطاب وظروفه من أجل الفهم الكلي للخطاب، فنظروا إلى اللغة وأدركوا الرباط بينها وبين النص التشريعي، فكان الاهتمام بها من أهم الوسائل التي تعين على فهم النص فهما دقيقا تتحدد به الفكرة تحديدا واضحا؛ لأنها ترتبط بالحكم ومعرفة تطبيقه لذا حظيت الألفاظ العربية ومعانيها بنصيب كبير من العناية؛ لأنها ركيزة عملهم ومناطق الحكم الشرعي ودليله فتبعوا اللفظ مفردا ومركبا، مطلقا ومقيدا، خاصا وعاما، أمرا ونهيا، حقيقة ومجازا،... إلخ، ولا نبالغ إذا قلنا: أن الأصوليين في منهجهم كانوا أشد حرصا من اللغويين في ضبط مدلولات العبارة وتطبيق معاني الألفاظ لأن غاية اللغويين كانت نظرية تتركز في حفظ اللغة، وصيانتها من اللحن وإساءة الاستعمال والتحريف الدلالي بينما غاية الأصوليين من الدرس اللغوي عملية تطبيقية، تود التوفيق بين أغراض الشريعة وحاجات الناس المتجددة؛ أي مراعاة أمري الدين والدنيا عند استخراج الأحكام وتطبيقها.⁽⁶⁾

¹ - الأصفهاني (أبي عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي، ت 653 هـ)، الكاشف عن المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود -

علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1998، 92 / 1

² - علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص 55

³ - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 18

⁴ - الزركشي (محمد بن بهاور الزركشي، ت 794 هـ)، البحر المحيط، راجعه: عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة للطباعة، الكويت، ط 2، 24 / 1،

⁵ - الرازي (محمد بن عمر بن الحسين الرازي، ت 606 هـ)، المحصول في أصول الفقه، تحقيق: طه جابر العلوانى، مؤسسة الرسالة،

ط 3، 1997، 80 / 1

⁶ - عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، ص 157

ولأن التعريف بالقانون العام لاستثمار الأحكام يقع على عاتق الأصوليين⁽¹⁾. يقول إمام الحرمين الجويني: >اعتنوا في فنههم بما أغفله أئمة اللغة العربية واشتد اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه إغفال أئمة اللسان وظهور مقصد الشرع>⁽²⁾ وعن مَوَادِّ اسْتِمْدَادِ أَصُولِ الْفَقْهِ يَقُولُ: >ومن مواد أصول الفقه: العربية؛ فإنه يتعلّق طرفٌ صالحٌ منه بالكلام على مُقْتَضَى الْأَلْفَاظِ، وَلَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ هَذَا الطَّرْفِ حَتَّى يَكُونَ مُحَقِّقًا، مُسْتَقْبَلًا، بِاللُّغَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ>⁽³⁾

2 - أقسام اللفظ عند الأصوليين:

لعلماء الأصول في تقسيم الألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني طريقتان:

1.2 - طريقة المتكلمين:

ويعد الإمام الشافعي مؤسس هذه الطريقة في أصول الفقه وواضع منهجها العلمي، خطأ خُطَاهُ فقهاء الشافعية، والمالكية، والحنابلة، والشيعة الإمامية، والزيدية، والإباضية فمن ثمّ تسمى هذه الطريقة أحياناً بمدرسة الشافعية، وهي تعنى في الأصول كل من ارتضى منهج الإمام الشافعي في أصول الفقه.

واستهوى هذا المنهج العلمي الكثير من علماء الكلام المعتزلة والأشاعرة؛ إذ أنه يتمشى مع ميولهم العقلية، وطرقهم النظرية والاستدلالية، فوجدوا فيه مجالاً لإشباع رغباتهم العلمية، فأبدعوا في تطوير علم الأصول موضوعاً⁽⁴⁾.

ولقد تمت مسائل هذا العلم وكملت شروطه التي يُحْتَاجُ إليها على يد المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة. قال ابن خلدون: >وتعم الأبحاث والشروط التي يُحْتَاجُ إليها فيه، وكُمِلَتْ صناعة أصول الفقه بِكَمَالِهِ، وَتَهَذَّبَتْ مَسَائِلُهُ وَتَمَهَّدَتْ قَوَاعِدُهُ، وَعُغِي النَّاسُ بِطَرِيقَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِيهِ. وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ مَا كَتَبَ فِيهِ الْمُتَكَلِّمُونَ: "كتاب البرهان" لإمام الحرمين، و"المستصفى" للغزالي، وهما من الأشعرية. و"كتاب العُمد" لعبد الجبار وشرحه "المُعْتَمَدُ" لأبي الحسين البصري، وهما من المعتزلة، وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانها. ثم لخص هذه الكتب الأربعة فحلان من المتكلمين، المتأخرين وهما الإمام فخر الدين بن الخطيب في كتابه "المحصل"، وسيف الدين الأمدى في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام" واختلفت

¹ - عبد الحميد العلمي، منهج الدلالة عند الإمام الشاطبي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط 1، 2001، ص 212

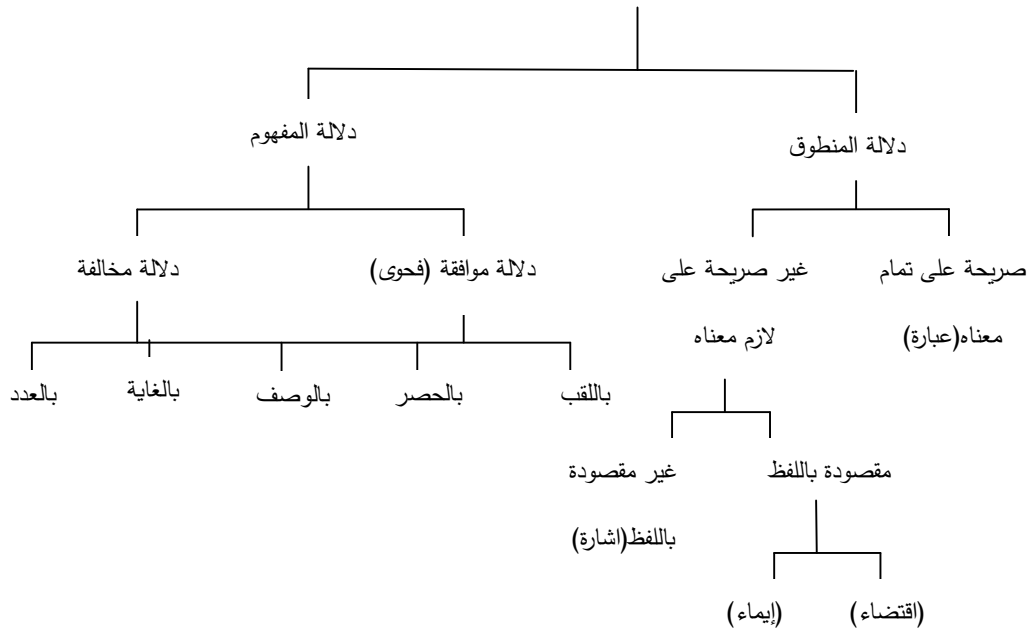
² - الجويني، البرهان، 1 / 129

³ - المصدر نفسه، ص 84

⁴ - عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1983، ص 446،

طرائقهما في الفن بين التحقيق والحجاج.⁽¹⁾ ومن خصائص هذه المدرسة وضع قواعد علمية أصولية مجردة من أي تأثير، مستنبطة من مدلولات الألفاظ والأساليب في اللغة العربية يُصَحِّح الفرع الفقهي عليها، ولا يُصَحِّح على فرع مثله، يقول إمام الحرمين: >... على أنّ في مسالك الأصول لا نلتفت إلى مسائل الفقه فالفرع يصحح على الأصل، لا على الفرع.<⁽²⁾ وقد قسم المتكلمون دلالة اللفظ على الحكم إلى قسمين منطوق ومفهوم، والمنطوق إلى صريح ويتضمن دلالاتي المطابقة والتضمن وغير صريح وينقسم إلى اقتضاء وإيماء وإشارة، والمفهوم إلى موافقة ومخالفة. والشكل التالي يبين ذلك⁽³⁾:

التقسيم الشافعي للدلالة من حيث القصد



2.2 - طريقة الحنفية:

اهتم الأحناف بالفقه منذ وقت مبكر على عهد مؤسسه الأول أبي حنيفة وهذا ما جعل أصول الفقه عندهم مرتبطا بالفقه ارتباطا وثيقا وأصبح النظر في الأصول تأسيسا وتقعيدا لا ينفك عن ملاحظة ومراعاة فتاوى الفروع ومسائلها كما ذهب إليها الأئمة الفقهاء، فما من قاعدة أصولية إلا وتعقبها الفروع الفقهية عند الأحناف.⁽⁴⁾ وقد نوه ابن خلدون بهذه الظاهرة ظاهرة ارتباط أصول الفقه بالفقه عند الأصوليين الأحناف فقال: >إلا كتابة الفقهاء (يعني الأحناف) فيها (الهاء تعود على

¹ - ابن خلدون، المقدمة، ص 437

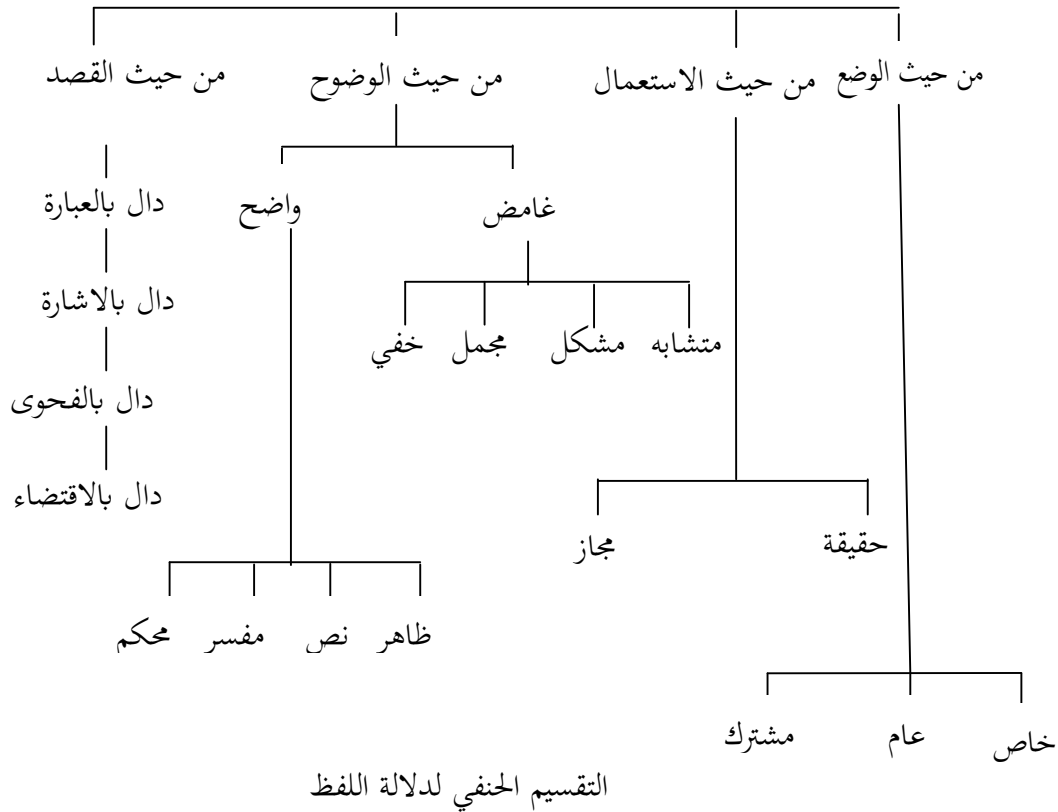
² - الجويني، البرهان، 2 / 1363

³ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 23

⁴ - ينظر: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، الفكر الأصولي، ص 452 - 454

القواعد الأصولية) أمسُ بالفقه وأليقُ بالفروع لكثرة الأمثلة منها والشواهد وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية. والمتكلمون يوردون صور تلك المسائل عن الفقه، ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن⁽¹⁾

وقد نظر الأحناف إلى دلالة اللفظ على المعنى من أربع جهات، من جهة وضعه للمعنى وهو أربعة أقسام: خاص وعام ومشترك ومؤول، ومن جهة استعماله في المعنى وهو أيضا أربعة أقسام: حقيقة ومجاز وصريح وكناية، ومن جهة دلالة اللفظ على ظهور المعنى وخفائه ومراتب هذا الظهور والخفاء وهو ثمانية أقسام أربعة لظهور المعنى وهي: الظاهر والنص والمفسر والمحكم، وأربعة للخفاء وهي: الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه، ومن جهة كيفية دلالاته على الحكم وطريقة فهم المعنى المراد من النص، وهو أربعة أقسام: الدال بالعبارة، والدال بالإشارة والدال بالدلالة، والدال بالافتضاء.⁽²⁾ والشكل التالي يبين ذلك⁽³⁾:



¹ - ابن خلدون، المقدمة، ص 437

² - ينظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 200

³ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 22

وللأصوليين باع في توضيح طرق الاستنباط خصوصا ما يتعلق بالقواعد اللغوية - وهو ما نقصده في هذا البحث - فأخذوا يقبلون النظر في لغة الأصول التشريعية متتبعين نشأتها وما يتعلق بتلك النشأة عند الكثير من المفكرين، حتى تأتي تلك الدلالة بما يحقق هدفها من مراعاة لمصلحة الناس وتحقيق لإقامة العدل بينهم⁽¹⁾ يقول علي حَسَبَ الله: >وإذا كان علماء الإسلام جديرين بالتقدير والشكر لما بذلوا من جهد في بيان المعارف الإسلامية - فإن من بواعث فخرهم سَبَقُهُمْ إلى وضع قواعد لاستنباط الأحكام من النصوص التشريعية، مما لم يجارهم فيه أحد من أهل الشرائع الأخرى. وإنما دعاهم إلى هذا ما امتاز به الإسلام من العناية بأمر الدين والدنيا والملاءمة لكل زمان وكل مكان، فإن ذلك العموم وتلك المرونة جعلتا مصادر التشريع فيه صالحة للاستنباط في كل آن، وكان لزاما ألا يُتْرَكَ أمر الاستنباط منها لفوضى الأهواء ونوازع الشهوات حتى لا تستغل أسباب الصلاح في الإفساد ولا تكون الشريعة وسيلة إلى البغي والعدوان بين العباد<⁽²⁾

وبعد هذا العرض الموجز للتعريف بأصول الفقه والعلاقة بينه وبين الدلالة ننتقل إلى الفصل الأول لتتعرف على واحد من أعلام علم الأصول الذين اهتموا بالدرس اللغوي في كتبهم الأصولية ألا وهو "فخر الدين الرازي" فمن هو فخر الدين الرازي؟ وماذا عن كتابه المحصول في أصول الفقه؟

¹ - السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط ، 1996 ، ص

² - علي حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، دار المعارف، مصر، ط 5 ، 1976 ، ص 3

المفصل الأول

لمحة مختصرة عن حياة الرازي وكتابه المحصول

المبحث الأول: لمحة مختصرة عن عصر الرازي وحياته

المبحث الثاني: "كتاب المحصول في أصول الفقه": اسمه

ومنهجه

الفصل الأول: لحة مختصرة عن حياة الرازي وكتابه المحصول:

المبحث الأول – لحة مختصرة عن عصره وحياته:

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول – لحة مختصرة عن عصر الرازي:

عاش فخر الدين الرازي معظم حياته في القرن السادس الهجري، وشهد السنين الست الأولى من القرن السابع الهجري. ونحن نعلم أن تلك الحقبة كانت جزءاً من دور الضعف والانهيار الذي منيت به الخلافة العباسية بوجه خاص، والبلاد الإسلامية بوجه عام. ولقد تجلت مظاهر هذا الضعف والانهيار في أمور ثلاثة: أولها: تعدد الملوك وتناحرهم على السلطان، وعدم تورع كثير منهم عن اتخاذ أية وسيلة في سبيل تحقيق مآربه حتى ولو اقتضى منه ذلك الاستعانة بالعدو على بني جلدته، وثانيها: الحروب الصليبية بكل ما فيها من سوء وما استتبعها من انحطاط أدى إلى تسليم البلاد للمغول، وهم أكثر وحشية من الصليبيين، فقد أحرقوا الكثير من المكتبات وألقوا أخرى في الأنهار؛ من أجل مصادرة ذاكرة الأمة وعلاقتها بتراثها التاريخي والديني، وأمام هذا الوضع الخطير واجه علماء السلف محاولات محو الذاكرة بالفكر الموسوعي المتمثل في كثرة التأليف.⁽¹⁾

المطلب الثاني: اسمه ونسبه ومولده:

هو الإمام⁽²⁾ الجليل، والحير الفاضل النبيل، أبو عبد الله⁽³⁾، وقيل أبو المعالي⁽⁴⁾ المعروف بابن الخطيب⁽⁵⁾، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، التيمي⁽⁶⁾ البكري⁽⁷⁾، القرشي⁽¹⁾ نسباً

¹ - ينظر: محمد صالح الزركان، فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 1963، ص 8،

أكاديمية فضيلة الشيخ طه العلواني: منهج الرازي في المحصول. https://youtu.be/GcgM_Cg08Uw

² - الإمام: إذا ذكر في كتب الأصول الشافعية أو العقائد الأشعرية لقب "الإمام" فهو "فخر الدين الرازي". ينظر: [ابن خلدون، المقدمة، ص 495]

³ - ينظر: ابن كثير، طبقات الشافعية، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1 / 717

⁴ - ابن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط 7، 1988، 13 / 55

⁵ - الخطيب: يعرف بابن الخطيب أو ابن خطيب الري؛ لأن والده كان خطيب مسجد الري، ثم خلفه هو في منصبه ذلك. ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، 13 / 55

⁶ - التيمي: نسبة إلى قبيلة تيم، وهي بطن ينتمي إلى قبيلة قريش بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، ومنهم الخليفة الراشد "أبو بكر الصديق - رضي الله عنه -". ينظر: القلقشندي (أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله، ت 821 هـ)، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط 2، 1980، ص 190

⁷ - البكري: نسبة إلى قبيلة البكرين، وهم بطن تيم بن مرة، من قريش، من العدنانية. وهم أبناء أبي بكر الصديق - رضي الله عنه. ينظر المصدر نفسه، ص 120

الطَّبْرَسْتَانِي⁽²⁾ أَصْلًا، الرَّازِي⁽³⁾ مَوْلِدًا، الشَّافِعِيّ مَذْهَبًا، الْأَشْعَرِيّ مُعْتَقِدًا، الْأَدِيب، الشَّاعِر، الْحَكِيم المفسر، المتكلم، الفلكي، الفقيه، الأصولي، النصار، صاحب المكانة المرموقة بين العلماء والأمراء⁽⁴⁾. وكان يسمى في هَرَاة⁽⁵⁾ بشيخ الإسلام.⁽⁶⁾

ولد الإمام في مدينة الرَّيِّ فِي الْحَامِسِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ لِلْهِجْرَةِ (544 هـ) الموافق لسنة 1149 م، وقيل: سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة للهجرة (543 هـ)⁽⁷⁾

والراجح هو الأول⁽⁸⁾؛ بدليل قوله في التفسير الكبير: > في 7 شعبان 601 هـ أو بعد ذلك بقليل: "هذا الوقت الذي بلغت فيه إلى السابع والخمسين"⁽⁹⁾

المطلب الثالث: نشأته ومكانته العلمية والعملية:

نشأ الرازي في بيت علم، فاشتغل على والده "الشيخ ضياء الدين عمر" وكان قليل المثل في علوم شتى، كالفقه وعلم الخلاف والأصول والحكمة، وله تصانيف عدة في الأصول والوعظ وغير ذلك

¹ - كثير من الكتب التاريخية تنص على أنه قرشي ينظر: [ابن كثير، طبقات الشافعية، 1 / 717]، [ابن كثير، البداية والنهاية، 13 / 55]

² - الطَّبْرَسْتَانِي: نسبة إلى "طَبْرَسْتَان" وتعني الجبل، وهي منطقة واسعة يغلب عليها الطابع الجبلي، سميت بعد الاجتياح المغولي: "مارنُذَرَان"، خرج منها عدد لا يحصى من العلماء والأدباء. ينظر: [الحموي (شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، 4 / 13 - 16]

³ - الرَّازِيّ: بفتح الراء وكسر الزاي نسبة إلى "الرَّيِّ"، وهي بلدة كبيرة من بلاد الديلم بين قومس والجبال، وألحقوا الرازي في النسبة تخفيفاً؛ لأن النسبة على الياء مما يشكل ويثقل في اللسان ينظر: [السمعاني (عبد الكريم محمد بن منصور التميمي المروزي أبو سعيد، ت 562 هـ)، كتاب الأنساب، تحقيق: عبد الرحمان بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط 1، 1962، رقم المادة: 1715، 6 / 32].

و"الرَّيِّ" مدينة مشهورة من أكبر المدن، وقد خرج منها الكثير من العلماء في مختلف العلوم والفنون، وهي حالياً من ضواحي طهران، تبعد عنها ستة كيلومترات. ينظر: [الحموي، معجم البلدان، 3 / 116 - 122]

⁴ - ينظر: [ابن خلكان (أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، ت 681 هـ)، وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ الْأَنْبَاءِ الرَّمَّانِ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، 1994، 4 / 248]، [الذهبي (الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، ت 748 هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1984، 21 / 500 - 501]

⁵ - هَرَاة: مدينة عظيمة مشهورة من كبريات مدن خُرَّاسَانَ وأقدمها، اجتاحتها التتار سنة 618 هـ، فخرّبوها وهدموا بنيانها، تعرف بكثرة العلماء والفضلاء، وهي تقع حالياً في أفغنستان على حدود مع إيران، ومن المعالم الأثرية فيها: "ضريح الإمام الرازي"، والجامع الأثري. [ينظر: الحموي، معجم البلدان، 5 / 396 - 397]

⁶ - ينظر: أحمد بن مصطفى المشهور بطاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1985، 1 / 103

⁷ - ينظر: المصدر نفسه، ص 102 - 103

⁸ - الزرکان، فخرالدين الرازي وأراؤه الكلامية والفلسفية، ص 16

⁹ - المصدر نفسه

قال ابنُ أبي أصيبعة: >ويحدثني نجمُ الدين يُوسفُ بن شرف الدين عليّ بن مُحمَّد الأسفَراري قال: كان الشيخ الإمام ضياء الدين عمر والد الإمام فخر الدين من الرِّيِّ، وتفقه واشتغل بعلم الخلاف والأصول حتى تميَّزَ تميُّزًا كثيرًا وصار قليل المثل، وكان يدرس بالري ويخطب في أوقات معلومة هنالك ويجتمع إليه خلق كثير؛ لحسن ما يورده وبلاغته حتى اشتهر بذلك بين الخاص والعام في تلك النواحي. وله تصانيف عدة توجد في الأصول والوعظ وغير ذلك <⁽¹⁾

ومهما تكن مرتبته في العلم فإن ابنه فخر الدين تتلمذ عليه حتى انتقل إلى ربه، وكان يطلق عليه في كتبه لقب: "الإمام السعيد"⁽²⁾ ويذكر بأنه شيخه ووالده رحمه الله⁽³⁾ ولما توفي والده رحل في طلب العلم، فتنقل في أول الأمر إلى "سَمَنان"⁽⁴⁾ ليشغل على الكمال السمناني، ثم عاد منها إلى الري ليشغل على المجد الجيلي.

ولما طُلب المجد الجيلي إلى "مَرَاعَة"⁽⁵⁾ للتدريس فيها، صحبه الفخر الرازي إليها، وقرأ عليه فيها مدة طويلة علم الكلام والحكمة.

هذا ما ذكرته كتب التاريخ المعتمدة من رحلاته في طلب العلم، إلا أن "أبا عذبة" ذكر له رحلة إلى "تِيرِيز"⁽⁶⁾ للدراسة فيها في "المدرسة البَقْرِيَّة"، وذكر أنه قضى فيها مدة طويلة، ولكن هذه الرحلة تفتقر إلى دليل تفصيلي يبين إجمالها⁽⁷⁾ كما ذكر له ابن أبي أصيبعة رحلة إلى "مَرْنَد"⁽⁸⁾ وإقامته في مدرستها واشتغاله بالفقه على قاضيتها.⁽⁹⁾

ولعل ما جعل رحلات الرازي - في طلب العلم - قليلة مقارنة برحلات سواه من العلماء هو اكتفاؤه بالتلقي عن أبيه في الفترة الأولى من حياته.⁽¹⁾

¹ - ابنُ أبي أصيبعة (أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي، ت 668 هـ)، عيون الأبناء في طبقات الأطباء، تحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، د ط، د س، بيروت، لبنان، ص 465

² - ينظر: طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة، 1 / 103

³ - ينظر: الرازي، لوامع البيئات، ص 240

⁴ - سَمَنان بكسر السين وسكون الميم بلدة تقع بين الري ودامغان، وتطلق على غيرها من الأماكن، كَقَوْمَس. ينظر: الحموي، معجم البلدان، 3 / 251

⁵ - مَرَاعَة: بالفتح والغين المعجمة بلدة مشهورة عظيمة أشهر وأعظم بلاد أذربيجان. ينظر: الحموي، معجم البلدان، 5 / 93 - 94

⁶ - تِيرِيز: بكسر أوله، وسكون ثانيه، وكسر الراء، وياء ساكنة، وزاي؛ كذا ضبطه أبوسعدي: مدينة من أشهر مدن أذربيجان. ينظر: الحموي، معجم البلدان، 2 / 13

⁷ - ينظر: طه جابر العلواني، فخر الدين الرازي ومصنفاته، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 2010، ص 73

⁸ - مَرْنَد: بفتح أوله وثانيه، ونون ساكنة ودال من مشاهير مدن أذربيجان. ينظر: الحموي، معجم البلدان، 5 / 110

⁹ - ينظر: ابن أبي أصيبعة، عيون الأبناء، ص 462

وبعد فراغه من طلب العلم لازم الأسفار؛ مما أدى إلى ذبوع صيته وسمعته وطيران اسمه في الأفاق. وقد بدأ رحلته إلى "خوارزم" فلم يمكث فيها غير قليل بسبب مناظراته مع المعتزلة، فعاد إلى بلاد "ما وراء النهر"، فجرى له فيها ما جرى له في "خوارزم" فعاد إلى "الري".
وقد ذكر - رحمه الله - أنه زار مدينة "بُخَارَى" و"طُوس" وبلاد "الهند"، وكانت له مناظرات ومجادلات مع من كان فيها من الأفاضل والأعيان، وأنه كان ذا شأن كبير عند العامة والخاصة وأن شُمُعَتَهُ وشهرته بالعلم كانتا تتقدمانه إلى كل بلد زاره كما طوف الإمام بكثير من مدن "إيران" و"أفغنستان"، و"تركستان" والجزء الغربي من "بلاد الهند"، لينتهي به المطاف في "هراة"، فقصد مجالسه العلماء من شتى البلاد، وشدوا إليه الرحال، وكان درسه حافل بالأفضل من الملوك والعلماء والوزراء والعامة لا يردهم برد الشتاء، ولا وابل السماء، وكان أينما حل ورحل لقي الاحترام والإجلال، وبنيت له المدارس ليلقي فيها دروسه وعظاته، وكان أهل هذه البلاد ينتظرون مقدمه كما تنتظر الأرض المجذبة الغيث.⁽²⁾

كما ساهم علو همته في نبوغه في التأليف، فقد كان حريصا على وقته مكبا على تحصيل العلوم الشرعية والحكمة، فكان فريد عصره ونسيج وحده فاق أهل زمانه في علم الكلام، والمعقولات وعلم الأوائل، قال عن نفسه: >والله إِنِّي أَتَأَسَّفُ فِي الفواتِ عَنِ الاشتغالِ بالعلمِ في وقتِ الأكلِ فإن الوقتِ والزمانِ عزيز<⁽³⁾ وقال عنه ابن أبي أصيبعة: >وكان ابن الخطيب شديد الحرص جدا في سائر العلوم الشرعية والحكمية، جيد الفطرة، حاد الذهن، حسن العبارة، كثير البراعة، قوي النظر في صناعة الطب ومباحثها، عارفا بالأدب<⁽⁴⁾

المطلب الرابع - مؤلفاته:

العلوم في نظر الرازي لا تخرج عن كونها واجبا، أو مما لا يتم الواجب إلا به، أو مما لا بد منه لتحقيق مصلحة من المصالح الدنيوية، أو مما لا بد من تعلمه لمعرفة أضراره وأخطاره، والدعوة إلى اجتنابها.

¹ - ينظر: طه جابر العلواني، فخر الدين الرازي ومصنفاته، ص 74

² - ينظر: [طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة، 1 / 103]، [ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ص 462 - 464]، [طه جابر العلواني،

فخر الدين الرازي ومصنفاته، ص 74 - 76]

³ - ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ص 462

⁴ - المصدر نفسه

ومن هنا كان يتمنى أن لا يفوته من العلم شيء وقد تحقق له ذلك، فألف في كل علوم عصره فكان أصوليا، فقيها، متكلمًا، مفسرًا، فيلسوفًا، طبيبًا، لغويًا، نحويًا، شاعرًا، خطيبًا، وصوفيا... ومربيا.

وترك في كل علم من هذه العلوم مؤلفًا أو أكثر، ليس هذا فحسب، بل كتب الله لكتبه القبول حتى اشتهرت بين الناس وبلغت الأفاق، وأكب الناس عليها وانصرفوا عن كتب المتقدمين في الأصول⁽¹⁾

ومن أشهر هذه المؤلفات وذلك على سبيل الإيراد لا على سبيل الحصر ما يلي⁽²⁾:

أ - المؤلفات الأصولية:

- 1 - الحصول في أصول الفقه، وله ثلاث طبعات:
 - مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: طه جابر العلواني، ط 2، 1421 هـ
 - دار الكتب العلمية، تحقيق صلاح عويضة، 1408 هـ و 1419 هـ.
 - مكتبة نزار مصطفى الباز، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، 1417 هـ
- 2 - المعالم في أصول الفقه، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار المعرفة القاهرة، 1994

3 - المنتخب أو منتخب الحصول، وله عدة نسخ

ب - مؤلفاته في التفسير:

- 1 - مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، وله عدة طبعات نذكر منها:
 - دار الفكر، لبنان، ط 1، 1981. في (32) مجلدا
 - 2 - سورة الفاتحة

ج - مؤلفاته في العقيدة:

- كتاب لوامع البيئات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، المطبعة الشرفية مصر، ط 1، 1323 هـ

د - مؤلفاته في البلاغة:

- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق وتعليق: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، ط 1، 2004

¹ - ينظر: الزركان، فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، ص 56

² - ينظر: [الرازي، الحصول، 1 / 38 - 47]، [طه جابر العلواني، فخر الدين الرازي ومصنفاته، ص 131 - 219]

هـ - مؤلفاته في علم الكلام:

له عدة مؤلفات نذكر منها:

1 - نهاية العقول، تحقيق: مُجَدِّد باقتير وعبد الله ديمير، سيواس، ط 1، 2013

2 - تأسيس التقديس، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1935

و - مؤلفاته في الفقه:

- شرح الوجيز لحجة الإسلام الغزالي. ولم يُتمَّه

ز - مؤلفاته في النحو:

- شرح المفصل للزمخشري. ولم يُتمَّه.

ح - مؤلفاته الأخرى:

له العديد من المؤلفات نذكر منها:

- مناقب الشافعي، مكتبة العلامة، القاهرة، 1279 هـ

المطلب الخامس - وفاته:

توفي الإمام الرازي بمدينة "هراة" يوم عيد الفطر سنة 606 هـ، وله بضع وستون سنة، وقد أظهر في آخر عمره ندمه على الاشتغال بعلم الكلام، فقال - رحمه الله -: >ولقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم؛ لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله - تعالى - ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات وما ذاك إلا العلم بأن العقول البشرية تتلاشى وتضمحل في تلك المضائق العميقة والمناهج الخفية⁽¹⁾

المبحث الثاني: "كتاب المحصول في أصول الفقه": اسمه ومنهجه:

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: اسم كتاب "المحصل في أصول الفقه":

المحصل هو أهم كتب فخر الدين الرازي الأصولية، فقد أودع فيه ما كتبه قبله وانتخب منه ما كتبه بعده، وليس هذا فقط بل هو أهم كتاب ظهر منذ أن فرغ الإمام من تأليفه سنة 576 هـ إلى يومنا هذا، لاحتوائه على حصيلة أهم كتب الأصول - التي كتبت قبل الرازي - بأفصح أساليب التعبير وأجود طرائق الترتيب والتهديب، مضافا إليها من أرائه، وفوائد فكره، وحسن إيراداته الكثير.

¹ - ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 68

جاء عنوان الكتاب في أكثر النسخ، وفي معظم المراجع بـ: "المحصل في أصول الفقه" وورد ذكره في نسختين بـ: "المحصل في علم الأصول"، قال "طه جابر العلواني" بعد تحقيقه للكتاب، عن طريق تتبع إحالات الإمام عليه في كتبه الأخرى: >والذي أميل إليه من كل هذه النقول: أن اسم الكتاب - الذي قد يكون وضعه الفخر له - هو "المحصل في أصول الفقه"؛ لأنه من المستبعد أن يطلق عليه اسم "المحصل" فقط من غير أن يضيف إلى العنوان ما يشير إلى العلم الذي ألف الكتاب فيه فإنه لو أطلق الاسم هنا - لكان الأولى به أن يطلقه في عنوان "المحصّل" المسهب - وكذلك في عناوين كتبه الأخرى.

وبهذا يتضح أنه لا بد أن يكون قد أطلق عليه أحد العناوين التي تقدمت وأقربها - من حيث اللغة والمعنى - قوله: "المحصل في علم أصول الفقه"، فكأنه أراد أن هذا الكتاب هو محصول أصول الفقه وحاصله؛ أي: خلاصته المستخرجة منه...، وعلى هذا فإن اسم الكتاب لا إشكال عليه حتى لو سلمنا أن اسمه المحصول فقط من غير ذكر عبارة "في أصول الفقه" باعتباره مصدراً⁽¹⁾

المطلب الثاني: منهجه في المحصول:

المحصل مستمد من أربعة كتب: كتابين لعالمين من أهل السنة وهما: البرهان للجويني والمستصفي للغزالي، وكتابين لعالمين من المعتزلة وهما: العمد للقاضي عبد الجبار وشرحه المعتمد لأبي الحسين البصري، قال ابن خلدون: >وكان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون: كتاب البرهان لإمام الحرمين والمستصفي للغزالي وهما من الأشعرية، وكتاب العمد لعبد الجبار وشرحه المعتمد لأبي الحسين البصري وهما من المعتزلة، وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانه. ثم لخص هذه الكتب الأربعة فحلان من المتكلمين، المتأخرين، وهما الإمام فخر الدين بن الخطيب في كتابه المحصول، وسيف الدين الأمدى في كتابه الإحكام. واختلفت طرائقهما في الفن بين التحقيق والحجاج. فابن الخطيب أميل إلى الاستكثار من الأدلة والاحتجاج، والأمدى مولع بتحقيق المذاهب وتفريع المسائل⁽²⁾

يتلخص منهج الرازي في المحصول؛ إنطلاقاً من كلام ابن خلدون واستناداً إلى ما ورد في المحصول في النقاط الآتية⁽³⁾:

¹ - الرازي، المحصول، 1 / 48 - 50

² - ابن خلدون، المقدمة، ص 437 - 438

³ - مدارج الأصول: مقارنة بين منهج الرازي في المحصول والأمدى في الإحكام.

<https://youtu.be/DECFOY22bLM?t=8>

أ: تقسيم الموضوعات:

قسم الرازي كتابه المحصول على أسس علمية بينها في مقدمة كتابه، وهذا التقسيم لم يتابع فيه أحدا من الأصوليين، بل رسمه لنفسه، فقد قسم المقدمات إلى ستة فصول، فجعل الفصل الأول في: "تفسير أصول الفقه".⁽¹⁾

وقسم الكلام في اللغات إلى سبعة أبواب، جعل الباب الأول منها في: "الأحكام الكلية للغات"⁽²⁾، كما قسم الأوامر والنواهي إلى مُقَدِّمَة وثلاثة أقسام⁽³⁾، وهكذا سائر الكتاب.

ب: كثرة الاستدلال:

الرازي طويل النفس في عرض الأدلة؛ أي يستقصي الأدلة ويبين وجه الاستدلال، ويكثر الاعتراضات، وقد بين سبب إيراد ذلك في وصيته، فقال: >وأما الكتب العلمية التي صنفتها واستكثرت في إيراد السؤال على المتقدمين فيها، فمن نظر في شيء منها، فإن طابت له تلك السؤالات فليذكرني في صالح دعائه على سبيل التفضل والإنعام، وإلا فليحذف القول السيء فيني ما أردت إلا تكثير البحث وتشحيد الخاطر، والاعتماد في الكل على الله تعالى.<⁽⁴⁾

ج: قوة الحجة عند نقل الأدلة:

يكثر من إيراد الأدلة والتفريعات حتى تتشعب المسألة، ففي مسألة "صيغة أفعل" هل تفيد الوجوب أو الندب أو هما معا؟ ذكر ستة عشر دليلا على التوقف في الكل وهو قول الغزالي⁽⁵⁾

د: الترجيح:

يبين الرازي اختياره في المسألة في البداية، ثم يذكر قول المخالف، ففي الفصل الأول: في أن: "مَنْ"، و"مَا"، و"أَيْنَ"، و"مَتَى". في الاستفهام: للعموم، يقول: >فنقول: هذه الصيغ إما أن تكون للعموم فقط، أو للخصوص فقط، أو لهما على سبيل الاشتراك، أو لا لواحد منهما، والكل باطل إلا الأول.<⁽⁶⁾

¹ - الرازي، المحصول، 1 / 78

² - المصدر نفسه، ص 175

³ - المصدر نفسه، 2 / 7

⁴ - المصدر نفسه، 1 / 69

⁵ - ينظر: المصدر نفسه، 2 / 44 - 91

⁶ - ينظر: المصدر نفسه، ص 317

الفصل الثاني

اللغة وأقسام الدلالة:

المبحث الأول: مفهوم اللغة لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: نشأة اللغة وأهم النظريات في ذلك

المبحث الثالث: الدليل اللساني وطبيعة العلاقة بين

طرفيه

المبحث الرابع: أقسام الدلالة عند الرازي

الفصل الثاني: اللغة وأقسام الدلالة عند الرازي:

- تمهيد:

اهتم علماء الأصول إلى جانب اللغويين باللغة ونشأتها؛ ذلك أن جل الكلام في علم الأصول يتعلق باللغة، يقول الإمام الجويني: >اعلم أن معظم الكلام في الأصول، يتعلق بالألفاظ والمعاني، أما المعاني فستأتي في كتاب القياس إن شاء الله وأما الألفاظ فلا بد من الاعتناء بها فإن الشريعة عربية، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن ربيّاً من النحو واللغة>⁽¹⁾

وقد عرف المجتمع الإنساني اللغة في أقدم صورته، فاللغة ظاهرة تميز الإنسان عن الكائنات الأخرى واختص بها فأتاحت له أن يكون المجتمع وأن يقيم الحضارة⁽²⁾، وأن يتبوأ مركز الوجود في هذا الكون، يقول فخر الدين الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخُطَابِ﴾ (ص: 20): >واعلم أن أجسام هذا العالم على ثلاثة أقسام: أحدها ما تكون خالية عن الإدراك والشعور وهي الجمادات والنباتات، وثانيها التي يحصل لها إدراك وشعور ولكنها لا تقدر على تعريف غيرها الأحوال التي عرفوها في الأكثر وهذا القسم هو جملة الحيوانات سوى الإنسان وثالثها الذي يحصل له إدراك وشعور ويحصل عنده قدرة على تعريف غيره الأحوال المعلومة له وذلك هو الإنسان وقدرته على تعريف الغير الأحوال المعلومة عنده بالنطق والخطاب>⁽³⁾

والناظر في الدراسات الأصولية المتقدمة يجد أن اللغة قد حظيت بعناية الأصوليين منذ وقت مبكر، وأضحت في عقولهم لغة علمية تختلف في مفهومها عن اللغة الأدبية، يقول صاحب الكشاف: >واللغة العلمية مثلها الأعلى تجريد الألفاظ من شوائب التشخيص وتخليصها من آثار الانفعال التي علق بها منذ الوضع الأول، ثم تحديد دلالاتها في نطاق الاصطلاح المتعارف عليه بين أهل العلم>⁽⁴⁾ وإن كان كثير من الباحثين المعاصرين يعدون هذه المسألة من البحث العقيم - إذ لا يرجح من ورائها نتاج معرفي - إلا أن فك رموز المعنى يبدأ في الحقيقة من هنا، من مصدر الوضع الأول للفظ، ثم الاتفاق الجماعي الذي حدث حول اللفظة وبعد كل ذلك يمكن النظر في التطور الدلالي للفظ وتغيرها والحقل المنتمية إليه آخذين في الحسبان تدخل الأدوات الفاعلة في اللفظ كمفهوم الحقيقة والمجاز والقرائن، وغيرها.⁽⁵⁾

¹ - الجويني، البرهان، 1 / 169

² - محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د ط، دت، ص 9

³ - الرازي، التفسير الكبير، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 1981، 26 / 187

⁴ - السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، ص 39 - 40

⁵ - نوار عبيدي، الدليل اللغوي وعلاقة اللفظ بالمعنى عند فخر الدين الرازي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص 3

وقد أولى فخر الدين الرازي اللغة اهتمامه، سواء في محصولة أو تفسيره، فقد عرّف اللغة وذكر مذاهب العلماء في نشأتها وأضاف مذهبا رابعا وهو مذهب "عباد بن سليمان المعتزلي" كما تحدث عن طبيعة العلاقة بين طرفي الدليل اللساني (الدال والمدلول).

وانطلاقا من الأهمية التي تحتلها اللغة في فك رموز المعنى الذي يمثل الغاية من الدراسات الأصولية واللسانية جاء هذا الفصل ليبين معنى اللغة والنظريات الواردة في نشأتها، وكذا طبيعة العلاقة بين طرفي الدليل اللساني، وأقسام الدلالة عند الرازي

المبحث الأول: مفهوم اللغة "Language":

أولا - في اللغة:

اللغة من الجذر (ل غ و) والكلمة مصدر: لغا يلغو؛ أي تكلم وتحدث وتلفظ. قال الزمخشري في أساس البلاغة: >لغَا فلان يُلغو؛ تكلم باللغو واللغَا. ولَعَوْتُ بكذا: لَفِطْتُ بِهِ وَتَكَلَّمْتُ، وإذا أردت أن تسمع من العرب فاستلغهم: فاستنطهم، وسمعت لغواهم، قال الراعي يصف القطا:

قَوَارِبُ الْمَاءِ لَعَوَاهَا مُبَيِّنَةٌ *** فِي لُجَّةِ الْمَاءِ رَاعَهَا الْقَرْعُ

وتقول استمع لغواهم وَلَا تَخَفْ طَعْوَاهُمْ، ومنه: اللغة، ومن الجاز: لَعَا عَنِ الطَّرِيقِ وَعَنِ الصَّوَابِ: مَالَ عَنَّهُ⁽¹⁾ وجاء في لسان العرب لابن منظور: >أن اللغة عند الأزهري من الأسماء الناقصة، وأصلها لُغُوَّةٌ من لَعَا إذا تكلم، وَاللُّغَا ما لا يعد من أولاد الإبل في دية أو غيرها لصغرهما، وشاةٌ لُغُوٌ وَلَعَا: لا يعتد بها في المعاملة. وقد ألغى له شاة، وكُلُّ مَا أُسْقِطَ فلم يعتد به مُلغَى، قال ذو الرِّمَّةِ يَهْجُو هِشَامَ بَنِ قَيْسِ الْمَرْزَبِيِّ أَحَدَ بَنِي امْرِئِي الْقَيْسِ بَنِ زَيْدِ مَنَاةَ:

وَيُهْلِكُ وَسَطَهَا الْمَرْزَبِيُّ لَعَوًا *** كَمَا أَلْعَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارِ

وقال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللُّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (البقرة: 225) اللغو في الأيمان ما لا يعقد عليه القلب مثل قولك: لا والله وبلى والله. قال الفراء: كان قول عائشة - ﷺ - إن اللغو ما يجري في الكلام على غير عقْدٍ، قال: وهو أشبه ما قيل فيه بكلام العرب، قال الشافعي: اللغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجماع اللغو هو الخطأ إذا كان اللجاج والعصب والعجلة⁽²⁾ وورد في كتاب الخصائص لابن جني: >وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنها فُعْلَةٌ من لَعَوْتُ؛ أي تكلمت وأصلها لُغُوَّةٌ كَكُرَّةٍ وَقُلَّةٍ وَثُبَّةٍ، كلها لامانها وأوات كقولهم: كَرَوْتُ، وَقَلَوْتُ ولأن ثُبَّةً كأنه من مقلوب

¹ - الزمخشري، أساس البلاغة، 2 / 173

² - ابن منظور، لسان العرب، 15 / 290

ثَابَ يَثُوبُ. وقالوا فيها: لُعَاتٌ وَلُعُونٌ، كَكَرَاتٌ وَكُرُونٌ وَقِيلَ: لَغِي يَلْغَى إِذَا هَدَى: [ومصدره اللغَا] قال العَجَّاجُ:

وَرُبَّ أَسْرَابٍ حَجِيحٍ كُظْمٍ *** عَنِ اللَّغْوِ وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ

وكذلك اللغو، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ (الفرقان: 72)؛ أي الباطل وفي الحديث: (مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَهْ فَقَدْ لَغَا)؛ أي تكلم⁽¹⁾ وذكر الرازي في التفسير الكبير في باب الاشتقاق أن الاشتقاق الكبير (الأكبر كما يسميه هو وابن جني) حاصل في "لغَو" خلافا لابن جني الذي لم يعتبره فيه، وبعد أن ساق كلام ابن جني قال: >إن ابن جني قد اعتبر الاشتقاق الأكبر في الكلمة والقول ولم يعتبره ههنا، وهو حاصل فيه، فالأول (ل غ و) ومنه اللغة، ومنه أيضا الكلام اللغو والعمل اللغو، والثاني (ل و غ) ويبحث عنه، والثالث (غ ل و) ومنه يقال: لفلان غلو في كذا ومنه الغلوة، والرابع (غ و ل) ومنه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عَوزٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ (الصفات: 47) والخامس (و غ ل) ومنه يقال: فلان أوغل في كذا والسادس (و ل غ) ومنه يقال: ولغ الكلب في الإناء ويشبه أن يكون القدر المشترك بين الكل هو الإمعان في الشيء والخوض فيه⁽²⁾ وقال إمام الحرمين الجويني: >اللغة: من لَغِي، يَلْغَى: إِذْ هَجَّ بِالْكَلامِ، وَقِيلَ: لَغِي، يَلْغَا⁽³⁾

ثانيا - في الاصطلاح:

عرفها ابن الحاجب في كتابه "مختصر السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل" بأنها: >كُلُّ لَفْظٍ وُضِعَ لِمَعْنَى<⁽⁴⁾ وعرفها الأسنوي في كتابه "نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول" بقوله: >اللُّغَاتُ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَلْفَاظِ الْمُؤْضُوعَةِ لِلْمَعَانِي<⁽⁵⁾ ونجد التعريف نفسه عند عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري في كتابه "فواتح الرحموت" إذ يقول: >اللَّفْظُ الدَّالُّ وَضَعًا<⁽⁶⁾ وقال القرافي: >ولغة القوم: هي ما اصطلحوا عليه من الألفاظ في المقاصد مفردًا أو مركبًا<⁽⁷⁾ وهذه التعريفات لا تختلف فيما بينها، كما يتضح أيضا أن اللغة عند علماء الأصول محصورة في الألفاظ الدالة فقط أما غيرها

¹ - ابن جني، الخصائص، 1 / 33

² - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 24

³ - الجويني، البرهان، 1 / 177

⁴ - ابن الحاجب (عثمان بن عمر بن أبي بكر، ت 646 هـ)، مختصر السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، تحقيق: نذير حمادو،

دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 2006، 1 / 220

⁵ - الأسنوي (جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، ت 772 هـ)، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط،

1443، 2 / 12

⁶ - السهالوي (عبد العلي محمد بن نظام الدين السهالوي الأنصاري، ت 1225 هـ)، فواتح الرَّحْمُوتِ بِشْرَحِ مُسَلِّمِ الثُّبُوتِ، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2002، 1 / 143

⁷ - القرافي، نفائس المحصول، 1 / 430

فليس من صميم اللغة خلافا للغويين الذين لم يفرقوا بين الألفاظ الدالة وغير الدالة في تعريف اللغة ولعل ارتباط الأصوليين بالنص الشرعي هو الذي جعلهم يحرصون اللغة في الألفاظ الدالة فقط؛ لأن ألفاظ القرآن والسنة النبوية المطهرة كلها دالة. كما أن اللغة عندهم تبدأ من نقطة الدلالة الأولى (الوضع الأول) إذ نجدهم يربطون اللفظ بالمعنى لأن المعاني أو المدلولات قائمة في النفس - كما هو معروف - تعبر عنها الألفاظ أو الدوال فهي ترجمة للفكر وما يجري فيه، ولا نستطيع الحكم على صحة الفكر وسلامته إلا من خلال تلك الألفاظ، يقول محمود السعران: <إن "اللغة" التي يتخذها علم اللغة موضوعاً له، هي اللغة التي تقوم على ربط مضمونات الفكر الإنساني بأصوات ينتجها النطق>⁽¹⁾ وهكذا نجد أن الأصوليين أكثر من تنبه إلى علاقة اللفظ بمعناه لما يترتب عن ذلك من أثر في فهم المضمون؛ لارتباط المعنى بالأمر الديني الذي يعث فيهم تحرجاً وحرصاً.

أ - عند ابن جني:

قال عنها في "باب القول على اللغة وما هي": <أَمَّا حَدُّهَا فَإِنَّهَا أَصَوَاتٌ يُعَبَّرُ بِهَا، كُلُّ قَوْمٍ عَنَّا أَعْرَاضِهِمْ>⁽²⁾. ففي هذا التعريف إشارة إلى الوظيفة التعبيرية للغة، كما يفصح عن الخاصية الاجتماعية للغة وأهم ما فيه هو الإشارة إلى الطبيعة الصوتية للغة، وهذا ما يؤكد المحدثون وفي مقدمتهم العالم اللغوي السويسري ف، دي سوسير. يقول حاتم صالح الضامن: <فهو يشير إلى الوظيفة التعبيرية للغة، ويفصح أيضاً عن كون اللغة اجتماعية؛ أي أنها لا توجد إلا في أحضان جماعة لغوية معينة يتعاملون بها تعبيراً عن أغراضهم، وأهم شيء في هذا التعريف هو ما قرره في أن: <اللغة أصوات> وهذا ما يؤكد المحدثون وفي مقدمتهم العالم اللغوي ف، دي سوسير الذي يرى أن اللغة في جوهرها نظام من الرموز الصوتية أو مجموعة من الصور اللفظية تختزن في أذهان أفراد الجماعة اللغوية وتستخدم للتفاهم بين أبناء مجتمع معين ويتلقاها الفرد عن الجماعة التي يعيش معها عن طريق السماع>⁽³⁾ وسار محمود فهمي حجازي على خطى حاتم صالح الضامن فقال: <وهذا التعريف يتضمن العناصر الأساسية لتعريف اللغة ويتفق مع كثير من التعريفات الحديثة للغة، فهو يوضح الطبيعة الصوتية للغة ويؤكد بأن اللغة أصوات وبهذا يستبعد الخطأ الشائع الذي يتوهم أن اللغة في جوهرها ظاهرة مكتوبة ويوضح تعريف ابن جني طبيعة اللغة من جانب ووظيفتها من الجانب الآخر>⁽⁴⁾

¹ - محمود السعران، علم اللغة، ص 55

² - ابن جني، الخصائص، 1 / 33

³ - حاتم صالح الضامن، علم اللغة، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، الموصل، العراق، ط 1، 1989، ص 32

⁴ - محمود فهمي حجازي، علم اللغة، ص 9

وقد علق ابن سيده على تعريف ابن جني قائلاً: >وهذا التعريف دائر على محدود محيط به، لا يلحقه خلل إذ كل صوت يعبر به عن المعنى المقصود في النفس لغة، وكل لغة فهي صوت يعبر به عن المعنى المقصود في النفس<⁽¹⁾، كما علق عليه محمود حجازي أيضاً فقال: >وهذا التعريف دقيق ويتفق في جوهره مع عناصر تعريف اللغة عند الباحثين المعاصرين فهو يؤكد من جانب الطبيعة الصوتية للرموز اللغوية، ويبين أيضاً أن وظيفتها الاجتماعية هي التعبير ونقل الأفكار في إطار البيئة اللغوية ويذكر كذلك أنها تؤدي وظيفتها في مجتمع بعينه فلكل قوم لغتهم<⁽²⁾. فتعريف اللغة عند "ابن جني" متقدم عن زمنه فهو لا يتعد عما وضعه المحدثون من علماء الغرب من تعريف للغة.

ب - عناصر التعريف:

أشار التعريف إلى الجوانب الأربعة للغة، والمتمثلة في كونها:

1 - أصواتا:

لم يتعرض الأصوليون واللغويون إلى تعريف اللغة إلا في أواخر القرن الرابع الهجري ولا نكاد نجد مثل هذا التحديد للغة إلا عند المحدثين في القرن التاسع عشر والقرن العشرين إذ عرّفوا اللغة بتعريفات مختلفة تناوّلها من وجهات نظر عديدة، ولكنها تتفق في إبراز الطبيعة الصوتية للرموز اللغوية، وفي إيضاح الوظيفة الاجتماعية للغة، يقول كاتب مادة "لغة" في دائرة المعارف البريطانية أن اللغة يمكن تحديدها بأنها: >نظام من الرموز الصوتية<⁽³⁾ ويقول كاتب المادة نفسها في دائرة المعارف الأمريكية إن اللغة يمكن تحديدها بأنها: >نظام من العلامات الصوتية الاصطلاحية<⁽⁴⁾ والطبيعة الصوتية للغة تمكننا من دراسة اللغة دراسة علمية؛ لأن الصوت يتضمن ثلاثة جوانب هي:

1.1 - الجانب الفيزيائي (المادي البحت):

الصوت "Sound" نعمة من الله على الإنسان وآية من الآيات الدالة على عظمته وقدرته، وقد أقسم سبحانه وتعالى على أن وعده جزاءه حق، وشبه ذلك بأظهر الأشياء لنا وهو الصوت⁽⁵⁾ قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطَفُونَ﴾ (الذاريات: 23) والصوت ظاهرة فيزيائية منتشرة في الطبيعة وفي الوجود بصفة عامة ندرك أثرها قبل أن ندرك كنهها وسرها والصوت في

1 - ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت 458 هـ)، المخصص، المطبعة الكبرى 3 - 3 - الأميرية، بولاق، مصر، ط 1، 1317، هـ، 6 / 1

2 - محمود حجازي، اللغة العربية عبر القرون، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د ط، 1978، ص 1

3 - Ene . Britaica (Language) . ينظر: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، لبنان، د ط، 1972، ص 61

4 - Ene . Americana (Language Science of) . ينظر: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 61

5 - ينظر: عبد الرحمان بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمان بن مغلّ اللويحق، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 2003، ص 774

اللغة مصدر: صَاتَ الشَّيْءُ يَصُوتُ صَوْتًا فهو صَائِتٌ، وهو عام غير مختص؛ أي يكون عند الإنسان والحيوان وغيرهما، يقال: سمعت صوت الرجل وصوت الحمار ويقال رجلٌ صَاتٌ؛ أي شديد الصوت⁽¹⁾ أما الصوت اصطلاحاً فهو: "الأثر السمعي الذي تحدثه موجات ناشئة عن اهتزاز جسم ما"⁽²⁾ وعرفه "روبين: Robin" بأنه: >اضطراب مادي في الهواء يتمثل قوة أو ضعفاً سريعين للضغط المتحرك من المصدر في اتجاه الخارج ثم في ضعف تدريجي ينتهي إلى نقطة الزوال النهائي⁽³⁾، ولإنتاجه لا بد من توفر ثلاثة أشياء جسم يهتز لينتج الذبذبات، ووسط ناقل لهذه الذبذبات وجسم يتلقى الذبذبات لترتد. وينشأ الصوت عند الإنسان من اهتزازات مصدرها الحنجرة، فعند اندفاع النفس من الرئتين يمر بالحنجرة فيحدث تلك الاهتزازات التي بعد صدورها من الفم أو الأنف تنتقل إلى أذن السامع عبر الهواء في شكل موجات صوتية، فتلقاها أذن السامع. ومصدر الصوت الإنساني في معظم الأحيان هو الحنجرة أو بعارة أدق الوتران الصوتيان فيها. ومن الحقائق العلمية التي تدعو إلى الدهشة والعجب أن علماء التشريح لم يلاحظوا أي فرق مادي بين حناجر النوع الإنساني، فحنجرة الإنسان ذي الصوت الرخيم الذي يسحر الألباب والعقول لا تختلف عن حنجرة فلاح بسيط من الناحية التشريحية فليس في حنجرة المطرب أي عنصر مادي تمتاز به على حنجرة غيره من الناس وإنما الفرق في الموهبة التي اختص بها وهي سيطرته على عملية التنفس، فهو أقدر من غيره على تنظيم تنفسه والسيطرة على الهواء المندفع من الرئتين والقدرة على تكييفه وإخضاعه لنظام خاص في جريانه من الرئتين حتى يصدر من الفم والأنف⁽⁴⁾

وينقسم الصوت إلى قسمين: "لغوي" وهو الأثر السمعي، الذي يصدر طواعية، عن تلك الأعضاء التي يطلق عليها اسم (أعضاء النطق).⁽⁵⁾ و"غير لغوي" وهو ما يصدر عن الكائنات غير الإنسان، كأصوات الحيوانات مثل: صهيل الخيل، ومواء القطط، ونباح الكلاب، وعواء الذئب، وما يصدر عن الأشياء من أصوات ك: صرير الأقلام، وخريف المياه، وهدير الأمواج، وهزيم الرعد.⁽⁶⁾

¹ - ابن جني، سُرُ صِنَاعَةُ الإِعْرَابِ، تحقيق: حَسَنُ هُنْدَاوِي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا - بيروت، لبنان، ط 2 ، 1993 ، 9 / 1 - 10

² - ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، مصر، د ط، دت، ص 5

³ - خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ، بغداد، العراق، د ط، 1983 ، ص 6

⁴ - ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 5 - 9

⁵ - خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 6

⁶ - عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، 1980 ، ص 26

وقد أُثِرَ عن العرب ملاحظات صوتية كثيرة ولم يسبقهم في ذلك إلا الهنود يقول اللغوي الإنجليزي فيرث: <لقد نشأت الدراسات الصوتية ونمت في أحضان لغتين مقدستين: العربية والسنسكريتية>⁽¹⁾ ومن هذه الملاحظات تصنيفهم للأصوات إلى صامتة وهي كل الأصوات ما عدا الحركات الثلاثة: الفتحة، الضمة، والكسرة، وحروف المد الثلاثة: الألف، الياء، والواو فهي صائتة قال ابن جني في كتابه "سر صناعة الإعراب": <اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثة، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو. وقد كان متقدموا النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة؛ ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف تَوَاطُنٌ كَوَامِلٌ، قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتمّ منهن في بعض، وذلك قولك: يَخَافُ وَيَنَامُ، وَيَسِيرُ وَيَطِيرُ وَيَقُومُ وَيَسُومُ، فتجد فيهن امتدادا واستطالة ما، فإذا أُوقِعَتْ بعدهن الهمزة أو الحرف المدغم ازددن طولاً وامتداداً، وذلك نحو: يَشَاءُ، وَيَدَاءُ، وَيَسُوءُ، وَيَهْوُءُ وَيَجِيءُ، وَيَبِيءُ>⁽²⁾. كما صنف سيبويه الأصوات بحسب طريقة النطق إلى ثلاثة أقسام شديدة وهي: الهمزة، القاف، الكاف، الجيم، الطاء، التاء، الدال، والباء، ورخوة وتضم: الهاء، الحاء، الغين، الحاء الشين، الصاد، الزاي، السين، الطاء، التاء، الذال، والفاء، وما بين الشديدة والرخوة وتتمثل في: الهمزة اللام، الميم، الراء، الواو، والألف (كألف ما)، وأما العَرُوضُ كما وضعه الخليل بن أحمد الفراهدي [ت 170م] فيمدنا بمعلومات صوتية هامة عن تصور "المقطعية" العربية، فالخليل لم يُقِمَ نظامها العروضي على أساس الحرف - متحركاً أو ساكناً - ليس غير (وإن كان الحرف المتحرك في العربية يكون مقطعا) بل لجأ إلى نظام من "الأسباب" و"الأوتاد" و"الفواصل" اعتبرها العناصر التي تشترك في تكوين التفاعيل.

وقد أسهم علماء القراءات القرآنية في إضافة تفصيلات صوتية إلى ما أثار عن الخليل وسيبويه فهم قد سَعَوْا إلى وصف تلاوة القرآن الكريم حسب القراءات المختلفة فسجلوا خصائص صوتية تنفرد بها التلاوة القرآنية ووصفوا رموزاً كتابية تمثل هذه الخصائص⁽³⁾

وإذا كانت دراسة انتقال الأصوات في الهواء تعتمد اعتماداً كبيراً على علم الفيزياء فإنه من الوسائل الهامة التي يلجأ إليها علم الأصوات اللغوي ما يعرف "بالدراسة الصوتية التجريبية:

¹ - حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، د ط، 1994، ص 4

² - ابن جني، سرُّ صنَاعَةِ الإعراب، 1 / 17

³ - محمود السمران، علم اللغة، ص 87 - 96

Experimental Phonetics "أو الآلية: Intsrumental Phonetics" وما يعرف "بالكتابة الصوتية: Phonetic Transcription" (1)

2.1 – الجانب الفيزيولوجي (العضوي):

تشارك في عملية إحداث الصوت مجموعة من الأعضاء تسمى أعضاء النطق أو أعضاء الكلام مثل الرئتين، الوتران الصوتيان، اللسان، والشففتين،... إلخ، وهذه الأعضاء وظائف أخرى كالذوق للسان والشم للأنف.

ويعتمد تصنيف الأصوات اللغوية من الناحية الفسيولوجية أو النطقية على المعرفة الدقيقة بأعضاء النطق وعلى الفهم العلمي لعملية الكلام. ولذا يفيد البحث الصوتي من علم التشريح في التعريف بأعضاء النطق ومن علم الفسيولوجيا في معرفة وظائف هذه الأعضاء وكيفية قيامها بهذه الوظائف. (2) وقد مثل العبقري العربي "ابن جني" عملية حدوث الصوت اللغوي عند الإنسان في كتابه "سر صناعة الإعراب" تمثيلاً رائعاً قال: >شَبَّهَ بعضهم الحَلْقَ والفم بالنَّاي فإن الصوت يخرج فيه مستطيلاً أَمَلَسَ سَادَجًا، كما يجري الصوت في الألف عُفْلاً بغير صنعة فإذا وضع الزَّامِرُ أنامله على خروق الناي المنسوقة، وزاوَحَ بين عمله، اختلفت الأصوات وسُمِعَ لكل حَرْقٍ منها صوت لا يشبه صاحبه. فكذلك إذا قُطِعَ الصوت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة.

ونظير ذلك أيضًا وَتَرَّ العُودُ فإن الضارب إذا ضربه وهو مُرْسَلٌ سمعت له صوتا فإن حَصَرَ آخر الوترٍ ببعض أصابع يُسْرَاهُ أدى صوتا آخر، فإن أدناها قليلا سمعت غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدنى أصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداً مختلفة، إلا أن الصوت الذي يؤديه الوتر عُفْلاً غير مُحْصُورٍ تجده بالإضافة إلى ما أداه وهو مَضْعُوطٌ مُحْصُورٌ أَمَلَسَ مُهْتَرّاً ويختلف ذلك بِقَدْرِ قُوَّةِ الوترِ وصلابته وضعفه ورخاوته، فالوتر في هذا التمثيل كالحلق والحففة بالمضرب عليه كأول الصوت من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه عُفْلاً غير محصور كجريان الصوت في الألف الساكنة وما يعترضه من الضغط والحصر بالأصابع كالذي يعرض للصوت في مخارج الحروف من المقاطع، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا. وإنما أردنا بهذا التمثيل الإصابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفن مما لنا، ولا لهذا

¹ - ينظر: Firth : Tongues Of Men , PP . 31 – 32 (نقلا عن محمود السمران، علم اللغة مقدمة للقرى العربي، ص 101)

² - محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 34

الكتاب به تعلق، ولكن هذا القبيل من العلم؛ أعني "علم الأصوات والحروف"، له تعلقٌ ومُشاركةٌ للموسيقى، لما فيه من صنعة الأصوات والتَّعَمُّمِ⁽¹⁾

3.1 – الجانب النفسي (داخل الدماغ):

تشتغل حاسة السمع (الأذن) لَيْلَ نَهَارَ، فتستقبل الأصوات الآتية إليها عبر الهواء في شكل موجات صوتية، ثم ترسلها إلى الأذن أين تتم ترجمتها وتفسيرها داخل المخ، ولقد سبق السمع في نموه ونشأته نمو الكلام والنطق، فالسمع أقوى الحواس وأعماها نفعا للإنسان من النظر في تمييز المرئيات ومن الشم في التعرف على الروائح⁽²⁾ ولقد بذل الباحثون في مجال الصوتيات جهودا كبيرة من أجل إدراك آلية عمل المخ في ترجمة وتفسير الأصوات؛ أي ما هي الشفرة المعتمدة في ترجمة الأصوات والتمييز بينها، وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أن البحث لا يزال ضعيفا أمام ما تحقق على المستويين الفيزيائي والفسولوجي، يقول محمود السعران: >وقد وجه علماء الأصوات اللغوية أكبر عنايتهم إلى دراسة المسألة الأولى، ألا وهي إحداث المتكلم للأصوات [يعني الجانب الفسيولوجي]، وبذلوا جهودا في دراسة المسألة الثانية - وهي انتقال الأصوات في الهواء [يعني الجانب الفيزيائي]، أما المسألة الثالثة وهي تلقي أذن السامع للأصوات فلا تزال تنتظر الإفاضة في البحث [يعني الجانب النفسي للغة]⁽³⁾

ويترتب عن كون اللغة أصواتا خروج الكتابة من الدراسة العلمية، فاللغة تقوم أساسا على الصوت، وأما الكتابة فهي ظاهرة حضارية لها أهميتها ولكن ينبغي ألا تحتلط بظاهرة أخرى هي اللغة ويؤكد محمود فهمي حجازي أن هناك خلط غير يسير بين اللغة في صورتها المسموعة وبين اللغة وقد كتبت بحروف، إذ يرى الكثير من الناس أن الكتابة صورة صادقة للغة المنطوقة وليس كذلك، فالأمر المتفق عليه أن اللغة ظاهرة صوتية وقد تعامل بها الإنسان منذ آلاف السنين قبل أن يكتبها وهناك لغات كثيرة لا يكتبها أبناءها إلى يومنا هذا كاللغة المهرية واللغة التُّوبية ومئات اللغات الإفريقية فضلا عن لغات السكان الأصليين في أمريكا وأستراليا.⁽⁴⁾ يقول يسبرسن: >إن اللغة ينظر إليها عن طريق الفم والأذن وليس عن طريق القلم والعين<.⁽⁵⁾ وقَصُرُ ابن جني اللغة على الأصوات وإخراج الكتابة منها دليل واضح على أن علماء العربية كانوا يدرسون اللغة باعتبارها لغة منطوقة شأن أصحاب "علم اللغة" الذين يدرسون اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها خلافا لعلماء فقه اللغة (الفيلولوجيا) الذين كانوا

¹ - ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1 / 9

² - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 13 - 14

³ - محمود السعران، علم اللغة، ص 100

⁴ - محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 29

⁵ - jespersen : Language , p. 23 (نقلا عن عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 61)

يدرسون اللغة كوسيلة للتعرف على الثقافات والحضارات ونحو ذلك، ومما يؤيد حصر ابن جني للغة في الأصوات، المنهج العربي المتبع في جمع اللغة والذي يعتمد على المشافهة وملافاة الرواة؛ أي السماع أو النقل وهو أهم أصل في وضع القواعد النحوية، وكذلك منهج القراءات القرآنية الذي يعتمد على التلقي والعرض فقد ذم علماء القراءات القرآنية من يأخذ القرآن واللغة عن طريق الصحف لا عن طريق السماع.⁽¹⁾

وإذا كان ابن جني وغيره من اللغويين قد قرروا إخراج "الكتابة" من تعريف اللغة فإن هناك من يشير من اللغويين إلى اعتماد لغة "الكتابة" على اللغة المنطوقة > فالكتابة نظام من الاتصال ذو علاقة خاصة باللغة المنطوقة في أنها تعتمد عليها<.⁽²⁾ يقول فندريس مبرزا الفرق بين "الكتابة" واللغة المنطوقة وأسباب النزاع الدائم بينهما: >وهكذا نرى الاستعمال يتفق مع التقاليد في تأكيد اختلاف اللغة المكتوبة عن المتكلمة والواقع أنهما لا يختلطان أبدا، ومن الخطأ أن نظن أن النص المكتوب يعتبر تمثيلا دقيقا للكلام<.⁽³⁾ ويرجع فندريس أسباب النزاع الدائم بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة إلى كون الأولى طابعا مُميّزا للغات المشتركة. واللغة المشتركة بطبعها في نزاع دائم مع اللغة المتكلمة؛ لأن هذه الأخيرة في خضوعها للتأثيرات الفردية، تميل دائما إلى الابتعاد عن المثل الأعلى الذي تحتذيه اللغة المشتركة؛ أي أن اللغة المكتوبة تتجه إلى إقامة نطق عام وموحد لا نطق إقليم معين ولا نطق مجموعة اجتماعية بعينها⁽⁴⁾ ولكن الخلاف الحقيقي بينهما يتجلى في أوضح صوره في مسألة "الرسم"؛ أي الكتابة الصوتية للغة المنطوقة، وهذه القضية شغلت عددا من الذين هاجموا اللغة العربية في العصر الحديث، باعتبارها لغة عسيرة من ناحية "الكتابة" على النحو الذي نعرفه من الدعوة إلى "كتابة" العربية بحروف لاتينية أو بطريقة طه حسين على أقل تقدير، ومن الواضح أن هذا الهجوم لا يقوم على أساس علمي؛ لأنه لا يتحرى المنهج اللغوي إن كان يتحرى حقيقة على الإطلاق ومن اللافت للنظر أن فندريس نفسه أشار إلى هذه القضية بما لا يدع مجالا لمدح أن يزيد في إدعائه⁽⁵⁾ إذ يقول: >هذا الخلاف يتجلى في أوضح صوره في مسألة الرسم. فلا يوجد شعب لا يشكو منه إن قليلا وإن كثيرا. غير أن ما تعانیه الفرنسية والانجليزية من جرائمه قد يفوق ما في غيرهما. حتى أن بعضهم يعد مصيبة الرسم عندنا كارثة وطنية<⁽⁶⁾

¹ - عبده الراجحي، فقه اللغة، ص 63

² - Caroll , johnB. : Language and Thauht, Prentice – Hall, , Inc, New jersey . P. 3 . (نقلا عن عبده الراجحي، فقه اللغة، 62)

³ - فندريس، علم اللغة، ص: 404 ، 412

⁴ - أنظر: المصدر نفسه، ص 505

⁵ - عبده الراجحي، فقه اللغة، ص 62 – 63

⁶ - فندريس، علم اللغة، ص 405

وعلى الرغم من وجود هذا التباين بين اللغتين إلا أن علماء الأصوات وأساتذة اللغات الحية وغيرهم ممن يهتمون بالحد من تطرف أساتذة المدارس الذين يحصرون اللغة كلها في اللغة الأدبية يرون أن اللغة المكتوبة خادما مطيعا للغة المنطوقة. ويقرر فندريس أن اللغة الكتابية ذات أهمية عظيمة في سيكولوجية اللغة، وما دمنا نعلم أبناءنا القراءة والكتابة، يجب علينا ألا نسقط حقوق اللغة الكتابية وإن تعارضت أحيانا مع حقوق اللغة الكلامية، وزيادة على ذلك يتعين إصلاح الرسم.⁽¹⁾

وكون اللغة أصواتا يقودنا إلى العلاقة بين "الدال" و"المدلول" هذه القضية التي لم يغفل عنها علماء العرب عامة والأصوليون خاصة، ولم يهملها علماء اللغة المحدثون أيضا.⁽²⁾

وقد شغل العرب بهذا الموضوع منذ القدم واهتموا به اهتماما بالغاً، ذكر ابن فارس في كتابه الصاحبي أن القلم لا يكون قلماً إلا إذا بُرِّيَ وأُصْلِحَ وإلا فهو أُثْبُوتٌ وسمعت أبي يقول: قيل لأعرابي: ما تقول في القلم؟ قال: لا أدري. فقيل له: تَوَهَّمُهُ فقال: >هو عود قُلْمٍ من جانبيه كتقليم الأظفر فَسُوِّيَ قلماً.<⁽³⁾ وقد بسط ابن جني هذا الموضوع وتوسع الحديث فيه، إذ كان يؤمن بأن هناك علاقة قوية بين الدال ومدلوله، وذكر ذلك في غير موضع من كتابه "الخصائص"، ثم خصص فصلين لهذا الموضوع هما: "باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" و"باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني" وقد وضحنا ذلك في المدخل عند حديثنا عن الدلالة عند ابن جني⁽⁴⁾

2 - تعبيرا (وظيفة اللغة):

يعد التعبير من أهم فروع اللغة العربية، وباقي الفروع خوادم له؛ لأنه به تنال المقاصد والحاجات وتخلق الميول، ويتم التفاعل بين الناس، وتبادل الآراء، ونشر القيم.⁽⁵⁾

وللتعبير مكانة مميزة عند الجنس البشري، فالإنسان هو الكائن الحي الوحيد على هذه البسيطة الذي يتكلم بلسان مبین، وقد أكد الله سبحانه وتعالى على أن التعبير دليل على أثر رحمته التي أوصلها إلى عباده، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ (1) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (2) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (3) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (4)﴾ (الرحمان: 1 - 4)؛ أي التَّبْيِينُ عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ، وهذا شامل للتعليم النطقي والتعليم الخطي فالبيان الذي مُبَيَّنَّ به الآدمي من أَجَلٍ نعمه وأكبرها عليه.⁽⁶⁾

¹ - المصدر السابق، ص 409 ، 416

² - ينظر: عبده الراجحي، فقه اللغة، ص 65

³ - ابن فارس، الصاحبي، ص 100

⁴ - أنظر: الدلالة الصوتية والصرفية والعلاقة بين اللفظ والمعنى عند ابن جني، ص 26 - 29 من الرسالة

⁵ - مجد الصويركي، التعبير الكتابي "التحريري"، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، المملكة الهاشمية الأردنية، ط 1 ، ص 5

⁶ - عبد الرحمان بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، ص 792

وإذا كان القول السديد يتجسد في تعبير الإنسان عن الله والكون والذات والظواهر الأخرى التي تميزه بأنه الكائن المتفرد بالنطق قولاً وكتابة على هذه الأرض، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (الأحزاب : 70) فما هو التعبير إذن؟ وما هي دلالة هذه اللفظة؛ أي لفظة "التعبير" في تعريف ابن جني للغة؟ وهل هذه اللفظة تؤيد التعريف وتجعله صادقا أمام جميع اللغات الحية؛ أي ينطبق على جميع اللغات الحية؟

التعبير في اللغة هو الإعراب والإبانة عمّا في النفس من طرف صاحبه أو غيره⁽¹⁾ وأما اصطلاحاً فقد عرفه أبو جابر بأنه: > تلك الطريقة التي يصوغ بها الفرد أفكاره وأحاسيسه وحاجاته وما يطلب إليه بأسلوب صحيح في الشكل والمضمون <⁽²⁾، وقال البجّة: > هو امتلاك القدرة على نقل الفكرة أو الإحساس الذي يعتمد في الذهن، أو الصادر إلى السامع، وقد يتم ذلك شفويا، أو كتابيا على وفق مقتضيات الحال <⁽³⁾، وذهبت الوائلي إلى القول بأن: > التعبير هو قدرة الإنسان على أن يتحدث بطلاقة ووضوح، وأن يكتب بدقة وحسن عرض، أو يعبر عما في نفسه من موضوعات تلقى عليه، أو عما يحس بالحاجة إلى الحديث عنه استجابة لمؤثرات في المجتمع أو في الطبيعة <⁽⁴⁾ والتعريفات السابقة وإن اختلفت ألفاظها إلا أنها تتفق في كون التعبير عملاً منهجياً منظماً يصل بالإنسان إلى مستوى يُمكنه من ترجمة أفكاره ومشاعره وأحاسيسه وحاجاته وخبراته الحياتية ومشاهداته مشافهة وكتابة بلغة سليمة، من أجل التواصل مع الناس، وتنظيم حياته وإدراك مقاصده وطلباته بكل يسر واطمئنان.⁽⁵⁾

واستعمال ابن جني للفظ "التعبير" دون غيرها من الألفاظ فيه إشارة إلى وظيفة اللغة والمتمثلة عنده في "التعبير"، وتختلف اتجاهات اللغويين المحدثين بين كلمتين يطلقونهما على وظيفة اللغة وهما "التوصيل" و"التعبير"، والكلمة الغالبة هي التوصيل⁽⁶⁾، وسواء كانت اللغة وسيلة "للتوصيل" أم "للتعبير" فإن هناك فريق من اللغويين يرفض قصر اللغة على هذه الوظيفة، وأن اعتبار اللغة وسيلة من وسائل التوصيل أو التعبير لا يعد تعريفاً صادقا للغة يقول محمود السعران: > ولقد كان لـ "مَلِينُوسْ كِي" العالم الأنثروبولوجي فضل كبير في تغيير النظر إلى اللغة، فقد أدرك عندما كان يدرس بعض المجتمعات

¹ - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 4 / 610

² - مجد الصوريكي، التعبير الكتابي، ص 9 - 10

³ - المصدر نفسه

⁴ - سعاد عبد الكريم الوائلي، طرائق تدريس الأدب والبلاغة والتعبير، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله - غزة - فلسطين، ط 1، 2004، ص 77

⁵ - ينظر: مجد الصوريكي، التعبير الكتابي، ص 10

⁶ - ينظر: عبده الراجحي، فقه اللغة، ص 69

التي جرى الاصطلاح على تسميتها بالمجتمعات "البِدَائِيَّة" أو "الفِطْرِيَّة" أو "الوَحْشِيَّة" أن دراسته لن تصح دون معرفة الوظيفة التي تقوم بها اللغة في المجتمع. ومن هنا كانت نظريته الهامة في اللغة والتي كانت بين عوامل تطور النظر إلى علم اللغة وصل مِيلْيُونْفِسْكي بعد دراسته لأمثال هذه المجتمعات إلى أن وظيفة اللغة ليست أنها مجرد وسيلة للتفاهم أو للتوصيل بل وظيفة اللغة هي أنها حلقة في سلسلة النشاط الإنساني المنتظم هي أنها جزء من السلوك الإنساني، أنها ضرب من العمل وليست أداة عاكسة للفكر⁽¹⁾، وليبان ذلك يقدم السعران مجموعة من الأمثلة منها:

- "المونولوج": و«هو تَحْدِيثُ الإنسان نفسه» أو «التفكير بصوت مرتفع» فالكلام الانفرادي بصوره المختلفة كالقراءة الانفرادية بصوت عال، وكتدوين الملاحظات التي لا يريد الكاتب بها إلا نفسه وكإنشاد المرأة عندما تخلو إلى نفسها. ففي مثل هذه الصور يفتقر المرسل إلى مُرْسَلٍ إليه.

- صور استعمال اللغة فيما يسمى بالسلوك الجماعي: فاللغة المستعملة في الاجتماعات الدينية كالاستماع للأذان يوم الجمعة، وإلى آيات مرتلة من القرآن الكريم، وإلى خطبة الخطيب ودعائه، ... إن مثل هذا السلوك اللغوي لا يبغى المصلون من ورائه "نقل" أفكار أو أحاسيس أو "التعبير" عن آراء ومشاعر لـ "توصيلها" أو إِفْهَامِ مُحَاطَبٍ، فهم عندما يسلكون مثل هذا السلوك الجماعي الذي تتجه به قلوبهم وألسنتهم ووجههم إلى الخالق - جل شأنه - لا يتوقعون منه أن يرد على كلامهم، أو أن يجري "الحوار" بينهم وبينه إلا الحوار الذي هو مناجاته - سبحانه وتعالى - والمناجاة لا يصدق عليها أن غرضها "التوصيل". وما قيل عن الصلاة يصدق على الدعاء إذ كلاهما عبارة عن المناجاة.

- استعمال اللغة في المخاطبات الاجتماعية التي لا تستهدف غاية: فالتحيات اليومية مثل: «السلام عليكم»، «وعليكم السلام» أو «وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته»، «صباح الخير»، «مساء الخير»، «أهلاً وسهلاً»، «مرحباً بك»، «شرفتنا»، «آنستنا»، «الله يُوَافِقُك» ولغة التأدب مثل: «شكراً»، «عفواً»، «العفو»، «آسف»، «لو تكرمت»، «من فضلك» «لو سامحت»، «لو تكرمت» «أرجوك»، والكلام عن حالات ظاهرة كالجو وغيرها تؤيده وجهة النظر التي ترى أن تبادل الكلمات يمكن أن يكون غاية في نفسه.

وهذا الاستعمال للغة قائم عند جميع الجماعات بما في ذلك المجتمعات التي اصطلح على تسميتها بـ "البداية" ومماثل في جميع اللغات دون خلاف، وهو صورة من صور العمل الاجتماعي ووسيلة من وسائله، وذلك أن كل كائن يجد في نفسه الميل إلى الاجتماع بسواه يقول مالفينوفسكي:

¹ - ينظر: محمود السعران، اللغة والمجتمع، ص 17

>الكلام هو الوسيلة الضرورية للتشارك، إنه الآلة الفريدة التي لا غنى عنها لخلق الروابط، هذه الروابط التي يستحيل بدونها قيام العمل الاجتماعي الموحد>.⁽¹⁾

- استعمال اللغة لإخفاء أفكار المتكلم: فمن صور استعمال اللغة في غير "توصيل" للأفكار استعمالها في إخفاء أفكار المتكلم، ويظهر ذلك جليا في لغة السياسيين واللصوص، والخارجين عن القانون، يقول "أُتُوْجِسِبِرْسُنْ": >استعمال اللغة لستر بعض الحقائق لا لكشفها أمر شائع فكثير ما نرى اللغة تستعمل استعمالا خاصا بين جماعة من الناس، بحيث لا يتمكن الدخيل عليها من فهم ما يقولون كما يفعل اللصوص عندما يواجهون البوليس مثلا أو مثل هذا مما يمكن أن نطلق عليه لغة التضليل<⁽²⁾ ويرى "إدوارد ساپير" بأن حتى في هذه الأمثلة التي قدمها السعران "نقلا" أو "توصيلا" للفكر يقول: >المتكلم والسامع محققان في شخص واحد يوصف بأنه ينقل الأفكار إلى نفسه<⁽³⁾

3 - تعبيرا يعبر بها كل قوم (اللغة والمجتمع):

أما الشق الثالث من التعريف فقوله: <كُلُّ قَوْمٍ> واختيار ابن جني لهذه اللفظة دون سواها يجعلنا نتساءل: لماذا قال ابن جني: "قَوْمًا" ولم يقل: "فَرْدًا" أو "إنسانا" أو غيرهما؟، ماذا تعني لفظة القوم في اللسان العربي؟، وما دلالة هذه اللفظة في تعريف ابن جني للغة؟

لفظة "القَوْم" في اللسان العربي مأخوذة من الجذر (ق و م) وهي مصدر: قَامَ يَقُومُ قَوْمًا وَقِيَامًا وتعني في اللغة الجماعة، والشعبة، والعشيرة من الرجال والنساء جميعا، وقيل: هو خاص بالرجال دون النساء، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ (الحجرات: 11)؛ أي رجال من رجال ولا نساء من نساء، فلو كانت النساء من القوم لم يقل: ولا نساء من نساء، وكذلك قول زهير بن أبي سلمة:

وَمَا أَدْرِي، وَسَوْفَ إِحَالُ أَدْرِي *** أَقَوْمٌ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءٍ

وقال الجوهري: القوم الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه، وربما دخل النساء فيه على سبيل التبعية لأن قوم كل نبي رجال ونساء، والقوم يذكر ويؤنث؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت للآدميين تذكر وتؤنث مثل: رهط ونفر وقوم.⁽¹⁾

¹ - ينظر: المصدر السابق، ص 16 - 23

² - أُتُوْجِسِبِرْسُنْ، اللغة بين الفرد والمجتمع، ترجمة وتعليق: عبد الرحمان محمد أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د ط، 1954 ، ص 7 - 8

³ - Sapir (Edward) Language :Newyork 1921 pp. 5-6 نقلا عن: (محمود السعران، اللغة والمجتمع، ص 18)

ويتضح لنا مما سبق أن لفظة "القوم" تعني المجتمع، وخاصة إذا علمنا أن لفظة "المجتمع" لم تكن مستعملة في هذا المعنى الذي نعنيه الآن⁽²⁾؛ وإنما كان العرب يستعملون لفظة "القوم" للدلالة على المجتمع كما نفهمه في العصر الحديث واستعمال ابن جني لهذه اللفظة "القوم" يدل على أن علماء العربية قد أدركوا أن اللغة "ظاهرة اجتماعية"؛ أي أن اللغة لا توجد إلا داخل المجتمع.⁽³⁾ وتتماز الظواهر الاجتماعية - وهي التي يتألف من دراستها موضوع علم الاجتماع - بصفات كثيرة من أهمها الخواص الثلاثة الآتية:

- أنها تتمثل في نظم عامة يشترك في إتباعها أفراد مجتمع ما، ويتخذونها أساساً لتنظيم حياتهم الجماعية وتنسيق العلاقات التي تربطهم بعضهم ببعض أو تربطهم بغيرهم.
- أنها ليست من صنع الأفراد؛ وإنما تخلقها طبيعة الاجتماع، وتنبعث من تلقاء نفسها عن حياة الجماعات، ومقتضيات العمران. وهذا هو ما يعنيه علماء الاجتماع إذ يقررون أنها من "إنتاج العقل الجمعي".

- أن خروج الفرد على نظام منها يُلقي من المجتمع مقاومة تأخذه بعقاب مادي أو أدبي، أو تلغي عمله وتعتبره كأنه لم يكن، أو تحول بينه وبين ما يبتغيه من وراء مخالفته وتجعل أعماله ضرباً من ضروب العبث العقيم، أو تسلط عليه أكثر من جزء واحد من هذه الجزاءات.⁽⁴⁾

وكون اللغة بنت المجتمع من القوانين المتفق عليها عند علماء اللغة المحدثين، يقول "جوزيف فندريس": >في أحضان المجتمع تكونت اللغة. وجدت اللغة يوم أحس الناس بالحاجة إلى التفاهم فيما بينهم...، فاللغة هي الواقع الاجتماعي بمعناه الأوفى، تنتج من الاحتكاك الاجتماعي. وصارت واحدة من أقوى العرى التي تربط الجماعات، وقد دانت بنشوتها إلى وجود احتشاد اجتماعي.<⁽⁵⁾

واعتبار اللغة "ظاهرة اجتماعية" دليل على أنها "مكتسبة" وليست "غريزية" كالمشي الذي يعتبر وظيفة عضوية؛ أي "غريزية" يقوم بها الإنسان بمجرد أن يصل مرحلة معينة من النمو، ولو لم يتعلم ذلك كما أن المشي واحد عند جميع الناس وليس الأمر كذلك في اللغة؛ إذ ليس الإنسان ميسراً للغة بطبيعته

¹ - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 12 / 595 - 596

² - لفظة "المُجْتَمَع" تعني عند العرب جُمَاع كل شيء، يقال: جُمَاع كل شيء: مُجْتَمَعُ خَلْقِهِ، ومجتمع جسد الإنسان: رأسه (أنظر: ابن منظور، لسان العرب، 8 / 64 - 65)

³ - عبده الراجحي، فقه اللغة، ص 71 - 72

⁴ - Durkheim : Les Régles de La Méthode Sociologique نقلا عن: (علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، دار إحياء

الكتب العربية عيسى الحلبي وشركاه، مصر، ط 2 ، 1951 ، ص 3 - 4)

⁵ - فندريس، اللغة، ص 35

وبمجرد تردد نسمات الحياة بين جوانحه، بل بأمر آخر هو أنه يعيش بالضرورة عضواً في مجتمع هو مضطر للتجارب والتفاهم معه، كما أن اللغة تختلف باختلاف البيئات والأقطار. (1) يقول ابن فارس في "باب القول في مأخذ اللغة: <تُؤَخَذُ اللُّغَةُ اعْتِيَادًا كَالصَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ يَسْمَعُ أَبَوَيْهِ وَغَيْرَهُمَا، فَهُوَ يَأْخُذُ اللُّغَةَ عَنْهُمْ عَلَى مَرِّ الْأَوْقَاتِ. وَتُؤَخَذُ تَلَقُّنًا مِنْ مُلَقِّنٍ. وَتُؤَخَذُ سَمَاعًا مِنَ الرَّوَاةِ النَّبَاتِ ذَوِي الصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ وَتُتَقَمَّى الْمَضْنُونُ> (2)

4 - تعبيراً يعبر بها كل قوم عن أغراضهم (العلاقة بين اللغة والفكر):

تمثل اللغة مرآة تنعكس فيها خصائص الأمة، ومميزاتها في الإدراك والوجدان والنزوع ومدى ثقافتها ومستوى تفكيرها ومنهجها، وتفسيرها لظواهر الكون، وفهمها لما وراء الطبيعة وسجلها لتاريخها (3) يقول "دونلاب": <عندما ندرس بنية اللغة في شعب ما فإننا ندرس صور وطرائق تفكيره وعندما ندرس مفرداتها نكتشف نماذج مميزاته فإذا زعمنا بأن اللغة هي التي تبلور فكر الشعب فإن قولنا هذا بعيد عن أن يكون خلاف الحقيقة>. (4) وفي مجال استعراض العلاقة بين اللغة والفكر يقول أحمد عبد المعطي حجازي: <لا نستطيع أن نعرف اللغة معرفة حقيقية إلا إذا كنا نشعر ونفكر. العاطفة التي نحسها أو الفكرة التي تراودنا نبحت عن كلمات تظهر فيها وتتجسد. ونحن في البداية نحاول التعبير عن مشاعرنا وأفكارنا بلغة بسيطة محدودة، لكننا ندرك حينئذ أن ما نقوله لا يعبر بالضبط عما نقصده، لهذا نعاود التفكير ونعاود القراءة والمناقشة، ولهذا تنمو ثروتنا اللغوية وتتميز تعبيراتنا بالدقة كلما تميزت أفكارنا بالعمق والخصوصية، حتى نصل إلى المستوى الذي لا نكتفي فيه بالدقة، بل نسعى إلى أن تتميز لغتنا بالأناقة والجمال> (5)

وإذا كان "دونلاب" ومن معه من اللغويين والفلاسفة يقصرون وظيفة اللغة في التعبير وتوصيل الفكر فإن هناك فريق آخر يرى بأن اللغة صالحة لكل المناشط وأن اللغة عددا لا متناه من الوظائف (6). واعتبار اللغة مرآة عاكسة للفكر أو مستودعا للفكر المنعكس أو وسيلة لتجسيم الفكر لا يسمح للعديد من أشكال السلوك الكلامي أن تندرج تحت مفهوم اللغة؛ لأنها لا تحتوي على فكر كالمنولوج والتحيات اليومية ولغة التأدب والسلوك الجماعي كالصلاة والدعاء، ومن هنا كانت لفظة "الأغراض" في

1 - ينظر: حسن ظاظا، اللسان والإنسان، ص 31 - 32

2 - ابن فارس، الصحابي، ص 64

3 - أنظر: علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص 16

4 - أحمد عبد الرحمان حماد، العلاقة بين اللغة والفكر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، 1985، ص 22

5 - أحمد شفيق الخطيب، قراءات في علم اللغة، دار النشر للجامعات، مصر، ط 1، 2006، ص 15

6 - محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط، 1985، ص 7

تعريف ابن جني للغة أكثر اتساعاً وشمولية من لفظة "الفكر" التي يقتصر معناها على الصور العقلية والعمليات الذهنية، وهذا ما يجعل اللغة تقوم على أساس (منطقي) أو (رياضي) أو (نفسي) أو (آلي)⁽¹⁾، يقول محمود فهمي حجازي: >فالدراصة اللغوية تعرف قطاعين متكاملين: فالأول دراسة البنية اللغوية في جوانبها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية، والثاني يبحث ارتباط هذه البنية بوظيفتها في المجتمع، ويدخل في دراسة اللغة إيضاح أثر الجوانب الاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية على الحياة اللغوية وتطورها فدراسة بنية اللغة ووظيفتها في المجتمع نابعة من طبيعة اللغة وحياتها<⁽²⁾

ونلاحظ أن تعريف ابن جني للغة نابع من طبيعة اللغة لا من خارجها، وقد تضمن معظم خصائص اللغة التي يتفق عليها المحدثون ومن هنا كان جديراً بأن يؤثر بالدراسة.

ج - مفهوم الكلام (اللغة) عند فخر الدين الرازي:

ذكر الرازي تعريف الكلام عند الأشاعرة، ثم ساق تعريف أبي الحسين البصري من المعتزلة فقال: >اعلم أن لُفظة الكلام عند المحققين منّا تُقال بالاشتراك على المعنى القائم بالنفس وعلى الأصوات المُتقطّعة المسموعة والمعنى الأول ممّا لا حاجة في أصول الفقه إلى البحث عنه. إنّما الذي نتكلّم فيه القسم الثاني، فقال أبو الحسين: الكلام هو المنتظم من الحروف المسموعة المتميّزة المتوّاصع عليها، وزمّاً زيد فيه فقل: إذا صدر عن قادرٍ واحدٍ، إلا أن عبارة المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق مُحمّد حميد الله هي: >الكلام هو ما انتظم من الحروف المسموعة المتميّزة المتوّاصع على استعمالها في المعاني<⁽³⁾، ثم يشرح الرازي محترزات التعريف وضوابطه قائلاً:

أما قولنا: "المنتظم"، فاعلم أنه حقيقة في الأجسام؛ لأن النظام هو: التأليف وذلك لا يتحقق إلا في الأجسام، ولكن الأصوات المتوالية شبهت بها فأطلق لفظ "المؤلف" و"المنتظم" عليه مجازاً.

وقولنا: من "الحروف" احتزنا عن الحرف الواحد، فإن أهل اللغة قالوا: أقل الكلام حرفان إما ظاهراً، وإما في الأصل كقولنا: "ق" و"ش" و"ع" فإنه كان في الأصل: "قي" و"شي" و"عي" ولهذا يرجع في التثنية إليه فيقال: "قينا" و"عينا" إلا أنه أسقط الياء للتخفيف.

وقولنا: "المسموعة" احتزنا عن حروف الكتابة.

وقولنا: "المتميّزة" احتزنا عن أصوات كثير من الطيور.

وقولنا: "المتوّاصع عليها" احتزنا عن المهملات.

¹ - محمود السمران، علم اللغة، ص 85 - 86

² - محمود فهمي حجازي، اللغة العربية عبر القرون، ص 1 - 2

³ - أبو الحسين (مُحمّد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، ت 436 هـ)، كتاب المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: مُحمّد حميد الله، دمشق،

سوريا، 1964، 1 / 15

وقولنا: "إِذَا صَدَرَ عَن قَادِرٍ وَاحِدٍ" احتزنا عمَّا إذا صدر كل واحد من حروف الكلمة عن قادر آخر نحو أن يتكلم أحدهم بالنون من نصر، والثاني بالصاد والثالث بالراء، فإن ذلك لا يسمى كلاماً⁽¹⁾

- شرح التعريف وتحليله:

يطلق الكلام في اللغة على ثلاثة أمور⁽²⁾:

أحدها: اللفظ المركب من الأصوات⁽³⁾ ويشمل القول؛ أي كلُّ ما نطق به ولو كان مفرداً مهملاً كما يشمل الحدِّث الذي هو التَّكْلِيمُ، تقول أعجبتني كَلَامُكَ زَيْدًا؛ أي: تَكْلِيمُكَ إِيَّاهُ، ومن ذلك قول الشاعر:

قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ *** يُشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

والثاني: ما في النفس ممَّا يُعَبَّرُ عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى "قَامَ زَيْدٌ" أو "قَعَدَ عَمْرُو" ونحو ذلك، فيسمى ذلك الذي تَحَيَّلَتْهُ كلاماً، قال الأخطل:

لَا يُعْجِبُنَاكَ مِنْ حَطِيبِ حُطْبَةٍ *** حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أَصِيلاً

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا *** جُعِلَ اللَّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلاً

والثالث: ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً، أو خطأ (كتابة) أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال⁽⁴⁾ والدليل على ذلك في الخط قول العرب: <القلم أحد اللسانين> وتسميتهم ما بين دفتي المصحف <كلام الله>، والدليل عليه في الإشارة قوله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾ (آل عمران: 41) فاستثنى الرمز من الكلام، والأصل في الاستثناء الاتصال، وأما الدليل على ما نطق به لسان الحال قولُ "نُصِبَ":

فَعَا جُوا فَأَثْنُوا بِالَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ *** وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ

وقوله تعالى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (فصلت: 11)؛ أي انقادتا لأمر الله وليس لهما إرادة تخالف إرادته⁽⁵⁾ وقيل: تنزيلاً لهن معاملة من يعقل بكلاهما⁽⁶⁾؛ أي لما انقادتا نُزِّلَ ذلك منزلة القول⁽⁷⁾

¹ - الرازي، المحصول، 1 / 177 - 178

² - ابن هشام (جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي، ت 761 هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تصحيح وتنقيح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 2001، 1 / 19 - 20

³ - الفاكهي (عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، ت 972 هـ)، شرح الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، جامعة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1988، ص 57

⁴ - ينظر: الأصفهاني، الكاشف عن المحصول، 1 / 409، الهامش رقم: 2

⁵ - عبد الرحمان بن ناصر السعدي، تيسير الكريمة الرحمان في تفسير كلام المنان، ص 712

⁶ - ابن كثير، تفسير ابن كثير، 7 / 118

⁷ - ابن هشام، شرح شذور الذهب من كلام العرب، 1 / 20

وقد اختلف العلماء في إطلاق الكلام على المعنيين: الأول والثاني، هل هو حقيقة فيهما أو في الأول فقط أو في الثاني فقط، ثلاثة مذاهب للنحاة⁽¹⁾

وقد ذكر الرازي ما ذكره العلماء في ما يصدق عليه لفظ الكلام، وأما ما تنازع فيه العلماء فيما يصدق عليه لفظ الكلام حقيقة، فهذه مسألة لها غورها وارتباطها الاعتقادي العميق عند الفرق الإسلامية، وإنما تنازع الناس في مسمى الكلام؛ لأجل ارتباطه بكلام الله تعالى ومشكلة خلق القرآن وهذه المسألة أطرافها واسعة والخلافات فيها متشعبة وبحثها في مكانها في كتب الاعتقاد أولى وأحرى لضعف اتصالها بالبحث اللساني.⁽²⁾

أما الكلام اصطلاحاً: فقد ذكر له "أبو الحسين البصري" تعريفيين، أحدهما: هذا الذي نقله الرازي، والثاني سيأتي ذكره بعد شرح هذا التعريف ونقده.

- "النظام": في اللغة هو التأليف، وهو حقيقة في الأجسام مجاز في الأصوات، ولما توالى الأصوات في السمع وأونست في الخيال شابهت الأجسام في النظام فسميت بذلك مجازاً.

- "الحروف": الحروف جمع حرف، وقد ذكر الرازي هذا القيد لإخراج الحرف الواحد، ولكنه منتقض بكلمة "النظام"؛ لأن النظام لا يكون في الحرف الواحد وإنما يكون في مجموعة من الحروف، وبالتالي لا يلتفت إلى هذا القيد.

- "المسموعة": وهو قيد لإخراج الكتابة من الكلام؛ لأنها ليست مسموعة.

- "المتميّزة": احتراز عن أصوات كثير من الطيور فإنها قد تسمع حروفا ولكنها غير متمييزة.

- "المتواضع عليها": قيد لإخراج المهمل، ولكن هذا القيد في حد ذاته فيه إشكال كبير فقد يخرج الكلام كله من تعريف الكلام؛ والسبب في ذلك أن المتواضع عليه هو الكلمات المركبة من الحروف لا الحروف في نفسها، والكلمات فيها المستعمل والمهمل، وأما الحروف فكلها مستعملة ولا يوجد فيها مهمل وإلا فالكلام كله مهمل لأنه يتشكل من الحروف المهملة.

- "إذا صدر عن قادر واحد": احتراز عمّا إذا صدر كل واحد من حروف الكلمة عن قادر آخر نحو: أن يتكلم أحدهم بالنون من "نَصَرَ" ويتكلم الثاني بالصاد والثالث بالراء؛ فإن ذلك لا يسمى كلاماً وهذا القيد يخرج الكلام من قيد الانتظام لأنه مفترق، واشتراط القادر يجعل الحد غير جامع؛ لأن القادر

¹ - الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص 57

² - هادي أحمد فرحان الشجيري، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ص 406

لا يتصور إلا في حي له إرادة وقدرة، والكلام يحصل من الجماد فإن الأصوات والحروف لا يشترط فيها الحياة، بل هي رياح تنضغط في مجار، وهذا المفهوم يتأتى في الجماد⁽¹⁾

وأما التعريف الثاني للكلام فقد ذكره أبو الحسين البصري أولاً فقال: >اعلم أن الكلام هو ما انتظم من الحروف، المسموعة، المتميزة<⁽²⁾

ودخل في هذا التعريف كل ما هو كلام، كالحرفين فصاعداً؛ لأن الحرفين موصوفان بأتهما من الحروف، وبهذا الحد ينفصل الكلام عما ليس بكلام؛ لأنه ينفصل عما ليس بحروف، وعن حروف الكتابة؛ لأنها غير مسموعة، وعن أصوات كثير من البهائم؛ لأنها ليست بحروف متميزة وعن الحرف الواحد نحو: الزاي من زيد⁽³⁾ وفي التعريف إشارة إلى الطبيعة الصوتية للغة بأنها آثار سمعية تدرك بالسمع، ولكنه لم يشر إلى الخاصيتين: الاجتماعية والاصطلاحية للغة.

وقد أشار الرازي في تفسيره إلى حقيقة اللغة، وأكد على أن الكلام اللساني لا معنى له إذا لم يصطلح عليه الناس، ففي المسألة الحادية والأربعين: في الحكمة في وضع الألفاظ للمعاني يقول: >وهي أن الإنسان خلق بحيث لا يستقل بنفسه بتحصيل جميع مهماته فاحتاج إلى أن يعرف غيره ما في ضميره ليتمكنه التوصل به إلى الاستعانة بالغير، ولا بد لذلك التعريف من طريق والطرق كثيرة مثل الكتابة والإشارة والتصفيق باليد والحركة بسائر الأعضاء، إلا أن أسهلها وأحسنها هو تعريف ما في القلوب والضمائر بهذه الألفاظ، ويدل عليه وجوه: أحدها: أن النَّفْسَ عند الإخراج سبب لحدوث الصوت، والأصوات عند تقطيعاتها أسباب لحدوث الحروف المختلفة وهذه المعاني تحصل من غير كُلفَةٍ ومَعُونَةٍ بخلاف الكتابة والإشارة وغيرهما، والثاني أن هذه الأصوات كما توجد تفتى عقبيه في الحال فعند الاحتياج إليه تحصل وعند زوال الحاجة تفتى وتنقضي والثالث: أن الأصوات بحسب التقطيعات الكثيرة في مخارج الحروف تتولد منها الحروف الكثيرة، وتلك الحروف الكثيرة بحسب تركيباتها الكثيرة يتولد منها كلمات تكاد أن تصير غير متناهية، فإذا جعلنا لكل واحد من المعاني واحداً من تلك الكلمات توزعت الألفاظ على المعاني من غير التباس واشتباه، ومثل هذا لا يوجد في الإشارة والتصفيق فلهذه الأسباب الثلاثة قضت العقول السليمة بأن أحسن التعريفات لما في القلوب هو الألفاظ<⁽⁴⁾

¹ - ينظر: [الأصفهاني، الكاشف، 1 / 413 - 414 مع الهامش رقم: 4 من الصفحتين]، [القرافي (أحمد بن إدريس بن عبد الرحمان الصنهاجي المصري، ت 684 هـ)، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، السعودية، ط 1، 1995، 1 / 438 - 440]

² - أبو الحسين البصري، المعتمد، 1 / 14

³ - الأصفهاني، الكاشف، 1 / 423

⁴ - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 33

ويقرر في المسألة الثالثة والأربعين بما لا يدع مجالاً للشك على أن اللغة تواضع واصطلاح من قبل أفراد المجتمع، قائلاً: >ظهر بما قلناه أنه لا معنى للكلام اللساني إلا الاصطلاح من الناس على جعل هذه الأصوات المقطعة والحروف المركبة معارف لما في الضمائر، ولو قدرنا أنهم كانوا قد تواضعوا على جعل أشياء غيرها معارف لما في الضمائر لكانت تلك الأشياء كلاماً أيضاً وإذا كانت كذلك لم يكن الكلام صفة حقيقية مثل العلم والقدرة والإرادة، بل أمراً وضعياً اصطلاحياً، والتحقيق في هذا الباب: أن الكلام عبارة عن فعل مخصوص يفعله الحي القادر لأجل أن يعرف غيره ما في ضميره من الإرادات والاعتقادات.<⁽¹⁾ ففي هذا النص يؤكد الرازي على أن الكلام اللساني لا معنى له ما لم يصطلح عليه الناس، وهذا المعنى لا يتعد كثيراً عما أشار إليه ابن جني عندما أكد على الطبيعة الصوتية للغة وأنها بنت المجتمع وتؤدي وظيفتها داخل المجتمع⁽²⁾، وأن الكلام نوعان: لساني وغير لساني فاللساني ما تم بالأصوات المقطعة وغير لساني وهو ما تم بالإشارات والإيماءات، والكلام ليس صفة حقيقية كالعلم والإرادة وإنما تم استحداثه من قبل المجتمع.

د - التعريف المرتضى للغة (الكلام):

بعد هذا العرض لمفهوم اللغة عند كل من ابن جني والرازي فإن التعريف الذي نرتضيه نحن هو التعريف الذي ساقه العالم الأمريكي "إدوارد سابير"؛ لاحتوائه على ضوابط دقيقة نابعة من عرف علم اللغة؛ أي يصف اللغة في بيئتها ومحيطها.

يقول سابير: >الكلام هو وسيلة تفاهم خاصة بالإنسان، وغير غريزية فيه، تمكنه من تبادل الأفكار والوجدانات والرغائب، بواسطة رموز صوتية اصطلاحية، على وجه التغليب والتعميم تصدرها أعضاء النطق إرادياً، باندفاع الهواء خلالها من الداخل إلى الخارج<⁽³⁾

- شرح التعريف:

- "غير غريزية": أي أن الإنسان ليس مفطوراً عليها أو مقدر لها بمجرد كونه إنساناً كما هو الحال في المشي، فالكلام ليس أمراً طبيعياً يولد به الإنسان كالمشي بل لا بد من وجود بيئة (مجتمع) يتلقى فيه اللغة، بخلاف المشي، فإذا عزلنا الطفل عن المجتمع فإنه سيمشي عندما يصل سن معين ولكنه لا يتكلم، وكذلك إذا نقلنا الطفل من مجتمع إلى آخر فإنه سيحافظ على نفس المشي بخلاف اللغة فإنها ستتغير.

¹ - المصدر السابق، ص 34

² - ينظر: تعريف اللغة عند ابن جني، ص 73 من الرسالة

³ - Ed. Sapir : Le Langage – Introduction à L ' Etude de La parole . Traduction de S. M. Guillemin ; -
payot , paris 153 , p. 16 s.s. نقلاً عن (حسن ظاظا، اللسان والإنسان، ص 31)

- "بواسطة رموز صوتية اصطلاحية": أي أصوات تطرق أذاننا، وهذه الرموز متفق عليها بين أبناء المجتمع، وهذا القيد إشارة إلى الطبيعة الصوتية وإلى الخاصية الاجتماعية للغة.
- "تصدرها أعضاء النطق": قيد لإخراج الأصوات الصادرة عن جهات أخرى كالأصوات الصناعية مثل صوت الصفارة عند الشرطي فلو ترجمناه إلى كلام يعادل قوله صائحا بأعلى صوته: أيها السائق إنني أمرك باسم القانون بالوقوف، فإذا عصيت هذا الأمر فإنك تتعرض للعقوبة، والصوت الصادر عن الصفارة اشتركت في إصداره بعض أعضاء النطق كالرئتين والشفنتين، ولكنه لم يتم إلا بالاستعانة بجهاز صناعي هو الصفارة، والتعبير بالإشارات كالصوت الصادر عن التصفيق باليدين، فإذا صفقت بيدي لأدعو الساقى في المقهى، فقد أصدرت صوتا له دلالة تترجم لغويا بجملة مفيدة أو بأكثر من جملة، إذ كأنني صحت به قائلا: يا ساقى القهوة إنني أدعوك للحضور، إذ أريد أن أطلب منك شيئا. ومع ذلك فصوت التصفيق ليس بلغة؛ لأنه غير صادر عن أعضاء النطق.
- "إراديا": احتراز من الأصوات أَلَّا إرادية كأنين المرضى، وبكاء الأطفال فإنه ليس بلغة؛ لأنه يفتقر إلى عنصر الإرادة وهو ركن في التعريف.
- "صادرة عن الإنسان": قيد لإخراج الأصوات الصادرة عن جهات أخرى كصوت الببغاء، فإنه ليس صوتا لغويا؛ لأنه صادر عن الحيوان وليس عن الإنسان.
- "باندفاع الهواء خلالها من الداخل إلى الخارج": قيد لإخراج الهواء الذي ينبعث خلالها من الخارج إلى الداخل، كشهيق الدهشة، والتقبيل الدال عن الحب والاحترام وبعض الأصوات الدالة على الرفض والاستهزاء، والتي لا يمكن تثبيت شكل نطقها بالكتابة.
- "على وجه التغليب والتعميم": أي أن أغلب اللغة تواضع واصطلاح إلا بعض الألفاظ التي توجد بينها علاقة سببية كعلاقة الدخان بالنار⁽¹⁾

¹ - ينظر: حسن ظاظا، اللسان والإنسان، ص 31 - 39

المبحث الثاني نشأة اللغة (الكلام):

- تمهيد:

اللغة ظاهرة إنسانية، متطورة بطبيعتها، تفرض على الإنسان أن يتساءل أول ما يتساءل: كيف توصل الإنسان إلى هذا النظام؟ أتوصل إليه بنفسه إذن كيف صنعه؟، أم أوحى به إليه إِيحَاء؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي اللغة الأولى؟ وكيف اختلفت اللغات؟ ومتى حدث ذلك؟ أسئلة كثيرة قد شُغِلَ بها الناس منذ قديم الزمان إلى أن قررت الجمعية اللغوية في باريس سنة 1878 م تنحية البحث في موضوع نشأة اللغة؛ لأنه لا يستند إلى أدلة علمية. ومع ذلك فإن عددا من اللغويين المحدثين لم يرفضوا الموضوع رفضا مطلقا، بل أفردوا له جزءا من أبحاثهم.⁽¹⁾ والأساطير القديمة عند أكثر الجماعات البشرية تنسب وضع اللغة إلى إله من أهتها، أو إلى قوة عليا خارقة.

وفي العصور الوسطى اشتد الجدل بين نظريتين شغلنا المفكرين في نشأة اللغة: نظرية ترى أن "الله" - عز وجل - هو الذي أوحى إلى البشر باللغة، ونظرية تذهب إلى أن اللغة من اصطلاح الناس وتواضعهم، وقد فُتِرَ اصطلاح الناس على اللغة بأوجه كثيرة ومختلفة.⁽²⁾ والحديث عن نشأة اللغة ينقلنا تلقائيا إلى أن نَعْرِفَ أصحاب النظريتين، وهل هناك نظريات أخرى؟ وما موقف الرازي - وهو أصولي يعتبر فحلا من المتكلمين المتأخرين - من ذلك؟

أولا - النظرية التوقيفية:

أ - القائلون بها وحججهم:

ومفاد هذه النظرية أن اللغة إلهام ووحى من الله - عز وجل - علمها آدم؛ أي تلقها آدم بوحى من الله.

ومن أنصار هذه النظرية الفيلسوف اليوناني: "هيراكليت: Héraclite" [576 - 480 ق م] الذي قرر أن الأسماء تدل على مسمياتها بالطبيعة لا بالتواطؤ والاصطلاح، وإن هذه الأسماء قد أعطيت من لدن قوة إلهية لتكون أسماء لمسمياتها⁽³⁾، ومن أشهر اللغويين العرب القائلين بها في القرون الوسطى ابن فارس [ت 375هـ] فقد خصص لها بابا في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها" سماه: "باب القول على لغة العرب أتوقيف أم اصطلاح". أقول: <إن لغة العرب توقيف>⁽⁴⁾

¹ - عبده الراجحي، فقه اللغة، ص 77

² - محمود السمران، علم اللغة، ص 52

³ - مجد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1969، ص 47

⁴ - ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 36

ومن القائلين بها أيضا "الأب لامي: Lami" [1636 - 1711] م، والفيلسوف الفرنسي: "دوبونالد: De Bonald" [1754 - 1840] م.⁽¹⁾ وملخص نظريته ما يأتي:

اللغة هي الفكر نفسه وليست شيئا آخر غيره. اللغة ليست مجموعة من الكلمات ترمز إلى أفكار. إذا قلنا: نحن نفكر، فكأننا قلنا: نحن نلغو. ولو أن كائنا سلب اللغة لسلب القدرة على التفكير أيضا. وبناء على هذا يستحيل أن يكون الإنسان خالقا للغة. لماذا؟ لسبب بسيط، هو أنه لكي يخلق الإنسان اللغة يجب أن يكون لديه فكرة واضحة عنها، فلا يُعقل أن يخلق خالق شيئا لا يملك عنه فكرة، ولكي توجد هذه الفكرة عن اللغة عند الإنسان يجب أن يكون مفكرا؛ أي أن يكون لاغيا ومعنى هذا أنه لكي يخلق الإنسان اللغة يجب أن يكون مالكا للغة، وبعبارة أخرى: إن وجود اللغة شرط لخلق اللغة، أو: إن اللغة واجب وجود لمنشأ اللغة ذاتها.

ولما كان هذا مستحيلا على الإنسان فقد وجب أن تكون اللغة هبة من لدن الله. وهكذا انتهى دو بونالد إلى أمرين: إلى أن اللغة توقيفية، ثم أنها غاية لا واسطة.⁽²⁾ ومن علماء الأصول المتكلمين نجد "أبا الحسن الأشعري [ت 324هـ]"⁽³⁾ و"ابن فورك [ت 406هـ]"⁽⁴⁾ وأهل الظاهر وجماعة من الفقهاء.⁽⁵⁾ كما سيطرت النظرية التوقيفية في اللغة أيضا على التفكير المسيحي في الغرب خلال القرون الوسطى سيطرة تامة⁽⁶⁾

واستند هؤلاء على أدلة من المنقول والمعقول، أما المنقول فمن ثلاثة وجوه: أحدها: قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: 31) دل هذا على أن الأسماء توقيفية. وإذا ثبت ذلك في الأسماء ثبت أيضا في الأفعال والحروف من ثلاثة أوجه: الأول: أنه لا قائل بالفرق؛ أي لا فرق في إطلاق لفظ الاسم على الثلاثة؛ لأن ذلك عبارة عن اصطلاح للغويين والنحاة.

1 - محمد أسعد النادري، فقه اللغة مناهله ومسائله، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2009، ص 26

2 - محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، 51 - 52

3 - أبو الحسن الأشعري: من أئمة المتكلمين توفي سنة 324 هـ، ويسمى أتباعه بالأشاعرة، ومن خصائص مذهبهم أن الحسن والفتح شرعيان؛ أي أن ما أمر به الشارع كالإيمان والصلاة والحج فهو حسن وما نهى عنه كالكفر وغيره من المحرمات فهو قبيح، ولو أنه افتراضا أمر بالمحرمات ونهى عن الحسنات، لكان ما أمر به حسنا وما نهى عنه قبيحا (ينظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الاسلامي،

(121 / 1)

4 - ابن فورك بضم الفاء عند المحدثين وهو أفصح: هو محمد بن الحسين بن فورك أبو بكر الأصفهاني، المتكلم، الأصولي، الأديب، النحوي، الواعظ أخذ طريقة أبي الحسن الأشعري عن أبي الحسين الباهلي وغيره، أحيا الله به أنواعا من العلوم، وبلغت مصنفااته الشيء الكثير، وجرت له مناظرات عظيمة (ينظر: القرافي، نفائس المحصول، 1 / 458، الهامش رقم: 2)

5 - ينظر: [الأمدي (علي بن محمد، ت 631 هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، دار الصُمَيْعِي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2003، 1 / 101]، [الرازي، المحصول، 1 / 181]

6 - محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ص 48

والثاني: أن التكلم بالأسماء - وحدها - متعذر فلا بد - مع تعليم الأسماء - من تعليم الأفعال والحروف. والثالث: أن الاسم إنما سمي اسماً؛ لكونه علامة على مسماه، والأفعال والحروف كذلك، فهي أسماء أيضاً، وأما تخصيص لفظ الاسم ببعض فهذا من عُرِفِ أهل اللغة والنحو.

وثانيها: أن الله - تعالى - ذم أقواماً على تسميتهم بعض الأشياء من غير توقيف فقال تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيئُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ (النجم: 23)، فلو لم يكن ما جُعِلَ دالاً على غيرها من الأسماء توقيفاً لما صح هذا الذم.

وثالثها: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ (الروم: 22)، ولا يجوز أن يكون المراد منه اختلاف تأليفات الألسنة وتركيباتها؛ لأن ذلك في غير الألسن أبلغ وأجمل، فلا يكون تخصيص الألسن بالذكر مراداً، فبقي أن يكون المراد اختلاف اللغات لأن الألسنة وأشكالها تتشابه جداً، ولا كذلك اللغات، فتكون دلالة اختلاف اللغات على ما سيقت الآية لأجله أبلغ وأكد؛ فتعين الحمل عليه، ونقل ابن الحاجب الحمل على اللغات بالاتفاق، فصار تقدير الكلام - والله أعلم - ومن آياته اختلاف اللغات وذلك هو التوقيف.

وأما المعقول فمن وجهين:

أولهما: أن الاصطلاح إنما يكون بأن يُعْرَفَ كُلُّ واحدٍ منهم صَاحِبَهُ ما في ضميره وذلك لا يُعْرَفُ إلا بطريق الألفاظ والكتابة. وكيفما كان فإن ذلك الطريق لا يفيد لذاته، فهو: إما بالاصطلاح، فيكون الكلام فيه كما في الأول، ويلزم التسلسل أو بالتوقيف وهو المطلوب. وثانيهما: أنها لو كانت بالمواضعة لارتفع الأمان عن الشرع؛ لأنها لعلها على خلاف ما اعتقدنا لأن اللغات قد تبدلت.⁽¹⁾

وأما سند المسيحيين ما جاء في الإصحاح الثاني من سفر التكوين: >وقال الرب الإله لا يحسن أن يكون الإنسان وحده فاصنع له عوناً بإزائه.

وجبل الرب الإله من الأرض جميع حيوانات البرية، وجميع طير السماء، وأتى بها آدم ليرى ماذا يسميها، فكل ما سماه به آدم من نفس حية فهو اسمه. فدعا آدم جميع البهائم وطير السماء وجميع وحش الصحراء بأسمائها⁽²⁾

¹ - ينظر: [الرازي، المحصول، 1 / 184 - 187]، [الأصفهاني، الكاشف، 1 / 443 - 445]، [القرافي، نفائس المحصول، 1 /

[452- 449

² - مجد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ص 48

ب - نقد حججهم:

الأدلة النقلية محتملة: فبالنسبة لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ فالآية لا تتناول موضع الخلاف فيمكن تأويلها بقولنا: إن الله ألهمه إلى الاحتياج إلى هذه الألفاظ، وأعطاه لأجله قُدْرَةً على الوضع، وأن المراد بالتعليم ليس هو إيجاد العلم بل هو الفعل الصالح الذي يترتب عليه العلم، ولذلك يقال: علمته فلم يتعلم. فلو كان التعليم هو إيجاد العلم لكان قولنا: علمته فلم يتعلم متناقضا⁽¹⁾ أو أقدر آدم على أن يتواضع على الأسماء؛ أي أقدره على النطق بألفاظ معينة، وجعل فيه القدرة على خلق اللغة بنفسه والتصرف في تركيبها ومفرداتها⁽²⁾ والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال وإن قيل لما خص الله تعليم آدم الأسماء وحدها؟ نقول: إن الأسماء هنا تشمل الأفعال والحروف؛ لأنها أقواها ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم والأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء به جاز أن يكتف بها مما هو تال لها.⁽³⁾

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ فلا يتناول محل الخلاف أيضا، وإنما استحقوا الذم والتقريع لإطلاقهم لفظ الإله على الصنم، مع اعتقاد مُسَمَّى الإلهية فيها⁽⁴⁾، يقول ابن كثير: >وقال تعالى منكر عليهم فيما ابتدعوه وأحدثوه من الكذب والافتراء والكفر من عبادة الأصنام وتسميتها آلهة: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ﴾⁽⁵⁾ وعن قوله - تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ فاللسان اسم للجراحة المخصصة، وهي غير مرادة بالإجماع؛ لأنها واحدة في شكلها ولونها وفي جميع خصائصها الفيزيولوجية عند جميع البشر، فلا بد من المجاز، وصرفه إلى اللغات ليس بأولى من صرفه إلى القُدْرَةِ على إيجاد اللغات⁽⁶⁾، ويرد عليه أيضا بأن النحاة قالوا: إن العرب تكتفي بالإضافة بأدنى ملابسة، فنقول: طلع كوكب زيد، إذا كان يسافر عند طلوعه ونحو ذلك، فيكفي في صحة الإضافة إلى الله - تعالى - كونه خلق من يضعها إن كان المراد هو اللغات.⁽⁷⁾

وأما عن الحججتين العقليتين، فالأولى باطلة بتعلم الطفل اللغة من والديه؛ فإن ذلك لم يتطلب اصطلاحا سابقا.

¹ - الأصفهاني، الكاشف، 1 / 447

² - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 19

³ - ينظر: ابن جني، الخصائص، 1 / 41 - 42

⁴ - الأصفهاني، الكاشف، 1 / 446

⁵ - ابن كثير، تفسير ابن كثير، 7 / 331

⁶ - الأصفهاني، الكاشف، 1 / 446

⁷ - ينظر: القرافي، نفائس المحصول، 1 / 462

وأما الثانية فمن أحسن ما قيل في الرد عنها: أن الأمة اكتفت بالقرآن عن سائر المعجزات فلذلك لم يشتهر غيره، وأن الأفراد وغيره وقع في الإقامة؛ فلذلك نقل الجميع، ووقع الخلاف لاختلاف النقل.⁽¹⁾

وأما عن حجة المسيحيين فباطلة؛ لأن النص التوراتي الذي ساقوه لا ينهض دليلاً على التوقيف بل قد يكون حجة للخصم؛ أي دليلاً لأصحاب التواضع والاصطلاح؛ لأن ظاهره يدل على أن آدم هو الذي أعطى الحيوانات أسماءها ولم يوح الله بها له.⁽²⁾

ثانياً - النظرية الاصطلاحية:

أ - القائلون بها وحججهم:

ومفاد هذه النظرية أن اللغة مواضعة واصطلاح وعرف إنساني⁽³⁾ والوضع في اللغة معناه: جعل اللفظ بإزاء المعنى، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الثاني، والمراد بالإطلاق: استعمال اللفظ وإرادة المعنى، ويكون الإحساس: استعمال اللفظ، أعم من أن يكون فيه إرادة المعنى أولاً.⁽⁴⁾

ومن أصحاب هذه النظرية الفيلسوف اليوناني "ديمكريت: Démocrite" الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد.⁽⁵⁾

وفي القرون الوسطى نجد في الضفة المقابلة للغرب أكثر المعتزلة⁽⁶⁾ (المعتزلة هم أتباع واصل بن عطاء المتوفى سنة 131 هـ، وعمرو بن عبيد المتوفى سنة 144 هـ، ومذهبهم أن الحُسْنَ والقُبْحَ عَقْلِيَّان ولا يتوقف إدراكهما إلا على الشرع، وقد وافقهم في ذلك: الكَرَامِيَّة والحَوَارِج والبَرَاهِمَة، والثَّنَوِيَّة وغيرهم)⁽⁷⁾ والبَهْشَمِيَّة⁽⁸⁾ (والبهشمية هم أتباع أبو هاشم الجبائي واسمه عبد السلام بن مُحَمَّد بن عبد الوهاب الجبائي، والتسمية عن طريق النحت)⁽⁹⁾، وجماعة من المتكلمين⁽¹⁰⁾ وطائفة كثيرة من اللغويين

1 - المصدر السابق، ص 455، 462 - 464

2 - محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ص 48

3 - محمد أسعد النادري، فقه اللغة، ص 29

4 - الجرجاني، التعريفات، ص 326

5 - محمد أسعد النادري، فقه اللغة، ص 29

6 - ابن العطار (حسن بن محمد بن العطار، ت 1250 هـ)، حاشية العطار على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، دن، 1 / 353

7 - ينظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 121

8 - ينظر: الأمدي، الأحكام، 1 / 102

9 - المصدر نفسه، الهامش رقم: 1

10 - المصدر نفسه، ص 102

يقول ابن جني: "في باب القول على اللغة إلهام هي أم اصطلاح": > هذا موضع مُخَوِّجٌ إلى فضل تأمل؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف⁽¹⁾ ومن القائلين بها في العصر الحديث الفلاسفة الإنجليز: "آدم سميث: Adam Smith" (1723 – 1790) م و"ريد: Reid" و"دوغالد ستيوارث: Dugald Stewart" وتمسك القائلون بالاصطلاح بالنص والمعقول:

أما النص فقوله - تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ (إبراهيم: 4) فهذا يقتضي تقدم اللغة على بعثة الرسول؛ فلو كانت اللغة توقيفية - والتوقيف لا يحصل إلا بالبعثة - لزم الدور، وهو محال.

وأما المعقول فمن وجهين:

أحدهما: أنها لو كانت توقيفية، لكان إما أن يقال: إنه - تعالى - يَخْلُقُ العلمَ الضروريَّ بأنه تعالى وضعها لتلك المعاني، أو لا يكون كذلك.

والأول لا يخلو إما أن: الله - تعالى - يخلق ذلك العلم في عاقل أو في غير عاقل.

وباطل أن يخلقه - تعالى - في عاقل؛ لأن العلم بأنه تعالى وَضَعَ تلك اللفظة لذلك المعنى يتضمن العلم به تعالى؛ فلو كان ذلك العلم ضروريا لكان العلم به تعالى ضروريا؛ لأن العلم بصفة الشيء متى كان ضروريا كان العلم بذاته أولى أن يكون ضروريا؛ ولو كان العلم به تعالى ضروريا لبطل التكليف؛ لكن ذلك باطل؛ لِمَا ثَبَتَ أن كل عاقلٍ فَإِنَّهُ يجب أن يكون مُكَلِّفًا.

وباطل أن يخلقه في العاقل؛ لأنه من البعيد أن يصير الإنسان غير العاقل عالما بهذه اللغات العجيبة والتركيبات النادرة اللطيفة.

وأما الثاني: أن لا يخلق الله - تعالى - العلم الضروري بوضع تلك الألفاظ لتلك المعاني فحينئذ لا يعلم سَامِعُهَا كونها موضوعة لتلك المعاني إلا بطريق آخر.

والكلام فيه كالكلام في الأول فيلزم: إما التسلسل، وإما الانتهاء إلى الاصطلاح.⁽²⁾

ب - نقد حججهم:

أما النص القرآني فقد دل السياق على أن اللغة متقدمة على بعثة الرسل بدليل قوله تعالى: ﴿لُبَّيْنٍ هُمْ﴾؛ أي أرسلناه إليهم بلغتهم ليقع منه البيان بغير تكلفة⁽³⁾

¹ - ابن جني، الخصائص، 40 / 1

² - ينظر: الرازي، المحصول، 187 / 1 - 188

³ - ينظر: القرافي، نفائس المحصول، 464 / 1

وأما قوله: إن الحجة إنما تتم لو لم يحصل التوقيف إلا ببعثة الرُّسل وهو ممنوع، وتقريره أنه يجوز أن يخلق الله - تعالى - علماً ضرورياً للخلق بأن واضعاً وضع هذه اللغات من غير بعثة؛ أي قبل البعثة⁽¹⁾ وأما عن المحتجين العقليتين فالفروض التي قدمها القائلون بالاصطلاح والتي يترتب عنها رفع التكليف كما زعموا فهي صحيحة من جانب العلم بالذات الإلهية؛ لأن العلم بالصفة يقتضي العلم بالموصوف وهذا غير جائز في حق الله تعالى، وأما عن التكليف الشرعية فلا يصح رفعها والعقل شرط من شروط وجوبها وصحتها.⁽²⁾

ثالثاً - النظرية التركيبية:

ومفاد هذه النظرية أن اللغة إلهام وتواضع؛ أي أن أصلها الأول إلهام من الله علمها آدم وهي بعد ذلك اصطلاح وتوفيق في ما يستجد في حياة الناس من جديد، وتسمى هذه النظرية أيضاً بالنظرية التوفيقية.

ومن رواد هذه النظرية الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني [ت 418هـ] (هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران عالم بالفقه والأصول، وكان ثقة في الحديث)⁽³⁾ و"ابن بدران الحنبلي [ت 1346هـ]" وسندهم في ذلك النص القرآني: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: 31) قال ابن بدران: >واعلم أن المختار أن اللغة بعضها حاصل بالتوقيف والتعليم، وبعضها حصل بالاصطلاح. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، معناه والله أعلم: أنه علمه ما احتاج منها، بدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: 31) وهو إشارة إلى مسمى محسوس، وهذا يقتضي أنه كان ثم أشياء محسوسة، علم الله تعالى آدم أي ألهمه جميع لغات البشر من عهده إلى آخر الدوران.⁽⁴⁾ وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني: >القدر الضروري الذي يقع به الاصطلاح توقيفي، والباقي اصطلاح.⁽⁵⁾

ومهما يكن من أمر هذه النظريات فإن المحققين من علماء الأصول يذهبون إلى التوقف في الكل؛ أي جواز وقوع الكل وعدم القطع بوحدة منها؛ لافتقارها إلى سند قطعي من النقل أو العقل يقول إمام الحرمين الجويني: >فإن قيل: فإذا أثبت الجواز في الوجهين عموماً (أي التوقيف والاصطلاح)

¹ - المصدر السابق، ص 467

² - الأصفهاني، الكاشف، 1 / 451

³ - ينظر: السيوطي، المزهرة، 1 / 20، الهامش رقم: 1

⁴ - ابن بدران (عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن بدران، ت 1346 هـ)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، تصحيح

وتقديم وتعليق: عبد الله بن محسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1981، ص 171

⁵ - الرازي، المحصول، 1 / 182

فما الذي اتفق عندكم وقوعه؟ قلنا: ليس هذا الآن مما يُتَطَرَّقُ إليه بمسالك العقول؛ فإن وقوع الجائز لا يُسْتَدْرَكُ إلا بالسمع المحض، ولم يثبت عندنا سمع قاطع فيما كان من ذلك (يعني لا يوجد دليل قطعي من النقل المتواتر). وليس في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ دليل على أحد الجائزين؛ فإنه لا يمتنع أن اللغات لم يكن يعلمها فعلمه الله تعالى إيَّاهَا. ولا يمتنع أن الله تعالى أثبتَّهَا ابتداءً وعلمه إيَّاهَا⁽¹⁾ وقال الغزالي [ت 505 هـ]: >وكيف لا يجوز في العقل كُلُّ واحد منها ونحن نرى الصبي يتكلم بكلمة أبويه، ويُفهم ذلك من قرائن أحوالهما في حال صغره؟ فإذا نكل جائز.

وأما وقوع أحد الجائزين فلا يستدرك بالعقل، ولا دليل في السمع عليه، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ ظاهر في كونه توقيفياً، وليس بقاطع، إذ يحتمل كونها مُصْطَلَحًا عليها من خلق خلقه الله تعالى قبل آدم⁽²⁾، وقال الرازي: >وأما جمهورُ المحققين فقد اعترفوا بجواز هذه الأقسام وتوقفوا عن الجزم⁽³⁾ وقال سيف الدين الأمدي: >وذهب القاضي أبو بكر وغيره من أهل التحقيق إلى أن كل واحد من هذه الأقوال ممكن بحيث لو فرض وقوعه لم يلزم عنه محال لذاته، وأما وقوع البعض دون البعض فليس عليه دليل قاطع والظنونُ فمتعارضة يمتنع معها المصير إلى التعيين⁽⁴⁾.

كما توقف اللغوي العربي ابن جني هو الآخر في المسألة ولم يجرم بأحد القولين، والدليل على ذلك قوله: >فأقف بين تين الخلتين حسيرا وأكاثرها فأنكفي مكثورا. وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبها قلنا به وبالله التوفيق⁽⁵⁾.

ومع انعدام الدليل القطعي لهذه النظريات فإن ما تقرره ليتعارض مع النواميس العامة التي تسير عليها النظم الاجتماعية، فعهدنا بهذه النظم أنها لا ترتجل ارتجالاً ولا تخلق خلقاً؛ أي لا توجد دفعة واحدة، بل تتكون بالتدرج من تلقاء نفسها. هذا إلى أن التواضع على التسمية يتوقف في كثير من مظاهره على لغة صوتية يتفاهم بها المتواضعون، فما يجعله أصحاب هذه النظرية منشأً للغة يتوقف هو نفسه على وجودها من قبل. فلسنا هنا بصدد نظريات جديدة بالمناقشة بل بصدد تخمينات خيالية وفروض عقيمة تحمل في طياتها آية بطلانها⁽⁶⁾.

وإلى جانب هؤلاء وأولئك نجد طائفة تقول بنظرية جديدة لم نسمع بها من قبل لكن كلام ابن جني والرازي يشعر بقدومها وبكثرة القائلين بها.

¹ - الجويني، البرهان، 1 / 171

² - الغزالي، المنحول من تعليقات الأصول، تحقيق: أبو عبد الله محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، سوريا، د ط، 1970، ص 70

³ - الرازي، المحصول، 1 / 182

⁴ - الأمدي، الأحكام، 1 / 103

⁵ - ابن جني، الخصائص، 2 / 113 - 114

⁶ - علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص 98 - 99

ملخص هذه النظرية أن اللغة نشأت في الأساس عن محاكاة الإنسان وتقليده لأصوات الطبيعية: مظهرها، وحيوانها، وللأصوات التي تحدثها الأفعال عند وقوعها كصوت القطع والكسر، والضرب وغير ذلك، وتسمى هذه النظرية عند اللغويين بنظرية: "Bow - Wow"⁽¹⁾

يقول ابن جني: > وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات كدوي الرياح وحنين الرعد، وخرير المياه، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس ونزيب الطي، ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل <⁽²⁾

وفي باب الرد على القائلين بالتوقيف في نشأة اللغة يقرر الرازي إمكانية وقوع النظريات الثلاثة قائلاً: > فيصح من الواحد منهم أن يضع لفظاً، ثم إنه يُعَرَّفُ العَيْرَ ذلك الوَضْعَ بالإيماء والإشارة ويُسَاعِدُهُ الآخرُ عليه، ولهذا قيل: لو جمعَ جَمْعٌ من الأطفال في دار بحيث لا يسمعون شيئاً من اللغات فإذا بلغوا الكِبَرَ لا بُدَّ أن يحدثوا فيما بينهم لغة يخاطب بها بعضهم بعضاً، وبهذا الطريق يتعلم الطفل اللغة عن أبويه ويُعَرَّفُ الأخرسُ غيره ما في ضميره فثبت إمكان كُوثها اصطلاحية <⁽³⁾ فالمثل الذي ضربه الرازي وهم الأطفال يستقون لغتهم من الأصوات الموجودة في محيطهم من (أشياء وآلات وغير ذلك)، ثم يتبادلون الأصوات الانفعالية فيما بينهم ويعتمدون على تبادل الملاحظات بتسجيل الإشارات، وما يصاحبها من أصوات للتعبير، وشيئاً فشيئاً تتكون لديهم لغة للتخاطب، وبهذه النظرية استدلل الرازي بقدرة الطفل على تعلم لغة والديه، وليس ذلك إلا بالمحاكاة والتقليد، ولو أن الأطفال في الدار لم يستعملوا أصواتاً للتخاطب، لكفتهم الإشارات للتواصل؛ بدليل أن الأخرس يعرف غيره ما في نفسه بالإشارات وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن التواصل لا يقتصر على الرموز الصوتية فحسب، بل يتعداه إلى مجالات أخرى للتواصل منها، التواصل غير اللفظي، وهو ألصق بالإنسان في مختلف مجالات حياته وعبر مراحل عمره المختلفة، وخاصة في مرحلة الطفولة، أين يعبر الطفل عن حالاته النفسية بجسده ويقلد والديه وتحتل هذه اللغة (لغة الإشارات، أو لغة الجسد) نسبة جد هامة في التواصل (55%) من التعبير الإنساني.⁽⁴⁾

¹ - محمد أسعد النادري، فقه اللغة، ص 29

² - ابن جني، الخصائص، 1 / 46 - 47

³ - الرازي، المحصول، 1 / 184

⁴ - ينظر: حسن ظاظا، اللسان والإنسان، ص 19 - 21

ولهذه النظرية مؤيدون أكثر من المحدثين، منهم في الغرب: العالم الإنجليزي "ويتني" ويعد الألماني (هردر) في كتابه "بحوث في نشأة اللغة" أول مدافع عن هذه النظرية، إلا أنه عدل عنها في أخريات حياته، كما سخر منها الألماني (ماكس مولر)⁽¹⁾

ومنهم في العالم العربي: "إبراهيم أنيس" الذي يرى أنه: > لا يصح أن نناق مع بعض المعترضين على النظرية في تحكيمهم عليها بأنها تقف بالفكر الإنساني عند حدود الحيوانات وتجعل اللغة الإنسانية الراقية مقصورة النشأة على تلك الأصوات الفطرية الغريزية؛ لأن وراء هذه الأصوات سورا حصينا عنده في الحقيقة تبدأ لغة الإنسان ذات الدلالات المميزة المتباينة فالمعترضون يفترضون في هذا النوع من الأصوات عُقْمًا ولا تصلح لأن تنحدر منها تلك الدلالات الإنسانية السامية. ولكن الواقع يبرهن على أن كثيرا من كلمات اللغات الإنسانية قد انحدرت عن تلك الأصوات الغريزية المبهمة، ثم سمت في تطورها ودلالاتها وأصبحت تعبر عن الفكر الإنساني⁽²⁾، وصبحي الصالح الذي يقول: > ونحن لا نحتاج إلى كبير عناء، حتى نلمح العلاقة الطبيعية بين الألفاظ الموضوعية لمحاكاة الأصوات التي تصدر من الحيوانات، فالعصفور يزقزق، والحمام يهدل، والقُمرى يسجع، والهررة تموء، والكلب ينبح والعجل يخور والذئب يعوي... إلخ. وأنت إذا قابلت مصادر هذه الأفعال: الزقزقة، والهديل، والسجع، والمواء، والنباح والخوار، والعواء بالأصوات التي تسمعها من الحيوانات أيقنت بأنها تقارب كثيرا أصول تلك الأصوات⁽³⁾، ومن المتحمسين لهذه النظرية أيضا علي عبد الواحد وافي إذ يقول: > وهذه النظرية هي أدنى نظريات هذا البحث إلى الصحة، وأقربها إلى المعقول، وأكثرها اتفاقا مع طبيعة الأمور وسنن النشوء والارتقاء الخاضعة لها الكائنات وظواهر الطبيعة الاجتماعية. وهي إلى هذا وذاك تفسر المشكلة التي نحن بصدددها، وهي الأسلوب الذي سار عليه الإنسان في مبدأ الأمر في وضع أصوات معينة لمسميات خاصة، والعوامل التي وجهته إلى هذا الأسلوب دون غيره. ولم يبق أي دليل على خطئها، ولكن لم يبق كذلك أي دليل يقيني على صحتها. وكل ما يذكر لتأييدها لا يقطع بصحتها وإنما يقرب تصورنا ويرجح الأخذ بها. ومن أهم أدلتها أن المراحل التي تقررنا بصدد اللغة الإنسانية تتفق في كثير من وجوهها مع مراحل الارتقاء اللغوي عند الطفل...، ومن أدلتها كذلك ما تقرر بصدد خصائص اللغة الإنسانية في مراحلها الأولى يتفق مع ما نعرفه عن خصائص اللغات في الأمم البدائية⁽⁴⁾

¹ - ينظر: حاتم صالح الضامن، علم اللغة، ص 97 - 98

² - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 21 - 22

³ - صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 3، 2009، ص 152

⁴ - علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص 105 - 106

وهذه الأدلة التي قدمها وافي على ضوء نظرية المحاكاة لأصوات الطبيعة لا تصمد أمام المنهج العلمي لعلم اللغة؛ ذلك أن لغة البدائيين، ومراقبة المراحل الأولى للأطفال لا تساعدنا على الوصول إلى شيء؛ لأننا لا نستطيع أن نستخلص من لغة البدائيين⁽¹⁾، يقول فندريس: >كذلك لا يمكن استخلاص شيء في هذا الصدد من لغات المتوحشين. فالتوحشون ليسوا بدائيين، رغم الإسراف في تسميتهم بهذا الاسم في غالب الأحيان. فهم يتكلمون أحيانا لغات على درجة من التعقيد لا تقل عما في أكثر لغاتنا تعقيدا، ولكن منهم من يتكلم لغات على درجة من البساطة تحسدهم عليها أكثر لغاتنا بساطة. فهذه وتلك ليست إلا نتيجة تغيرات تغيب عنا نقطة البدء التي صدرت عنها. وإن كان هنالك من فرق بين لغات الشعوب التي تسمى متحضرة ولغات المتوحشين، فهو في الأفكار التي تعبر عنها أكثر مما هو في العبارة نفسها فلغات المتوحشين في وسعها أن تفيدنا في معرفة ما بين الكلام والفكر من روابط، وليس في معرفة ما كانت عليه الصورة البدائية للكلام.

وقد يجنح الإنسان في البحث عن هذا المطلب في كلام الأطفال، وهذه المحاولة أيضا سيكون نصيبها الفشل؛ لأن الأطفال لا يعلموننا إلا كيف تُحَصَّل لغة منظمة، ولا يعطوننا أية فكرة عما كان عليه الكلام عند أصل نشوئه، فحينما نلاحظ المجهودات التي ينفقها أحد الأطفال ليعيد ما يسمعه مما يقال للمدركين، فإننا نلاحظ أكثر من علامة دالة على أسباب التغيرات التي يتعرض لها الكلام. ولكن الطفل لا يؤدي إلا ما قيل أمامه، فهو يشتغل بالعناصر التي يمدُّ بها مَنْ حَوْلَهُ ومنها يُرَكِّبُ كلماته وجملة؛ إنه يقوم بعمل المحاكاة لا الخلق، عمل يخلو من الارتجال خلوا تاما. أما هذا النصيب من التجديد الذي يدخله في الكلام فغير شعوري، ناتج عن كسل طبيعي يقنع بما يكون على وجه التقريب، وليس عن إرادة تحت سلطانها قدرة خالقة.⁽²⁾

ولعل أقوى ما يوجه إلى هذه النظرية من اعتراض أن اللغات في وضعها الراهن لا تكاد تشمل إلا على قدر ضئيل جدا من تلك الكلمات.⁽³⁾

وعلى غرار النظريات السابقة فإن هناك نظريات أخرى حاولت تقديم تفسيراً لنشأة اللغة⁽⁴⁾ إلا أن الجميع لم يسلم من النقد ولا من الرفض؛ وما ذلك إلا لأن موضوع اللغة موغل في القدم بعيد عن متناول المنهج العلمي الحديث الذي استقرت عليه مباحث علم اللغة، وهذا ما جعل "ابن السبكي [ت 771هـ]" يقول في كتابه رفع الحاجب: >"فائدة": الصحيح عندي أنه لا فائدة لهذه المسألة وهو

¹ - عبده الراجحي، فقه اللغة، ص 90

² - فندريس، اللغة، ص 30 - 31

³ - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 22

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ص 23 - 37

ما صححه ابن الأنباري وغيره؛ ولذلك قيل: ذكرها في الأصول فضول⁽¹⁾ ولأجل ذلك قررت الجمعية اللغوية في باريس سنة 1878 م منع تقديم أبحاث عن هذا الموضوع.⁽²⁾

رابعا - موقف الرازي:

من خلال العرض السابق للنظريات الواردة في نشأة اللغة يبدو للقارئ وكأن الرازي قد توقف في الكل؛ أي ذهب مذهب الأشاعرة الذين أعترفوا بالنظريات الثلاث في نشأة اللغة (التوقيفية الاصطلاحية، والتركيبية) ولم يختاروا الجزم بأي منها؛ لأن جميع ذلك ممكن، والأدلة متعارضة ودليل ذلك قوله: <وأما جمهورُ المحققين فقد اعترفوا بجواز هذه الأقسام وتوقفوا عن الجزم>.⁽³⁾

ومع أن هذا النص يدفع القارئ إلى القول بأن الرازي يميل إلى التوقف في الكل، إلا أننا لا نجزم بذلك؛ لأننا نجد في كتبه أقوالاً يأتي بها في موضوعات مختلفة ويقرر فيها ترجيحه لنظرية الاصطلاح في نشأة اللغة. ففي الرد على القائلين بنظرية "التوقيف" في نشأة اللغة يقول: <والجواب عن التمسك بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: 31) أن نقول: لم لا يجوز أن يكون المراد من التَّعْلِيمِ: أنه تعالى أَلْهَمَهُ الاحتياجَ إلى هذه الألفاظ، وأَعْطَاهُ من العلوم ما لأجلها قَدَرَ على هذا الوضع.

وليس لأحد أن يقول: التعليم: إيجاد العلم بل التعليم: فِعْلٌ صالح لِأَنَّ يترتب عليه حصول العلم. ولذلك يقال: عَلَّمْتُهُ فَلَمْ يَتَعَلَّمْ، ولو كان التعليم إيجاد العلم - لَمَا صَحَّ ذلك.>⁽⁴⁾

وقد ساق الرازي هذه الآية ليبرهن على "سقوط الاستدلال بها" على أن اللغة توقيف، حين يقدم هذا الحل في أنه يجوز أن يكون الله قد أقدر آدم على وضع اللغة، وأن التعليم هو إيجاد العلم وذلك لا يحصل إلا بالكسب والتلقين. وعلى مذهب الأشاعرة فإن أفعال العبد بما في ذلك العلم مخلوقة لله ولو كانت عن طريق الاصطلاح.⁽⁵⁾ وعلى الرغم من هذا التوجه للأشاعرة إلا أننا لمسنا ميله للاصطلاح أكثر حينما قال في نهاية كلامه عن أدلة القائلين بالاصطلاح: <فَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنِ وُجُوهِ الْقَاطِعِينَ، وَمَتَى ظَهَرَ ضَعْفُهَا: وَجِبَ التَّوَقُّفُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.>⁽⁶⁾

ومما لا يدع مجالاً للشك في ميل الرازي إلى "الاصطلاح في نشأة اللغة" ما ورد في تفسيره ففي "المسألة الحادية والأربعين" من مقدمته يقول: <وهي أن الإنسان حُلِقَ بحيث لا يستقل بنفسه

¹ - ابن السبكي (عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت 771 هـ)، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق: علي محمّد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1، 1999، 1 / 444 - 445

² - عبده الراجحي، فقه اللغة، ص 77

³ - ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 182

⁴ - المصدر نفسه، ص 189 - 190

⁵ - الأصفهاني، الكاشف، 1 / 448

⁶ - الرازي، المحصول، 1 / 192

بتحصيل جميع مهماته فاحتاج إلى أن يُعَرَّفَ غيره ما في ضميره ليتمكنه التوسل به إلى الاستعانة بالغير ولا بد لذلك التعريف من طريق والطرق كثيرة مثل الكتابة والإشارة والتصفيق باليد والحركة بسائر الأعضاء، إلا أن أسهلها وأحسنها هو تعريف ما في القلوب والضمائر بهذه الألفاظ، ويدل عليه وجوه: أحدها: أن النَّقْسَ عند الإخراج سبب لحدوث الصوت، والأصوات عند تقطيعاتها أسباب لحدوث الحروف المختلفة وهذه المعاني تحصل من غير كَلْفَةٍ وَمَعُونَةٍ بخلاف الكتابة والإشارة وغيرهما، والثاني أن هذه الأصوات كما توجد تفنى عقبيه في الحال فعند الاحتياج إليه تحصل وعند زوال الحاجة تفنى وتنقضي، والثالث: أن الأصوات بحسب التقطيعات الكثيرة في مخارج الحروف تتولد منها الحروف الكثيرة، وتلك الحروف الكثيرة بحسب تركيباتها الكثيرة يتولد منها كلمات تكاد أن تصير غير متناهية فإذا جعلنا لكل واحد من المعاني واحدا من تلك الكلمات توزعت الألفاظ على المعاني من غير التباس واشتباه، ومثل هذا لا يوجد في الإشارة والتصفيق فهذه الأسباب الثلاثة قضت العقول السليمة، بأن أحسن التعريفات لما في القلوب هو الألفاظ⁽¹⁾ وفي "المسألة الثالثة والأربعين" يقول: >ظهر بما قلناه أنه لا معنى للكلام اللساني إلا الاصطلاح من الناس على جعل هذه الأصوات المقطعة والحروف المركبة مُعَرِّفَاتٍ لِمَا فِي الضمائر<⁽²⁾ كما نلمس توجهه هذا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ (إبراهيم: 4) حيث قال: >احتج بعض الناس بهذه الآية على أن اللغات اصطلاحية لا توقيفية. قال: لأن التوقيف لا يحصل إلا بإرسال الرسل وقد دلت هذه الآية على أن جميع الرسل لا يكون إلا بلغة قومهم، وذلك يقتضي تقدم حصول اللغات على إرسال الرسل، وإذا كان كذلك امتنع حصول تلك اللغات بالتوقيف فوجب حصولها بالاصطلاح<⁽³⁾ وفي كتابه "لَوَامِعُ البَيِّنَاتِ فِي شَرْحِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالصِّفَاتِ" عند حديثه عن الفرق بين الاسم والمسمى⁽⁴⁾ وسنوضح ذلك في طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول في مبحث "الدليل اللساني عند الرازي وطبيعة العلاقة بين طرفيه".

نستنتج مما سبق أن الرازي يؤكد على أن:

- 1 - الكلام اللساني لا معنى له ما لم يصطلح عليه الناس
- 2 - الكلام أصوات مقطعة ثم مركبة؛ أي أن اللغة تمر بمراحل من الجزء إلى الكل
- 3 - الكلام نوعان: لساني وهو ما تم بالأصوات، وغير لساني وهو ما تم بالإشارات والإيماءات

¹ - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 33

² - المصدر نفسه، ص 34

³ - المصدر نفسه، 19 / 81

⁴ - الرازي، لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، المطبعة الشرقية، مصر، ط 1، 1323، ص 4 - 9

خامسا - مذهب "عَبَادِ بْنِ سُلَيْمَانَ الصَّيْمَرِيِّ" (ت 250 هـ):

بالإضافة إلى المذاهب الثلاثة السابقة فقد ذكر الرازي مذهبا رابعا هو مذهب "عَبَادِ بْنِ سُلَيْمَانَ الصَّيْمَرِيِّ" [هو عباد بن سليمان الصيمري معترلي من أصحاب هشام الفوطي. يخالف المعتزلة في أشياء اخترعها لنفسه، وله مؤلفات منها: "إنكار أن يخلق الناس أفعالهم" و"إثبات الجزء الذي لا يتجزأ"]⁽¹⁾ والذي مفاده أن بين الأسماء والمسميات مناسبة بوجه ما؛ وإلا لَكَانَ تَخْصِيصُ الْأَسْمِ الْمُعَيَّنِ بِالْمَسْمَى الْمُعَيَّنِ تَرْجِيحًا لِأَحَدِ طَرَفِي الْجَائِزِ عَلَى الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ حَصَلَتْ بَيْنَهُمَا مُنَاسَبَةٌ بِوَجْهِ مَا فَذَلِكَ هُوَ الْمَطْلُوبُ⁽²⁾ أي أن الدوال تدل على مدلولاتها بذاتها⁽³⁾ ويستحيل أن تكون العلاقة بين الدال والمدلول غير متطابقة وبمفهوم المخالفة يستحيل أن تكون العلاقة بين الدال والمدلول اعتبارية على حد تعبير دي سوسير، وهو معنى "تَرْجِيحٌ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ" كما فسرها الدكتور "عبد الرحمان الحاج صالح"⁽⁴⁾

ويرفض الرازي مذهب عباد ويستدل على بطلانه بقوله: >والذي يدل على فساد قول عباد بن سليمان: أن دلالة الألفاظ لو كانت ذاتية لَمَا اختلفت باختلاف النواحي والأمم، ولاهدى كُلُّ إنسان إلى كُلِّ لغة، وبُطْلَانُ الْأَلْزِمِ يَقْتَضِي بُطْلَانَ الْمَلْزُومِ<⁽⁵⁾؛ أي لو كان الاسم يدل على المسمى بنفسه لثبتت الدلالة في كل اللغات ولتعرف الإنسان على سائر اللغات، ولما كانت الأمور الذاتية يُهْتَدَى إليها بالعقل واللغة لا تعرف بالعقل وهي اللازم بطل الملزوم وهي الألفاظ لأنها من مادة اللغة.⁽⁶⁾

¹ - الأصفهاني، الكاشف، 1 / 430 ، الهامش رقم: 4

² - الرازي، المحصول، 1 / 183

³ - ومعنى الدلالة الذاتية: أن يقتضي اللفظ معنى ما من تلقاء نفسه إما بالضرورة كاقْتِضَاءُ لَفْظِ "السيف" القِطْعَ بِمَا فِيهِ مِنَ الْحِدَّةِ وَهَذَا الْاِقْتِضَاءُ ضَرْوَرِي لَا يَتَطَلَّبُ عِلْمًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْاِقْتِضَاءُ نَظْرِيًا يَسْتَدْعِي عِلْمًا كاقْتِضَاءِ لَفْظِ "الْهَيْدْبَاءُ" (بَقْلٌ زَرَاعِي) تَفْخِيحَ سَدِيدِ الْكِبْدِ وَهَذَا الْاِقْتِضَاءُ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْأَطْبَاءُ، وَقَدْ لَا يَعْرِفُ هَذَا الْاِقْتِضَاءَ إِلَّا بِالْعَرَفِ كَلَفْظِ الْمَغْنَطِيسِ الَّذِي يَقْتَضِي جِرَ الْحَدِيدِ فَلَا يَعْرِفُ بِالضَّرُورَةِ وَلَا بِالنَّظَرِ (العلم)[القرافي، نفائس المحصول، 1 / 459 - 460]

⁴ - ينظر: [عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر،

2012 ، ص 72 على الهامش رقم: 36]، [الأصفهاني ، الكاشف، 1 / 431 - 435]، [القرافي، نفائس المحصول، 1 / 459 - 461]

⁵ - الرازي، المحصول، 1 / 183

⁶ - ينظر: الأصفهاني، الكاشف، 1 / 431

المبحث الثالث: العلامة اللسانية وطبيعة العلاقة بين طرفيها:

أ - العلامة اللسانية:

ظل العالم قبل "سقراط" لا يميز بين الاسم والمسمى، ومن ثمَّ فإنَّ كلَّ اسم يُجَدِّدُ وَيُعَيِّنُ شيئاً ما في العالم الخارجي، وكل صفة موصوفاً. يقول "كراتيل" في محاوره "أفلاطون": > إن معرفة الأشياء ينحصر في معرفة مسمياتها<⁽¹⁾ وواضح هنا أن الدال والمرجع متصلان ولا ينفصلان.⁽²⁾

ولما جاء سقراط كَسَّرَ العلاقة بين الاسم والمسمى؛ أي علاقة اللفظ بما يدل عليه في الواقع؛ لأن اللفظ عنده أصبح دالاً على جنس عام كما الصفة، وبذلك انفصلت الدلالة عن المرجع.⁽³⁾

وهذا أول ما أثار انتباه دي سوسير في رؤيته للعلامة اللسانية، التي مفادها في كثير من الدراسات اللغوية الكلاسيكية "ارتباط اسم بشيء". وهو تعريف بسيط جدا وبعيد عن الحقيقة في نظر دي سوسير؛ لذلك عمد إلى تقديم تعريف بديل يرى فيه أن العلامة اللسانية لا تربط بين اسم وشيء بل مفهوماً (تصوراً) بصورة سمعية وليس المراد بالصورة السمعية الصوت المادي الذي هو شيء فيزيائي صرف وإنما هو تمثلات هذا الصوت في ذهن المتكلم أو السامع. ويقدم دي سوسير - لتأسيس هذا الرأي - دليلاً من الواقع اللغوي فيقول: > إن الصفة النفسية لصورنا السمعية لتبدو جيداً عندما نلاحظ لساننا الخاص، إذ بإمكاننا أن نحدث إلى أنفسنا أو نستظهر ذهنياً مقطعاً من الشعر من دون تحريك الشفتين أو اللسان<⁽⁴⁾

وإتماماً لهذا المشروع الجديد يرى دي سوسير أن العلامة اللسانية كيانٌ نَفْسِيٌّ ذُو وَجْهَيْنِ أحدهما: هو التَّصَوُّرُ الذهني ويضع له مصطلح المدلول، والآخر: هو الصورة السمعية ويضع له مصطلح الدال

وباتحادهما تنشأ العلامة اللسانية كما يوضح الشكل التالي⁽⁵⁾:

¹ - تودوروف، شاف، ستروسن، دوميت، فريجة، بيث، دافسون، المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ترجمة وتعليق: عبد

القادر قنيني، أفريقيا الشرق: الدار البيضاء، المغرب - بيروت، لبنان، ط 2، 2000، ص 12

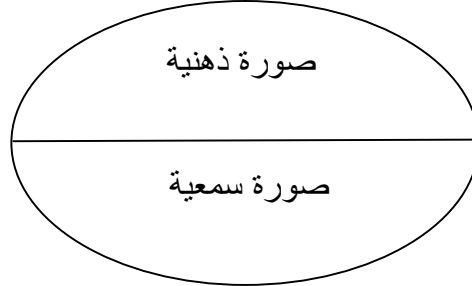
² - ينظر: المصدر نفسه

³ - ينظر: المصدر نفسه

⁴ - ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص 77

⁵ - ينظر: المصدر نفسه، ص 76

المدلول



الدال (اللفظ)

العلامة اللسانية عند دي سوسير

واستجابة لهذا التصور الذي لا يراعي في اللغة إلا ما هو نفسي ذهني أقصى دي سوسير "المرجع"؛ أي الشيء الخارجي الذي تشير إليه العلامة اللسانية بوصفه مكونا ماديا خارجا عن اللغة⁽¹⁾ فالعلامة اللسانية هي الشهادة المثلى على كل غائب، وهذا ما يؤكد ارتباط اللغة بالدلالة فكل نقاط التقاطع تقع في مبدأ الدلالة. يقول المسدي: <أن اللغة تساوي الإبلاغ، وأن الإبلاغ قائم على الدلالة، وأن الدلالة تقتضي المواضعة>⁽²⁾ واقتران اللغة بالمواضعة عبر الدلالة ليست فكرة حديثة بل هي فكرة راسخة في أعماق التاريخ، فقد رأيناها عند الفرائي والقاضي عبد الجبار والخفاجي وغيرهم.⁽³⁾ ويعد الرازي واحدا من الذين تناولوا هذه الفكرة فيقول: <وكل معنى كانت الحاجة إلى التعبير عنه أهم كان وضع اللفظ بإزائه أولى>⁽⁴⁾

كما أكد على القيمة الدلالية للعلامة اللسانية فقال في "المسألة الثالثة والأربعين": <ظهر بما قلناه أنه لا معنى للكلام اللساني إلا الاصطلاح من الناس على جعل هذه الأصوات المقطعة والحروف المركبة مُعَرَّفَاتٍ لما في الضمائر>⁽⁵⁾ فالأصوات المقطعة هي النظام الإبلاغي التواصلي؛ أي الكلام الذي يتخاطب به الناس ليعبروا عمّا في ضمائرهم؛ لأنّها تُجسِّمُ المواضعة في الخطاب الإبلاغي لتكريس المحاورة قصدا للفائدة، وعملية الإخبار بين المتكلمين. يقول المسدي: <وهكذا نَتَبَيَّنُ كيف أن اللغة بفضل

¹ - ينظر: المصدر السابق، ص 78

² - المسدي، التفكير اللساني، 128

³ - المصدر نفسه

⁴ - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 32

⁵ - المصدر نفسه، ص 34

قانون المواضع تصبح هي المؤسسة الدلالية الْمُعْنِيَّة عن حضور الأشياء المسمَّيات، والمُمَكِّنَةُ الحديث عمَّا لا يظهر لِلْحِسِّ من مُسَمَّياتٍ مُجَرَّدَاتٍ وَأَوْلَاهَا بِالذِّكْرِ اللُّغَةُ نَفْسُهَا إِذْ لَا يُوْجَدُ نِظَامٌ عَلامِي - من إِشَارَةٍ أَوْ عَقْدٍ أَوْ نَصْبَةٍ أَوْ اعْتِبَارٍ - قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُحَدِّثَ بِنَفْسِهِ عَن نَفْسِهِ إِلَّا اللُّغَةَ، فتكون العلامة اللسانية هي الشهادة المُثَلَّى على كُلِّ غَائِبٍ <(1)>

ب - طبيعة العلاقة بين طرفيها:

العلامة اللسانية هي المثال النموذجي المصغر لبنية اللغة الصورية، وهي تنشأ من اتحاد الدال بالمدلول <(2)>، وقد خاض كثير من الفلاسفة واللغويين والبلاغيين والأصوليين القدماء في طبيعة العلاقة القائمة بينهما، هل هي طبيعية أم اعتبارية غير معللة؟

فذهب الرازي - بعد أن عرض آراء المعتزلة والأشاعرة، ورد عليها - إلى أن العلاقة بينهما اعتبارية غير معللة <(3)>. فقال في "المسألة الثالثة والثلاثين": >اللفظ المفرد لا يفيد البتة مسماه؛ لأنه ما لم يعلم كون تلك اللفظة موضوعة لذلك المعنى لم يفد شيئاً، لكن العلم بكونها موضوعة لذلك المعنى علم بنسبة مخصوصة بين ذلك اللفظ وذلك المعنى <(4)> فالرازي من خلال هذا النص وغيره يرفض رأي عباد الصيمري الذي يرى أن الاسم هو المسمى <(5)>، ويؤكد في الحصول وفي تفسيره الكبير أن مدلولات الألفاظ (المعاني) هي الصور الذهنية لا الأعيان الخارجية فيقول في "المسألة الخامسة والثلاثين": >للألفاظ دلالات على ما في الأذهان لا على ما في الأعيان، ولهذا السبب يقال: الألفاظ تدل على المعاني؛ لأن المعاني هي التي عناها العاني، وهي أمور ذهنية والدليل على ذلك من وجهين: الأول: أنا إذا رأينا جسماً من البعد وظنناه صخرة قلنا إنه صخرة فإذا قربنا منه وشاهدنا حركته وظنناه طيراً قلنا إنه طير، فإذا ازداد القرب علمنا أنه إنسان فقلنا إنه إنسان، فاختلاف الأسماء عند اختلاف التصورات الذهنية يدل على أن مدلول الألفاظ هو الصور الذهنية لا الأعيان الخارجية <(6)>

وفي الفرق بين اللفظ المفرد واللفظ المركب يقول في "المسألة الرابعة والثلاثين": >والإشكال المذكور في المفرد غير حاصل في المركب؛ لأن إفادة الألفاظ المفردة لمعانيها إفادة وضعية، أما التركيبات فعقلية، فلا جرم عند سماع تلك المفردات يعتبر العقل تركيباتها ثم يتوصل بتلك التركيبات العقلية إلى

1 - المسدي، التفكير اللساني، ص 130

2 - ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص 77 - 78

3 - ينظر: المبحث الثاني من هذا الفصل "نشأة اللغة (الكلام)"، ص 97 - 113

4 - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 31

5 - ينظر: المبحث الثاني من هذا الفصل "نشأة اللغة (الكلام)"، ص 114 - 115

6 - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 31

العلم بتلك المركبات، فظهر الفرق⁽¹⁾ فالمركب عقلنة للمفرد من حيث يذويه ذاتيا في علاقات ترابطية تصهر خصائص الأجزاء في مجموع سمات الكل؛ أي أن العقل هو القادح لشرارة الرَبْطِ التَّلازُمي في جهاز اللغة عند الممارسة الفعلية لحدث الكلام.⁽²⁾

كما أشار الرازي في "المسألة السادسة والثلاثين" إلى أن جميع المعاني لا يمكن أن تكون لها مسميات بالألفاظ فقال: <لا يمكن أن تكون جميع الماهيات مسميات بالألفاظ؛ لأن الماهيات غير متناهية، وما لا نهاية له لا يكون مشعورا به على التفصيل، وما لا يكون مشعورا به امتنع وضع الاسم بإزائه>⁽³⁾

ومما يدل صراحة على اعتباطية العلامة اللسانية عند الرازي رده على قول عباد الصيمري وكذلك تمييزه بين الاسم والمسمى والتسمية، ففي الرد على قول عباد الصيمري الذي يرى بأن هناك مناسبة بين الاسم والمسمى يقول في "المسألة الثامنة والعشرين": <دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتية حقيقية، خلافا لعباد؛ لأنها تتغير باختلاف الأمكنة والأزمنة، والذاتيات لا تكون كذلك>⁽⁴⁾ وهذه المسألة تتعلق بالتغير الدلالي عبر الزمان والمكان. وتسمى عند علماء الدلالة المحدثين بالأسباب التاريخية والاجتماعية للتغير الدلالي.⁽⁵⁾ وفي حقيقة الاسم والمسمى والتسمية يقول: <المشهور من قول أصحابنا رحمهم الله تعالى (يعني الأشاعرة) أن الاسم نفس المسمى وغير التسمية، وقالت المعتزلة أنه غير التسمية وغير المسمى، واختيار الشيخ الغزالي رحمته أن الاسم والمسمى والتسمية أمور ثلاثة متباينة وهو الحق عندي>⁽⁶⁾ ويسترسل الرازي في ذكر حجج الفريقين والرد عليها، منتصرا لمذهب الغزالي القائل بالاختلاف بين المصطلحات الثلاثة.⁽⁷⁾ فالاسم لا يجوز أن يكون هو المسمى عند الرازي؛ لوجوه منها ما ذكره في الدليل الخامس إذ يقول: <أنا إذا تلفظنا بالنار والثلج فهذان اللفظان موجودان في ألسنتنا فلو كان الاسم نفس المسمى لزم أن يحصل في ألسنتنا النار والثلج، وذلك لا يقوله عاقل>⁽⁸⁾ ففي هذا النص يؤكد الرازي على أن المعنى أمر ذهني. ويورد الرازي برهانا آخر فيقول: <الرابع: الاسم أصوات مقطعة وضعت لتعريف المسميات، وتلك الأصوات أعراض غير باقية، والمسمى قد يكون باقيا، بل

¹ - المصدر السابق

² - المسدي، التفكير اللساني، ص 176

³ - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 31 - 32

⁴ - المصدر نفسه، ص 30

⁵ - ينظر: مجد المبارك، فقه اللغة، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، د ط، 1960، ص 185 - 189

⁶ - الرازي، لوازم البيئات، ص 3

⁷ - ينظر: المصدر نفسه، ص 3 - 10

⁸ - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 117

يكون واجب الوجود لذاته⁽¹⁾، ومما يدل أيضا على أن الاسم غير المسمى اختلاف الأسماء لاختلاف اللغات والمسمى واحد يقول الرازي: <التاسع: أنا نصف الأسماء بكونها عربية وفارسية فنقول: "الله" اسم عربي و"خَدَائِي" اسم فارسي، وأما ذات الله تعالى فمنزه عن كونه كذلك⁽²⁾ وكذلك تعدد الأسماء والمعنى واحد (المترادف اللفظي)، واتحاد الاسم والمعاني متعددة (المشترك اللفظي) وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث الحقول الدلالية.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي سَمِّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ (آل عمران: 36) يقول: <"وإني سميتها مريم" معناه: وإني سميتها مريم بهذا اللفظ؛ أي جعلت هذا اللفظ اسما لها وهذا يدل على أن الاسم والمسمى والتسمية أمور ثلاثة متغايرة⁽³⁾ فالنص وإن كان دليلا على التباين بين الاسم والمسمى والتسمية فإنه يشير إلى مكونات العلامة اللسانية، وهي الاسم وهو "مريم"، والمسمى وهي "الأنتى التي وضعتها امرأة عمران"، والتسمية وهي "إطلاق الاسم على المسمى".

ويفرق بين التسمية والاسم فيقول في "المسألة الرابعة": <التسمية عندنا غير الاسم، والدليل عليه أن التسمية عبارة عن تعيين اللفظ المعين لتعريف الذات المعينة، وذلك التعيين معناه قصد الواضع وإرادته، وأما الاسم فهو عبارة عن تلك اللفظة. والفرق بينهما معلوم بالضرورة⁽⁴⁾

فالرازي من خلال هذه النظرة يلتقي مع كثير من اللسانيين والمفكرين المحدثين أمثال دي سوسير الذي يرى أن الكلمة لا تشير إلى الشيء القائم في الواقع بقدر ما تشير إلى الصورة الذهنية أو الفكرة الموجودة في ذهن من يستعمل هذه الكلمة عن هذا الشيء⁽⁵⁾

كما أن فكرة المثلث الدلالي الذي اعتمده اللسانيات في تعريفها للحدث اللغوي، والذي يتكون من الدال والمدلول والمرجع قد واجه اختلافا بين اللسانيين في علاقة هذه العناصر بعضها ببعض. يقول المسدي: <فأولى القضيتين ذات مظهر تنظيري وتتمثل في المثلث الدلالي الذي اعتمده اللسانيات في تعريفها للحدث اللغوي والذي تفرع إلى عنصر الدال وعنصر المدلول وعنصر المرجع، ولما تطرّق اللسانيون إلى مشكل الدلالة وهو مشكل محوري في قضية الظاهرة اللغوية عموما واجهوا علاقة هذه العناصر بعضها ببعض فقادهم تقاطع هذه الأركان إلى حقول متنوعة، وإذا كان تفاعل الدال والمدلول يفضي إلى إشكال لساني عام، فإن تفاعل الدال والمرجع - أي الحدث اللغوي الصيرف مع

1 - المصدر السابق

2 - المصدر نفسه

3 - الرازي، التفسير الكبير، 8 / 29

4 - المصدر نفسه، 1 / 118

5 - ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص 73 - 79

الأشياء الخارجية - يفضي إلى فلسفة اللغة. وأما تفاعل المدلول مع المرجع - أي المَصَوَّرَاتُ الذهنية المجردة مع حقائق الأشياء - فإنه يفضي رأساً إلى نظرية المعرفة، وبذلك انتهى المطاف باللسانيات إلى استيعاب مشاغل النظر في اللغة وعلاقتها بالأشياء من جهة وبالعقل من جهة أخرى⁽¹⁾

- استنتاج: نستنتج مما سبق أن:

- العلامة اللسانية عند الرازي تتكون من خمسة عناصر، ومنها تنشأ الدلالة اللفظية وهي⁽²⁾:

- الدال: وهو اللفظ (الصوت)

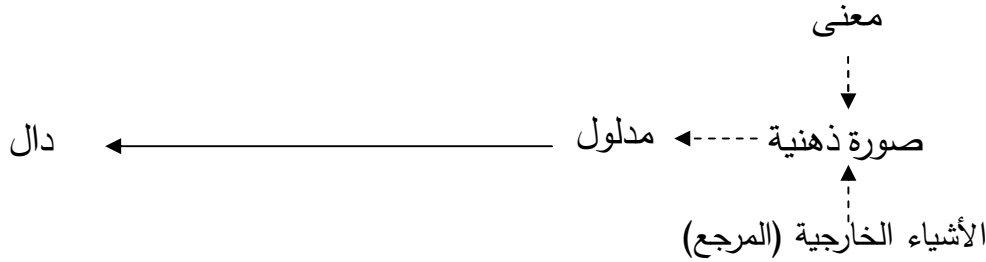
- المدلول: وهو الصورة الذهنية (الشيء المتخيل)

- المرجع: وهو الأشياء الخارجية (ما يشاهد في العالم الخارجي)

- المعنى: اسم الصورة (ما يقصده الشخص)

- التسمية: الاختيار الإرادي للفظ المناسب للصورة الذهنية

والحاصل من هذه العناصر هو العلامة اللسانية كما يبينها الشكل التالي⁽³⁾:



- المرجع مكون هام من مكونات العلامة اللسانية عند الرازي، وهذا ما ذهب إليه "أوقدن" و"ريتشارد" في كتابهما "معنى المعنى"، خلافاً لذي سوسير الذي أقصى المرجع بوصفه مكوناً مادياً وخارجاً عن اللغة.⁽⁴⁾

- العلاقة التي تحكم الدليل اللساني "اعتباطية"؛ لأن اللغة لا تتوفر على الحركة المتجددة في بنيتها إذا لم تحتكم علاقة الدال والمدلول إلى معيار الاعتباطية الذي لا يقيد دالاً بمدلوله، وإنما يكسبه مرونة وقدرة لابتكار مكونات أخرى.⁽⁵⁾

¹ - المسدي، التفكير اللساني، ص 18

² - ينظر: نوار عبيدي، الدليل اللغوي وعلاقة اللفظ بالمعنى عند فخر الدين الرازي، ص 13

³ - المصدر نفسه، ص 14

⁴ - ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، ص 78

⁵ - ينظر: المسدي، التفكير اللساني، ص 176

- ما وصل إليه الرازي من تحليل في تناوله للمفهوم التعييني يلامس إطار النظريات الدلالية الحديثة، وخاصة النظرية الاشارية، ويظهر ذلك في مسألة مغايرة التسمية للاسم والمسمى⁽¹⁾

المبحث الرابع: أقسام الدلالة عند الرازي:

الدلالة في مفهومها العام هي: <كُونُ الشَّيْءِ بِحَالَةٍ يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِشَيْءٍ آخَرَ>⁽²⁾ يسمى الشيء الأول دالا والثاني مدلولاً.

وهي - عند الرازي - إما لفظية أو غير لفظية:

أولاً - الدلالة غير اللفظية (غير اللسانية):

أ - تعريفها: وهي التي يكون فيها الدال غير لفظ. وقد اهتم بها الرازي اهتماماً بالغاً، إذ كان يدعو إلى تفسير العلامات في الأنفس والأفانق، وإلى أعمال النظر وتسخير كل الطاقات؛ من أجل الحصول على المعرفة واليقين، وكثيراً ما يربط - في تحليله العلمي وتفسيره الحكمي - العلامات الكونية بالدلالة اللغوية ليعطي تحليلاً دلالياً للمعنى المراد من الآيات. وقد عرف العلامة، وهو يفسر قوله تعالى: ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ (النحل: 16) فقال: <واعلم أنه تعالى لما ذكر أنه أظهر في الأرض سبلاً معينة ذكر أنه أظهر فيها علامات مخصوصة حتى يتمكن المكلف من الاستدلال بها، فيصل بواسطتها إلى مقصوده فقال: ﴿وَعَلَامَاتٍ﴾ ... والمراد بالعلامات: معالم الطرق، وهي الأشياء التي يهتدى بها وهذه العلامات هي الجبال والرياح>⁽³⁾

ب - أقسام الدلالة غير اللفظية عند الرازي:

تنقسم الدلالة غير اللفظية عند الرازي إلى ثلاثة أقسام:

1 - الدلالة غير اللفظية الوضعية: كدلالة الكتابة على الألفاظ ودلالة الإشارة الحمراء على التوقف وإشارات الخرسان والمصطلحات العلمية العالمية، وعقلية كدلالة المصنوعات على صانعها، وطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجل⁽⁴⁾

ويشير الرازي إلى النوع الأول "الوضعية"، فيقول في "النظر الثاني في البحث عن الواضع": <فيصح من الواحد منهم أن يضع لفظاً لمعنى، ثم إنه يُعَرِّفَ الغَيْرَ ذلك الوضع بالإيماء والإشارة ويساعده الآخر عليه، ولهذا قيل: لو جَمَعَ جَمْعٌ من الأطفال في دار بحيث لا يُسْمِعُهُمْ شيء من

¹ - محمد محمد يونس، وصف اللغة العربية دلالياً، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس (لبنان)، 1993، ص 92

² - عبد الحميد العلمي، منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، ص 160 - 161

³ - الرازي، التفسير الكبير، 10 / 20

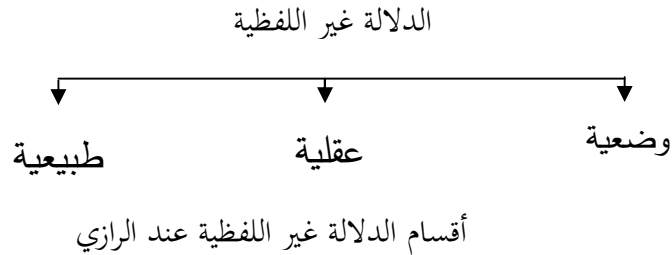
⁴ - ينظر: عبد الحميد العلمي، منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، ص 162

اللغات، فإذا بلغوا الكبر لا بد أن يحدثوا بينهم لغة يخاطب بها بعضهم بعضاً، وبهذا الطريق يتعلم الطفل اللغة من أبويه ويُعرّف الأخرص غيره ما في ضميره⁽¹⁾ وقال في "المسألة الحادية والأربعين في الحكمة في وضع الألفاظ للمعاني": >والطرق كثيرة مثل الكتابة والإشارة والتصفيق باليد والحركة بسائر الأعضاء<⁽²⁾

2 - الدلالة غير اللفظية العقلية: توسع الرازي في الدالتين العقلية والطبيعية في كتابه "الفراسة" معرفاً أيهما بقوله في "الفصل الأول": >الفراسة عِبَارَةٌ عَنِ الاستِدْلَالِ بِالْأَحْوَالِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الْأَخْلَاقِ البَاطِنَةِ<⁽³⁾ فالفراسة نوع من علم العلامات أو السيمياء. يقول الرازي في الفصل الثاني "في بيان فضيلة هذا العلم": >أَنَّ أَصُولَ هَذَا الْعِلْمِ مُسْتَنَدَةٌ إِلَى الْعِلْمِ الطَّبِيعِيِّ وَتَفَارِيعُهُ مُفَرَّزَةٌ بِالتَّجَارِبِ، فَكَانَ مِثْلَ الطَّبِّ سَوَاءً بِسَوَاءٍ، فَكُلُّ طَعْنٍ يُذَكَّرُ فِي هَذَا الْعِلْمِ فَهُوَ يَعِينُهُ مُتَوَجِّهٌ فِي الطَّبِّ<⁽⁴⁾

3 - الدلالة غير اللفظية الطبيعية: ويمثل للدلالة الطبيعية - التي يرتبط فيها الدليل بمدلوله ارتباطاً طبيعياً - بالحواس فيقول في المقالة الثالثة "دلالة الأعضاء الجزئية": >أَنَّ الْأَحْوَالَ الظَّاهِرَةَ فِي الْوَجْهِ قُوَّةُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْأَخْلَاقِ البَاطِنَةِ، فَإِنَّ لِلْحَجَالَةِ لَوْناً مُخْصِوْصاً فِي الْوَجْهِ وَلِلْخَوْفِ لَوْناً أَحَرَ، وَلِلْعَضْبِ لَوْناً ثَالِثاً وَلِلْفَرْحِ لَوْناً رَابِعاً، وَهَذِهِ الْأَلْوَانُ مَتَى حَصَلَتْ فِي الْوَجْهِ فَإِنَّهُ يُقْوَى دَلَالَتُهَا عَلَى الْأَخْلَاقِ البَاطِنَةِ<⁽⁵⁾

فالرازي من خلال هذا النص يؤسس لعلم السيمولوجيا الحديث، فهو يبين السمات الدلالية للأعضاء ليكشف عن الأحوال الباطنة في الإنسان؛ من أجل تفسير سلوكياته وانفعالاته وعلاقاته الاجتماعية، وهذا ما تسعى إليه الدراسات الحديثة في علم السيمولوجيا.⁽⁶⁾



¹ - الرازي، المحصول، 1 / 184

² - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 33

³ - الرازي، الفراسة دليلك إلى معرفة أخلاق الناس وطبائعهم وكأنهم كتاب مفتوح، تحقيق: مصطفى عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة،

مصر، د ط، 1987، ص 27

⁴ - المصدر نفسه، ص 29

⁵ - المصدر نفسه، ص 93

⁶ - ينظر: محسن بوعزيزي، السيمولوجيا الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 22

ثانيا - الدلالة اللفظية (اللسانية):

أ - تعريفها: وهي التي يكون فيها الدال لفظا.

وهي إما وضعية كدلالة الألفاظ على معانيها، أو عقلية كدلالة اللفظ على وجود لفظ يقوم به أو طبيعية كدلالة "أخ" على وجع في الصدر أو السعال⁽¹⁾

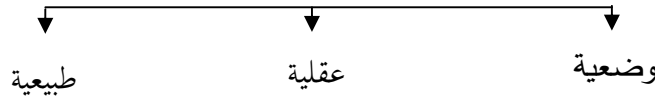
وقد عرفها الرازي في كتابه نهاية الإيجاز بقوله: <وهي إما وضعية أو عقلية فالوضعية، كدلالة الألفاظ على المعاني التي وضعت بإزائها، كدلالة الحجر والجدار والسماء والأرض على مسمياتها ولا شك في كونها وضعية وإلا لامتنع اختلاف دلالاتها باختلاف الأوضاع.>⁽²⁾

ب - أقسام الدلالة اللفظية (اللسانية) عند الرازي:

1 - الدلالة اللفظية العقلية: وأما العقلية فإمّا أن يدلّ على ما يكون داخلا في مفهوم اللفظ كدلالة لفظ "البيت" على السقف الذي هو جزء مفهوم البيت. ولا شك في كونها عقلية؛ لامتناع وضع اللفظ بإزاء حقيقة مركبة، ولا يكون متناولا لأجزائها. وإما أن يكون خارجا عنه، كدلالة لفظ السقف على الحائط. فإنه لما امتنع انفكاك السقف عن الحائط عادة كان اللفظ المفيد لحقيقة السقف مفيدا للحائط بواسطة دلالته على الأول. فتكون هذه الدلالة عقلية⁽³⁾

2 - الدلالة اللفظية الطبيعية: أشار إلى الدلالة الطبيعيّة ضمنا في تفسيره فقال في "المسألة الخامسة والعشرين": <والصوت الحادث من الحلق ينقسم إلى ما يكون حدوثه مخصوصا مثل هذه الحروف وإلى ما لا يكون كذلك مثل الأصوات الحادثة عند الأوجاع والراحات والسعال وغيرها، فالصوت جنس بعيد واللفظ جنس قريب وإيراد الجنس القريب أولى من الجنس البعيد>⁽⁴⁾

الدلالة اللفظية



أقسام الدلالة اللفظية عند الرازي

¹ - ينظر: عبد الحميد العلمي، منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، ص 162

² - الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، 2004 ،

ص 30

³ - المصدر نفسه

⁴ - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 29

3 - الدلالة اللفظية الوضعية:

عرفها الرازي في سياق حديثه عن أقسام الدلالة بقوله: >فالوضعية كدلالة الألفاظ على المعاني التي وضعت بإزائها، كدلالة الحجر والجدار والسماء والأرض على مسمياتها ولا شك في كونها وضعية وإلا لامتنع اختلاف دلالاتها باختلاف الأوضاع.<⁽¹⁾، وهي المقصودة والمعتبرة عند الأصوليين؛ لذلك أولوها عناية خاصة في مصنفاتهم، وهذا لا يعني إعراضهم عن باقي الدلالات الأخرى، إلا أن دور اللفظ في التواصل الدلالي أفيد وأيسر.

أما كونه أفيد فلعمومه من حيث أنه يمكن التعبير به عن الذات والمعنى والموضوع والمعلوم والحاضر والغائب، ولجريان العادة على الإفادة للغير والاستفادة عن الغير باللفظ، وأما كونه أيسر فإنه موافق للأمر الطبيعي؛ لأنه مركب من الحروف الحاصلة من الصوت، وذلك إنما يتولد من كيفيات مخصوصة تعرض للنفس عند إخراجها وإخراجها ضروري، فصرف ذلك الأمر الضروري إلى وجه ينتفع به الشخص انتفاعا كلياً⁽²⁾

كما أن الدلالة اللفظية الوضعية منضبطة، بخلاف أختيها الطبيعية والعقلية فتختلفان باختلاف العقول والطبائع⁽³⁾

والناظر في تعريفات الدلالة اللفظية عند العلماء يجدها لا تخرج عن ثلاثة إطلاقات⁽⁴⁾:

الإطلاق الأول: الدلالة هي فهم المعنى من اللفظ إذا أطلق بالنسبة إلى العالم بالوضع.

الإطلاق الثاني: الدلالة هي كون اللفظ كلما أطلق فهم المعنى للعلم بالوضع.

الإطلاق الثالث: أَنَّ دَلَالََةَ اللَّفْظِ إِفْهَامُ السَّامِعِ لَا فَهْمُ السَّامِعِ، فَيَسْأَلُ مِنَ الْمَجَازِ وَمِنْ كَوْنِهِ صِفَةً الشَّيْءِ فِي غَيْرِهِ. وهو الذي اختاره شهاب الدين القرافي

والنتيجة أنها إذا نسبت إلى اللفظ كانت صفة له، وإذا نسبت إلى المعنى كانت صفة لفهم

السامع، وكلا المعنيين لازمان لهذه الإضافة فأمكن تعريفها بأيهما كان.

¹ - الرازي، نهاية الإيجاز، ص 30

² - ينظر: [عبد الحميد العلمي، منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، ص 163]، <https://youtu.be/htDLZ4PAXAQ>.

³ - ينظر: <https://youtu.be/htDLZ4PAXAQ>.

⁴ - عبد الحميد العلمي، منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، ص 164 - 167

1.3 - أقسام الدلالة اللفظية الوضعية عند الرازي:

تنقسم الدلالة اللفظية الوضعية عند الرازي بعدة اعتبارات:

1.1.3 - باعتبار دلالة اللفظ على تمام معناه:

تنقسم الدلالة اللفظية باعتبار دلالة اللفظ على تمام معناه إلى ثلاثة أقسام:

- دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام معناه أو مسماه، كدلالة المسجد على جميع مكوناته ومحتوياته، وكدلالة الهاتف على كل مكوناته، ودلالة الساعة على ما فيها.. إلخ، وهي المقصودة بالدلالة الوضعية عند الرازي وتدخل تحتها معظم ألفاظ اللغة. جاء في المحصول: >الدلالة الوضعية هي دلالة المطابقة<⁽¹⁾ وعرفها بقوله: >اللفظ إما أن يعتبر من حيث أنه يدل على تمام مسماه وهو المطابقة<⁽²⁾

ويقول الرازي بأن هذه الدلالة تختلف باختلاف الأماكن والعصور؛ أي أنها "دلالة عرفية وضعية اصطلاحية"⁽³⁾

- دلالة التضمن: وهي دلالة اللفظ على جزء مسماه أو دلالة اللفظ على بعض أجزائه؛ وسميت كذلك لتضمن المعنى لجزء المدلول كدلالة الإنسان على الحيوان⁽⁴⁾، والمسجد على المحراب والجامعة على المدرج. وقد عرفها الرازي بقوله: >وأما العقلية: فإما أن يدل على ما يكون داخلاً في مفهوم اللفظ كدلالة لفظ "البيت" على "السقف" الذي هو جزء مفهوم البيت<⁽⁵⁾

- دلالة الالتزام: هي دلالة اللفظ على شيء خارج عن أجزائه، لكنه ملازم له كدلالة حاتم الطائي على الكرم؛ لأن الكرم خارج عن ماهية حاتم ولكن الكرم صفة ملازمة له، ودلالة عمر بن الخطاب - رضي الله - على العدل، وأبو حنيفة على الفقه⁽⁶⁾. وقد عرفها الرازي بقوله: >وإما على ما يكون خارجاً عنه، كدلالة لفظ "السقف" على الحائط<⁽⁷⁾

- موقف الأصوليين من هذا التقسيم:

لقد كان هذا التقسيم محل اتفاق بين الأصوليين من حيث المبدأ والمنطلق لكنهم اختلفوا من حيث تحقق معنى اللفظية فيها، فذهب أكثر الأصوليين إلى أن المطابقة لفظية والالتزام عقلية واختلفوا

¹ - الرازي، المحصول، 1 / 219

² - الرازي، نهاية الإيجاز، ص 30، الهامش رقم: 1

³ - المصدر نفسه، ص 30

⁴ - عبد الحميد العلمي، منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، ص 168

⁵ - الرازي، نهاية الإيجاز، ص 30

⁶ - ينظر: <https://youtu.be/htDLZ4PAXAQ>.

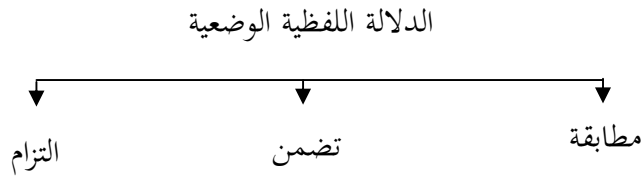
⁷ - الرازي، نهاية الإيجاز، ص 30

في التضمن، فذهب الآمدي ومن تابعه إلى أن "المطابقة والتضمن" لفظيتان و"الالتزام" عقلية. جاء في كتاب الإحكام: >واللفظية إما أن تعتبر بالنسبة إلى كمال المعنى الموضوع له اللفظ، أو إلى بعضه فالأول: دلالة المطابقة، كدلالة لفظ "الإنسان" على معناه، والثاني دلالة التضمن، كدلالة لفظ "الإنسان" على ما في معناه من الحيوان أو الناطق.<⁽¹⁾

وذهب الرازي في المحصول إلى أن المطابقة لفظية والتضمن والالتزام عقليتان، وعلل ذلك بقوله: >الدلالة الوضعية هي "دلالة المطابقة" وأما الباقيتان فعقليتان؛ لأن اللفظ إذا وضع للمسمى انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه.

ولازمه إن كان داخلا في المسمى فهو "التضمن" وإن كان خارجا فهو "الالتزام".<⁽²⁾ وبهذا أخذ جماعة من الأصوليين منهم: ابن السبكي الذي اعتبر بأن القول باللفظية في التضمن ضعيفا، والأنصاري [ت 926*] الذي صرح بأن: >الأصل تبع صاحب المحصول وغيره في أن المطابقة لفظية والأخرى عقليتان.<⁽³⁾

والراجح هو ما ذهب إليه الآمدي وغيره من الأصوليين من أن دلالة "التضمن" وإن كانت تشارك دلالة "الالتزام" في توقفها على العقل لا يخرجها عن كونها لفظية. قال الآمدي: >ودلالة الالتزام وإن شاركت دلالة التضمن في افتقارهما إلى نظر عقلي يعرف اللازم في الالتزام والجزء في دلالة التضمن غير أنه في التضمن لتعريف كون الجزء داخلا في مدلول اللفظ. وفي الالتزام لتعريف كونه خارجا عن مدلول اللفظ؛ فلذلك كانت دلالة التضمن لفظية بخلاف دلالة الالتزام.<⁽⁴⁾



أقسام الدلالة اللفظية الوضعية عند الرازي

¹ - الآمدي، الإحكام، 1 / 32

² - الرازي، المحصول، 1 / 219

³ - ينظر: عبد الحميد العلمي، منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، ص 171

⁴ - الآمدي، الإحكام، 1 / 32

- تنبيه فيما يخص دلالة الالتزام عند الرازي:

وإذا جلنا النظر في كتاب "نهاية الإيجاز" للرازي وجدناه يسير على خطى الجرجاني في اعتبار دلالة المطابقة من قبيل "المعنى" ودلالة الالتزام من قبيل "معنى المعنى"؛ لأن الالتزام قد يكون واضحاً وقد يكون خفياً، وهذا خاص باللفظ المفرد، أما التركيب والعبارات فقد تحمل دلالات التزامية؛ أي ما يستلزمه المعنى لا بصريح اللفظ، ولذلك كان الاختلاف في فهم هذه الدلالة خاصة في "دلالة الإشارة" التي تعتبر التزامية: فقد تُحمَّلُ بعض العبارات من الإشارات ما لا تحتمله⁽¹⁾ لهذا فهي عند الأصوليين وضعت باعتبار كمال المعنى الموضوع له اللفظ.

يقول صاحب المحصول معقبا على الجرجاني في الدلالة الالتزامية: >وعبر الشيخ الإمام رحمه الله عمّا قلنا بأن قال: هُنَّ عِبَارَةٌ مَخْتَصِرَةٌ، وهي أن تقول: "المعنى" فنعني بـ "المعنى" المفهوم من ظاهر اللفظ. وهو الذي يفهم بغير واسطة. وبـ "معنى المعنى" أن يفهم من اللفظ مَعْنَى، ثم يفيد ذلك الْمَعْنَى مَعْنَى آخَرَ <⁽²⁾

ويعتبر الحجاز والكناية والتمثيل من قبيل الدلالة العقلية عند الرازي، وهي على خلاف الداللتين الأوليين (المطابقة والتضمن) اللتين لا تدخلان في علم الفصاحة⁽³⁾

2.1.3 - باعتبار دلالة اللفظ على المعنى:

تضم هذا الدلالة عند الرازي عدة أنواع نذكر منها:

- **دلالة الاقتضاء:** والاقتضاء هو >المقصود للمتكلم الذي يتوقف صدق الكلام أو صحته شرعا أو عقلا على تقديره مثل رفع الإثم أو المؤاخظة والعقاب في قوله - ﷺ -: "رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ"⁽⁴⁾؛ أي هي معنى مضمر، يتوقف صدق العبارة أو صحتها عقلا أو شرعا على تقديره، فالمضمر خارج عن أجزاء اللفظ، لكن تقديره ملازم لاستقامة المعنى وصحته ومن هنا ألحقت بالدلالة الالتزامية.

يقول الرازي في التقسيم الثالث للفظ المفرد "في تقسيم دلالة الالتزام": >المعنى المستفاد من دلالة الالتزام، إما أن يكون مستفادا من معاني الألفاظ المفردة أو من حال تَرْكِيْبِهَا. والأول قسمان؛ لأن المعنى المدلول عليه بالالتزام إما أن يكون شرطا للمعنى المدلول عليه بالمطابقة، أو تابعا له.

¹ - ينظر: محمد الخضري، أصول الفقه، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط 6، 1969، ص 120 - 121، الرازي، نهاية الإيجاز،

ص 30

² - الرازي، نهاية الإيجاز، ص 30 - 31

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص 31 - 32

⁴ - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 348

فإن كان الأول فهو المسمى بـ "دلالة الاقتضاء"، ثم تلك الشرطية قد تكون عقلية كقوله - صلى الله عليه وسلم -: (رُفِعَ عَنِّي الْحَطُّ وَالْبَسِيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيَّ): فإن العقل دل على أن هذا المعنى لا يصح إلا إذا أضمرنا فيه الحكم الشرعي⁽¹⁾

- **دلالة الإيماء:** والإيماء عند الأصوليين هو أن يقترن مقصود المتكلم فيه بوصف يوصف يومئ إلى أنه علة للحكم كاقتران الأمر بإعتاق رقبة بالوقاع، فإنه يدل على أن الوقاع علة الإعتاق.⁽²⁾ وقد أدرج الرازي هذه الدلالة مع دلالة الاقتضاء ضمن دلالة المنطوق غير الصريحة والمقصودة للمتكلم، فقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ (الإسراء: 23) فهو في ظاهره يدل على تحريم "التأفیف" أو قول "أف" للوالدين ولكن فحواه (مفهومه) يحض على الإحسان إلى الوالدين وعدم ضربهما. قال الرازي: >إلا أنا علمنا في هذه الصورة أن المقصود من هذا الكلام المبالغة في تعظيم الوالدين؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ فكانت دلالة المنع من التأفیف على المنع من الضرب من باب القياس بالأدنى على الأعلى والله أعلم⁽³⁾

- **إشارة النص:** وهي دلالة الكلام على معنى غير مقصود أصالة ولا تبعا ولكنه لازم للمعنى الذي سيق الكلام لإفادته مثل قوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾ (البقرة: 187) دل بعبارة على إباحة الوقاع في كل أجزاء الليل إلى طلوع الفجر، ويفهم منه بطريق الإشارة إباحة الإصباح جنبا في حالة الصوم؛ لأن إباحة الوقاع إلى الفجر يستلزم أن يطلع عليه الفجر وهو جنب، وهذا المعنى غير مقصود في السياق لكنه لازم للمعنى المقصود بالسياق.⁽⁴⁾

يقول الرازي: >وأما الثاني، فيما أن يكون المعنى المدلول عليه بالالتزام ثبوتيا أو عدميا.

أما الأول، فكقوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾ ومد ذلك إلى غاية تبين الخيط الأبيض؛ فيلزم فيمن أصبح جنبا أن لا يفسد صومه، وإلاَّ وَجِبَ أَنْ يَحْرِمَ الْوَطْءَ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ بِقَدْرِ مَا يَقَعُ الْغُسْلُ فِيهِ⁽⁵⁾

- **المفهوم:** وهو دلالة اللفظ على حكم شيء لم يذكر في الكلام، أو هو إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه، لا ضده⁽¹⁾، والمفهوم نوعان:

¹ - الرازي، المحصول، 1 / 332 - 333

² - المصدر نفسه

³ - الرازي، التفسير الكبير، 20 / 191

⁴ - ينظر: الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 338 - 340

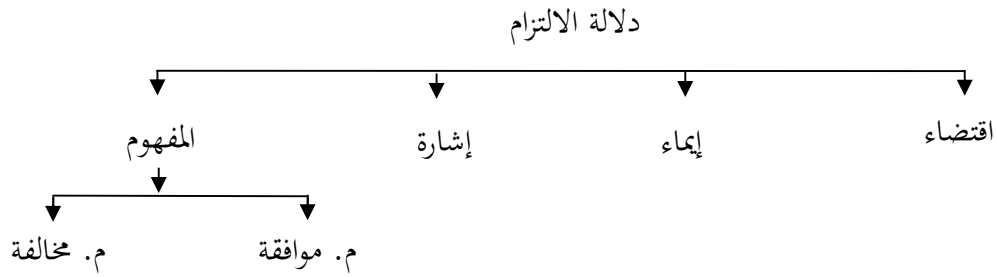
⁵ - الرازي، المحصول، 1 / 234

¹ - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 348

- مفهوم الموافقة: وهو دلالة اللفظ على ثبوت حكم المذكور للمسكوت عنه لاشتراكهما في علة الحكم المفهومة بطريق اللغة، ويسمى "دلالة النص" عند الحنفية ويسمى فحوى الخطاب أي مفهومه ويقال له: تنبيه الخطاب، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌّ﴾ فإنه يدل على تحريم الضرب من باب أولى⁽¹⁾

يقول الرازي في القسم الثاني لدلالة الالتزام: >وأما إن كان تابعا لتركيبيهما: فإمّا أن يكون من مكملات ذلك المعنى، أو لا يكون: فالأول: كدلالة تحريم التأفيف على تحريم الضرب، عند من لا يثبتته بالقياس<⁽²⁾

- مفهوم المخالفة: وهو دلالة الكلام على نفي الحكم الثابت للمذكور عن المسكوت لانتفاء قيد من قيود المنطوق. ويسمى دليل الخطاب؛ لأن دليhle من جنس الخطاب أو لأن الخطاب دلّ عليه.⁽³⁾



أقسام اللفظ باعتبار كيفية دلالاته على المعنى عند الرازي

3.1.3 - باعتبار استقلالية اللفظ المفرد بالمفهومية أو المعلوماتية:

يقول الرازي: >اللفظ الدال بالمطابقة: إما أن لا يدل شيء من أجزائه - حين هو جُزْؤُهُ - وهو "المفرد"، كالأبْكُمْ<⁽⁴⁾ فاللفظ المفرد عند الرازي هو الذي لا تدل أجزاؤه حال التركيب، ك"أب" "كم" على معناه "أبكم"⁽⁵⁾ وينقسم - عند الرازي - من هذه الزاوية إلى ثلاثة أقسام:

- الاسم:

- تعريفه: قال الرازي في المحصول: >الاسم هو الذي يدل على معنى ولا يدل على زمانه<⁽¹⁾

¹ - [الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 349]، [الرازي، التفسير الكبير، 20 / 191]

² - الرازي، المحصول، 1 / 233 - 234

³ - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 349

⁴ - الرازي، المحصول، 1 / 221

⁵ - الأصفهاني، الكاشف، 2 / 14

¹ - الرازي، المحصول، 1 / 226

وذكر في التفسير الكبير أربعة تعريفات للاسم، ثم خمس بتعريف له فقال: <الاسم كلمة دالة على معنى مستقل بالمعلومية، من غير أن يدل على الزمان الذي وقع فيه ذلك المعنى>⁽¹⁾

- علامات الاسم عند الرازي⁽²⁾:

- العلامات اللفظية: وتتمثل في:

- أن يقبل في أوله حرف التعريف أو حرف الجر.

- أن يقبل في حشوه حرف التصغير كالياء أو حرف التكسير.

- أن يقبل في آخره حرف التثنية أو الجمع.

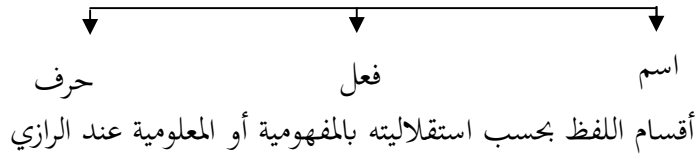
- العلامات المعنوية:

وهي كونه موصوفا وصفة وفاعلا ومفعولا ومضافا إليه ومخبرا عنه ومستحقا للإعراب بأصل الوضع.

- **الفعل**: فبعد أن ذكر ثلاثة تعريفات، أولهما لسيبويه والثاني لم ينسبه والثالث للزمخشري عرف الفعل بقوله: <الفعل كلمة دالة على ثبوت المصدر لشيء غير معين في زمان معين>⁽³⁾

- **الحرف**: عرف الرازي الحرف بقوله: <هو ما كان معناه غير مستقل بالمعلومية فامتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي>⁽⁴⁾

اللفظ



4.1.3 - باعتبار وحدة اللفظ والمعنى أو تكثرهما:

قسمه الرازي من هذه الزاوية إلى:

- **متواطئ**: هو اللفظ الموضوع لمعنى كلي، مستوف محالاً، كلفظ "الإنسان" و"الخيل" و"الإبل" فإن كل واحد منها مستوف محاله؛ أي يصدق على جميع موارد بالسوية⁽¹⁾

¹ - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 43

² - ينظر: المصدر نفسه

³ - المصدر نفسه، ص 44

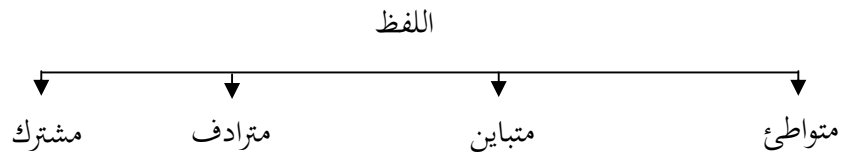
⁴ - [الرازي، المحصول، 1 / 225]، [الرازي، التفسير الكبير، 2 / 45] 11

¹ - الأصفهاني، الكاشف، 2 / 46

- متباين: هو اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني⁽¹⁾ ويمكن أن نقول: هو دلالة اللفظ الواحد على معنى واحد.

- مترادف: هو ما اتحد معناه واختلفت ألفاظه⁽²⁾، وهو عكس المشترك.

- مُشترك: وهو اللفظ الموضوع لمعنيين فصاعداً⁽³⁾، أو هو ما اتحد لفظه وتعدد معناه، كلفظ العين الدالة على عين الماء، وعلى الذهب والفضة وعلى غيرها⁽⁴⁾.
ويمكن تمثيل هذه الأقسام في الشكل التالي:



أقسام اللفظ باعتبار وحدة اللفظ والمعنى أو تكثرهما عند الرازي

5.1.3 - باعتبار ظهور المعنى وخفائه:

- من حيث ظهور المعنى إلى:

- المحكم: يُعَرَّفُ اللفظ المحكم بأنه القدر المشترك بين "النص" و"الظاهر" فيقول "في الكلام في اللغات": >فالنص والظاهر يشتركان في الرجحان إلا أن النص راجح مانع من النقيض والظاهر راجح غير مانع من النقيض. فهذا القدر المشترك هو المسمى بـ "المحكم"⁽⁵⁾ فالمحكم إذن هو اللفظ الذي دل بصيغته على معناه دلالة واضحة لا تحمل تأويلاً ولا تخصيصاً ولا نسخاً حال حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولا بعد وفاته بالأولى⁽⁶⁾، والمحكم جنس لنوعين "النص" و"الظاهر"⁽⁷⁾:

- الظاهر: هو كل لفظ أو كلام ظهر المعنى المراد به للسامع بصيغته، من غير توقف على قرينة خارجية أو تأمل، سواء أكان مسوقاً للمعنى المراد منه أم لا، مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾

¹ - المصدر السابق، ص 48

² - المصدر نفسه

³ - المصدر نفسه

⁴ - للاطلاع أكثر على أحكام اللفظ المشترك واللفظ المترادف: ينظر مبحث الحقول الدلالية، ص 214 - 224 من الرسالة

⁵ - الرازي، المحصول، 1 / 231

⁶ - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 311 - 312

⁷ - الرازي، المحصول، 1 / 231

(المائدة: 38) ونحوه: ظاهر، يعرف المراد منه بسماع صيغته، وهو مسوق لبيان المعنى المراد. يقول الرازي: <وهو ما لا يفتقر في إفادته لمعناه إلى غيره، سواء أفاده وحده أو أفاده مع غيره>⁽¹⁾

- النص: وقد عرفه الرازي بقوله: <النص: وهو كلام تظهر إفادته لمعناه، ولا يتناول أكثر منه>⁽²⁾ فالنص هو ما ازداد وضوحا عن الظاهر بقريته تقتزن باللفظ من المتكلم، ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهرا بدون تلك القرينة⁽³⁾؛ أي أن ازدياد وضوحه عن الظاهر، لا يكون من صيغة الكلام نفسها، وإنما بمعنى من المتكلم نفسه، بحيث يكون غرض المتكلم هو إيراد المعنى الزائد، وسوق الكلام إليه بقريته.⁽⁴⁾

- المفسر: قال الرازي: <والمفسر له معنيان: أحدهما ما احتاج إلى التفسير، وقد ورد عليه تفسيره وثانيهما: الكلام المبتدأ المستغني عن التفسير لوضوحه في نفسه>⁽⁵⁾ فالمفسر هو اللفظ الذي دل على معناه دلالة أكثر وضوحا من النص بحيث لا يحتمل التأويل والتخصيص ولكنه يقبل النسخ في عهد الرسالة⁽⁶⁾

- من حيث خفاء المعنى إلى:

- المتشابه: عرّف "المتشابه" باعتباره مصطلحا يطلق على الألفاظ الغامضة دلاليا فقال: <هو اللفظ الذي لا يقتضي الرجحان>⁽⁷⁾ أو هو القدر المشترك بين "المجمل" و"المؤول"، وهو جنس لهما⁽⁸⁾ ومعنى أدق هو خفي بنفس اللفظ وانقطع رجاء معرفة المراد منه لمن اشتبه عليه، فأصبح لا يرجى إدراك معناه أصلا. وهو أكثر الأنواع خفاء وإبهاما.⁽⁹⁾ وثبت بالاستقراء والتتبع لآيات القرآن وأحاديث النبي - عليه الصلاة والسلام - أن المتشابه لا يوجد في آيات الأحكام وأحاديث الأحكام، وإنما يوجد في مجالات أخرى، كالحروف المقطعة في أوائل بعض السور القرآنية، مثل قوله تعالى: ﴿الم﴾ (البقرة: 1)⁽¹⁾

¹ - المصدر السابق، 3 / 152

² - المصدر نفسه، ص 151

³ - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 308

⁴ - المصدر نفسه

⁵ - الرازي، 3 / 150

⁶ - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 310

⁷ - الرازي، المحصول، 1 / 231

⁸ - الأصفهاني، الكاشف، 2 / 51

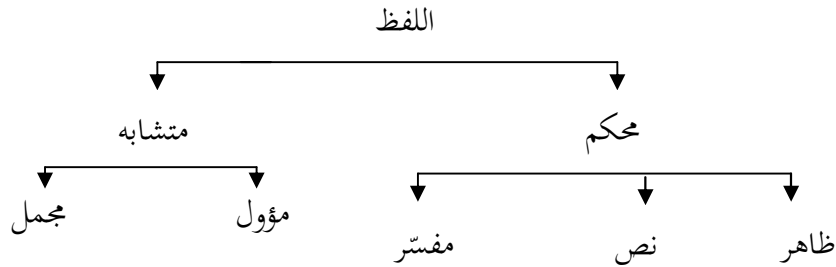
⁹ - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 330

¹ - ينظر: المصدر نفسه، ص 330 - 331

- المؤول: التأويل لغة التفسير⁽¹⁾، وعند علماء الأصول: هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير ظاهر فيه، مع احتمال له بدليل يعضده، فلا بد للتأويل من دليل يعضده.⁽²⁾ يقول الرازي: >السابع: "المؤول" والتأويل عبارة: عن احتمال يعضده دليل يصيرُ به أَعْلَبَ على الظنِّ من المعنى الذي دَلَّ عليه الظَّاهِرُ<⁽³⁾

- المجمل: وهو الذي خفي المراد منه بنفس اللفظ خفاء لا يدرك إلا ببيان من المتكلم به فلا يدرك بالعقل وإنما بالنقل عن المتكلم، وهو ضد المفسر، فلا يفهم المراد منه إلا باستفسار من المَجْمَلِ وبيان من جهته يعرف به المراد.⁽⁴⁾ ويعرفه الرازي بقوله: >هو اللفظ الموضوع للمعنيين جميعا، وكانت إرادة ذلك اللفظ لهما على السوية، فيسمى اللفظ بالنسبة إلى كل واحد منهما مجملا<⁽⁵⁾ أو >هو ما أفاد شيئا من جملة أشياء هو مُتَعَيِّنٌ في نفسه، واللفظ لا يعينه، مثل: لفظ "القرء" فهو يفيد إما "الطهر" وحده وإما "الحيض وحده"، واللفظ لا يعينه<⁽⁶⁾

والمتتبع لأقسام اللفظ - بحسب مراتب الدلالة - عند الرازي يجدها ستة أقسام أربعة لواضح الدلالة وهي: المحكم، والظاهر، والنص، والمفسر، واثنان لخفي الدلالة وهي: المتشابه، ويتضمن المؤول والمجمل، وقد أغفل الخفي والمشكل لأنهما يندرجان تحت المجمل. ويمكن تمثيل هذه الأقسام في الشكل التالي:



أقسام اللفظ باعتبار مراتب الظهور والخفاء عند الرازي

¹ - ابن منظور، لسان العرب، 11 / 39

² - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 303

³ - الرازي، المحصول، 3 / 153

⁴ - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 328

⁵ - الرازي: [المحصول، 1 / 230]، [المعالم، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار المعرفة،

القاهرة، مصر، د ط ، 1994 ، ص 37 - 38]

⁶ - الرازي، المحصول، 1 / 230

كما تناول أقسام الجمل في محموله فقال: >أما اللفظ: فيما أن يحكم عليه بالإجمال حال كونه مستعملا في موضوعه، أو حال كونه مستعملا في بعض موضوعه، أو حال كونه مستعملا لا في موضوعه ولا في بعض موضوعه<⁽¹⁾، ثم فصل القول في هذه الأقسام الثلاثة⁽²⁾

¹ - المصدر السابق، ص 155
² - المصدر نفسه، ص 155 – 158

المفصل الثالث

قضايا نحوية وصرفية:

المبحث الأول: الجملة والكلام عند الرازي

المبحث الثاني: أقسام الجملة عند الرازي

المبحث الثالث: الاشتقاق وأقسامه عند الرازي

المبحث الرابع: دور الاشتقاق في توجيه دلالة

الألفاظ

الفصل الثالث: قضايا نحوية وصرفية:

المبحث الأول: الجملة والكلام عند الرازي:

تمهيد:

تعد الجملة من أهم اللبانات التي قامت عليها الدراسات اللسانية والأصولية باعتبارها أصغر وحدة تركيبية قابلة للتحليل، تتخذها كل دراسة نحوية أو أصولية منطلقاً للوصف والتفصيل وتهتم بدراستها من حيث التأليف أو التركيب وعلاقة العناصر بعضها ببعض ووظيفة كل عنصر منها عند ارتباطه ببقية العناصر.

والناظر في الدراسات النحوية القديمة يجد أن الجملة لم تحظ باهتمام النحاة في القرون المقدمة إذ لم يخصصوا لها أبواباً وفصولاً تتناولها بالدراسة، ولم يضعوا لها تعريفاً يحدد مفهومها وحدودها ويميزها عن الكلام وإنما كانت ملاحظاتهم لها متناثرة في ثنايا مؤلفاتهم وتركزت في دراسة العناصر والمفردات التي تتألف منها على حدة؛ ولعل السبب في ذلك هو ارتباطهم بنظرية العامل التي بنوا عليها الكثير من قواعدهم النحوية، بل كانت المعول عليها في التحليل النحوي والتوجيه الإعرابي وأثر العامل يظهر في العناصر والمفردات بخلاف الجملة.

وبمرور الزمن وبالتحديد بداية من عصر ابن هشام الأنصاري زاد الاهتمام بالجملة وحظيت بعناية فائقة من قبل النحاة، فقد عقد لها ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب" باباً جمع فيه كل ما يتعلق بها من حيث التعريف والإعراب والإسناد وكل ما قاله النحاة بشأنها. وإلى جانب النحاة أولى الفخر الرازي الجملة والكلام اهتمامه سواء في محموله أو تفسيره وقد أضاف قسماً ثالثاً للجملة هو: "الجملة الشرطية". وهذا يتفق مع الزمخشري الذي قسم الجملة إلى أربعة أقسام.

وقد تباينت آراء النحاة والأصوليين واللسانيين في تحديد مفهوم الجملة وبيان حدودها ومكوناتها الأساسية فمنهم من جعلها مرادفة للكلام ومنهم من جعلها مختلفة عنه وأن بينهما عموم وخصوص. وانطلاقاً من الأهمية التي تحتلها الجملة في التحليل النحوي والدلالة على المعنى الذي يمثل الغاية من الدراسات الأصولية واللغوية (الصوتية، الصرفية النحوية، المعجمية) بل قمتها جاءت هذه الدراسة لتبرز مفهوم الجملة عند النحاة قديماً وحديثاً وعند الرازي، والمعايير التي استندوا عليها في ضبط هذا المفهوم، وكذا أقسامها.

أولاً: مفهوم الجملة والكلام

أ - في اللغة: الجملة بضم الميم جماعة الشيء، وفي التنزيل قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ (الفرقان: 32) أي دفعة واحدة وعلى ذلك فالجملة تعني التجمع في مقابلة التفرق ومن هنا أطلقوا كلمة جملة على جماعة كل شيء، والجملة واحدة الجمل والجملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة وأجمل الحساب كذلك والجملة جماعة كل شيء بكامله من الحساب والكلام.⁽¹⁾ وقال صاحب تاج العروس: >الجملة بالضم جماعة الشيء وكأنها اشتقت من جماعة الجبل لأنها قوى كبيرة جمعت فأجملت جملة... قلت: ومنه أخذ النحويون الجملة لمركب من كلمتين أسندت إحداها للأخرى⁽²⁾ وقال ابن فارس: >الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما بَجُمُعٍ وَعِظْمٌ وَالْأُخْرُ حُسْنٌ. فالأول قولك: أجملت الشيء وهذا جملة الشيء وأجملته: حصَّلتُه⁽³⁾

نستنتج مما سبق أن دلالة الجملة في اللغة لا تخرج عن معنى جمع الأشياء عن تفرق ومن ذلك جمع الكلمات المتفرقة في وحدة واحدة أو مجموعة واحدة ذات معنى مفيد.

وأما الكلام في اللغة فمن الجذر (ك، ل، م) واللفظ مصدر (تَكَلَّمَ، يَتَكَلَّمُ تَكَلُّماً)؛ أي تحدث والكلام: القول أو ما كان مكتفياً بنفسه، قال تعالى في محكم تنزيله: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ (مريم: 10) والظاهر أن لفظ الكلام ورد بالمعنى النحوي عند أصحاب المعاجم⁽⁴⁾ قال الرازي: >وتركيب الكاف واللام والميم بحسب تقاليبها الستة الممكنة تفيد القوة والشدة فواحد منها مهمل: (ل م ك) وخمسة منها معتبرة فالأول: (ك ل م) فمنه الكلام؛ لأنه يقرع السمع ويؤثر فيه وأيضاً يؤثر في الذهن بواسطة إفادة المعنى ومنه الكلام للجرح وفيه شدة وألم والكلام ما غلظ من الأرض وذلك لشدته والثاني: (ك م ل)؛ لأن الكامل أقوى من الناقص والثالث (ل ك م) ومعنى الشدة في اللكم ظاهر والرابع: (م ك ل) ومنه "بئر مكول" إذا قل ماؤها وإذا كان كذلك كان ورودها مكروها فيحصل نوع الشدة عند ورودها والخامس: (م ل ك) يقال: "ملك العجيز" إذا أمعنت عجنه فاشتد وقوى ومنه "ملك الإنسان" لأنه نوع قدرة.⁽⁵⁾

¹ - ابن منظور، لسان العرب، 11 / 153

² - الزبيدي (محمد بن محمد، ت 1205 هـ)، تاج العروس في جواهر القاموس، تحقيق: ضاحي عبد الباقي، مؤسسة الكويت للتقدم، الكويت، د ط، 2001، 8 / 238

³ - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، دن، 1 / 481

⁴ - الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب، ت 817 هـ)، القاموس المحيط، دار الغد الجديد، القاهرة، مصر، ط 1، 2014، ص

1368

⁵ - الرازي، التفسير الكبير، 24 / 22 - 23

ب - عند اصطلاح النحاة:

1 - عند النحاة القدامى:

لقد تعددت آراء النحاة القدامى في تعريف الجملة، ومن الثابت أن مصطلح الجملة عند بعضهم كان متلبسا بمصطلح الكلام ولم يكن ثمة فصل بينهما، فقد ذكره سيبويه في بعض المواضع من كتابه؛ فقال في باب ما يحتمل الشعر: <وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا لأن هذا موضع جمل وسنين ذلك فيما يستقبل إن شاء الله>⁽¹⁾

وقال أيضا: <جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر لأنه في معنى إذ>⁽²⁾ وقال في موضع أخرى: <فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف؛ فإن سميت به باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف. فهذه جملة هذا كله>⁽³⁾ غير أن هذه الاستعمالات للفظ "الجملة" لا تدل على المعنى النحوي للجملة وقد اكتفى سيبويه بذكر العناصر المكونة للجملة وهما المسند والمسند إليه باعتبارهما طرفي الإسناد، وأفرد لهما بابا في كتابه؛ فقال: <هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًا>⁽⁴⁾.

وكان أبو العباس المبرد [ت 285هـ] أول من استعمل مصطلح "الجملة" بمعناه النحوي إلا أنه يسويه بمصطلح الكلام، ومن ذلك مثلا قوله: <وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة>⁽⁵⁾ ويقول في موضع أخرى من كتابه: <الأفعال مع فاعليها جمل>⁽⁶⁾.

وبعد القرن الرابع الهجري انقسم النحاة إلى فريقين في التمييز بين المصطلحين

(الجملة والكلام):

الفريق الأول:

ويسوي بين المصطلحين؛ أي أن الكلام والجملة مترادفان نحويا وهما: "ما أديا معنى يحسن السكوت عليه". ومن أنصار هذا المذهب: أبو الفتح ابن جني الذي عرف الكلام بأنه: <كل لفظ

¹ - سيبويه، الكتاب، 1 / 32

² - المصدر نفسه، ص 119

³ - المصدر نفسه، ص 208

⁴ - المصدر نفسه، 23

⁵ - المبرد (محمد بن يزيد، ت 285 هـ)، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، د ط،

1994، ص 146

⁶ - المصدر نفسه، 126

مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل⁽¹⁾ وعرفه بالمعنى ذاته عبد القاهر الجرجاني فقال: <اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو: "خرج زيد" سمي كلاما وسمي جملة⁽²⁾ وكذلك الزمخشري حيث قال: <والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر، وتسمى الجملة⁽³⁾ والثاني: يفرق بين المصطلحين، ومن أنصاره الاسترابادي [ت 686^{هـ}] الذي يفرق بين الجملة والكلام تفرقة حاسمة فيقول: <والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل...، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس⁽⁴⁾ > والمقصود بقوله: "ما تضمن الإسناد الأصلي" ما تألف منه الكلام؛ أي إسناد الفعل إلى الفاعل نحو: جاء محمد وإسناد الخبر إلى المبتدأ نحو: زيد قائم، وأما "الإسناد غير الأصلي" فهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ولا جملة والمراد بقوله: "مقصودة لذاتها" الجمل المستقلة نحو: حضر محمد، وليتك معنا، وأما "المقصودة لغيرها" فهي الجمل غير المستقلة وذلك كالجمل الواقعة خبرا أو نعتا أو حالا أو صلة أو نحو ذلك، وذلك نحو قولك: "أقبل أخوك وهو مسرع" فجملة "هو مسرع" ليست مستقلة بل هي قيد للجملة قبلها. وقيل بأن المراد بقوله: "المقصودة لذاتها" ما أردنا الإخبار عنه أولا وأصالة مثل: الشمس طالعة فهذا التركيب يسمى جملة ويسمى كلاما؛ لأنه تضمن إسنادا أصليا وكان مستقلا بنفسه وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها. وأما المراد بقوله: "المقصودة لغيرها" ما لم يزيد الإخبار عنه ولم نقصده مثل: خرجت والشمس طالعة ف: "الشمس طالعة" لا يعد هنا كلاما؛ لأننا لا نزيد الإخبار بطلوع الشمس، بل يسمى جملة فقط؛ أي أن المركب الإسنادي إذا كان جزءا من تركيب أكبر يسمى جملة ولا يسمى كلاما فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاما فإذا قلنا: "محمد أقبل أخوه يحمل كتابا غلافه أزرق" كان المقول كلاما وكل من "أقبل أخوه" و"يحمل كتابا" و"غلافه أزرق" يعد جملة وإن لم يكن لها كيان مستقل ولم يقصد الإسناد فيها

¹ - ابن جني، الخصائص، 1 / 18

² - الجرجاني، الجمل، تحقيق: علي حيدر، دار العلم، دمشق، سوريا، ط 1، 1972، ص 40

³ - الزمخشري، المفصل، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2004، ص 32

⁴ - الرضي (محمد بن الحسن الإسترابادي، ت 686 هـ)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1966، 1 / 18

لذاته ولا يعد كلاماً عند الرضي وابن هشام وهو جزء من تركيب نحوي أطول فالأول خبر والثاني حال والثالث صفة⁽¹⁾

وقد وافق ابن هشام الأنصاري [ت 761*] الرضي وعرف الكلام بأنه: >القول المفيد بال قصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك: "قام زيد" والمبتدأ والخبر ك: "زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو: "ضرب اللص" و"كان زيد قائم" و"ظننته قائماً"⁽²⁾ فالعلاقة بين الجملة والكلام هي علاقة "عموم وخصوص" فكل كلام جملة لأنه تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته أما الجملة فعلى خلافه فقد لا تكون مقصودة لذاتها وبالتالي فهي أعم من الكلام.

والحق أن الرضي ومن معه من النحويين لما ذهبوا إلى أن الجملة هي: "ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصوداً لذاتها أو لغيرها" أرادوا بذلك أنهما العمدة التي لا يسوغ حذفه إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به ولم يريدوا خلو الجملة من المعنى ولو كان جزئياً (المعنى النواة) والدليل على ذلك قول الرضي: "ما تضمن الإسناد الأصلي" ففيه تأكيد على وجود المسند والمسند إليه المذكورين أو مقدرين ولا ينفي وجود المعنى أصلاً، وأما الفضلة فقد يُستغنى عنه ولا يلزم أن يتحقق في كل جملة كالمفعول به أو الحال أو الصفة أو التوكيد... إلخ وقد لا يستقيم المعنى إلا بذكرهما كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ (الشعراء: 130) فحذف الحال هنا يفقد الجملة دلالتها، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ (الأنبياء: 16) ففي عدم ذكر الحال هنا فساد أي فساد وقد لا تتم الفائدة بذكر الخبر وحده بل لابد من ذكر النعت معه - مع أن الأصل في الخبر أن تتم به الفائدة - كما في قوله سبحانه وتعالى يخاطب المعارضين: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (النمل: 55)⁽³⁾

2 - عند فخر الدين الرازي:

عرف الرازي الكلام أثناء شرحه لتعريف أبي الحسين للكلام فقال: >وأما الكلام فهو الجملة المفيدة وهي: إما الجملة الاسمية كقولنا: "زيد قائم" أو الفعلية كقولنا: "قام زيد"، وإما مركب من جملتين وهي الشرطية كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"⁽⁴⁾

1 - محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 2 ، 2001 ، ص 22

2 - ابن هشام (جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ت 761 هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد

الله، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1 ، 1964 ، 2 / 419

3 - محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص 33

4 - الرازي، المحصول، 1 / 180

من هذا التعريف يمكننا أن نقول:

- إن ما ذكره الرازي في تعريف الكلام وتمييزه، حاصله يؤدي إلى ما يؤديه تعريف النحاة المشهور للكلام، الذي هو "قول مفيد مقصود لذاته"، وإنما اختلفت جهتا التعريف فتعريف الرازي: تعريف في المثال وتعريف النحاة بالماهية والذات

- إن الجمل - عند الرازي - أعم من الكلام، وهذا واضح من تقييده للكلام بأنه: "الجمل المفيدة وهذا هو أحد مذهبي النحاة، وهو اختيار الرضي في شرحه على الكافية وهو ما صوبه ابن هشام في المغني"⁽¹⁾

- إن أغلب الأصوليين ذهبوا إلى القول بالترادف بين الجملة والكلام، وهو أحد مذهبي النحاة وهو اختيار ابن جني والجرجاني والزحشري وغيرهم، ولعل ارتباط الأصوليين بالنص الشرعي هو الذي جعلهم لا يفرقون بين الجملة والكلام لأن الجمل بجميع أنواعها في القرآن والسنة النبوية لها معنى يحسن السكوت عليه والدليل على ذلك أحكام الوقف والابتداء.

- يتفق الرازي مع ابن هشام وأتباعه في انقسام الجملة إلى قسمين، مفيدة وهي المرادفة للكلام وغير مفيدة.

ونستنتج مما سبق أن المعيار المعتمد في تعريف الجملة والكلام عند النحاة القدامى هو "الإسناد" وهذا ما جعلهم ينظرون إلى المسند والمسند إليه بأنهما عماد الجملة؛ لأن وجودهما شرط كاف لبناء الجملة التي أسس النحاة عليها تحليلهم.

ويظهر أنه لا خلاف بين الاتجاهين السابقين: (الفريق الأول) و(الفريق الثاني + الرازي) في أن الجملة تقوم على معيار الإسناد الأصلي وطرفاه مسند ومسند إليه وأن الفرق الجوهرية بينهما يكمن في كون أصحاب المذهب الأول ربطوا في حد الجملة بين معيار الإسناد ومعيار الدلالة إذ جعلوا إتمام المعنى معياراً للجملة فيه تحدد أبعادها؛ أي بدايتها ونهايتها، فإذا لم يتم المعنى لا يسمى المركب الإسنادي جملة، وأما أصحاب الاتجاه الثاني فقد اكتفوا بالعلاقة النحوية القائمة بين عناصر البنية التركيبية وحصروها في العلاقة الإسنادية، ومن ثم كان قولهم: الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي وكانت مقصودة لذاتها أو لا. وهذا لا يعني خلو البنية التركيبية من المعنى، فالمعنى قد يكون جزئياً يصلح أن يكون لبنيته التركيبية مضموناً مستقلاً قائماً بذاته؛ أي أن للجملة كياناً مستقلاً قائماً بذاته ولناخذ على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَا مِنْهُمُ بَعْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (95) وَلَوْ أَنَّ

¹ - ابن هشام، مغني اللبيب، 1 / 49

أَهْلَ الْقَرْىِ آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٥-٩٦﴾ (الأعراف: 95-96) فقد حصر بعض النحويين عدد الجمل في هذه الآية الكريمة في ثلاث جمل وهي:

- "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقَرْىِ آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"

- "وَلَكِنْ كَذَّبُوا"

- "فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ"

واعتبروا قوله تعالى: "وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ" بأنه ليس بجملته قائمة بنفسها ولا مستقلة لأنها حال من المفعول به في الجملة السابقة عليها (العامل فيها الفعل: أخذ) فلا تعد جملة. وقد علق ابن هشام - وهو من أنصار الاتجاه الثاني - على حصر الجمل في ثلاث بقوله: >وهذا هو التحقيق ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها اعتراض وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً. <⁽¹⁾

3 - عند النحاة الغربيين:

تعددت آراء اللسانيين الغربيين وتفاوتت في حد الجملة، بسبب اختلاف المعايير وزوايا النظر ومن أبرز هذه المعايير ما يأتي:

1.3 - المعيار الدلالي: اعتمد النحو الغربي الكلاسيكي (Traditional Grammar) في حد الجملة على المعيار الدلالي والذي بقي سائداً حتى العصر الحديث والجملة في ضوءه هي: "نسق من الكلمات تؤدي فكرة تامة" وذلك كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ (المائدة: 54) فالجمل الواردة في الآية الكريمة: "فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ"، "يُحِبُّهُمْ"، "يُحِبُّونَهُ"، "يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"، "لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ" تعد جملة واحدة من الناحية الدلالية؛ لأنها تؤدي فكرة تامة وأما من زاوية الإسناد فهي خمس جمل مستقلة بنيويًا ولكل منها معنى جزئي يرتبط بالمعنى العام⁽²⁾

¹ - المصدر السابق، ص 420

² - عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات واللغة العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2004، ص

إن معيار الدلالة (المعنى) أو الاستقلال التام يجعل الجملة فضفاضة لا يحكمها النظام النحوي بداية وهذا دليل واضح على ضعف هذا المعيار؛ إذ يمتد بنا الأمر إلى فقرة كاملة حتى يكتمل المعنى الذي يريده المتكلم⁽¹⁾

2.3 - المعيار البنيوي (الشكلي): يرى أنصار هذا الاتجاه ومنهم: قاردنر وهاريس وقولدمان أن الجملة هي مجموعة كلمات تنتهي بنقطة، يقول هاريس في حد الجملة: <هي نمط تركيبى ذو مكونات شكلية خاصة>⁽²⁾ وهذا المفهوم يستخدم لأغراض تعليمية وأما الجملة عند "بلومفيلد: Bloomfield" فهي: <شكل لغوي مستقل، لا يتضمنه من خلال أي تركيب نحوي شكل لغوي أكبر منه>⁽³⁾ ويبدو من ظاهر كلامه أن التركيب؛ أي الجانب الشكلي هو المعتمد في تعريف الجملة وليست الدلالة ولكن الناظر في شرط التركيب الذي يعنيه يتبين له أن اكتمال المعنى الدلالي لازم من لوازم التعريف وعلى الرغم من اهتمام البنيويين بالشكل في حد الجملة إلا أنهم رجعوا عند تحديد عناصر الجملة ومكوناتها إلى مفهوم "الإسناد"؛ أي أن الجملة باعتبارها الوحدة الصغرى في بناء الخطاب وهي أقل ما يتلفظ به يجب أن تتوفر على المسند والمسند إليه فعند تحليل جملة من نحو قوله تعالى: ﴿وَالْأَمَّةُ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ (البقرة: 220) إلى مكوناتها المباشرة فإنهم يقسمونها إلى مكونين أساسيين هما:

"الْأَمَّةُ مُؤْمِنَةٌ" و "خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ" وهذا يدل على تمسكهم بالدلالة والإسناد وإن أسقطوها ظاهراً⁽⁴⁾

3.3 - معيار الإسناد عند التحويليين: يقوم النحو التوليدي التحويلي على جملة من الأفكار الرئيسية من أهمها:

- أن النحو وسيلة لتوليد الجمل الصحيحة في لغة ما؛ أي أن البحث فيه موجه إلى الجملة باعتبارها أصغر وحدة لغوية دالة.

- للجمل الحقيقية "المنجزة فعلاً" بنى عميقة يجب وصفها لفهم البنى السطحية. وبناء على ذلك ربطوا بين البنيتين "العميقة والسطحية" في تعريف الجملة فقالوا: <الجملة قَرْنٌ يَحْصُلُ عَلَى نَحْوٍ خَاصٍ بَيْنَ تَمَثِيلِ صَوْتِي يَمَثِلُ الْمَنْطُوقَ "البنية السطحية" وبين ضرب معين من البنية

¹ - خليل عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، دار عالم المعرفة، جدة المملكة العربية السعودية، ط 1، 1984، ص 76

² - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 2، 2007، ص 88

³ - فولفجانج هاينه وديتر فيفجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1999،

ص 19

⁴ - عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات واللغة العربية، ص 19

المجردة "البنية العميقة" وهذا كله في إطار الإسناد، ولم يعترض على هذه الفكرة من التحوليين إلا قليل باعتبارها قاصرة لا تشمل جميع الجمل ومن ذلك مثلاً: جملة النداء والتعجب وجملة نعم وبئس...⁽¹⁾

4 - عند النحاة المحدثين:

حاول اللغويون المحدثون أن يقدموا تعريفات للجملة، ولكنهم لم يتفقوا في ضبط المعايير التي من خلالها يصلون إلى معنى الجملة ومعرفة حدودها؛ ولعل السبب في ذلك يعود إلى اختلاف المدارس والمذاهب اللغوية التي ينتمي إليها هؤلاء، فمنهم من أخذ عن النحاة القدامى ومنهم من تأثر بالمدارس الغربية ومنهم من زواج بين الاتجاهين، ويمكن حصر تعريف الجملة عند المحدثين في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: ويركز على المعيار الدلالي في تعريف الجملة دون الالتفات إلى قضية التركيب الإسنادي، ومن أنصاره إبراهيم أنيس الذي يرى أن الجملة في أقصر صورها هي: "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟، فأجاب: زيد فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد"⁽²⁾ وقد سار محمد حماسة⁽³⁾ ومهدي المخزومي على خطى إبراهيم أنيس، يقول مهدي المخزومي: "الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزائها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع"⁽⁴⁾ فالجملة وفق هذا المعيار قد تكون لفظاً ما دام قد أفاد معنى يحسن السكوت عليه.

ولكن المثال الذي قدمه إبراهيم أنيس لا يلغي البنية العميقة للجملة "كان معي وقت ارتكاب الجريمة زيد" وهي الأصل الذي يسمح لنا بتفسير العلاقات النحوية بين التراكيب.

والحق أن هذه التعريفات تدل على تأثر أصحابها بالمنهج الوصفي الذي ساد في أوروبا وأمريكا لسنوات طويلة وهو توجه لساني حديث يقوم بدراسة اللغة ووصفها مستبعداً التعليل والتقدير في تحليل الظاهرة اللغوية، وأن الغاية من دراسة النحو هي التطبيق لا التنظير ويظهر ذلك في قول مهدي

¹ - المصدر السابق

² - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط 4، 2010، ص 23

³ - محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، دار غريب للنشر والتوزيع والإعلام، القاهرة، مصر، ط 1،

2000، ص 22

⁴ - مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، دمشق، سوريا، ط 2، 1986، ص 21

المخزومي: <إن النحو دراسة وصفية تطبيقية> (1) ولعل هذه الغاية تأتي في المرحلة الثانية؛ أي بعد التنظيم والوصف والتحليل؛ لأن الدراسة التطبيقية تنطلق من حيث تنتهي البحوث النظرية. (2)

الاتجاه الثاني: ويعتمد على معيار الإسناد في حد الجملة، فقد سار أنصاره على نهج القدامى في تناولهم للجملة فأقاموها على أساس الإسناد، أفاد، أم لم يفد قصد لذاته، أم لم يقصد. وفرقوا بين الجملة والكلام ومن هؤلاء: عبد السلام هارون الذي عرف الجملة بقوله: <هي القول المركب أفاد أم لم يفد، قصد لذاته، أم لم يقصد وسواء أكانت مركبة من فعل وفاعل، أم من مبتدأ وخبر، أم ممّا نُزِلَ منزلتهما كالفعل ونائب الفاعل، والوصف وفاعله الظاهر> (3) ولا يختلف الأمر عند عبده الراجحي؛ إذ يقول: <والجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل> (4)

الاتجاه الثالث: ويجمع بين الاتجاهين (الإسناد والدلالة) في حد الجملة ويمثله خليل عمارة الذي يرى أن الجملة هي: <الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ونسبها الجمل التوليدية أو المنتجة بشرط أن تسير على نمط من أنماط البناء الجُملي في اللغة العربية> (5)

ثانيا - أهمية الإسناد في بناء الجملة:

يقوم بناء الجملة عند النحاة على أساس الإسناد الأصلي وهو معيار كاف ومفيد لأنه مبدأ علمي ثابت وشامل ومطرّد شأنه في ذلك شأن القوانين العلمية التي تتميز بالثبات والشمولية كالقانون الرياضي دلّتا (Δ) في حل المعادلات الرياضية من الدرجة الثانية في مجموعة الأعداد الحقيقية، فكما أن جميع المعادلات من الدرجة الثانية تخضع في حلها للمميز (Δ) فكذلك الجملة في النحو العربي تخضع لمبدأ الإسناد الذي يشكل علاقة ذهنية (عقلية) مجردة تعمل على ربط المسند بالمسند إليه، وهذا الربط ليس مطلقا بل لا بد من مناسبة بين الكلمتين؛ أي تعلق إحداها بالأخرى، جاء في شرح ابن يعيش: <وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداها إلى الأخرى، فعَرَفَكَ بقوله: أُسِنِدْتُ إحداها إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداها تَعَلُّقٌ بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة> (6)

1 - المصدر السابق، ص 19

2 - عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات واللغة العربية، ص 184

3 - عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 5، 2001، ص 25

4 - عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2000، ص 85

5 - خليل عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 34

6 - ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، ت 643 هـ)، شرح المفصل، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2001، 1 / 72

وقد أفرد لهما سيبويه بابا في كتابه فقال: > هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًا وقد بين سيبويه بقوله: "ولا يجد المتكلم منه بُدًا" أن الكلام لا بد أن يتألف منهما⁽¹⁾ وليس في العربية غالبا من لفظ يدل على (الإسناد)، كما في غيرها من اللغات الهندية الأوربية مثل اللفظ (أَسَتْ) في الفارسية و(Is) في الانجليزية و(est) في الفرنسية و(ist) في الألمانية وغيرها من اللغات، ولكن الجملة العربية في أكثر حالاتها تتضمن شيئا آخر يشير إلى الإسناد دائما، شيئا ألحق بالمسند إليه وألصق به وهو صوت الضمة، وقد ألحق بالمسند إليه ليكون علما على كونه مسندا إليه وقد ثبت بالاستقراء أن الضمة دائما علم الإسناد تلحق المسند إليه أو صفة المسند إليه التابعة له⁽²⁾ والمسند إليه لا يكون إلا اسما كالفاعل ونائبه في الجملة الفعلية والمبتدأ في الجملة الاسمية أما المسند فيكون فعلا أو ما يقوم مقامه كاسم الفعل في الجملة الفعلية ويكون اسما في الجملة الاسمية قال ابن يعيش في شرحه: >الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسميين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيدٌ وانطلق بكرٌ ويسمى الجملة⁽³⁾

وقد اختلف النحاة في إدراج بعض الجمل تحت ضابط الإسناد، كالجمل الشرطية عند الزمخشري والرازي، والظرفية عند ابن هشام، والنداء والتعجب وجملة نعم وبئس التي جعلها بعض المحدثين قسما أخرى سموه: الجمل غير الإسنادية أو ذات الركن الواحد أو الموجزة أو الناقصة، ومن هؤلاء عبد الرحمان أيوب الذي يرى أن الجمل غير الإسنادية وهي: جملة النداء، وجملة نعم وبئس وجملة التعجب لا يمكن أن تكون جملا فعلية أو اسمية لمجرد تأويل النحاة لها؛ لأن الجمل الفعلية أو الاسمية تبنى على الإسناد وتسمى الجمل الإسنادية أما مثل: "يا عبد الله" فمن الجمل غير الإسنادية⁽⁴⁾ ويتفق مهدي المخزومي مع عبد الرحمان أيوب في كون النداء ليس بجملة إسنادية ولكن يختلف معه في تسمية هذا التعبير جملة أصلا بل هو أسلوب خاص يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص وله دلالة خاصة يحس بها المتكلم والسامع، ولن يؤدي هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ ولا بالاستعانة بغير أدوات النداء والدليل على ذلك أن حذف أداة النداء وإقامة الفعل الذي قدره مكانه يذهب بالدلالة المقصودة من أسلوب النداء ويعود الكلام بعد التقدير إلى طبيعة أخرى ودلالة أخرى؛ أي يتحول من كونه إنشأ إلى كونه خبرا، ومن كلام يؤدي وظيفة لغوية خاصة إلى

¹ - سيبويه، الكتاب، 1 / 23

² - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط 2، 2007، ص 13

³ - المصدر نفسه، ص 7

⁴ - عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، 1 / 1957

كلام يؤدي وظيفة أخرى، وشتان بين قولهم: (أدعو عبد الله) وقولهم: (يا عبد الله). يقول مهدي المخزومي: >ونحن إذ نتفق مع الدكتور في مخالفته القدامى نختلف معه في تسمية مثل هذا التعبير جملة؛ لأن الجملة إنما تقوم على أساس من الإسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة ولا تقوم مثل قولهم: "يا عبد الله" على مثل ذلك الأساس ولا يؤدي مثل تلك الفكرة؛ ولأن مثل قولهم: "يا عبد الله" لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه ولفت نظر المنادى، ولا يختلف عن أمثاله من الأدوات التي تؤدي مثل ما يؤديه هذا التعبير من مثل "ألا" للتنبيه و"ها" التي للتنبيه أيضا وغيرهما إلا في أنه مركب لفظي لا يرتفع إلى منزلة الجملة ولا يصح تسميته بالجملة أيضا<⁽¹⁾ ويقول حاتم صالح الضامن: >ورغم كل المحاولات النظرية لتفسير هذا فالثابت أن التركيبين مختلفان أساسا فالأول طلبي والثاني خبري كما يقول البلاغيون فجهد البلاغيين العرب لها مكانها وتقديرها في دراسة الجملة العربية وهي المكمل الطبيعي لجهود النحاة في هذا الميدان.<⁽²⁾ ويرى أغلب النحاة وخاصة القدامى أن هذه الأقسام يمكن ردها إلى معيار الإسناد، يقول ابن يعيش: >وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط: فعل وفاعل، والجزاء: فعل وفاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو: (استقر) وهو فعل وفاعل<⁽³⁾ وأن النداء جملة فعلية؛ لأن حرف النداء ناب عن الفعل. يقول ابن يعيش: >ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في مؤن واحد؛ وهو النداء خاصة وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساغت فيه الإمالة.<⁽⁴⁾ والعبرة في الجملة بصدرها (المسند والمسند إليه) ولا عبرة بما تقدم عليها من حروف؛ لأن المعتبر ما هو صدر في الأصل؛ أي ما كان مسندا ومسندا إليه في الأصل فالجمل في نحو:

- يا عبد الله أصلها: أنادي عبد الله

- ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ (النحل: 5): والتقدير: خلق الأنعام

- ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ (غافر: 81) والتقدير: تنكرون آيات الله

- ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل: 1) والتقدير: أقسم والليل إذا يغشى

- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: 06) والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين فأجره⁽⁵⁾

¹ - مهدي المخزومي، في النحو العربي، ص 56

² - حاتم صالح الضامن، علم اللغة، ص 67 - 68

³ - ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 29

⁴ - المصدر نفسه، ص 73

⁵ - ابن هشام، مغني اللبيب، 1 / 420 - 421

ولعل السبب الذي حمل بعض المحدثين على إخراج الجمل السابقة من دائرة الإسناد هو تفادي القول بالتقدير ليلتقوا مع ما يتبنوا من أفكار نادت بها "مدرسة التحليل الشكلي" التي قامت على وصف ظاهر التراكيب دون الغوص في جانبها العميق عن طريق التأويل والتقدير.

والاكتفاء بالوصف الظاهري للتراكيب لا يسمح لنا بتفسير العلاقات النحوية كما ينبغي لأن الجملة لها بنيتان: سطحية وهي الفرع الظاهر، وعميقة: وهي الأصل الذي تنتظم فيه بنية التركيب، والذي يضبط العلاقة بين البنيتين هو التأويل والتقدير، وقد بحث القدامى الفروق الدلالية بين البنيتين، وبخاصة البلاغيون والفقهاء والمفسرون، يقول الرازي في تفسير قوله تعالى: "وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا": والأنعام منصوبة وانتصابها بمضمر يفسره الظاهر (يعني الفعل خلق) كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾ (يس: 39)⁽¹⁾

والنظر إلى الجملة من زاوية الإسناد الأصلي لا يعني إهمال الجوانب الأخرى (التركيبية والدلالية والتداولية)، فقد فصل النحاة في الأبعاد التي تدل عليها كل وظيفة من هذه الوظائف وإذ لا يسع المقام لتناولها بالتفصيل؛ لأن ذلك يحتاج إلى دراسة مستقلة يتم إبرازها بالشواهد والأدلة أكتفي بقول حسان بن ثابت بمدح آل جفنة الغساسين:

يُعْشَوْنَ حَتَّى لَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ *** لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُثْقِلِ

فالمقام يوجب رفع المضارع (لا تَهْرُ) وحمل (حتى) على الابتداء؛ لأن غرض الشاعر مدحهم فقد جعل كلابهم لا تنبح من يغشاهم لاعتيادها لقاء الضيوف ولو نصب (لا تهر) لجعله غاية للغشيان وهو مناف للمعنى المقصود⁽²⁾ والأمثلة على ذلك كثيرة. ولكنهم مع ذلك اعتنوا بالإسناد من أجل المحافظة على بناء اللغة واطراد نظامها.

المبحث الثاني: أقسام الجملة عند فخر الدين الرازي:

تنقسم الجملة العربية عند النحاة بعدة اعتبارات منها:

أولاً - باعتبار الشكل (بحسب طبيعة صدرها):

تنقسم الجملة باعتبار صدرها - عند أغلب النحاة - إلى قسمين اسمية وفعلية:

أ - الجملة الاسمية: وهي التي يكون صدرها اسم أو هي التي تبدأ باسم، قال الغلاييني: > الجملة الاسمية ما كانت مؤلفة من مبتدأ وخبر نحو: الحق منصور، أو مما أصله مبتدأ وخبر نحو: إن الباطل

¹ - الرازي، التفسير الكبير، 19 / 232

² - عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات واللغة العربية، 186

مخذول لا ريب فيه⁽¹⁾ وهذا ما يؤكد السيوطي في تعريفه للجملة الاسمية بأنها: > التي صدرها اسم ك (زيد قائم)، و(هيهات العقيق)⁽²⁾

ب - **الجملة الفعلية**: وهي التي صدرها فعل نحو: كتب الطالب الدرس. يقول السيوطي في تعريفها: والفعلية: > التي صدرها فعل ك (قام زيد)، و(ضرب اللص) و(كان زيد قائماً) و(ظننته قائماً) و(يقوم)، و(قم)⁽³⁾ ويقول الغلابيني: > الجملة الفعلية: ما تألفت من الفعل والفاعل نحو: سبق السيف العذل ومن الفعل ونائب الفاعل نحو: ينصر المظلوم، أو الفعل الناقص واسمه وخبره نحو: يكون المجتهد سعيداً.⁽⁴⁾

وأضاف ابن هشام الأنصاري إلى القسمين السابقين الجملة الظرفية وأرجع الجملة الشرطية إلى الفعلية فقال: > انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية، فالاسمية التي صدرها اسم (أصل ابتدائها اسم) ك (زيد قائم) و(هيهات العقيق) و(قائم الزيدان) عند من جوزوه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل ك (قام زيد) و(ضرب اللص) و(كان زيد قائماً) و(ظننته قائماً) و(يقوم زيد) و(قم)، والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور نحو: (أعندك زيد؟) أو (أفي الدار زيد؟) إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف (أي زيد استقر في الدار فزيد فاعل للفعل استقر المحذوف). وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية⁽⁵⁾ وأما الزمخشري فقد جعلها أربعة أقسام ويتضح ذلك من قوله: > والجملة أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك: (زيد ذهب أخوه) و(عمر أبوه منطلق) و(بكر إن تعطه يشكرك) و(خالد في الدار)⁽⁶⁾ وسار أبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني على خطى الزمخشري في هذه القسمة الرباعية للجملة يقول عبد القاهر الجرجاني: > فقد حصل لك أربعة أضرب من الجملة، وهي في الأصل اثنان الجملة من الفعل والفاعل والجملة من المبتدأ والخبر⁽⁷⁾ والحق أن المعيار في هذه القسمة سواء أكانت ثنائية أو ثلاثية أو رباعية هو الشكل؛ أي ما تبدأ به الجملة في الأصل من مفردات، فإن بدأت باسم فهي اسمية وإن بدأت بفعل فهي فعلية وإن بدأت بظرف سميت ظرفية وإن بدأت بأداة شرط سميت شرطية

1 - مصطفى الغلابيني، جامع الدروس العربية، راجعه وحققه: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية للطباعة، بيروت، لبنان، ط 2 ، 1993 ، 3 / 284

2 - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1998 ، 1 /

50

3 - المصدر نفسه

4 - مصطفى الغلابيني، جامع الدروس العربية، 3 / 284

5 - ابن هشام، مغني اللبيب، 2 / 492

6 - ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 88

7 - ابن هشام، مغني اللبيب، 2 / 492

وهذا التقسيم ليس بجديد عهد عند النحاة بل تمتد بوادره إلى سيبويه، فقد أشار إليه في باب المسند والمسند إليه عندما قال: > هذا باب المِسْنَدِ والمِسْنَدِ إليه، وهما ما لا يَعْني واحداً منهما عَنِ الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه وهو قولك: (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك) ومثل ذلك: (يذهب عبد الله) فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء⁽¹⁾

وأما فخر الدين الرازي فقد قسم الجملة باعتبار الشكل إلى ثلاثة أقسام ثم ذكر لكل قسم من هذه الأقسام تعريفاً حاصله يؤدي إلى ما يؤدي إليه تعريف النحاة المشهور لهذه الأقسام وإنما اختلفت جهتا التعريف، فتعريف الرازي في المثال وتعريف النحاة: تعريف بالماهية والذات يقول الرازي: > وأما الكلام فهو الجملة المفيدة. وهي: إما الجملة الاسمية كقولنا: (زيد قائم)، أو الفعلية كقولنا: (قام زيد)، وإما مركب من جملتين وهي الشرطية كقولنا: (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) >⁽²⁾ وهذه الأقسام هي:

- الجملة الاسمية: وهي ما كان صدرها في الأصل اسماً مثل: زيد قائم.

- الجملة الفعلية: وهي التي تبدأ في الأصل بفعل مثل: قام زيد.

- الشرطية: وهي ما تركب من جملتين مثل: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

وقد اعترض النحاة المحدثون على هذا التقسيم للجملة، واعتبروه ساذجاً وغير موفق؛ لأنه يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض، فالأمثلة التي قدمها النحاة القدامى كنماذج للجملة الاسمية بعيدة كل البعد عن الجملة الاسمية فمثلاً: (هيهات) عندهم اسم؛ لأنه يسمى: اسم فعل، ولكنه يفتقر إلى كل العلامات الموضوعية للأسماء مما جمعه ابن مالك في قوله:

بِالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالتَّوْبِيحِ، وَالنِّدَاءِ، وَأَلْ *** وَمُسْنَدٍ لِاسْمٍ مَيَّزُهُ حَصَلَ⁽³⁾

فلا هو بالنون، ولا بالمجرور، ولا بالمنادى، ولا بالمتصل بال، ولا بالمسند إليه. فكيف وأنى تسمى الجملة اسمية؟

و(هيهات) أيضاً بمعنى بَعْدَ عند جميع النحاة وهو فعل ماضي ولذلك وجب أن تكون الجملة فعلية ولا تكون اسمية.

¹ - سيبويه، الكتاب، 1 / 23

² - الرازي، المحصول، 1 / 180

³ - ابن مالك (أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ت 672 هـ)، أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ فِي النُّحُوِّ وَالصَّرْفِ الْمَسْمُوءَةِ بِالْخِلَاصَةِ فِي النُّحُوِّ، تحقيق: سلمان بن عبد العزيز بن عبد الله العُيُونِي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1428 هـ، ص 80

عليه فالتفريق الصحيح يجب أن لا يقوم على أساس الترتيب والموقع بل على أساس ما يؤديه المسند من معنى ووظيفة، فإذا كان المسند دالا على التجدد سميت الجملة فعلية؛ لأن التجدد معنى يستفاد من الأفعال، وإذا كان المسند يدل على الثبوت والدوام سميت الجملة اسمية؛ لأن الثبوت والدوام معنى يستفاد من الأسماء. يقول مهدي المخزومي: >ومن أجل تصحيح ما وقع فيه القدماء من تعسف وارتباك، وتمشيا مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي يحسن بنا أن نعيد النظر في تحديد الفعلية والاسمية في الجمل، وأن نحاول الوصول إلى تعريف يدخل في كلا القسمين ما هو منه ويخرج من كليهما ما ليس منه، فالجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلا؛ لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها...، أما الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسما.< (1)

إن تقسيم الجمل وفق معيار الإسناد والقول بأن الجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلا والجملة الاسمية ما كان المسند فيها اسما هو قول موفق، ولكن قد ترد عليه انتقادات عديدة منها:
- أن دلالة الفعل على التجدد إن صدقت مع الفعل المضارع فإنها لا تصدق مع الفعل الماضي.
- اختلاف النحاة في خضوع العديد من الجمل إلى معيار الإسناد كالجملة الظرفية والشرطية وجملة النداء.

ثانيا - باعتبار الوظيفة التي تؤديها:

وعمدة هذا التقسيم هي النظر إلى المعنى العام للجملة والذي ينحصر في الخبر أو الإنشاء ولكن قد يقع تبادل في المعنى بين الجملتين فتأتي الجملة الإنشائية بمعنى الخبر أو العكس؛ لأن الخبر والأمر متقاربان فيحسن إقامة كل واحد منهما مكان الآخر، وهذا التقسيم لم يذكره الرازي صراحة وإنما أورده عمليا في مواضع عديدة في التفسير الكبير
أ الجملة الخبرية: منزل ك مثلا: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (البقرة: 117) فقوله تعالى: كُنْ فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الإخبار عن سرعة نفاذ خلق الله. قال الرازي: >الأول: وهو الأقوى؛ لأن المراد من هذه الكلمة سرعة نفاذ قدرة الله في خلق الأشياء ونظيره قوله تعالى عند وصف خلق السموات والأرض: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ

¹ - مهدي المخزومي، في النحو العربي، ص 41 - 42

إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ إِنِّي نَارٌ طَائِعِينَ ﴿الدخان:33﴾
 وقوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (التوبة:84) فالآية وإن
 وردت بصيغة الأمر (الفعل المضارع المقرون بلام الأمر) إلا أن معناها الاخبار بأن هذه الحالة ستحصل
 والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ فهم وإن فرحوا وضحكوا طول عمرهم فهذا
 قليل لأن الدنيا منتهية، وأما حزنهم وبكاؤهم فكثير؛ لأن الآخرة ممتدة والمنتهي قليل أمام الممتد ولهذا
 أقام الأمر مقام الخبر. (1)

ب - الجملة الإنشائية: وقد يحدث العكس فينقلب الخبر إلى إنشاء كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ
 أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ
 وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ (البقرة:
 83). قال الرازي: >القول الرابع: قول الفراء أن موضع (لَا تَعْبُدُونَ) على النهي إلا أنه جاء على
 لفظ الخبر كقوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا﴾ (البقرة: 233) بالرفع والمعنى على النهي والذي
 يؤكد كونه نهيًا أمور أحدها: قوله تعالى: (أَقِيمُوا) وثانيها: أنه ينصره قراءة عبد الله وأبي (لَا تَعْبُدُوا)
 وثالثها: أن الإخبار في معنى النهي والأمر أكد وأبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنه كأنه سُورِعَ إلى
 الامتنال والانتهاه فهو يخبر عنه (2) وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا
 يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعَوْلَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ
 فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ
 حَكِيمٌ﴾ (البقرة: 228) فقد جاءت الآية بلفظ الخبر للدلالة على الأمر والفائدة في التعبير بلفظ الخبر
 عن الأمر من وجهين أحدهما: تأكيد الأمر اشعارًا بأنه مما يجب أن يتعلق بالمسارعة إلى امتثاله فكأنحن
 امتثلن الأمر بالتربص فهو يخبر عنه موجودا ومثاله قولهم في الدعاء: رحمك الله فقد أخرج في صورة الخبر
 ثقة بالإجابة كأنها وجدت الرحمة فهو يخبر عنها. وأما الثاني فهو الاتيان بالتكليف ومتى انقضت هذه
 المدة حصل المقصود. (3) وأيضا قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ
 يَتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَرِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ
 وَالِدَةٌ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلِدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا
 وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ

1 - الرازي، التفسير الكبير، 3 / 118

2 - المصدر نفسه، ص 176

3 - المصدر نفسه، 6 / 92 - 93

بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلِّمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿البقرة: 233﴾ لقد وردت الآية بصيغة الخبر الدالة على الأمر، وجاز ذلك لوجهين أحدهما: تقدير الآية (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ) في حكم الله الذي أوجبه، إلا أنه حذف لدلالة الكلام عليه والثاني: أن يكون معنى الآية (ليرضعن) إلا أنه حذف ذلك للتصرف في الكلام مع زوال الابهام.⁽¹⁾ قال الرازي: > لفظ الأمر قد يقام مقام الخبر، وبالعكس: أما أن الأمر قد يقام مقام الخبر فكما في قوله - ﷺ -: (إذ لم تستح فاصنع ما شئت) أي صنعت ما شئت وأما أن الخبر يقام مقام الأمر فكما في قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنَ كَامِلَيْنَ﴾ وقوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾⁽²⁾

والأمثلة في الخبر والإنشاء كثيرة والمقام لا يسع لتناولها جميعا؛ لأن ذلك يحتاج إلى دراسة مستقلة.

ثالثا - باعتبار الموقع الإعرابي الذي تحتله:

قسم النحاة الجمل من هذه الزاوية إلى قسمين:

أ - جمل لها محل من الإعراب: وهي التي يمكن تأويلها بلفظ مفرد؛ أي لو وقع في موضعها لفظ مفرد لظهر فيه الإعراب على ما يقتضيه العامل.

وعدها سبع جمل: الجملة الواقعة خبرا، الجملة الواقعة حالا، الجملة الواقعة مفعولا به، الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم، الجملة الواقعة مضافا إليه، الجملة الواقعة صفة، الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب.

ب - جمل ليس لها محل من الإعراب: وهي على خلاف السابقة؛ أي لا يمكن تأويلها بمفرد.

وعدها سبع جمل أيضا: الجملة الابتدائية أو المستأنفة، الجملة الاعتراضية، الجملة التفسيرية الجملة الواقعة جوابا للقسم، الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا أو جازم، الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف، الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب. وقد أشار الرازي إلى هذه الأقسام في كتبه وخاصة التفسير الكبير، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ فالجملة الفعلية (يَتَرَبَّصْنَ) في محل رفع خبر للمبتدأ (الْمُطَلَّقَاتُ)، قال الرازي: > لو قال: يتربصن المطلقات لكان ذلك جملة من فعل وفاعل، فما الحكمة في ترك ذلك، وجعل المطلقات مبتدأ ثم قوله: (يتربصن) إسناد الفعل إلى الفاعل، ثم جعل هذه الجملة خبرا عن ذلك المبتدأ قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتاب دلائل الإعجاز: إنك إذا قدمت الاسم فقلت: زيد فعل فهذا يفيد من

¹ - المصدر السابق، ص 126

² - الرازي، المحصول، 2 / 34

التأكيد والقوة ما لا يفيدته قولك: فعل زيد. <⁽¹⁾ وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (البقرة: 237) فالجملة الفعلية (أَنْ تَعْفُوا) في محل رفع مبتدأ للخبر (أَقْرَبُ) قال الرازي: موضع (أَنْ) رفع بالابتداء والتقدير: والعفو أقرب للتقوى واللام بمعنى (إلى)⁽²⁾

وحاصل القول أن النحاة قديما وحديثا اختلفوا في مفهوم الجملة والكلام، فمنهم من جعلهما مترادفين كالجرجاني وابن جني والزمخشري وغيرهم، ومنهم من فرق بينهما كالرضي وابن يعيش وابن هشام والرازي وغيرهم، ولعل أقرب الأقوال إلى العقل والمنطق هو ضرورة توفر عنصري الفائدة والإسناد فالنواة الأولى التي تتعقد بها الجملة العربية، ويكتمل بها معناها عناصرها الأساسية المسند والمسند إليه وما زاد عليهما فهو عنصر توسعه تمتد به الجملة ويؤتى به لتأدية وظائف أخرى دلالية تعين على فهم الجملة، وتسمى العناصر الفضلة. وأما أقسامها فأهمها التقسيم الثنائي، أي تقسيم الجملة إلى إسمية وفعلية.

المبحث الثالث: الاشتقاق وأقسامه.

- تمهيد:

اهتم الأصوليون إلى جانب اللغويين بالاشتقاق؛ ذلك أن القرآن الكريم بما امتاز به من قوة البناء ورسوخ الأركان يحتاج إلى قوالب لغوية شبه ثابتة ومطرده نستطيع من خلالها التعرف على أحكامه الكلية ومقاصده العامة. وهذه القوالب وإن تعددت وتنوعت فالاشتقاق أهمها؛ فبه يدرك معنى اللفظ ويعرف من خلاله مدلوله ومرماه.

وظاهرة الاشتقاق واحدة من أثر منابع العطاء والثراء اللغوي، فهو وسيلة من وسائل نمو اللغة وتطورها؛ إذ عن طريقه تواكب التطور الذي تمر به سائر اللغات في العالم من خلال ما يوفره لها من صياغة ألفاظ كثيرة لمعان متعددة ومختلفة من مادة الأصل.

والناظر في الدراسات اللغوية المتقدمة يجد أن الاشتقاق قد حظي بعناية اللغويين منذ وقت مبكر فقد دعت الحاجة إلى معرفته مع بداية التأليف في النحو وعلوم العربية؛ لما له من ارتباط بأصول الكلمات ومعانيها وأحوال تركيبها وما سوى ذلك كما دعت الحاجة إليه لمعرفة معاني الأسماء التي نقلها الناس عن العرب وجعلوا أصولها.⁽³⁾ وأفرده بالتأليف منذ القرن الثاني الهجري جماعة من اللغويين المتقدمين منهم: الأصمعي، قطرب، أبو الحسن الأخفش، أبو نصر الباهلي، المفضل بن سلمة، المراد

¹ - الرازي، المحصول، 6 / 93

² - المصدر نفسه، ص 156

³ - أحمد محمد قدورة، مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1999، ص 202

ابن دريد، الزجاج، ابن السراج، الرماني، النحاس، ابن خالويه، وابن جني. ومن المتأخرين نذكر: محمد المبارك، الأستاذ سعيد الأفغاني، والشيخ عبد القادر المغربي.

وقد أولى فخر الدين الرازي الاشتقاق اهتمامه، سواء في محصولة أو تفسيره وجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، أما الأول فقد تناوله في الجزء الأول من محصولة⁽¹⁾ وفي الفصل الثالث، الكتاب الأول، الباب الأول، الجزء الأول عند تفسيره الاستعادة. يقول الرازي: >اعلم أن أكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ هو طريقة الاشتقاق<⁽²⁾ وأما الثاني فقد اعتمده كثيرا وتناوله في تفسيره من خلال علاقته بالمعنى وكذلك الصيغ ودلالاتها وهذا ما سيوضحه البحث في الجانب التطبيقي.

وانطلاقا من الدور الذي يلعبه الاشتقاق في توجيه الدلالة جاء هذا المبحث ليسلط الضوء على مفهوم الاشتقاق وأقسامه عند الرازي، ودوره في توجيه الدلالة.

أولا - مفهوم الاشتقاق لغة واصطلاحا:

الاشتقاق في اللغة من مادة (ش، ق، ق) على وزن فعل والمتبع لمادة (ش، ق، ق) في المعاجم العربية يجد أن هذه الكلمة لم يطرأ على معناها المعجمي أي تغيير يذكر، فقد جاء في المعجم الوسيط للفيروز آبادي: >والاشتقاق أخذ شق الشيء، والأخذ في الكلام، وفي الخصومة يمينا وشمالا وأخذ الكلمة من الكلم<⁽³⁾ وقال ابن منظور: >واشتقاق الشيء: بنيانه من المرتحل واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه<⁽⁴⁾ وورد في مقاييس اللغة لابن فارس: >الشين والقاف أصل واحد صحيح يدل على انصداع في الشيء ويقال اشتق في الكلام في الخصومات يمينا وشمالا مع ترك القصد، كأنه يكون مرة في هذا الشق ومرة في هذا<⁽⁵⁾ وجاء في أساس البلاغة للزمخشري: >اشتق في الكلام والخصومة أخذ يمينا وشمالا وترك القصد، واشتق في الطريق في الفلاة مضى فيها<⁽⁶⁾

وأما الاشتقاق اصطلاحا: >فهو نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتها معنى وتركيبا ومغايرتها في الصيغة<⁽⁷⁾

هذا ما وضعه الجرجاني من تعريف لهذه الظاهرة اللغوية في العربية.

¹ - الرازي، المحصول، 1 / 237

² - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 21

³ - الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 839

⁴ - ابن منظور، لسان العرب، 10 / 221

⁵ - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 3 / 170 - 171

⁶ - الزمخشري، أساس البلاغة، 1 / 516

⁷ - الجرجاني، التعريفات، ص 43

وعرفه ابن جني في كتابه الخصائص: > بأن تأخذ أصلا من الأصول فتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه<⁽¹⁾

ونقل الرازي عن الميداني حده ب: > أن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب فتد أحدهما إلى الآخر<⁽²⁾

أما اللغويون المحدثون فقد زادوا التعريفات السابقة بعض التأسيس والتفصيل يقول سعيد الأفغاني: >أخذ لفظ من آخر مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ يضيف زيادة على المعنى الأصلي وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق<⁽³⁾ معنى ذلك أن الاشتقاق عند علماء العربية علم عملي تطبيقي لأنه توليد لألفاظ جديدة تنمو عن طريقها اللغات وتتسع، ويزداد ثراؤها في المفردات؛ فتمكن من التعبير عن الجديد من الأفكار المستحدثة. وأما الاشتقاق عند علماء الغرب فهو أحد فروع علم اللغة التي تدرس المفردات، وينحصر مجاله في أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة، وتزويد كل واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية، يذكر فيها: من أين جاءت؟ ومتى وكيف صيغت؟ والتقلبات التي مرت بها. فهو علم تاريخي مجرد صيغة كل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية الوصول إليه ويدرس الطريق الذي مرت به الكلمة مع التغييرات التي أصابتها، من جهة المعنى ومن جهة الاستعمال⁽⁴⁾

ثانياً - أقسام الاشتقاق:

تناول اللغويون المتقدمون أنواع الاشتقاق بالدراسة، ودار الحديث عنها في مؤلفاتهم مع شيء من الاختلاف في أنواعها، إلا أن أشهرها ثلاثة هي:

أ - **الاشتقاق الأصغر**: وهو نزع لفظ من آخر أصل منه بشرط اشتراكهما في المعنى والأحرف الأصول وترتيبها⁽⁵⁾ ويسمى هذا النوع من الاشتقاق أيضاً بالاشتقاق العام أو الاشتقاق الصرّي؛ لأنه الذي تتصرف الألفاظ عن طريقه ويشتمق بعضها من بعض. وهذا النوع من الاشتقاق قياسي؛ إذ لا يعقل أن يسمع عن أصحاب اللغة جميع المشتقات في كل مادة من مواد اللغة، وهو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في اللغة وأكثرها أهمية بحيث إذا أطلق لفظ الاشتقاق دون قيد انصرف الذهن إليه⁽⁶⁾

1 - ابن جني، الخصائص، 2 / 134

2 - الرازي، المحصول، 1 / 237

3 - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سوريا، 1957، ص 122

4 - رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1999، ص 290

5 - إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 1، 1982، ص 188

6 - رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 298

وأفراد هذا النوع عشرة: الفعل الماضي، الفعل المضارع، فعل الأمر، اسم الفاعل اسم المفعول
الصفة المشبهة، اسم التفضيل، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة.⁽¹⁾

ومثل له الرازي بقوله: >أما الاشتقاق الأصغر فمثل اشتقاق صيغة الماضي والمستقبل من
المصدر، ومثل اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما<⁽²⁾

ب — الاشتقاق الأكبر: وهو الذي أولع به ابن جني وسماه في كتابه الخصائص بالاشتقاق الأكبر في
باب طويل بعنوان: باب في الاشتقاق الأكبر، وعرفه بقوله: >وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ
أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجمع التراكيب الستة وما
يتصرف من كل واحد منها وإن تباعد شيء من ذلك عنه، رد بلطف الصنعة والتأويل له<⁽³⁾

وقد سار الرازي على خطى ابن جني؛ إذ راح يحصي الكلمات المشتقة من الأصول الثلاثية
والرباعية والخماسية على طريقة الخليل في معجم العين، ثم يقر أن الاشتقاق الأكبر كما يسميه هو أيضاً
صعب؛ لأن الكثير من التركيبات المشتقة من الرباعي والخماسي مهملة يقول: >أما الاشتقاق الأكبر
فرعايته صعبة، وكأنه لا يمكن رعايته إلا في الكلمات الثلاثية لأن تقاليبها لا تزيد على الستة أما
الرباعيات والخماسيات فإنها كثيرة جداً، وأكثر تلك التركيبات تكون مهملة فلا يمكن رعاية هذا النوع
من الاشتقاق فيها إلا على سبيل الندرة. وأيضاً الكلمات الثلاثية قلما يوجد فيها ما يكون جميع
تقاليبها الممكنة معتبرة، بل يكون في الأكثر بعضها مستعملاً وبعضها مهملاً<⁽⁴⁾ ومع ذلك فإن ابن
جني يعد مقبولاً ومعتدلاً حين يحاول إرجاع تقليب المادة إلى أصل ثلاثي يحمل المعنى العام لهذه المادة
إذا ما قيس بما يذهب إليه بعض المحدثين مثل: أنستاس ماري الكرملي من فكرة ثنائية الأصول وأن
المعنى العام للمادة يرتبط بأصلين اثنين فقط من مادتها.⁽⁵⁾ وهذا ما جنح إليه الرازي في الأخير إذ يقول:
ومع ذلك فإن القدر الممكن منه هو الغاية القصوى في تحقيق الكلام في المباحث اللغوية⁽⁶⁾ وعلى الرغم
من ذلك فإن نظام التقليل فيه خلط بين الاشتقاق الأكبر وبين نظام التقليليات عند الخليل الذي كان
يهدف من خلاله إلى إحصاء الكلمات، ولم يحاول هو ولا غيره من أصحاب المعاجم أن يرجعوا تقاليب
المادة إلى معنى واحد⁽⁷⁾

1 - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 131

2 - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 197

3 - ابن جني، الخصائص، 2 / 134

4 - محمد أسعد النادري، فقه اللغة، ص 206

5 - رمضان عبد التواب، فصول في فقه، ص 298

6 - الرازي، التفسير الكبير، 1 / 22

7 - رمضان عبد التواب، فصول في فقه، ص 196 - 197

ج - الاشتقاق الكبير (القلب): > وهو أن يكون بين اللفظين تناسب في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية دون ترتيبها مثل: جذب وجذب⁽¹⁾ فالحروف في المشتق هي عينها في المشتق منه والمعنى فيهما متناسب، وإنما الفرق بينهما أن الباء في الأول بعد الذال على عكس الثاني.

وقد عقد له ابن جني بابا في كتابه الخصائص تحت عنوان: باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، فبعد حديثه عن تقارب الأصول الثلاثية والرابعة والخماسة بعضها ببعض وعن التقديم والتأخير يقول: > وهذا كله والحروف واحدة فمتجاورة. ولكن من وراء هذا ضرب غيره هو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني. وهذا باب واسع من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ (مریم: 83)، أي تزعجهم وتقلقهم. فهذا في معنى تهزهم هزا، والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنها أقوى من الهاء وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز⁽²⁾ ويرى بعض الباحثين أن الإبدال اللغوي ما هو إلا ظاهرة صوتية تقوم على استبدال بعض الحروف ببعضها، ومرد ذلك إلى تقارب الحروف في السمع والتصنيف واللغة ونحو ذلك⁽³⁾

وإذ نجح علم اللغة الحديث في تفسير مجموعة مثل: (جذب - جذب) بظاهرة الانتقال المكاني للأصوات، حيث تتبادل الأصوات أمكنتها في الكلمة الواحدة، وهي إحدى ثلاث ظواهر في التبدلات الصوتية (التمائل، التخالف، والانتقال) فإنه يعجز عن تفسير مجموعات كثيرة مثل: (طاف - طفا) و(خرشب، خشرب، خربش) بهذه الظاهرة؛ لأن الانتقال المكاني بين أصوات الكلمة لا يؤدي إلى تغيير أو تحوير لمعنى الكلمة كما يفعل الاشتقاق. وإذن فإن العلاقة بين (طاف - طفا) هي علاقة اشتقاقية؛ لأنهما ليسا بمعنى واحد بل هما بمعنيين متقاربين خلافا للحال مع (جذب - جذب).⁽⁴⁾

د - النحت (الاشتقاق الكبَّار): هو ضرب من أضرب الاشتقاق يسهل على المتكلم النطق بكلمتين وردتا إلى ذهنه دفعة واحدة. وقد عرفه فؤاد ترزي بقوله: > أن ينتزع من كلمتين أو أكثر كلمة جديدة تدل على معنى ما انتزعت منه. وتكون هذه الكلمة إما اسما كالبسملة من قولك: باسم الله أو فعلا كحمدل من قولك: الحمد لله، أو حرفا كإنما من إن وما، أو مختلطة كعمما من عن وما⁽⁵⁾

وينقسم النحت عند اللغويين إلى أربعة أقسام هي:

1 - مجد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ص 332

2 - ابن جني، الخصائص، 2 / 147

3 - مجد أسعد النادري، فقه اللغة، ص 257

4 - مجد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ص 333

5 - إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، ص 209

1 – **النحت النسبي**: وهو أن تنسب شيئاً أو شخصاً أو فعلاً إلى اسمين مثل: عبشمي نسبة إلى عبد شمس.

2 – **النحت الفعلي**: وهو ما ينحت من الجملة دلالة على منطوقها وتحديداً لمضمونها مثل: بسملة نسبة إلى باسم الله.

3 – **النحت الاسمي**: وهو أن تنحت من كلمتين اسماً مثل: جُلْمُود من جَمَدَ وجَلَدَ.

4 – **النحت الوصفي**: وهو أن تنحت من كلمة واحدة تدل على صفة بمعناها أو أشد مثل: صَبَطَ من صَبَطَ وصَبَّرَ للرجل الشديد⁽¹⁾

ثالثاً – **اشْتِرَاطُ بَقَاءِ الصِّفَةِ الْمُسْتَقَّةِ مِنْهَا لِإِطْلَاقِ الْإِسْمِ الْمُسْتَقِّ حَقِيقَةً:**

ومفاد هذه المسألة يتلخص في السؤال الأتي: هل يُشْتَرَطُ فِي إِطْلَاقِ الْإِسْمِ الْمُسْتَقِّ ك (الضَّارِبِ) بَقَاءَ الصِّفَةِ الْمُسْتَقَّةِ مِنْهَا (الضَّرْبِ) حَالِ الْإِطْلَاقِ؟ وبمعنى آخر هل إِطْلَاقُ الْإِسْمِ الْمُسْتَقِّ بَعْدَ انْتِهَاءِ الصِّفَةِ الْمُسْتَقَّةِ مِنْهَا حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازٌ؟

اتفق العلماء على أن إطلاق الاسم المشتق كاسم الفاعل باعتبار المستقبل مجاز واستعماله في الحال حقيقة، واختلفوا فيه إذا ما استعمل بعد انقضاء ما منه الاشتقاق؛ أي إطلاقه باعتبار الماضي كَالضَّارِبِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الضَّرْبِ مَبَاشَرَةً هَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ أَمْ لَا إِلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ⁽²⁾

أ – **المذهب الأول:**

ذهب الجمهور والرازي إلى أنه يشترط بقاء الصفة المشتقة منها مطلقاً قال الرازي: >اختلفوا في أن بقاء وجه الاشتقاق هل هو شرط لصدق اسم المشتق؟ والأقرب أنه شرط خلافاً لأبي علي بن سينا من الفلاسفة وأبي هاشم من المعتزلة <⁽³⁾ وحجتهم في ذلك ما يلي:

– أنه لو كان إطلاق "الضَّارِبِ" على شخص ما حقيقة بعد انقضاء صفة "الضَّرْبِ" لما صح نفيه عنه ويتضح ذلك من وجهين، أحدهما: أنه يصدق عليه أنه ليس بضارب في هذه الحالة أي بعد انقضاء صفة الضرب، وقولنا: ليس بضارب جزء من قولنا: ليس بضارب في هذه الحالة، ومتى صدق الكل صدق كل واحد من أجزائه: فإذا صدق عليه أنه ليس بضارب. وثانيهما: أنه لما صدق عليه ذلك (ليس بضارب) وجب ألا يصدق عليه أنه ضارب؛ لأن قولنا: "ضارب" يناقضه – في العرف – ليس

¹ - رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 302

² - ينظر: [الأمدي، الأحكام، 1 / 77]، [ابن الحاجب، المختصر، 1 / 255]

³ - الرازي، المحصول، 1 / 239 – 240

بضارب، بدليل أن من قال: "فُلَانٌ ضَارِبٌ" فمن أراد تكذيبه، وإبطال قوله قال: "إنه ليس بضارب" ولولا أنه نقيض الأول لما استعملوه لنقض الأول ولما ثبت كونهما موضوعين لمفهومين متناقضين، وقد صدق أحدهما؛ فوجب ألا يصدق الآخر.⁽¹⁾

واعترض على القضيتين: "فلان ضارب" و"فلان ليس بضارب" بأنهما قضيتان مطلقتان أي لم يتحد وقت الحكم فيهما، فلا تتناقضان، لجواز أن يكون وقت السلب غير وقت الإثبات، كما تقرر في علم المنطق.

وقد رد الإمام البيضاوي على هذا الاعتراض بأن هاتين القضيتين مقيدتان عرفا بحكم المتكلم، إذ لو لم يكن كذلك لما جاز استعمال كل واحدة منهما في تكذيب الأخرى ورفعها؛ لكن أهل العرف يستعملون ذلك فتكونان متناقضتين.⁽²⁾

ملاحظة: يبدو أن عبارة الرازي في المحصول بتحقيق طه جابر فياض العلواني "وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ" على خلاف مذهبه، إذ أن مذهبه اشتراط بقاء الصفة المشتقة منها، بدليل ما ورد في الكاشف عن المحصول للأصفهاني، إذ لا توجد هذه العبارة في المحصول. قال الدكتور نذير حمادو: >أود أن أشير هنا إلى أن عبارة المحصول (1 / 239 - 240) بتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني "والأقرب أنه ليس بشرط" والظاهر أن لفظ "ليس" من خطأ النسخ بدليل أنها غير موجودة في المحصول بشرح الأصفهاني؛ ولأن مذهب الرازي اشتراط بقاء معنى الصفة المشتقة منها كما هو واضح من استدلاله في المحصول نفسه وكما نسبه إليه "الجاربردي" في السراج الوهاج<⁽³⁾

ب - المذهب الثاني:

لا يشترط بقاء الصفة المشتقة منها لإطلاق الاسم المشتق مطلقا، وبهذا قال الشيخ أبو علي بن سينا، وأبو هاشم وابنه أبو علي. وقد شكك الإمام الأصفهاني في كتابه الكاشف عن المحصول (2 / 90) في نسبة هذا القول إلى ابن سينا وأبي هاشم كليهما. ونسب بعضهم هذا القول إلى أبي علي الجبائي وبعض الشافعية أيضا، وبه قال بعض الحنفية وبعض الحنابلة واختاره أبو الطيب الطبري⁽⁴⁾ واستدلوا على ذلك بثلاث حجج:

¹ - ينظر: [الأمدي، الإحكام، 1 / 77 - 78]، [الرازي، المحصول، 1 / 240 - 242]، [ابن الحاجب، المختصر، 1 / 256]

² - المصدر نفسه

³ - ابن الحاجب، المختصر، 1 / 256

⁴ - المصدر نفسه، ص 255

الأولى: اتفق أهل اللغة على أن اسم الفاعل إذا كان في تقدير الماضي لا يعمل عمل الفعل فلا يقال: "ضاربٌ زيدًا أمس"؛ كما يقال بتقدير المستقبل، بل يقال: "ضاربٌ زيدٌ أمس"، وأطلقوا عليه اسم الفاعل باعتبار ما صدر عنه من الفعل الماضي.

وقد رد عليهم بأنه لا يلزم من إطلاق اسم الفاعل عليه بأن يكون حقيقة ولهذا قالوا: إن اسم الفاعل إذا كان بتقدير المستقبل عَمَلَ عَمَلِ الفعل، فيقال: "ضاربٌ زيدًا غدًا"، وليس ذلك حقيقة باتفاق، وقال ابن الحاجب إنه مجاز كما في المستقبل⁽¹⁾

الثانية: أنه لو كان وجود ما منه الاشتقاق شرطاً في صحة الاشتقاق حقيقة؛ لما كان إطلاق اسم المتكلم والمخبر حقيقة أصلاً: لأن ذلك لا يصح إلا بعد تحقق الكلام منه والخبر، وهو إنما يتم بمجموع حروفه وأجزائه، ولا وجود للحروف السابقة مع الحرف الأخير أصلاً، ولا خفاء بامتناع كونه متكلماً حقيقة قبل وجود الكلام؛ أي أننا نطلق اسم الفاعل "متكلم" على من يتكلم قبل أن يتم الكلام وكذلك "مخبر" على من يخبر قبل أن ينتهي من الخبر أو يتمه؛ أي أننا نطلق ذلك على بعض أجزاء الكلام أو الخبر (وجود بعض الحروف وليس كلها)

وقد رد عليهم بأنه غير لازم أيضاً، إذ للخصم أن يقول: شرط كون المشتق حقيقة إنما هو وجود ما منه الاشتقاق، إن أمكن وإلا فوجود آخر جزء منه وذلك متحقق في الكلام والخبر⁽²⁾

الثالثة: أن الضارب من حصل له الضرب، وهو أعم من أن يكون للحال، أو في الماضي بدليل صحة تقسيمه إليهما، وهو في الحال حقيقية بالاتفاق، وكذلك في الماضي.

وقد رد عليه بأن من ثبت له الضرب كما أنه أعم من الماضي والحال، هو أعم في المستقبل فيلزم أن يكون حقيقة في المستقبل، وهو مجاز بالاتفاق وفيه نظر؛ لأن من ثبت أنه حصل له الضرب فلا ينقسم إلى المستقبل؛ لأنه لا يصدق عليه أنه حصل منه الضرب⁽³⁾

قال سيف الدين الأمدي: >فلا نسلم أن اسم الضارب حقيقة على من وجد منه الضرب مطلقاً، بل من الضَّرْبِ حاصلٌ منه حال تسميته ضارباً، ثم يلزم تسمية أجراء الصحابة كفرة لما وجد منهم من الكفر السابق، والقائم قاعداً والقاعد قائماً لما وجد من القعود والقيام السابق، وهو غير جائز بإجماع المسلمين وأهل اللسان<⁽⁴⁾

¹ - ينظر: [ابن الحاجب، المختصر، 1 / 256]، [الأمدي، الإحكام، 1 / 78 - 80]، [الرازي، المحصول، 1 / 242 - 248]

² - المصدر نفسه

³ - المصدر نفسه

⁴ - الأمدي، الإحكام، 1 / 79 - 80 .

ج - المذهب الثالث التوقف:

وبه قال سيف الدين الآمدي، فبعد أن ساق مذاهب العلماء في المسألة، ولم ينسبها إلى أصحابها، قال: <هذا ما عندي في هذه المسألة، وعليك بالنظر والاعتبار>⁽¹⁾

د - الترجيح:

بعد عرضنا لأدلة الفريقين بإيجاز تبين لنا أن الرأي الراجح في هذه المسألة هو ما سار إليه أصحاب المذهب الثاني وهم النافون اشتراط بقاء الصفة المشتقة منها على إطلاق الاسم المشتق عليه حقيقة؛ ذلك أن الضارب حقيقة من حصل منه الضرب، وهذا يصدق على من وُجِدَ منه الضرب في (الحال والماضي) بخلاف من سيوجد منه الضرب في المستقبل، فإنه لا يصدق عليه أنه حصل منه الضرب، لذلك فلا يلزم من صدق الضارب حقيقة على من وجد منه الضرب صدقه على من سيوجد منه الضرب ولم يوجد.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن اسم الفاعل عند علماء الصرف: <صفة تؤخذ من الفعل المبني للمعلوم، لتدل على معنى وقع من الموصوف بها أو قام به على وجه الحُدُوث لا على وجه الثبوت، ككاتبٍ ومُجْتَهِدٍ>⁽²⁾؛ أي أن الصفة القائمة بصاحبها مؤقتة وليست ثابتة ومستمرة، خلافاً للصفة المشبهة التي تدل على الثبوت والاستمرار للصفة وكأنها من السجايا والطبائع.

وقد فصل ابن السبكي في الإبهاج أن محل الخلاف يعود إلى إطلاق التسمية وهي مسألة لغوية ولا يعود إلى إطلاق المعنى قال: <وأعلم أن محل الخلاف في المسألة إنما هو في صدق الاسم فقط أعني هل يسمى من ضرب أمس الآن بضارب؟ وهو أمر راجع إلى اللغة، وليس النزاع في نسبة المعنى أعني في أن هذا الضارب أمس هل هو الآن ضارب؟ فإن ذلك لا يقوله عاقل، وإذا تبين أن محل النزاع إنما هو في صدق الاسم، فاعلم أيضا أن الذي يتجه أن الخلاف أيضا ليس في الصفات القارة المحسوسة كالبياض والسواد؛ لأننا على قطعٍ بأنَّ اللُّعُويَّ لا يُطْلَقُ على الأَبْيَضِ بَعْدَ اسْوَدَادِهِ أَنَّهُ أَبْيَضٌ... وإنما الخلاف في الضرب ونحوه من الأفعال المقتضية لإطلاق المشتق على محلها من باب الأحكام فلا يبعد إطلاقه حال خلوه من مفهومه؛ لأنه أمر حكمي وتبين من هنا وجه انفصال الماضي عن المستقبل حيث كان إطلاقه باعتبار الماضي أولى؛ لأن من حصل منه الضرب في الماضي قد يستصحب حكمه وأما المستقبل فلم يثبت له حكم حتى يُسْتَصْحَبَ>⁽³⁾

¹ - المصدر السابق، ص 80 .

² - مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1 / 178 .

³ - ابن السبكي (علي بن عبد الكافي، ت 756 هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1984 ، 1 /

المبحث الرابع: دور الاشتقاق في توجيه دلالة الألفاظ:

- تمهيد:

الاشتقاق أسلوب من أساليب البيان في اللغة العربية، وطريق من طرق الدلالة فيها على المعاني ومن ثم احتل منزلة من أرفع المنازل عند الأصوليين والمفسرين فبه تستنبط أسرار القرآن الكريم وتسبر أغوار معانيه، وتستخرج من بحاره لآئها ودررها فضلا عن إبانته عن وجوه تفرده وإشارات إعجازه⁽¹⁾ وقد أدرك صاحب المحصول والتفسير الكبير قدر الاشتقاق وعلاقته بتفسير القرآن واستنباط الأحكام حين جمع في تفسيره بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، أما الأول فقد سبق بيانه وأما الثاني فقد تناوله في تفسيره من خلال معالجته للقضايا التالية:

أولا - ضبط بنية الكلمة بناء على أصلها:

إذا كان ضبط آخر الكلمة هو حظ المعرب فإن ضبط بنيتها وسائر حروفها هو حظ الصائغ الذي يجليها بالصورة التي تكشف عن معناها؛ ولذلك كان ضبط بنية الكلمة أسبق عمليات الضبط لما له من أهمية بالغة في فهم معناها ومعرفة الفروق بينها وبين شبيهاها في الرسم، فلو تأملنا مثلا هذا الرسم (تبت) لوجدناه يحتاج إلى ضبط حروفه كلها حتى يعرف المراد منه، فلو كان الضبط هكذا (تَبَّتْ) فهو فعل دال على التوبة الواقعة في الماضي من مفرد يتكلم عن نفسه. ولو كان الضبط هكذا (تَبَّتْ) فهو فعل دال على التباب - وهو الهلاك - الواقع في الماضي أو المدعو بوقوعه على مفرد مؤنث غائب متكلم عنه.

ومن المعروف أن هذا الرسم بضبطيه الأوليين قد وقع في القرآن الكريم أما الأول في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (النساء: 18) وأما الثاني في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ (المسد: 1)

ومن ثم يعرف أهمية ضبط بنية الكلمة في الدلالة على معناها⁽²⁾ وكذلك طريق الفخر الرازي في الكشف عن المعاني التي تحملها الألفاظ القرآنية، فقد استعان على ضبط بنية الكلمة بالتأمل في أصلها الاشتقائي، ويستجمع ما توفر لديه من أقوال وأراء وهمه في ذلك رصد المعاني الصحيحة والمراد من التعبير القرآني قدر الإمكان، ومن أمثلة ذلك:

¹ - مشرف بن أحمد الزهراني، أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط 1، 2009

، ص 55

² - المصدر نفسه، ص 437

- كلمة "غشاوة" في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ (البقرة: 7)، ففي كلمة "الغشاوة" يأتي بوزنها الذي هو "فِعَالَةٌ" بكسر الفاء وهذه طريقة في ضبط بنية الكلمة إذ يأتي بوزنها دالا على أمرين أحدهما: معرفة معناها اللغوي وهو الغطاء، فالغشاوة مأخوذة من "عَشَّاهُ" وهو الغطاء، وثانيهما: وضع قاعدة استقرائية مؤداها أن كل ما يصاغ على وزن "فِعَالَةٌ" بكسر الفاء فيه معنى الاشتمال على شيء مثل: العِمَامَةُ والعِلَاوَةُ واللِّقَافَةُ والعِصَابَةُ⁽¹⁾ فكل ما جاء على وزن فعالة فيه معنى الاشتمال على الشيء بما في ذلك أسماء الحرف والصناعات وهذا ما قرره الأزهري في تهذيبه إذ يقول: >وكل ما كان مشتملا على الشيء فهو مبني على فِعَالَةٍ نحو: الغِشَاوَةُ والعِمَامَةُ والعِصَابَةُ. وكذلك أسما الصناعات لاشتمال الصناعة على كل ما فيها نحو: الخياطة والقصارة>⁽²⁾ وهذه القاعدة الصرفية ليست بحديثة عند الرازي بل سبقه إليها الزمخشري في كشافه⁽³⁾ وابن عطية في محره الوجيز⁽⁴⁾

- كلمة "الطاغوت" في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَيُؤَيِّدُ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة: 257) ففي هذه الكلمة لم يقصر الرازي اهتمامه على مجرد ضبط الصيغة بل راح يتتبع كيفية هذا الضبط ومراحله والتغيرات التي طرأت على اللفظة في مراحل صياغتها بناء على القوانين الصوتية والصرفية التي أثرت عن العرب في الصيغ، وهذا التتبع يدل على دقة الملاحظة في الإجابة عن السؤال الذي قد يطرح حول العلاقة بين ضبط الكلمة وضبط الجمع وهيئة كل واحد منهما.

وتعد كلمة "الطاغوت" أقرب مثال للتعامل مع تحولات البنية إذ جمع فيها بين المعالجة الصرفية والدلالية:

- فوزن "الطاغوت" فعلوت نحو: "جبروت" والتاء زائدة وهي مشتقة من "طغا" وتقديره "طغووت"⁽⁵⁾

¹ - ينظر: [الرازي، التفسير الكبير، 2 / 57]، [الحسين بركات، أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند فخر الدين الرازي في كتابه (التفسير الكبير)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة المسيلة، 2017 - 2018، ص 149 - 155]

² - الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، ت 370 هـ)، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 2001، 8 / 145

³ - الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تعليق: خليل مأمون شُيْحَا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2، 2009، ص 41

⁴ - ابن عطية (محمد بن عبد الحق بن عطية، ت 541 هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1422 هـ، 1 / 89

⁵ - الرازي، التفسير الكبير، 7 / 19

- ثم قلبت الواو ألفا لوقوعها في موضع حركة وانفتاح ما قبلها للتخفيف⁽¹⁾
وينقل الرازي عن أبي علي الفارسي أن كلمة "طاغوت" مصدر خلافا للمبرد الذي زعم أن كلمة
"طاغوت" جمع قال أبو علي الفارسي: >وليس الأمر عندنا كذلك؛ وذلك لأن "الطاغوت" مصدر
ك: "الربوت والرهبوت والملكوت" فكما أن هذه الأسماء آحاد كذلك هذا الاسم مفرد وليس جمع
ومما يدل على أنه مصدر مفرد قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾ (البقرة: 256) فأفرد في موضع
الجمع كما يقال: "هم رضاهم عدل". قالوا: وهذا الجمع للفظ يقع على الواحد وعلى الجمع، أما
الواحد فكما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ (النساء: 60)، وأما الجمع فكما
في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾⁽²⁾

ثانيا - دلالة الصيغ:

اهتم علماء الصرف بالصيغة وأنواعها اهتماما بالغا سواء كانت فعلية أو اسمية فوضعوا الميزان
الصرفي ليعرف الأصلي من الزائد وتبين صيغة الكلمة، وهذا ما جعل سيبويه يوبه تحت عنوان:
>باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات .. وهو الذي يسميه النحويون التصريف⁽³⁾. واختلاف
المعاني يوجب اختلاف المباني، يقول السامرائي: >ولا شك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة
إذ كل عدول من صيغة إلى أخرى لا بد أن يصحبه عدول من معنى إلى آخر إلا إذا كان ذلك
لغة⁽⁴⁾

ولم يكن صاحب المحصول والتفسير الكبير بمعزل عن هذه القناعة العامة لدى الصرفيين والمفسرين
بدلالة الصيغة، فقد توقف عند كثير من الصيغ في تفسيره، مبينا اختيار هذه الصيغة دون الأخرى من
خلال السياق الذي ترد فيه ومن أمثلة هذه الصيغ:

- صيغة التضعيف (فَعَّلَ):

المشهور عند علماء البلاغة أن صيغة التضعيف دائرة بين المبالغة والتعدية وقد ذكر الرازي دلالة
التكثير والتعدية في صيغة (فَعَّلَ) أثناء تفسيره لقوله تعالى في سورة يوسف: ﴿وَرَأَوْتَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا
عَنْ نَفْسِهِ وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ
الظَّالِمُونَ﴾ (يوسف: 23) ذكر الرازي أن التعدية بالألف للدلالة على الشدة والإحكام، ثم عزي دلالة

1 - المصدر السابق

2 - المصدر نفسه

3 - سيبويه، الكتاب، 4 / 242

4 - فاضل صالح السامرائي، ص 6

(عَلَّقَ) بأنها تفيد التكثير عند المفسرين: ... ثم يعدى بالألف فيقال: أغلق الباب إذا جعله بحيث يعسر فتحه. قال المفسرون: وإنما جاء عُلِّقَتِ على التكثير؛ لأنها غلقت سبعة أبواب ثم دعت إلى نفسها⁽¹⁾

ثالثا - الفروق الدلالية:

إن الحديث عن الفروق الدلالية بين الألفاظ المتقاربة في المعنى بناء على أصولها الاشتقاقية باب واسع في العربية، تظهر من خلاله مقدرة اللغوي وتصرفه البليغ، ولا يحسنه كل أحد من المتكلمين، بل لا يقوى على مراسه كل أحد من أرباب القول العالمين بتصاريفه والحديث هنا يتعلق بجزئية مهمة، هي افتراق المعاني نتيجة لفروق اشتقاقية لألفاظها، وقد فرق السيوطي بين الخوف والخشية على أساس اشتقائي إذ "الخشية" مأخوذة من قولهم شجرة خَشِيَّةٌ أي يابسة وهو فوات بالكلية. والخوف من ناقة خوفاء؛ أي بها داء وهو نقص وليس بفوات⁽²⁾

ولعل صاحب المحصول والتفسير الكبير وجد في دلالات القرآن الكريم مجالا خصبا لممارسة حسه البلاغي وأدار مع بعض الألفاظ حوارا دلاليا حول دور أصلها الاشتقائي في تمييزها عن بعض مرادفاتهما ومن هذه الألفاظ:

– لفظي (الْحَلَقُ) و(الْجُعَلُ) في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: 1) فبعد ما ذكر الدلالة النحوية للفاعل (جعل) الذي يأخذ معنى الحدث والإنشاء إذا تعدى إلى مفعول واحد، ومعنى صير إذا تعدى إلى مفعولين، مستدلا على ذلك من القرآن الكريم، قال: > لفظ "جَعَلَ" يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى أحدث وأنشأ، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾، وإلى مفعولين إذا كان بمعنى صَيَّرَ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِئَاءً﴾ (الزخرف: 19).

والفرق بين (الْحَلَقُ) و(الْجُعَلُ) أن الخلق فيه معنى التقدير وفي الجعل معنى التضمين والتصيير كإنشاء شيء من شيء وتصيير شيء شيئا. ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (الأعراف: 189)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِيَّةً﴾ (الرعد: 38) وقوله تعالى: ﴿أَجْعَلِ الْآهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ (ص: 5)

وإنما حسن لفظ الجعل ها هنا؛ لأن النور والظلمة لما تعاقبا صار كأن كل واحد منهما تولد من

الآخر⁽³⁾

¹ - الرازي، التفسير الكبير، 18 / 115

² - المصدر نفسه

³ - الرازي، التفسير الكبير، 12 / 159

وختاماً؛ من نافلة القول أن الاشتقاق من أبرز خصائص اللغة العربية، التي تسهم في إثراء اللغة بالمفردات والمصطلحات في شتى مجالات الحياة، وهذا ما يجعل اللغة مرنة تستجيب لقضايا العصر ومتطلباته. ويعد من القوالب اللغوية التي تسهم في توجيه دلالات الألفاظ عند علماء الأصول والمفسرين إذ عن طريقه توجه الدلالة ويعرف المعنى، كما يحافظ الاشتقاق على مفردات اللغة من الدخيل عن طريق إرجاع الكلمات إلى أصولها.

الفصل الرابع

دلالة السياق وحروف المعاني:

المبحث الأول: السياق وأقسامه عند الرازي

المبحث الثاني: مجالات إعماله عند الرازي

المبحث الثالث: حروف المعاني عند الرازي

المبحث الرابع: معاني هذه الحروف وثمرة لاختلاف

فيها

الفصل الرابع: دلالة السياق وحروف المعاني:

المبحث الأول: السياق، مرادفته، وأقسامه عند الرازي:

تمهيد:

اهتم الأصوليون إلى جانب اللغويين بدلالة السياق؛ ذلك أن النص الشرعي بما امتاز به من قوة البناء ورسوخ الأركان يحتاج إلى قواعد لغوية نستطيع من خلالها التعرف على أحكامه الكلية ومقاصده العامة، وهذه القواعد وإن تعددت وتنوعت فإن السياق أحدها، فعن طريقه يدرك معنى اللفظ ويعرف من خلاله مدلوله ومرماه.

والسياق دلالة عظيمة الأثر، نافعة كل النفع في ضبط كلام الشرع، ووضعه موضعه يقول ابن دقيق العيد: >فإن السياق طريق لبيان المجملات، وتعيين الاحتمالات، وتنزيل الكلام على المقصود منه وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه، ولم أر من تعرض لها بالكلام عليها وتقرير قاعدتها مطولة، إلا بعض المتأخرين ممن أدركنا أصحابهم⁽¹⁾

والناظر في الدراسات الأصولية المتقدمة يجد أن علماء الأصول قد عاجلوا أهم قضايا السياق ومنها اللفظ والمعنى اللذان دعت الحاجة إلى معرفتهما منذ وقت مبكر؛ لما لهما من ارتباط وثيق بعملية توجيه الفهم، التي تستدعي استحضار جميع الاعتبارات الدلالية، بما تتطلبه من مراعاة حرمة النص. ونجد في طليعة هؤلاء الإمام الشافعي في كتابه الرسالة⁽²⁾ والعز بن عبد السلام⁽³⁾ الذي أشاد بهذه الدلالة ولفت أنظار العلماء إليها، وعنه أخذ ابن دقيق العيد⁽⁴⁾ والزرکشي⁽⁵⁾ وابن القيم⁽⁶⁾ محاسنها ويعد نص ابن تيمية مثالا حيا لنظرية السياق يقول: >واعلم أن من لم يحكم دلالات اللفظ، ويعلم أن ظهور المعنى من اللفظ تارة يكون بالوضع اللغوي أو العرقي أو الشرعي إما في الألفاظ المفردة وإما في المركبة وتارة بما اقترن به من القرائن اللفظية التي تجعلها مجازا، وتارة بما يدل عليه حال المتكلم والمخاطب

¹ - ابن دقيق العيد (محمد بن علي القشيري، ت 702 هـ)، إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام، تحقيق: محمد منير عبده آغا الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2014، 4 / 82 - 83

² - الشافعي (محمد بن إدريس الشافعي، ت 204 هـ)، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1938،

ص 62

³ - العز بن عبد السلام (عبد العزيز بن عبد السلام، ت 660هـ)، الإمام في بيان أدلة الأحكام، تحقيق رضوان مختار بن عربية، دار البشائر، بيروت، ط 1، 1987، ص 159

⁴ - ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام، 4 / 82 - 83

⁵ - الزرکشي، البحر المحيط، 2 / 364

⁶ - ابن القيم (محمد بن أبي بكر بن القيم، ت 751 هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، رتبته وضبطه محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1996، 1 / 167

والمتمكّن فيه وسياق الكلام الذي يُعيّنُ أحد احتمالات اللفظ، أو يبين أن المراد به هو مجازه إلى غير ذلك من الأسباب التي تعطي اللفظ صفة الظهور، وإلا فقد يتخبط في هذا الموضوع.⁽¹⁾

وقد أولى فخر الدين الرازي السياق اهتمامه، سواء في محصولة أو تفسيره، وجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، أما الأول في محصولة، وأما الثاني في تفسيره يقول: <ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة - أي البقرة - وفي بدائع ترتيبها، علم أن القرآن، كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه فهو أيضا معجز بحسب ترتيبه ونظم آياته>⁽²⁾

وانطلاقا من الأهمية التي يحتلها السياق في توجيه المعنى، الذي يمثل الغاية من الدراسات الأصولية واللسانية جاء هذا الفصل ليسلط الضوء على دور السياق وحروف المعاني في توجيه الدلالة عند الرازي.

أولا - السياق وأقسامه:

أ - تعريف السياق:

السياق في اللغة من الجذر (س و ق)، والكلمة مصدر (ساق يسوق سوقا وسياقا) والمتأمل في مادة (س و ق) في المعاجم العربية يجد أن هذه المادة لم يطرأ على معناها المعجمي أي تغيير يذكر فقد جاء في القاموس المحيط للفيروز آبادي: <وساق الجيش: مؤخرته والسياق ككتاب: المهر وتساوقت الإبل: تتابعت وتقاودت والغنم: تراحمت في السير>⁽³⁾ وقال ابن منظور: <وقد انسقت وتساوقت الإبل تساوقا إذا تتابعت وكذلك تقاودت فهي متقاودة ومتساوقة. والسياق المهر. وساق الجيش: مؤخرته. والسيقة: الناقة التي يستتر بها عن الصيد ثم يرمى>⁽⁴⁾ وورد في معجم مقاييس اللغة لابن فارس: <والسين والواو والقاف أصل واحد وهو حد الشيء. يقال: ساقه يسوقه سوقا. والسيقة: ما استيق من الدواب. ويقال: سقت إلى امرأتي صداقها وأسقئته>⁽⁵⁾ وجاء في أساس البلاغة للزمخشري: <تساوقت الإبل: تتابعت وهو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك يساق الحديث وهذا الكلام مساقه كذا وجئتك بالحديث على سوقه: على سرده>⁽⁶⁾

يتبين لنا من خلال هذا العرض المعجمي أن:

- المعنى اللغوي يشير إلى دلالة الحدث، وهو التابع والإيراد.

1 - هادي أحمد فرحان الشجيري، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ص 93

2 - الرازي، التفسير الكبير، 7 / 139

3 - الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 786 - 787

4 - ابن منظور، لسان العرب، 10 / 199 - 200

5 - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،

6 - الزمخشري، أساس البلاغة، 1 / 484 - 485

– أصل السياق عند العرب يكون في الأشياء الحسية كسوق الإبل وسوق الألفاظ وهذا ما دفع بعض الأصوليين إلى قصر السياق على سياق المقال دون سياق الحال.

– هذا المعنى اللغوي لعله هو الذي حمل بعض الأصوليين على اعتبار السياق ما يكون في آخر الكلام من القرائن المقالية والحالية، ويقابله السياق وهو ما يكون في أول الكلام من القرائن.

– هذا البعد اللغوي يكشف جانباً مهماً وهو دقة المآخذ والغوص في المعاني من خلال ملاحظة السياق، فالمستدل بواسطة السياق ومدى اقتناصه للفوائد أشبه بالصائد الذي يتحرز من نفور الصيد منه فيستجن عنه بغير.

وأما السياق اصطلاحاً فقد ورد عند العلماء بإزاء معنيين: معنى محدود ومعنى واسع فالسياق بالمعنى المحدود: >هو سياق الكلام الذي يراد تفسيره ولا حقه فالأول يسمى قرينة السياق والثاني قرينة اللحاق والكل دليل أو دلالة السياق<⁽¹⁾ ويسمى هذا النوع من السياق بالسياق الداخلي أو السياق اللغوي، أو سياق النص ويعني هذا الأخير بالنظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم آخذاً بعين الاعتبار ما قبلها وما بعدها في الجملة، وقد تتسع دائرته إذا دعت الحاجة، فيشمل الجمل السابقة واللاحقة، بل النص كله والكتاب كله.

وأما السياق بالمعنى الواسع، فيراد به جميع القرائن التي تسهم في فهم النص الشرعي وهذا النوع برع في بيانه وضبطه علماء الأصول، إذ لا تكاد مؤلفاتهم تخلو من فصل يبسط فيه القول في تبين هذه القرائن كسبيل للاستدلال بالخطاب الشرعي على الأحكام.

وحد القرينة كما بينه الإمام الباجي: >هي ما يبين اللفظ ويفسره<⁽²⁾ بأي طريق كان قال ابن القيم: >إذا ظهر مراده؛ أي المتكلم، ووضح بأي طريق كان عمل بمقتضاه سواء كانت بإشارة أو كتابة أو بإيماءة أو دلالة عقلية أو نقلية أو قرينة حالية أو عادة له مطردة لا يخل بها<⁽³⁾ وقد بين الغزالي في المستصفى وسائل فهم خطاب الشارع فقال: >طريق فهم المراد تقدم المعرفة بوضع اللغة التي بها المخاطبة.. وإن تطرق إليه الاحتمال، فلا يعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ، والقرينة إما لفظ مكشوف..، وإما إحاطة على دليل العقل..، وإما قرائن أحوال من إشارات ورموز وحركات وسوابق ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين، يختص بدركها المشاهد لها، فينقلها المشاهدون من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة، أو مع قرائن من ذلك الجنس، أو من جنس آخر حتى توجب

¹ - ابن العطار، حاشية العطار على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع، 1 / 89

² - الباجي (أبو سليمان بن خلف الباجي، ت 474 هـ)، إحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق: عبد الله محمد الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1989، ص 88

³ - ابن القيم، إعلام الموقعين، 1 / 167

علما ضروريا يفهم المراد، أو توجب ظنا. وعند منكري صيغة العموم والأمر يتعين تعريف الأمر والاستغراق بالقرائن⁽¹⁾

وأما الرازي فلم يعرف السياق وإنما مارسه عمليا في دراسة النص القرآني وفهم دلالاته من خلال تفسيره؛ إذ نظر إلى الآية القرآنية أو مجموعة الآيات على أنها جزء من نص متكامل هو القرآن ومعنى ذلك أنه لا يعتمد على السياق المقالي الجزئي المتمثل في الآية الواحدة أو مجموعة الآيات المعزولة عن سياقها الكلي كما اهتم بعنصر آخر مكمل للسياق المقالي في النص القرآني هو القراءات القرآنية. ويتمثل سياق المقام عند الرازي فيما عرف بـ: "أسباب النزول"، فقد اعتنى بمعرفة أسباب النزول لآيات النص القرآني؛ لأنها تساعد على فهم معانيه.

فمن أمثلة اعتماده على السياق المقالي في تفسيره تعيين المتقين الذين مدحهم الله تعالى في قوله تعالى: ﴿الْم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ (2) لَا رَبَّ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (3) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (3) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (4) أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: 1 - 5)⁽²⁾ بأنهم من أمة محمد - ﷺ -؛ بدليل قوله تعالى: ﴿أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ (البقرة: 285)⁽³⁾.

وأما سياق المقام فنجد ممتثلا في اعتبار لفظة ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ للمشار القريب حملا على قرينة الوضع اللغوي لا على مقتضى الوضع العربي⁽⁴⁾ ويتضح لنا مما سبق أن السياق عند الرازي: >هو قرينة لفظية أو حالية تبين المقصود بالخطاب الشرعي<.

ب - أقسامه:

لقد عد علماء الأصول السياق من جملة القرائن الدالة على المقصود في الخطاب الشرعي فالسياق أشبه بالطريق الذي يشمل على العلامات والإشارات التي تدل السائرين عليه. وقد قسم الرازي هذه القرائن إلى مقالية وحالية⁽¹⁾

¹ - الغزالي، المستصفي من علم الأصول، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، الرياض، المملكة العربية

السعودية، ط 1 ، 1995 ، 2 / 19

² - الرازي، التفسير الكبير، 2 / 25 - 38

³ - المصدر نفسه، 7 / 139

⁴ - المصدر نفسه، 2 / 14 - 15

1 – القرائن المقالية (السياق المقالي أو اللغوي): وهي ما ارتبط بالقرائن اللغوية التي يتضمنها الدليل ويستدل بها على مدلوله من جهة اللفظ والمعنى لتحديد المعنى اللغوي، أو ما يعبر عنه بالمعنى النحوي أو الوظيفي للجملة الذي قد تتعدد احتمالات دلالاته فيصبح بحاجة إلى اعتبار القرائن لرفع تلك الاحتمالات وتحديد المعنى المراد. ومن شواهد هذا النوع من السياق تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب: 33) قال ابن كثير: >وهذا نص في دخول أزواج النبي - ﷺ - في أهل البيت ههنا؛ لأنهن سبب نزول هذه الآية وسبب النزول داخل فيه قولاً واحداً إما وحده على قول أو مع غيره على الصحيح< (2) ثم قال بعد ذلك: >ثم الذي لا شك فيه من تدبر القرآن أن نساء النبي - ﷺ - داخلات في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ فإن سياق الكلام معهن ولهذا قال تعالى بعد هذا كله: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يُنْتَلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ (الأحزاب: 34) أي واعملن بما ينزل الله تبارك وتعالى على رسوله في بيوتكن من الكتاب والسنة، قاله قتادة وغير واحد< (3)

2 – القرائن الحالية (السياق المقامي أو الحالي):

وهو الذي يعتمد على القرائن الغير المرتبطة بالدليل والمدلول لتحديد مراد المتكلم بحسب مقتضى الحال، وهذا المعنى هو المعبر عنه بالمعنى المراد من الخطاب أو مقتضى الحال، ويشمل على عناصر متعددة تتصل بالمخاطب والمخاطب، وسائر الملابس التي تحيط بالخطاب، يقول تمام حسان: >وهكذا تمتد قرينة السياق على مساحة واسعة من الركائز، تبدأ باللغة من حيث مبانيها الصرفية وعلاقتها النحوية ومفرداتها المعجمية، وتشمل الدلالات بأنواعها من عرفية إلى عقلية إلى طبيعية كما تشمل على المقام بما فيه من عناصر حسية ونفسية واجتماعية كالعادات والتقاليد ومأثورات التراث وكذلك العناصر الجغرافية والتاريخية، مما يجعل قرينة السياق كبرى القرائن< (4) ويقول أيضاً: >فالمبني الواحد متعدد المعنى، ومحتمل كل معنى مما نسب إليه وهو خارج السياق أما إذا تحقق المبني بعلامة في السياق، فإن العلامة لا تفيد إلا معنى واحداً تحده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية، وهذا التعدد والاحتمال في المعنى الوظيفي يقف بإزائه تعدد واحتمال في المعنى المعجمي أيضاً< (5)

¹ - الرازي، المحصول، 1 / 332

² - ابن كثير، تفسير ابن كثير، 6 / 289

³ - المصدر نفسه، ص 293

⁴ - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، 1993، ص 221 - 222

⁵ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 165

ومن شواهد هذا النوع من السياق تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ (النساء: 3) قال ابن كثير: >عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير، أنه سأل عائشة عن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ قالت: يا ابن أخي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها تشركه في ماله ويعجبه مالها وجمالها فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا إليهن ويبلغوا بمن أعلى سننهن في الصداق وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن. قال عروة: قالت عائشة: وإن الناس استفتوا رسول الله - ﷺ - بعد هذه الآية فأنزل: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّائِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ (النساء: 127) قالت عائشة: وقول الله في الآية الأخرى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ رغبة أحدكم عن يتيمة إذا كانت قليلة المال والجمال، فنهوا أن ينكحوا من رغبوها في ماله وجماله من يتامى النساء إلا بالقسط من أجل رغبتهم عنهن إذا كن قليلات المال والجمال⁽¹⁾ وهكذا تسهم القرائن الخارجية (حديث عائشة) في بيان المراد من الآية.

ثانيا - المصطلحات الدالة عليه:

للسياق عند الأصوليين مصطلحات مرادفة تؤدي معناه نفسه، كمصطلح القرينة والمقام ومقتضى الحال وغيرها. وسنذكرها هنا بشكل مختصر في النقاط التالية:

- مصطلح القرينة: ورد هذا المصطلح عند بعض الأصوليين كالرازي⁽²⁾ والغزالي الذي يرى أن السياق قرينة من القرائن⁽³⁾

- مصطلح المقام: يقول ابن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ (النحل: 101): >... فالمكان هنا مجازي، وهو حالة الكلام والخطاب، كما يسمى ذلك مقاما فيقال: هذا مقام الغضب، فلا تأت فيه بالمزح، وليس المراد مكانها من ألواح المصحف، ولا بإبدالها محوها منه⁽⁴⁾ فيتبين مما سبق صحة إطلاق المقام على السياق

- مصطلح النظم: يقول عبد القاهر الجرجاني: >اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ

¹ - ابن كثير، تفسير ابن كثير، 2 / 152

² - الرازي، المحصول، 1 / 332

³ - الغزالي، المستصفي، 2 / 19

⁴ - ابن عاشور (محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور، ت 1393 هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط 1، 1984، 14 /

الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها⁽¹⁾ ومن ذكر هذا المصطلح الشنقيطي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ (العاديات: 7) قال: >فإن الضمير يحتمل أن يكون عائداً إلى الإنسان، وأن يكون عائداً إلى رب الإنسان المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ (العاديات: 6)، ولكن النظم الكريم يدل على عوده إلى الإنسان وإن كان هو الأول في اللفظ بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ فإنه للإنسان بلا نزاع، وتفريق الضمائر يجعل الأول للرب والثاني للإنسان لا يليق بالنظم الكريم⁽²⁾

– مصطلح الغرض أو مقصود الكلام: عبر به الغزالي عن السياق عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (الجمعة: 9) فقال: >فإنه أوجب السعي، والتعريض على البيع مانع؛ فكان تحريمه لكونه مانعاً، فلا جرم انعقد البيع وفارق البيع النهي عنه بعينه، فإن قيل: وبم عرفت هذا؟ وهلا قيل: السعي إلى الجمعة مقصود بالإيجاب، والمنع من البيع أيضاً مقصود؟ قلنا: فهم ذلك من سياق الآية فهما لا يتماز فيه. فإن قيل: السياق عبارة مجملة فما معنى السياق؟ وما مستند هذا الفهم؟ قلنا: المعنى به: أن هذه الآية في سورة الجمعة إنما نزلت وسيقت لمقصد: وهو بيان الجمعة، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ وما نزلت الآية لبيان أحكام البياعات ما يحل منها وما يحرم فالتعرض للبيع – لأمر يرجع إلى البيع في سياق هذا الكلام – يخبط الكلام ويخرجه عن مقصود هو بصرفه إلى ما ليس مقصوداً به⁽³⁾

المبحث الثاني: مجالات إعمال السياق عند الرازي

أولاً - في مبادئ اللغة:

– تخصيص العام: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ (1) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحُلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهُدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا

¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 122

² - الشنقيطي (محمد الأمين بن محمد الشنقيطي، ت 1393 هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1995 ، 9 / 66

³ - الغزالي، شفاء الغليل، تحقيق: محمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، ط 1 ، 1971 ، ص 50 – 51

وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (2)
 حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَحُمُّ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ
 وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ
 فِسْقٌ ﴿3﴾ (المائدة: 1 - 3) عند النظر في سباق هذه الآيات ولحاقها، يتبين في سياق مقالتها: أن الله
 تعالى أحل بهيمة الأنعام بصيغة العموم إذ أن "بهيمة الأنعام" مضاف إلى "الأنعام" والمضاف المفرد من
 صيغ العموم كما تقرر في علم الأصول⁽¹⁾ ثم جاء في السياق استثناء أشياء مما أحله الله وذلك بقريئة
 "إلا ما يتلى عليكم" وهي قريئة جاءت مفسرة في السياق بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ
 وَحُمُّ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا
 ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ﴾: فخصص السياق أحد عشر
 نوعاً، قال الرازي: >اعلم أنه تعالى قال في أول السورة أحلت لكم بهيمة الأنعام ثم ذكر فيه استثناء
 أشياء تتلى عليكم، فهنا ذكر الله تعالى تلك الصور المستثناة من ذلك العموم وهي أحد عشر
 نوعاً⁽²⁾ وهي: الميتة، الدم، لحم الخنزير، ما أهل به لغير الله، المنخنقة، الموقوذة، المتردية النطيحة، ما
 أكل السبع، ما ذبح على النصب، والاستقسام بالأزلام.

- تقرير دلالة الحقيقة: قال تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن
 شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ (يوسف: 99) اختلف المفسرون في معنى الآية الكريمة: ﴿آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾ هل المراد
 به والده يعقوب ووالدة يوسف، أم هما يعقوب وزوجة أبيه؛ لأن أمه قد ماتت قبل ذلك؟ قال الرازي:
 >.. في المراد بقوله أبويه قولان: الأول: أبوه وأمه، وعلى هذا القول فليل إن أمه كانت باقية حية إلى
 ذلك الوقت، وقيل إنها كانت قد ماتت، إلا أن الله تعالى أحيها وأنشراها من قبرها حتى سجدت له
 تحقيقاً لرؤية يوسف عليه السلام، والقول الثاني: أن المراد أبوه وخالته لأن أمه ماتت في النفاس بأخيه
 بنيامين، وقيل بنيامين بالعبيرية ابن الوجد، ولما ماتت أمه تزوج أبوه بخالته فسمها الله بأحد الأبوين
 لأن الرابة تدعى، إما لقيامها مقام الأم أو لأن الخالة أم كما أن العم أب، ومنه قوله تعالى: وإلى آبائك
 إبراهيم وإسماعيل وإسحاق⁽³⁾ والسياق يقرر المعنى الحقيقي لا المجازي ههنا وهو الأصل وأن الله أراد
 والدا يوسف أباه وأمه على الحقيقة وهذا ما قرره ابن كثير في تفسيره فبعد ما ساق أقوال المفسرين في
 الآية قال: >.. قال ابن جرير: ولم يبق دليل على موت أمه وظاهر القرآن يدل على حياتها، وهذا

¹ - وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 241

² - الرازي، التفسير الكبير، 11 / 125 - 135

³ - المصدر نفسه، 13 / 24

الذي نصره هو المنصور الذي يدل عليه السياق⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ (هود: 46) اختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ على قولين الأول: معناه ليس من ولدك، هو من غيرك والثاني: معناه ليس من أهلك الذين وعدتك أن أنجيهم قال الرازي: >.. واعلم أنه لما ثبت بالدليل أنه كان ابنا له وجب حمل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ على أحد وجهين: أحدهما: أن يكون المراد أنه ليس من أهل دينك والثاني: المراد أنه ليس من أهلك الذين وعدتك أن أنجيهم معك والقولان متقاربان⁽²⁾ والقول الثاني هو الصواب الذي يقرره السياق لأن الله تعالى أخبر نبيه مُحَمَّدًا - ﷺ - أنه ابنه فقال: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ (هود: 46) وغير جائز أن يجزه أنه ابنه فيكون بخلاف ما أخبر وليس في قوله: دلالة على أنه ليس بابنه.

- حروف المعاني: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (المائدة: 6) اتفق علماء العربية على أن "إلى" لانتهاء الغاية، والشاهد على ذلك كثرة نصوص العربية، ولكنهم اختلفوا في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها على أربعة أقوال: الأول: لا يدخل إلا بدليل، الثاني: يدخل مطلقا، الثالث: التفصيل، الرابع: الفرق بين أن يكون الفاصل بينهما أمرا حسيا فإنه لا يدخل، أو لا يدخل والقول الأخير رجه الرازي يقول الرازي: >وأما "إلى" فهي لانتهاء الغاية وقيل إنها جملة؛ لأنها في قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ تستدخل الغاية، وفي قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة: 187) تقتضي خروجها وهذا ضعيف؛ لأن هذه اللفظة إنما تكون جملة لو كانت موضوعة لدخول الغاية وعدم دخولها على سبيل الاشتراك؛ لكننا بينا أن اللفظ لا يجوز أن يكون مشتركا بالنسبة إلى وجود الشيء وعدمه بل الحق أن الغاية إن كانت متميزة عن ذي الغاية بمفصل حسي كما في اليد والمرافق وجب دخولها؛ لأنه ليس بعض المقادير أولى من بعض، فليس تقدير القدر الذي يجوز إخراجه من المرفق عن وجوب الغسل أولى من تقديره بما هو أزيد أو أنقص⁽³⁾.

- توجيه صيغة الأمر: الأمر في اللغة نقيض النهي⁽⁴⁾

وأما اصطلاحا فقد عرفه الرازي بقوله: >هو طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء⁽¹⁾ وقال وهبة الزحيلي: >هو ما دل على طلب الفعل وتحصيله في المستقبل⁽²⁾ فإذا صدر الأمر من الأدنى إلى الأعلى على سبيل التضرع والشفاعة لا يسمى أمرا وإنما يقال له: دعاء والتماس⁽³⁾

¹ - ابن كثير، تفسير ابن كثير، 4 / 276

² - الرازي، التفسير الكبير، 18 / 3

³ - الرازي، المحصول، 1 / 378 - 379

⁴ - ابن منظور، لسان العرب، 4 / 30

وللأمر صيغة دالة عليه بغير قرينة هي صيغة "أفعل"، وهذه الصيغة ترد بعدة معاني اتفق العلماء على خمسة عشر وجه منها وهي: الوجوب، الندب، الإرشاد، الإباحة، التأديب، الامتنان، الإكرام التهديد، التسخير، التعجيز، الإهانة، التسوية، الدعاء، التمني، والتكوين⁽⁴⁾ وأن هذه الصيغة (أفعل) ليست حقيقة في جميع هذه الوجوه بل هذه المعاني مستفادة من القرائن وليست من مجرد الصيغة يقول الرازي: >اتفقوا على أن صيغة "أفعل" ليست حقيقة في جميع هذه الوجوه؛ لأن خصوصية التسخير والتعجيز والتسوية غير مستفادة من مجرد هذه الصيغة بل إنما تفهم تلك من القرائن<⁽⁵⁾ ومن بين القضايا المختلف فيها صيغة الأمر المجردة من القرائن أو الأمر العري من القرائن أو الأمر المطلق على ماذا تحمل هذه الصيغة؟ هل تحمل على الأمر أم الندب أم يتوقف في ذلك ما دامت القرائن غير موجودة؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على أربعة أقوال⁽⁶⁾:

القول الأول: التوقف:

لا يحمل على وجوب ولا على ندب إلا بقرينة تدل على المراد منه، وهو المختار عند الغزالي

القول الثاني:

يحمل على الندب.

القول الثالث:

يحمل على الندب والوجوب معا

القول الرابع:

الأمر المطلق يحمل على الوجوب وهو ما رجح الرازي في المحصول بقوله: >لفظ "أفعل" إما أن يكون حقيقة في الوجوب فقط أو في الندب فقط أو فيهما معا أو لا في واحد منهما والأقسام الثلاثة الأخيرة باطلة: فتعين الأول وهو أن يكون للوجوب فقط<⁽⁷⁾

وهذا القول هو الحق الذي يؤيده وضع اللغة والشرع، فمن ناحية اللغة فالأمر موضوع في اللغة العربية للطلب الجازم والإلزام على سبيل الحقيقة، فإذا استعمل في غيره فهو على سبيل المجاز، وأما من

¹ - الرازي، المحصول، 2 / 17

² - وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 215

³ - المصدر نفسه

⁴ - الرازي، المحصول، 2 / 39 - 40

⁵ - المصدر نفسه، ص 41

⁶ - ينظر: الغزالي: المستصفي، 2 / 55

⁷ - الرازي، المحصول، 2 / 72

الناحية الشرعية فالأمر حقيقة في الوجوب الذي يترتب على مخالفته استحقاق الإثم والعقاب بدليل أن الشرع ذم تارك الواجب وسماه عاصيا، ورتب عليه العقاب، قال - ﷺ - : (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) ولفظة "لولا" تفيد انتفاء الأمر لوجود المشقة والندب في السواك ثابت، فدل على أن الأمر لا يصدق على الندب، بل ما فيه مشقة، وإنما يتحقق ذلك في الوجوب⁽¹⁾

ثانيا - تفسير بعض النصوص الشرعية:

- قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: 18) قال الرازي: >والسادس: هو أن لفظ الفوقية في هذه الآية مسبوق بلفظ وملحوق بلفظ آخر. أما أنها مسبوقة بلفظ القاهر، والقاهر مشعر بكمال القدرة وتام المكنة وأما أنها ملحوقة بلفظ فلأنها ملحوقة بقوله: (عباده) وهذا اللفظ مشعر بالمملوكية والمقدورية، فوجب حمل تلك الفوقية على فوقية القدرة لا على فوقية الجهة⁽²⁾ وحقيقة الفوقية هي علو ذات الشيء على غيره، وهي في حق الله تعالى فوقية حقيقية فذاته تعالى فوق عرشه بما يليق به، وقد تظاهرت الأدلة من الكتاب والسنة على ذلك.

- قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ (الأنعام: 65) قال الرازي: >وأما إرسال العذاب عليهم تارة من فوقهم، وتارة من تحت أرجلهم ففيه قولان: الأول: حمل اللفظ على حقيقته فنقول: العذاب النازل عليهم من فوقهم مثل المطر النازل في قصة نوح والصاعقة النازلة عليهم من فوقهم..، وأما العذاب الذي ظهر من تحت أرجلهم فمثل الرجة ومثل خسف قارون وقيل هو حبس المطر والنبات، والثاني: أن يحمل هذا اللفظ على مجازه، قال ابن عباس: ومن تحت أرجلكم من العبيد والسفلة وعذابا من فوقكم؛ أي من الأمراء وعن ابن عباس لما نزلت هذه الآية شق ذلك على رسول الله - ﷺ - وقال: (ما بقاء أمتي إن عملوا بذلك) فقال جريريل: إنما أنا عبد مثلك فادع ربك لأمتك، فسأل ربه أن لا يفعل بهم ذلك فقال جريريل: لا يبعث عليهم عذابا من فوقهم كما بعث على قوم نوح ولوط، ولا من تحت أرجلهم كما خسف بقارون ولم يجرهم من أن يلبسهم شيئا بالأهواء المختلفة ويذيق بعضهم بأس بعض بالسيف⁽³⁾ وهكذا يتبين معنى الفوقية في الآية من خلال السياق الخارجي وهو ما أوثر عن ابن عباس من أحاديث في هذا الباب.

¹ - وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 217

² - الرازي، التفسير الكبير، 12 / 184

³ - المصدر نفسه، 13 / 24

– قال تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ 84 وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُمْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (الأنبياء: 84 – 85) اختلف المفسرون في نبوة ذي الكفل على قولين مشهورين أحدهما: أنه ليس بنبي، بل هو رجل صالح والثاني: أنه نبي قال ابن كثير: >وأما ذو الكفل فالظاهر من السياق أنه ما قرن مع الأنبياء إلا وهو نبي<⁽¹⁾ وقال الرازي: >قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ومجاهد: ذو الكفل لم يكن نبيا ولكن كان عبدا صالحا. وقال الحسن والأكثر إنهم من الأنبياء عليهم السلام وهذا أولى الوجوه؛ أحدها: أن ذا الكفل يحتمل أن يكون لقبا وأن يكون اسما والأقرب أن يكون مفيدا لأن الاسم إذا أمكن حمله على ما يفيد فهو أولى من اللقب. إذا ثبت هذا فنقول: الكفل هو النصيب والظاهر أن الله تعالى إنما سماه بذلك على سبيل التعظيم، فوجب أن يكون ذلك الكفل هو كفل الثواب فهو إنما سمي بذلك؛ لأن عمله وثواب عمله كان ضعف عمل غيره وضعف ثواب غيره ولقد كان في زمنه أنبياء على ما روي ومن ليس بنبي لا يكون أفضل من الأنبياء، وثانيتها: أنه تعالى قرنه بذكر إسماعيل وإدريس والغرض ذكر الفضلاء من عباده ليتأسى بهم وذلك يدل على نبوته وثالثتها: أن سورة ملقبة بسورة الأنبياء فكل من ذكره الله تعالى فيها فهو نبي<⁽²⁾

ومما سبق ذكره وتحريره تتضح أهمية السياق والقرائن في توجيه دلالة الألفاظ وتحديد مراد الشرع وخاصة الأمر والنهي؛ لأنهما مدار الأحكام ومتعلق التكليف وهما الاعتباران في إفادة الحكم الشرعي فبهما يثبت وبهما يعرف، كما تظهر فائدته في تفسير بعض النصوص والترجيح بين الأقوال، والحاجة إلى العناية بالسياق ماسة من أجل إبطال بعض التفاسير المنحرفة، وكذلك مساندة فقهاء النوازل.

المبحث الثالث: حروف المعاني:

تمهيد:

تشتد حاجة الأصوليين إلى جانب النحاة والفقهاء إلى معرفة "حروف المعاني"؛ ذلك أن استنباط الأحكام الشرعية عن طريق الاجتهاد يكون بواسطة الحرف، كما أن كثيرا من مسائل الفقه يعود سبب الاختلاف فيها إلى معرفة معنى الحرف.

فهذا المبحث دقيق المعرفة عظيم النفع، وهو ذو صلة بعلم النحو والأصول والفقه فقد أفردته بالتأليف جماعة من النحاة المتقدمين منهم: أبي الحسن علي بن عيسى الرَّمَّانِي [ت 384^{هـ}] في كتابه حُرُوفُ الْمَعَانِي، وعلي بن مُحَمَّد النَّحْوِي الهَرَوِي [ت 415^{هـ}] في كتابه الْأَرْهِيَّةُ فِي عِلْمِ الْحُرُوفِ وَالْحَسَنُ بْنُ قَاسِمِ الْمُرَادِي [ت 749^{هـ}] في كتابه الْجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي، ومن المتأخرين نذكر:

¹ - ابن كثير، تفسير ابن كثير، 5 / 254

² - الرازي، التفسير الكبير، 22 / 211

مصطفى حميدة في كتابه أساليب العطف في القرآن الكريم، وأبو أوس إبراهيم الشَّمْسَان في كتابه حُرُوفِ الجِرِّ دَلَالَتُهَا وَعَلَاقَتُهَا، وَمَارِينَا نَجَار في كتابها حروف الجر بين الوصفِ النَّحْوِي الْقَدِيم والاستعمال اللُّغَوِي المعاصر

وأما علماء الأصول فقد خصصوا له أبواباً في ثنايا كتبهم تحت عناوين مختلفة يقول ابن حزم [ت 456¹] في كتابه الإحكام في أصول الأحكام: >فصل في معاني حروف تتكرر في النصوص<⁽¹⁾، وذكره الأمدى في الفصل السادس من كتابه "الإحكام في أصول الأحكام" فقال: >الفصل السادس: في الحرف وأصنافه<⁽²⁾، وقال النَّظَّام [ت 1225³] في كتابه "فَوَاتِحِ الرَّحْمُوتِ": >تتمة: في مسائل الحروف<⁽³⁾

وقد أولى الرازي حروف المعاني اهتمامه سواء في محصوله أو تفسيره، وجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، أما الأول فقد خصص له باباً في الجزء الأول من محصوله فقال: >الباب الثامن في تفسير حروف تشتد حاجة الفقيه إلى معرفة معانيها<⁽⁴⁾، وأما الثاني فقد تناوله في تفسيره كثيراً لما له من علاقة بالمعنى وهذا ما سيوضحه المبحث في الجانب التطبيقي.

وانطلاقاً من الأهمية التي تحتلها حروف المعاني في بيان المعنى جاء هذا المبحث لبيان معنى حروف المعاني وأقسامها، وكذا معانيها وثمرة الاختلاف فيها.

أولاً - تعريفها:

يكاد النحاة القدماء - بصريين وكوفيين - يجمعون على أن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها: اسم وفعل، وحرف⁽⁵⁾ يقول ابن الأنباري: "فإن قيل: فلم قلت: إن أقسام الكلام ثلاثة، لا رابع لها؟ قيل: لأننا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يُعَبَّرُ بها عن جميع ما يُحْطَرُ بالبال، وَيُتَوَهَّمُ في الخيال، ولو كان ها هنا قسم رابع؛ لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه...، فمنها ما يُجَبَّرُ به ويُجَبَّرُ عَنْهُ وهو الاسم ومنها ما يُجَبَّرُ به ولا يُجَبَّرُ عنه وهو الفعل، ومنها ما لا يُجَبَّرُ به ولا يُجَبَّرُ عنه وهو الحرف"⁽⁶⁾، ومن هنا نفهم قول سيبويه في صدر كتابه: >الكلم اسم وفعل وحرف<⁽⁷⁾، ويطلق الحرف في اللغة على عدة معان

¹ - ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ت 456 هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1 / 51 - 52

² - الأمدى، الإحكام، 1 / 85

³ - النَّظَّام، فواتح الرحموت، 1 / 203

⁴ - الرازي، المحصول، 1 / 363

⁵ - سيبويه، الكتاب، 1 / 12

⁶ - ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، ت 577 هـ)، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف

هبود، دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1999، ص 35

⁷ - سيبويه، الكتاب، 1 / 12

منها: الطَّرْفُ والحُدُّ والشَّفِيرُ ومنه حَدُّ الجبل أي أعلاه المَحْدَدُ⁽¹⁾ والوَجْهُ والشَّكُّ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ (الحج: 11) أي على وجه واحد. وهو أن يعبد على السراء دون الضراء؛ أي: يؤمن بالله ما دامت حاله حسنة فإن غيرها الله وامتنحه كفر به. وذلك لشكه وعدم طمأنينته.⁽²⁾ أي لا يدخل في الدين مُتَمَكِّنًا⁽³⁾ وجاء في معاني القرآن للزجاج: >جاء في التفسير على شك وحقيقته أنه يعبد الله على حَرْفِ الطَّرِيقَةِ في الدين، لا يدخل فيه دخول متمكن<⁽⁴⁾ وعلى الناحية كما في قول ابن سيده: <فلان على حرف> أي ناحية⁽⁵⁾ وعلى كل كلمة تُقرأ على الوجوه في القرآن، يقال: <هذا في حرف ابن مسعود> أي في قراءة ابن مسعود.⁽⁶⁾ أما الحرف اصطلاحاً فهو ما كان من حروف الهجاء أو بالمعنى ذاته من حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عَرَبِيَّتْهَا وَعَجَمِيَّتْهَا وحروف الأسماء والأفعال (حروف تدل على معنى الاسم والفعل أو على معنى الاسم فقط أو على معنى الفعل فقط)⁽⁷⁾ أو هو: <ما احتاج إلى مَعْنَى اسْمٍ أو فِعْلٍ أو جُمْلَةٍ لِيُدَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ>⁽⁸⁾ وعرفه الزمخشري بقوله: <مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ، وَمِنْ تَمَّ لَمْ يَنْقُكْ مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ>⁽⁹⁾ وقيل عن الحروف بأنها: <هيئات للصوت يستفيدها من المخارج والمحابس في مسلكه خلال أدوات النطق ويمثل كل واحد منها من ناحية علم اللغة فونيميا (vowels) على الأقل. وقد يمثل أكثر من فونيم واحد في أكثر من موضع واحد. وعدة هذه الحروف تسعة وعشرون منها ثلاثة أحرف مد يقال لها: أحرف علة، أو أحرف صائتة (consonants)، والباقي حروف صحيحة أو صامتة<⁽¹⁰⁾.

ونلاحظ أن هناك علاقة بين المعنى اللغوي للحرف والمعنى الاصطلاحي إذ يقال: إن الحرف "حرف الهجاء" و"حرف المعنى" سُمِّيَ حرفاً لأنه في اللغة هو الطرف فسمي حرفاً؛ لأنه يأتي في طرف

¹ - الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 342

² - المرادي (الحسن بن قاسم المرادي، ت 749 هـ)، الجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي، تحقيق: فخر الدين قَبَاوَة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1992، ص 24

³ - ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 342

⁴ - الزجاج، معاني القرآن، 3 / 414

⁵ - مارينا نجار، معاني حروف الجر بين الوصف اللغوي القديم والاستعمال اللغوي المعاصر، رسالة ماجستير، 16 جوان 1986، دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعة الأمريكية، بيروت، لبنان، ص 3

⁶ - المصدر نفسه

⁷ - السيوطي، الأشباه والنظائر، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 2 / 64

⁸ - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 1 / 7

⁹ - ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 447

¹⁰ - ينظر: فؤاد حنّا ترزي، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 151 - 152

الكلام⁽¹⁾، وسمي حرفاً لأن الحرف حد الشيء ولأنه حد ما بين الاسم والفعل والرابط بينهما⁽²⁾ وهذا ما نفهمه من نص سيبويه أن: <الحرف كلمة جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل>⁽³⁾ وعلى هذا فـ: (حرف = كلمة). وهذا هو المعنى اللغوي للحرف، ثم اجتزئ من سياقه الذي ورد فيه عند سيبويه واستخدم من بعد عند النحويين على أنه مصطلح على التقسيم الثالث من أقسام الكلام وخصصت بذلك دلالة الحرف من بعد تعميم⁽⁴⁾. ولكن الأمثلة التي أوردها سيبويه في كتابه "بَابُ عِلْمِ مَا الْكَلِمُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ" في قوله: <وَأَمَّا مَا جَاءَ لِمَعْنَى وَلَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ فَفَنَحْوُ: ثُمَّ وَسَوْفَ، وَلَائِمُّ الْقَسَمِ، وَلَائِمُّ الْإِضَافَةِ وَنَحْوِهَا>⁽⁵⁾ وفي "بَابُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ"⁽⁶⁾ تدل على أن هذه الحروف تتضمن معنى في نفسها ولا يريد المعنى اللغوي للحرف.

وتنقسم الحروف عند اللغويين بعدة اعتبارات، فباعتبار العدد تنقسم إلى أحادية مثل: الباء والواو⁽⁷⁾، وإلى ثنائية مثل: في ومن⁽⁸⁾ وإلى ثلاثية مثل: إلى وحتى⁽⁹⁾ وإلى رباعية مثل: لعل⁽¹⁰⁾ ولكن وباعتبار الوظيفة إلى قسمين: عاملة أي تؤثر فيما بعدها مثل: حروف الجر والنصب والجزم وغيرها ومهملة أي لا تعمل فيما بعدها ولا تؤثر فيه مثل: حروف العطف (الواو، الفاء، ثم) وحروف النداء وحروف الشرط غير الجازمة وغيرها، وباعتبار الاختصاص تنقسم إلى ثلاثة أقسام: حروف تختص بالاسم فقط؛ أي تدخل عليه ك: حروف الجر والنداء والحروف المشبهة بالفعل، ومنها ما يختص بالفعل فقط ك: حروف النصب والجزم وغيرها ومنها ما يختص بما معا مثل: حروف العطف والاستفهام وغيرها، وأما من حيث دلالتها على المعنى فتتنقسم إلى قسمين: حروف المباني وهي التي تتركب منها الكلمات؛ وسميت بذلك لبناء الكلمة عليها وتركيبها منها، وتسمى حروف التهجي أيضاً⁽¹¹⁾ مثل: الحاء والهاء والعين والحاء والغين... إلخ، وحروف المعاني؛ وهي التي تدل على معان جزئية وضعت لها

¹ - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 40

² - ينظر: الزجّاجي (أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق، ت 337 هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار

النفائس، بيروت، لبنان، ط، 1979، ص 55

³ - سيبويه، الكتاب، 1 / 12

⁴ - إبراهيم الشمسان، حروف الجر دلالاتها وعلاقتها، جامعة الملك سعود، مطابع الطيار للأوفست، ص 7

⁵ - سيبويه، الكتاب، 1 / 12

⁶ - المصدر نفسه، ص 17

⁷ - الرّماني (أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني، ت 384 هـ)، معاني الخروف، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشا حَسُونَةُ الْمَشَقِي،

بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، ص 1 - 40

⁸ - المصدر نفسه، ص 41 - 102

⁹ - المصدر نفسه، ص 103 - 160

¹⁰ - المصدر نفسه، ص 161 - 190

¹¹ - عبد الوهاب عبد السلام طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، دار السلام، ط 2، 2000، ص 193

أو استعملت فيها وسميت كذلك؛ لأنها موضوعة لمعان تتميز بها من حروف المباني⁽¹⁾ مثل: الباء، إلى والواو... إلخ، وقد ذكر الرازي في محصولة سبعة أحرف منها وهي: الواو، الفاء، في، إلى، من، الباء وإنما⁽²⁾.

وقد اختلف النحاة في حدّ حروف المعاني بين تجريدها من طبيعتها المعنوية الذاتية فجعلوها أداة للدلالة على معانٍ كامنة في غيرها، وبين معنى خاص بالحرف ليس في اسم ولا فعل. من هذا الفريق الثاني سيويوه إذ عرف الحرف قائلاً: > ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، مثل: تُمّ وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها <⁽³⁾، وقد سار ابن فارس على خطى سيويوه وأقر ما قاله فقال: > وقد أكثر أهل العربية في هذا، وأقرب ما فيه ما قاله سيويوه، إنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل نحو قولنا: زيدٌ منطلقٌ، ثم نقول: هل زيد منطلقٌ؟ فأفدنا بـ "هل" ما لم يكن في زيد ولا منطلق <⁽⁴⁾، ويعرفه الزجاجيُّ من الفريق الأول قائلاً: > ما دل على معنى في غيره، نحو: من وإلى وتم، وشرحه أن (من) تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها، لا تبعيض نفسها... <⁽⁵⁾.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في حد حرف المعنى عند النحاة إلا أن هناك من نبه إلى وجود معنى ذاتياً للحرف، ولكنه أوضح وأتم في حالة التركيب الكلامي منه عند الأفراد، بخلاف الاسم والفعل، فإن كل واحد منهما يُفهم في حال الأفراد عين ما يُفهم منه في حال التركيب ولعل من أوضح أقوال المتأخرين في احتمال الحرف للمعنى أو عدم ذلك ما لخصه السيوطي في قوله: > إن الحرف إمّا أن يجيء لمعنى في الاسم خاصة نحو: لام التعريف، وحرف الإضافة والنداء، وغير ذلك أو يجيء في الفعل خاصة نحو: قد، والسين، وسوف، والجوازم والنواصب، أو رابطاً بين اسمين، أو بين فعلين كحروف العطف. أو بين فعل واسم كحروف الجر. أو بين جملتين كحروف الشرط، أو داخلاً على جملة تامة قارناً لمعناها نحو: ليت ولعل. أو مؤكداً له نحو: إن، أو زائداً للتأكيد نحو: الباء في نحو: ليس زيد بقائم <⁽⁶⁾.

والحق أنه لا يمكن أن ننكر أن لكل حرف معنى في الذهن، وأن تفسير ابن فارس أقرب إلى الصواب من تفسير زملائه. يقول فؤاد ترزي: > ونرى أن تفسير ابن فارس أقرب إلى الصواب من تفسير زملائه؛ إذ الواقع أن لكل حرف معنى في الذهن يتجسد فيه حالما يذكر الحرف فالصورة التي نتصورها

1 - المصدر السابق

2 - الرازي، المحصول، 1 / 363 - 383

3 - سيويوه، الكتاب، 1 / 12

4 - ابن فارس، الصحابي، ص 87

5 - السيوطي، الأشباه والنظائر، 2 / 26

6 - المصدر نفسه، ص 29 - 30

في أذهاننا حين يذكر الحرف "في" مثلا، هي غير تلك التي نتصورها في أذهاننا حين نذكر الحرف "على". هذا على الرغم من أن صورة كل من الحرفين تبرز بشكل أوضح حين يستعمل في جملة. شأنه في ذلك شأن كثير من الأفعال والأسماء غير المتمكنة. فربَّ. مثلا، لا تحمل من المعنى ما هو أقل وضوحا من ذلك الذي تؤديه "عسى" من الأفعال. و"ما" التعجبية من الأسماء، و"كم" ⁽¹⁾؛ أي شأنها في ذلك شأن كثير من أسماء الكناية ك: "عسى"، و"ما" التعجبية و"كم" التي تفيد معنى في نفسها فقولنا: "عسى" يرسم في أذهاننا معنى الترجي كقولنا: "لعل" أما قولنا: "عسى الطقس يتحسن" فيوضح إبهام هذا الترجي تماما كما لو قلنا: "لعل الطقس يتحسن" ⁽²⁾

وأما قول الزمخشري ⁽³⁾ والزجاجي ⁽⁴⁾ والجرجاني ⁽⁵⁾ وغيرهم من متأخري النحاة بأن: <الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه> ⁽⁶⁾ ففيه تجريد للحرف من معناه الذاتي ولعل السبب في ذلك هو إدراجهم لمعنى التعليق الذي يفيد الحرف، ووظيفة الربط بين مختلف أجزاء الجملة، فالحرف لا ينفك من اسم أو فعل يصحبه، فإذا قلنا: "الغلام" فهم منه المعرفة. ولو قلنا: "ال" مفردة لم يفهم منه معنى "ال" إذا قرنت بما بعدها من الاسم.

وعلى كثرة حدودهم المبهمة للحرف، إلا أنها لا تعد حدا للحرف بقدر ما هي وصف له لأنها لا تصيب ذات الحرف وإنما تصفه بما ليس فيه، لذلك نجد من أوضح ما قيل فيه حد سبويه له بأنه: <ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل> ⁽⁷⁾

ثانيا - أقسامها:

حروف المعاني هذه التي اهتم النحويون بحدها ودعا الأصوليون إلى معرفتها تقسم إلى مُعْمَلَةٌ مثل: حروف الجر ومُهمَلَةٌ مثل: حروف العطف.

أ: حروف العطف وعددها:

1: تعريف العطف لغة واصطلاحاً:

يطلق العطف في اللغة على عدة معان منها: المِيلُ والتَّيُّ والشَّقَّةُ ⁽⁸⁾ سواء كانت مادية أو معنوية، فمثال الأول قول "لبيد في مُعَلَّقَتِهِ" ⁽¹⁾:

¹ - فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ص 146

² - مارينا نجار، معاني حروف الجر بين الوصف اللغوي القديم والاستعمال اللغوي المعاصر، ص 5

³ - الزمخشري، المفصل، ص 287

⁴ - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 54

⁵ - الجرجاني، الجمل، ص 6

⁶ - ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 447

⁷ - سبويه، الكتاب، 1 / 12

⁸ - ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 1060 - 1061

رُجَلًا كَأَنَّ نِعَاجَ تُوضِحُ فَوْقَهَا *** وَظِبَاءَ وَجَرَّةَ عَطْفًا أَرَامَهَا

ومثال الثاني قول "أبي التشناس التّهشلي" (2):

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَسْرَحْ سَوَامًا وَلَمْ يُسْرَحْ *** سَوَامًا وَلَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ أَقَارِبُهُ

فَلَلْمَوْتُ خَيْرٌ لِّلْفَتَى مِنْ فُجُودِهِ *** فَفَقِيرًا وَمِنْ مَوْلَى تَدْبُ عَقَارِبُهُ

كما يطلق العطف على معنى الحُمْلِ وَالكَرِّ ومن ذلك قول "بشامة بن حزن التّهشلي" (3):

لَوْ كَانَ فِي الْأَلْفِ مِنَّا وَاحِدٌ فَدَعَوْا *** مَن عَاطِفٌ حَالَهُمْ يَعْنُونََا

ولم ترد كلمة العطف في القرآن الكريم إلا في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ

عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ (الحج: 9). فعن ابن عباس -

رضي الله عنهما - أنها نزلت في النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ، لَوَى عنقه مَرَحًا وَتَعَطُّمًا والمعنى الآخر - وهو قول

الفراء - أن التقدير ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ثَانِي عَطْفِهِ؛ أي معرضا عن الذكر.

وقال مجاهد وقتادة: لاويا عنقه كفرا. ابن عباس: معرضا عمّا يُدْعَى إليه كفرا. والمعنى واحد (4)

وقال ابن كثير: لَوِيَّ عنقه وهي رقبته، يعني يعرض عما يدعى إليه من الحق، ويثني رقبته استكبارا. (5)

وقال السعدي: <ثَانِي عَطْفِهِ>: أي لَوِيَّ جَانِبُهُ وَعُنُقُهُ، وهذا كناية عن كِبَرِهِ عن الحق واحتقاره

للخلق، فقد فرح بما معه من العلم غير النافع واحتقر أهل الحق وما معهم من الحق. (6)

وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة مصطلح "العاطفة" المشتق من "عَطَفَ" للدلالة على القرابة

وأسبابها، والصلة من جهة الولاء والشفقة، وفي "علم النفس" هو استعدادُ نَفْسِي يُنَزَعُ بصاحبه إلى

الشُّعُور بانفعالات مُعَيَّنَةٍ، والقيام بسلوك خاص حِيَالَ فكرة أو شيء (7)، كما أصبحت مصطلحا من

مصطلحات "علم النقد الأدبي الحديث" (8)، والعطف مصطلح بصري وأما النسق فمصطلح كوفي (1)

ومن أكثر المصطلحات شيوعا في اللسانيات الحديثة "الرَّصْفُ" و"السَّبْكُ" و"الربط" (2)

¹ - لبيد (لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، ت 661 م)، معلقة لبيد، شرحها ووضع حواشيها: محمد علي الحسن، دار الكتب الوطنية،

هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة (المجمع الثقافي)، ط 1، 2012، ص 31

² - الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك بن علي بن أصمغ، ت 216 هـ)، الأصمعيات، تحقيق وشرح: أحمد

محمد شاكر - عبد السلام هارون، بيروت، لبنان، ط 5، ص 119

³ - مصطفى حميدة، أساليب العطف في القرآن الكريم، مكتبة لبنان ناشرون - الشركة المصرية العالمية - لونغمان، بيروت، لبنان، ط

1، 1999، ص 18

⁴ - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 14 / 327

⁵ - ابن كثير، تفسير ابن كثير، 5 / 279

⁶ - السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، ص 507

⁷ - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص 608

⁸ - أنظر: أحمد أمين، النقد الأدبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 1 / 30 - 34

أما العطف اصطلاحاً⁽³⁾ فقد عرفه ابن عصفور [ت 669هـ] بأنه: <حَمَلُ الاسم على الاسم أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة، بشرط تَوَسُّطِ حَرْفٍ بينهما من الحروف الموضوعية لذلك>⁽⁴⁾ وعرفه ابن الحاجب بقوله: <العطف تابع مقصود بالتَّسْبِبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أَحَدُ الحروف العشرة>⁽⁵⁾ وقال ابن عَقِيل [ت 769هـ]: <التابع المتوسط بينه وبين مُتَبَّوعه أَحَدُ الحروف التي سنذكرها>⁽⁶⁾ كما عرفه الفاكهي [ت 972هـ] بقوله: <هو تابع لما قبله، يتوسط بينه وبين متبوعه في اللفظ أحد حروف العطف>⁽⁷⁾.

2 : التعليق على هذه التعريفات:

إن الناظر في هذه التعريفات يجد أن العرب المتقدمين لما اختاروا كلمة "العطف" كي تكون مصطلحاً يطلق على هذا الباب لم يكونوا يقصدون به أكثر من معنى التَّبعية في الحركة الإعرابية - وهي ناحية شكلية بحتة -؛ بدليل أن إرجاع الثاني (المعطوف) إلى الأول (المعطوف عليه) في الحكم (الناحية المعنوية) والإعراب لا يتحقق في حالات كثيرة فمثلاً قولنا: "جاء زيدٌ لا عمرو" لا يجري على "عمر" ما جرى على "زيد" من حُكْمٍ معنويٍّ؛ أي إسناد "المجيء" إليه، بخلاف قولنا: "جاء زيدٌ وعمرو" فالواو تُثَنِّي وتُرْجِعُ وتُؤَيِّلُ "عَمراً" إلى "زيدٍ" فَيَجْرِي على "عمر" ما جرى على "زيد" من حُكْمٍ مَعْنَوِيٍّ، هو إسناد "المجيء" إليه، وحُكْمٍ إعرابيٍّ تَرْتِيبِيًّا على هذا الإسناد هو الرفع، كما أن تسمية "العطف" - من الناحية الشكلية - غير مانعة من دخول التوابع الأخرى، كالنعت والتوكيد والبدل وغيرها تحت هذه التسمية؛ لأن "العطف" من الناحية المعجمية لا يؤدي أكثر من معنى إرجاع الثاني إلى الأول في الحكم الإعرابي. وذلك ما تشترك فيه كُلُّ التَّوابع، ثم إن هذا الشمول في التسمية لا يزال جارياً في كتب المتقدمين فسيبويه لم يقيد هذه التسمية في كتابه بل أطلقها على كل من "عطف البيان" و"عطف النسق" وعلى "التوكيد"⁽⁸⁾، وابن السَّرَّاج [ت 316هـ] أطلقها على البدل فسماه: "عطف البدل"⁽¹⁾

¹ - ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 5

² - ينظر: [روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 103]، [صلاح فضل، أساليب الشعرية المعاصرة، دار الآداب، بيروت، لبنان، ط 1، 1995، ص 16]

³ - العطف عطفان: عطف بيان، وعطف نسق ونقصد هنا عطف النسق؛ لأن عطف البيان لا يكون بالحرف خلافاً لعطف النسق

⁴ - ابن عصفور (علي بن مؤمن بن بن محمد بن علي بن عصفور بن فرحون الاشبيلي، ت 669 هـ)، مُثَلُّ الْمُقَرَّبِ، تحقيق صلاح سعد مجد المليطي، دار الأفاق العربية، القاهرة، مصر، ط 1، 2006، ص 226

⁵ - الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ص 1019

⁶ - ابن عَقِيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عَقِيل الهمداني المصري، ت 769 هـ)، شرح ابن عَقِيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عَقِيل، 2 / 224

⁷ - الفاكهي، كتاب الحدود في النحو، ص 272

⁸ - ينظر: سيبويه، الكتاب: [2 / 11 - 12]، [3 / 41]

ولا تزال هذه التسمية تنطبق على كُلِّ من "عطف البيان" و"عطف النسق" إلى اليوم رغم ما بينهما من فروق معنوية ولفظية.⁽²⁾

ولعل السبب الذي دفع النحاة المتقدمين إلى جمع التوابع الخمسة في باب واحد هو التزامهم بـ: "نظرية العامل" - والتي قامت أساساً على التبعية في العلامة الإعرابية - منهجا لتفسير الظواهر وتقسيم الأبواب النحوية.

والدراسات اللغوية العربية الحديثة تكاد تتفق على رفض نظرية العامل منهجا لتفسير الظواهر وتقسيم الأبواب النحوية، وتقترح الخروج بدرس "عطف النسق" من نطاق باب التوابع والاتجاه به إلى الأصل الذي أقيم عليه تركيبه من حيث المعنى وهو: الربط؛ لأن التشريك القائم بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب من غير المنطقي أن يترك في باب التوابع⁽³⁾ قال المالقي: >فإن عطفت جملة على جملة لم يلزم تشريك في اللفظ ولا في المعنى، ولكن في الكلام خاصة؛ لِيُعْلَمَ أن الكلامين فأكثر في زمان واحد أو في قصد واحد<⁽⁴⁾، فالتشريك القائم بين الجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب في نحو: "زيد قائم وعمر قاعد" تشريك في الكلام أي بين الجملتين مناسبة أو جهة جامعة، وليس تشريكا في اللفظ ولا في الحكم، قال الجرجاني: >فإننا لا نرى هاهنا حُكْمًا نزعُ أن الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه فإننا نرى أمرا آخر نُحْصِلُ معه على معنى الجمع وذلك أننا لا نقول: زيد قائم وعمر قاعد حتى يكون عمرو بسبب من زيد وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني<⁽⁵⁾ ثم إن هذا التقسيم لم يرد في كتاب سيبويه ولا في كتب البصريين ولا الكوفيين في خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين، وربما يكون أبو بكر السَّراج أول من ابتدعه حينما قسم التوابع إلى خمسة: التوكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل والعطف⁽⁶⁾، وتداوله النحاة من بعده.

ومن خلال هذا العرض يتضح لنا أن عطف النسق يحتاج إلى تصور تعريف جديد يكشف عن دلالاته المعنوية، ويراعي العلاقة بين مكوناته، ويستجيب لمتطلبات "علم اللغة: "Linguistics" الحديث

¹ - ينظر: ابن السَّراج (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت316 هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3، 1996، 46 / 2

² - ينظر: مصطفى حميدة، أساليب العطف في القرآن الكريم، ص 31

³ - عبد المجيد الماشطة، النحو الاشتقاقي وتطبيقاته، مقال نشر بمجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، العدد: 9، سنة النشر: 1974 نقلا عن مصطفى حميدة، العطف وأساليبه في القرآن الكريم

⁴ - المالقي، رصف المباني، ص 415

⁵ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، 234

⁶ - ابن السراج، الأصول في النحو، 19 / 2

و"علم الأسلوبية: Stylistics"، ويستفيد من النتائج التي توصل إليها "علماء المعاني"، والجدير بالذكر أن المناهج اللغوية الحديثة ترى وجوب دراسة التركيب وسيلة للتركيب، يقول "شارلز فلمورز: Charlesfillmore": > الأمر المهم والجدير بالدراسات هو العلاقات المعنوية الأساسية في الجمل ولذلك يجب أن تصبح هذه العلاقات هي النقطة المركزية التي يجب أن يعالجها التحليل اللغوي ويعمل على تفسيرها، وأن هذه العلاقات يمكن أن تُكوّن نظامًا عامًا ينطبق على جميع اللغات بغض النظر عما إذا كان الفاعل الشكلي في إحدى اللغات كالإنجليزية مثلا يسبق الفعل، بينما هو يتبع الفعل كما هو في اللغة العربية وغيرها من اللغات.<⁽¹⁾، ومن هنا عرّف "مصطفى حميدة" العطف بأنه: > الرّبطُ بِحَرْفٍ بَيْنَ مَعْنَيْنِ مُتَعَايِرَيْنِ بِتَلْخِيصِ عَلاَقَةٍ سِيَاقِيَّةٍ مُصْطَنَعَةٍ بَيْنَهُمَا، هِيَ: التَّشْرِيكُ فِي الحُكْمِ، أَوْ نِسْبَةُ الحُكْمِ إِلَى أَحَدِهِمَا، أَوْ الدَّلَالَةُ عَلَى حُصُولِ مَضْمُونِ المَعْنَيْنِ<⁽²⁾ فالتعريف يؤكد على فكرة "الربط" أو الارتباط بين المتعاطفين، والذي يتم عن طريق الحرف.

وعدة حروف العطف عشرة، وهي: (الواو)، (الفاء)، (ثم)، (لا)، (بل)، (أو)، (حتى)، (لكن) (أم)، و(إمّا)⁽³⁾، اتفق النحاة على تسعة منها واختلفوا في (إمّا)⁽⁴⁾، قال ابن مالك⁽⁵⁾:

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ: عَطْفُ النَّسْقِ *** كَ (أَحْصُنْ يَوَدِّ وَتَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ)
فَالعَطْفُ مُطْلَقًا بِ (وَإِوٍ، ثُمَّ، فَأَ *** حَتَّى، أَمْ، أَوْ)، كَ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)
وَأَتَّبَعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ (بَلْ، وَلَا *** لَكِنَّ)، كَ (لَمْ يَسْبُدْ لَكِنَّ طَلَا)
وكان الرازي قد حدد حروف العطف في محصوله بجرّفين هما: "الواو"⁽⁶⁾ و"الفاء"⁽⁷⁾.

ب: حروف الجر وعددها:

1: تعريف الجر لغة واصطلاحاً:

الجرُّ في اللغة من الجذر (ج، ر، ر) على وزن فَعَلٍ، والمتتبع لهذه المادة في المعاجم يجد أنها تطلق على عدة معانٍ منها: الجذب، كما في قولهم: جرّ الشيء فأجرّ؛ أي انجذب⁽¹⁾ وعلى الأمتداد

¹ - نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 251. نقلا عن:

Bach and Harms (Eds). Universals in Linguistic Theory (N.Y. Holt, Rinehart and Winston), 1968.pp.

1- 90

² - مصطفى حميدة، أساليب العطف في القرآن الكريم، ص 31

³ - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 5

⁴ - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 5 / 5، مصطفى الغاليني، جامع الدروس العربية، 3 / 244

⁵ - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 136

⁶ - ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 363

⁷ - ينظر: المصدر نفسه، ص 373

وَالْإِتِّصَالَ وَالْإِسْتِدَامَةَ، يُقَالُ: كَانَ عَامًّا أَوَّلَ كَذَا وَكَذَا فَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى الْيَوْمِ؛ أَيِ امْتَدَّ ذَلِكَ وَاتَّصَلَ
 وَاسْتَدَامَ إِلَى الْيَوْمِ⁽²⁾، وَالْجُرُّ السَّحْبُ فِي الْمَثَلِ: "جَرَّ النَّارَ إِلَى قُرْصِهِ"؛ أَيِ يُؤَثِّرُ نَفْسَهُ عَلَى غَيْرِهِ⁽³⁾
 وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: (لَا تُجَارِ أَحَاكَ، وَلَا تُشَارِهِ، وَلَا تُمَارِهِ)⁽⁴⁾ أَيِ لَا تُمَاطِلُهُ وَلَا تُطَاوِلُهُ⁽⁵⁾
 وَالْجُرُّ وَاحِدٌ مِنَ الْعَلَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِسْمِ عِنْدَ النُّحَاةِ، يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ⁽⁶⁾:
 بِالْجُرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالتَّوَادُّ، وَأَلٌ *** وَمُسْنَدٌ لِلْإِسْمِ مَيِّزَةٌ حَصَلَتْ
 وَمِنْ مَصْطَلِحَاتِ الْجُرِّ عِنْدَ النُّحَاةِ "الإِضَافَةُ"⁽⁷⁾، وَ"الْحُفْضُ"⁽⁸⁾ وَ"الصِّفَاتُ"⁽⁹⁾
 وَسُمِّيَ الْجُرُّ إِضَافَةً؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجُرِّ تَضِيْفُ مَعَانِيَ الْأَفْعَالِ قَبْلَهَا إِلَى الْأَسْمَاءِ بَعْدَهَا⁽¹⁰⁾ أَوْ يُضَافُ
 بِهَا إِلَى الْإِسْمِ مَا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ⁽¹¹⁾، فَمِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُنَا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَقَدْ أَضْفَنَّا مَعْنَى الْمُرُورِ إِلَى زَيْدٍ بِالْبَاءِ
 وَمِثَالُ الثَّانِي قَوْلُنَا: أَنْتَ كَعَبْدِ اللَّهِ، فَقَدْ أَضْفَنَّا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ الشَّبَهَ بِالْكَافِ⁽¹²⁾، وَعَلَى غَرَارِ الْأَفْعَالِ
 الْقَوِيَّةِ بِنَفْسِهَا مِثْلُ: "ضَرَبَ" الَّذِي يَفْضِي بَعْدَ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ مَبَاشَرَةً فَيُنْصَبُ كَمَا فِي قَوْلِنَا: ضَرَبْتُ
 عَمْرًا هُنَاكَ أَفْعَالٌ ضَعِيفَةٌ لَا تَسْتَطِيعُ الْوَصُولَ بِنَفْسِهَا إِلَى الْأَسْمَاءِ كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي الْأَفْعَالِ، "عَجِبْتُ"
 "مَرَرْتُ"، "ذَهَبْتُ" فَاحْتَاجَتْ إِلَى أَشْيَاءٍ تَسْتَعِينُ بِهَا لِلْوَصُولِ إِلَى الْأَسْمَاءِ، فَرُفِدَتْ بِحُرُوفِ الْإِضَافَةِ
 فَقَلْنَا فِي "عَجِبْتُ": عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ وَفِي "مَرَرْتُ": مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَفِي "ذَهَبْتُ": ذَهَبْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ⁽¹³⁾
 وَأَمَّا عَنِ سَبَبِ تَسْمِيَّتِهِ بِالْحُفْضِ؛ فَلِأَنَّ حُرُوفَ الْجُرِّ تَجْرُ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ أَيِ تَحْفِضُهَا⁽¹⁴⁾ وَأَمَّا
 مَصْطَلِحُ الصِّفَاتِ فَقَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجُرِّ تَقَعُ صِفَاتٍ لِمَا قَبْلَهَا مِنَ النُّكْرَاتِ⁽¹⁵⁾.
 أَمَّا الْجُرُّ اصْطِلَاحًا فَقَدْ عَرَفَهُ الْفَاكِهِيُّ فِي كِتَابِهِ شَرْحَ كِتَابِ الْحُدُودِ فِي النُّحُوِّ بِأَنَّهُ: >الْكُسْرَةُ الَّتِي
 يُجْدِثُهَا الْعَامِلُ، بِدُخُولِهِ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمُعْرَبِ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ الْعَامِلُ الْمُحْدِثُ لَهَا:

¹ - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 4 / 146

² - المصدر نفسه، ص 153

³ - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص 116

⁴ - المصدر نفسه

⁵ - المصدر نفسه

⁶ - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 70

⁷ - ينظر: [سيبويه، الكتاب، 1 / 419]، [الزمخشري، شرح المفصل، 4 / 454]، [ابن جني، سر صناعة الإعراب، 2 / 123]،

[مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 3 / 168]

⁸ - [ابن جني، سر صناعة الإعراب، 2 / 123]، [مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 3 / 169]

⁹ - ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 454

¹⁰ - [ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 454]، [مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 3 / 169]

¹¹ - [سيبويه، الكتاب، 1 / 420 - 421]، [مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 3 / 169]

¹² - ينظر: سيبويه، الكتاب، 1 / 420 - 421

¹³ - ينظر: [ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 455 - 456]، [مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 3 / 169]

¹⁴ - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 454

¹⁵ - ينظر: المصدر نفسه

- حَرْفًا وَلَوْ مُقَدَّرًا نَحْو: بَزِيدٍ، وَكَمْ دَرَاهِمٍ اشْتَرَيْتَ.

- أَوْ كَانَ اسْمًا مُضَافًا لِمَا عَمِلَ فِيهِ: كَعَلَامٍ زَيْدٍ.

إِذِ الْأَصَحُّ - كما في الأوضح وغيره -: أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ:

هو المُضَافُ - لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ المُضَافِ إِلَيْهِ بِهِ، وهو لا يَتَّصِلُ إِلَّا بِعَامِلِهِ - لا الإضافة نَفْسَهَا، وَلَا الحَرْفَ المُقَدَّرَ. كَمَا جَنَحَ إِلَى ذَلِكَ بَعْضُهُمْ.⁽¹⁾، ويمكن أن يعرف أيضا بأنه: ما يُوصِلُ مَعَانِي الأَفْعَالِ إِلَى الأَسْمَاءِ بِوَاسِطَةِ حُرُوفِ الجَرِّ⁽²⁾ أو هو تَقْوِيَةُ الفِعْلِ وإِصَالُهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الجَرِّ⁽³⁾، وهو مُخْتَصٌّ بِالإِسْمِ دُونَ غَيْرِهِ.⁽⁴⁾، قال ابن مالك⁽⁵⁾:

وَالِاسْمُ قَدْ حُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا *** قَدْ حُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنَّ يَنْجَزِمَا

وعدة حروف الجر عشرون حرفا، وهي: (الْبَاءُ)، (مِنْ)، (إِلَى)، (عَنْ)، (عَلَى)، (فِي)، (الْكَافُ)

(اللَّامُ)، (وَأُو الْقَسَمِ)، (تَأْوُةٌ)، (مُدُّ)، (مُنْدُ)، (رُبُّ)، (حَتَّى)، (حَلَا)، (عَدَا)، (حَاشَا)، (كَيْ)، (مَتَى)

- في لغة هذيل - و(لَعَلَّ) - في لغة عُقَيْل -⁽⁶⁾

وذكر الرازي في محصوله أربعة أحرف من حروف الجر، وهي: "فِي"⁽⁷⁾، "مِنْ"⁽⁸⁾، "إِلَى"⁽⁹⁾

و"الْبَاءُ"⁽¹⁰⁾

2 : أقسام حروف الجر عند النحاة:

تنقسم هذه الحروف باعتبار لزوم الدلالة على الحرف أو غيره إلى قسمين⁽¹¹⁾:

- قسم يلزم الحرفية: وهو ما استعملته العرب للدلالة على معنى الحرف فقط، ولم تُضَمَّنْهُ معنى الاسم والفعل، ولم تُجْرَهِ في موضع من المواضع تجرى الأسماء ولا تجرى الأفعال، وهذه الحروف تقع في الصلات وقوعا مُطَرِّدًا وغير قبيح، مثل قولنا: جَاءَنِي الَّذِي مِنَ الْكِرَامِ، وَرَأَيْتُ الَّذِي فِي الدَّارِ، وكذلك سائر الحروف، ولو كانت أسماء لم يجز وقوعها هنا في الصلات؛ لأن الصلة لا تكون بالمفرد، ولأنها لا تقع

¹ - الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص 277 - 278

² - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 456

³ - ينظر: المصدر نفسه

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ص 457

⁵ - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 73

⁶ - مصطفى الغالبي، جامع الدروس العربية، 3 / 167

⁷ - الرازي، المحصول، 1 / 376

⁸ - المصدر نفسه، ص 377

⁹ - المصدر نفسه، ص 378

¹⁰ - المصدر نفسه، ص 379

¹¹ - ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 191 - 189

موقع الأسماء فاعلةً ومفعولةً، ولا يدخل على شيء منها حرف الجر ولا تكون أفعالاً؛ لأنها تقع مضافة إلى ما بعدها، والأفعال لا تضاف.

وعدد حروف هذا القسم تسعة أحرف، وهي: (مِنْ)، (إِلَى)، (حَتَّى)، (فِي)، (بِالْبَاءِ)، (الْأَلَامِ) (رُبِّ)، و(وَإِوَالِقَسَمِ)، و(تَأْوُةً)⁽¹⁾، وهذه الحروف على نوعين: ما يلزم الجر فقط؛ أي تختص بالجر فقط، وعددها ستة أحرف: (مِنْ)، (إِلَى)، (رُبِّ)، (فِي)، (بِالْبَاءِ)، و(الْأَلَامِ)، وما لا يلزم الجر بل يتعداه إلى غيره كالنصب في "حتى"، وهي الثلاثة المتبقية،⁽²⁾

- قسم لا يلزم الحرفية: وهو ما كان فيه المعنى مشتركاً بين الاسم، والفعل والحرف وهذا لا يعني أنه يتضمن معنى الحرف والاسم والفعل في آن واحد؛ لأن ذلك محال، وعدة أحرف هذا القسم سبعة أحرف، وهي: (عَلَى)، (عَنْ)، (الْكَافِ)، (مُدًّا)، (مُنْدًا)، (حَاشَا)، و(خَلَا)⁽³⁾ وذكر ابن يعيش "عدا" في شرح المفصل⁽⁴⁾، ولم يذكرها ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية⁽⁵⁾، وهذه الحروف على ثلاثة أضرب: - ضرب يكون بمعنى الحرف والاسم: أي يكون فيه المعنى مشتركاً بين الحرف والاسم، لا في آن واحد مثل: "عَنْ" التي تكون اسماً، كما تكون حرفاً، فإذا كانت اسماً، دخل عليها حرف الجر، فتكون بمعنى الناحية والجانب، وما بعدها مجرور بالإضافة قال قُطْرِيُّ بْنُ الْفُجَاءَةِ الْمَازِنِيُّ⁽⁶⁾:

لَا يَزْكَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ *** يَوْمَ الْوَعَى مُتَحَوِّفًا لِحِمَامِ
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً⁽⁷⁾ *** مِنْ "عَنْ"⁽⁸⁾ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
وتكون حرفاً ويكون ما بعدها مجروراً بها، كما في المثال التالي: رَمَيْتُ بِالْقَوْسِ.⁽⁹⁾

- ضرب يكون بمعنى الحرف والفعل: أي يكون فيه المعنى مشتركاً بين الحرف والفعل، لا في آن واحد مثل: "خَلَا"، فإذا كانت فعلاً تنصب ما بعدها ويضم الفاعل فيها؛ أي تتضمن ضمير الفاعل⁽¹⁰⁾

¹ - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 458

² - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 189

³ - ينظر: المصدر السابق

⁴ - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 458

⁵ - ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 189

⁶ - التَّنِيرِيُّ (أبو زكريا يحيى بن علي المشهور بالخطيب، ت 502 هـ)، شرح ديوان الحماسة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1 / 68

⁷ - دريئةٌ، ورُوي بلا همزة دَرِيئَةٌ؛ والدريئة: هي الحلقة التي يُتعلَّمُ عليها الرمي، وهي مأخوذة من الدَّرء بمعنى المنع والنفع (ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 190، الهامش رقم: 4).

⁸ - "عَنْ": بمعنى الجهة والجانب

⁹ - ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 191

¹⁰ - ينظر: [ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 513]، [ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 162]، [سيبويه، الكتاب، 2 / 348 - 349]

نحو: أتاني القومُ خَلَا زَيْدًا والتقدير: خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا⁽¹⁾، فإذا دخلت عليها "ما" كانت فعلا محضا ولا يجوز أن تكون حرفا لأنها مع "ما" بمنزلة المصدر، ويكون ما بعدها منصوبا لا غير⁽²⁾، نحو قول لبيد⁽³⁾:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ "مَا خَلَا" اللَّهُ بَاطِلٌ *** وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها⁽⁴⁾، نحو: أتاني القومُ خَلَا زَيْدٍ⁽⁵⁾ وأما "حاشا" فهي محل خلاف بين النحويين، فذهب سيبويه⁽⁶⁾ ومن تابعه من البصريين إلى أنه حرف وليس بفعل؛ بدليل عدم دخول "ما" عليه، وذهب الكوفيون إلى أنه فعل ووافقهم أبو العباس المراد من البصريين، وحجتهم في ذلك أنه يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال ومثال ذلك قول النابغة الذبياني⁽⁷⁾:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ *** وَمَا "أَحَاشِي" مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

ورجح ابن الأنباري مذهب سيبويه والبصريين في اعتبار "حاشا" حرفا لا فعلا لأن شأنها في ذلك شأن الألفاظ المنحوتة، مثل: بَسْمَلٌ، حَوْقَلٌ، حَمْدَلٌ، فهي غير مشتقة⁽⁸⁾.

ولم يذكر أحد من النحويين الجر بـ: "عَدَا"؛ أي اعتبارها حرفا إلا أبو الحسن الأخفش⁽⁹⁾

- ضرب يكون بمعنى الاسم والفعل والحرف: أي يكون فيها المعنى مشتركا بين الاسم والفعل والحرف لا في آن واحد، مثل: "على" الدالة على الاستعلاء فيما دخلت عليه⁽¹⁰⁾، فإذا كانت اسما دخل عليها حرف الجر، وكانت بمعنى "فَوْقَ" ويكون ما بعدها مجرورا بالإضافة⁽¹¹⁾، نحو قول أبي النجم العجلي⁽¹²⁾:

بَاتَتْ تَنْوِشُ الْحَوْضَ نُوشًا مِنْ "عَلَا" *** نُوشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَارَ الْفَلَا

¹ - ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 513

² - ينظر: [ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 162]، [ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 513]

³ - لبيد، ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت، لبنان، ص 132

⁴ - ينظر: [ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 513]، [ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 162]

⁵ - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 513

⁶ - سيبويه، الكتاب، 2 / 349 - 350

⁷ - النابغة الذبياني (أبو أمامة زياد بن معاوية بن صباح، ت 604 م)، ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 3، 1996، ص 12

⁸ - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 161

⁹ - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 513

¹⁰ - ابن الأنباري، أسرار العربية، 191

¹¹ - المصدر نفسه

¹² - أبي النجم العجلي (أبو الفضل بن قدامة بن عبد الله بن الحارث، ت 130 هـ)، ديوان أبي النجم العجلي، جمع وشرح وتحقيق: محمد

أويب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 2006، ص 463 - 464

ومعنى البيت: أنها تتناول ماء الحوض من فوق وتشرب شربا كثيرا، وتقطع بهذا الشرب الصحاري فلا تحتاج إلى ماء آخر⁽¹⁾، و"عَلَى" هنا بمعنى من فوق، وقد ورد في لسان العرب وأسرار العربية: "فَهِيَ" بدلا من كلمة "بَاتَتْ" في صدر البيت⁽²⁾

وإذا كانت فعلا تَصَرَّفَتْ، ودلت على زمن وحدث مخصوصين، نحو: عَلَوْتُ الْجَبَلَ عَلَوًّا فهو عَلٍ، كقولك: سَلَا يَسْلُو سَلَوًا فهو سَالٍ⁽³⁾، وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها⁽⁴⁾ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِّ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (المؤمنون: 28)

المبحث الرابع: معاني هذه الحروف وثمره الاختلاف فيها:

أولا - معاني هذه الحروف:

أ: حروف العطف:

اكتفى الرازي في المحصول بذكر حرفين من حروف العطف هما: "الواو"، و"الفاء"

1 - "الواو":

تحتل الواو مكانة خاصة بين حروف العطف؛ لكثرة تداولها في الربط بين مختلف الوحدات اللغوية في النص العربي، حتى عدت "أم باب حروف العطف" لكثرة مجالها فيه قال المرادي: <والواو أم باب حروف العطف؛ لكثرة مجالها فيه>⁽⁵⁾، ولم يكتف النحاة بهذه الرتبة التي خصوها بها، بل عدوها أصل الحروف لأنها لا تدل على أكثر من الاشتراك. يقول ابن الأنباري: <فإن قيل: فلم كان أصل حروف العطف الواو؟ قيل: لأن الواو لا تدل على أكثر من الاشتراك>⁽⁶⁾.

كما أن للواو دورها أيضا في التعبير القرآني فهي حرف عطف، وتعد من الروابط التي تجمع الأحداث وتضمها بعضها إلى بعض في تناسق عجيب⁽⁷⁾.

وانطلاقا من الأهمية التي تحتلها الواو في توجيه الدلالة جاء المبحث ليبين مذاهب النحاة والأصوليين والرازي في دلالة الواو وأثرها الكبير في الانسجام الوارد في العبارة القرآنية.

¹ - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 6 / 434

² - ينظر: [ابن منظور، لسان العرب، 6 / 434]، [ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 191]

³ - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 191 - 192

⁴ - المصدر نفسه

⁵ - المرادي، الجنى الداني، ص 158

⁶ - ابن الأنباري، أسرار العربية، 219

⁷ - هيفاء عثمان عباس فداء، زيادة الحروف بين المنع والتأييد، دار القاهرة، القاهرة، مصر، د ط، 1421 هـ، ص 533

1.1 - مذاهب العلماء في دلالة الواو:

اختلف النحاة والأصوليون في دلالة "الواو" على ثلاثة مذاهب:

- مذهب مُطَلِّقِ الْجُمُعِ: ومعناه أَيَّ جَمْعٍ كَانَ من غير أن يكون المبدوء داخلا في الحكم قبل الآخر ولا أن يجتمعا في وقت واحد بل الأمران جائزان وجائز عكسهما.⁽¹⁾

ويقصد النحاة بـ "المُطَلِّقِ" هنا الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من المَعْطُوفِ والمَعْطُوفِ عَلَيْهِ في زمان واحد، أو بسبق أحدهما الآخر، ففي نحو قولنا: دخل محمدٌ وعليٌّ يجتمعا في وقت واحد، أو مُجْتَمِعًا أو مُجْتَمِعًا أو عليا آخرا، أو العكس عليا أولا ومُجْتَمِعًا آخرا⁽²⁾

وينسب هذا الرأي إلى جمع كثير من النحاة والأصوليين، أما النحاة فمنهم: سيوييه والزخشي وابن هشام⁽³⁾، وابن الأنباري⁽⁴⁾، وابن يعيش⁽⁵⁾، يقول سيوييه: >...فَلَمْ تُلْزِمِ الْوَاوُ الشَّيْئِينَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا دَلِيلًا بِأَنَّكَ مَرَرْتَ بِعَمْرٍو بَعْدَ زَيْدٍ<⁽⁶⁾ فالواو لا تفيد سوى مطلق التشريك والجمع بين المتعاطفين يقول سيوييه في [باب مَا أَشْرَكَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ فِي الْجَارِ فَجَرِيًا عَلَيْهِ كَمَا أَشْرَكَ بَيْنَهُمَا فِي النَّعْتِ فَجَرِيًا عَلَى الْمَنْعُوتِ]: >وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَجَمَارٍ قَبْلُ، فَالْوَاوُ أَشْرَكَتْ بَيْنَهُمَا فِي الْبَاءِ فَجَرِيًا عَلَيْهِ وَلَمْ يَجْعَلِ لِلرَّجُلِ مَنْزِلَةً بِتَقْدِيمِكَ إِيَّاهُ يَكُونُ بِهَا أَوْلَى مِنَ الْحَمَارِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهِمَا<⁽⁷⁾، وقد أكد الزخشي في كشفه ما ذهب إليه في المفصل من أن الواو لمطلق الجمع⁽⁸⁾ فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف: 161): >فإن قُلْتَ: كيف اختلفت العبارة ها هنا وفي سورة البقرة؟ قُلْتَ: لا بأس باختلاف العبارتين إذا لم يكن هنالك تناقض ولا تناقض بين قوله تعالى: ﴿اسْكُنُوا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا﴾ (البقرة: 58)؛ لأنهم إذا سكنوا القرية فتسببت سكناهم للأكل منها فقد جمعوا

1 - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 6 / 5

2 - ينظر: مصطفى حميدة، أساليب العطف في القرآن الكريم، ص 49 - 50

3 - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 2 / 391

4 - ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 219

5 - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 6 / 5

6 - سيوييه، الكتاب، 1 / 291

7 - المصدر نفسه، ص 438

8 - ينظر: الزمخشري، المفصل، ص 307

في الوجود بين سكنائها والأكل منها، وَسَوَاءٌ قَدَّمُوا الحِطَّةَ عَلَى دُخُولِ البَابِ أَوْ أَخْرَجُوهَا فَهَمَّ جَامِعُونَ فِي الإِيْجَادِ فِيهَا وَتَرَكَ ذِكْرَ الرَّعْدِ لَا يُنَاقِضُ إِثْبَاتَهُ⁽¹⁾

وأما علماء الأصول فنذكر منهم: الزركشي⁽²⁾، وابن الحاجب⁽³⁾، وأبو الحسين البصري⁽⁴⁾ والآمدي⁽⁵⁾ والرازي⁽⁶⁾، قال ابن الحاجب: <الْوَاوُ لِجَمْعِ المُطْلَقِ، لَا لِتَرْتِيبِ، وَلَا لِمَعْنَى عِنْدَ المُحَقِّقِينَ.>⁽⁷⁾، ومن أحسن ما أورده "ابن الحُشَّابِ" أن الواو في التنزيل كلها جامعة، وفي غير التنزيل، ومن أحسن ما سَمَّى به التَّحْوِيُونَ الحَرْكََةَ المَأْخُوذَةَ من الواو وهي بعضها عندهم بالصَّمَّةِ؛ لأن الصَّمَّ الجَمْعُ، فكان ما هو من الضم للجمع ولا دلالة فيه على ترتيب، وهذا من باب امْتِسَاسِ الألفاظ أشباه المعاني، وهو باب شريف في العربية نبه عليه ابن جني في الخصائص وغيره.⁽⁸⁾

وقد ميز النحاة والأصوليون بين مفهوم "مُطْلَقِ الجَمْعِ" و"الجَمْعِ المُطْلَقِ" فالأول يترتب على حصول الحقيقة من غير قيد؛ أي أي جمع كان والثاني مرتب على تقييد الحقيقة بغير الإطلاق أي تقييد الجمع، يقول ابن هشام: <وقول بعضهم: "إن معناها الجمع المطلق" غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد>⁽⁹⁾ ونقل ابن السبكي في "الإبهام" ما ذكره "نقي الدين بن دقيق العيد" عن بعض الباحثين المتعلقين بعلم المعقول أنه فرق بين "مطلق الماء" و"الماء المطلق" بما حاصله أن الحكم المعلق بمطلق الماء يترتب على حصول الحقيقة من غير قيد والمرتب على الماء المطلق مرتب على الحقيقة بقيد الإطلاق، ولا يلزم من توقف الحكم على مطلق الحقيقة توقفه على الحقيقة المقيدة بقيد الإطلاق، وذكر أن والده حرر بحثاً في قاعدة "مطلق الشيء والشيء المطلق"، فإذا أخذ المطلق قيذاً في الشيء كان المراد بالأول حقيقة الماهية وبالثاني هي تقييد الإطلاق.⁽¹⁰⁾

وإنما ذكر ابن السبكي هذا الكلام من أجل الاعتراض على قول "ابن الحاجب": "الجمع المطلق" وإنما كان الأسد والصَّوَابُ أن يقول: "مطلق الجمع"⁽¹¹⁾

1 - الزمخشري، الكشاف، ص 392

2 - الزركشي، البحر المحيط، 2 / 253

3 - ينظر: [ابن الحاجب، المختصر، 1 / 262]، [ابن السبكي، رفع الحاجب، 1 / 431]

4 - أبو الحسين البصري، المعتمد، 1 / 38 - 39

5 - ينظر: الأمدي، الأحكام، 1 / 51

6 - ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 367 - 372

7 - ابن الحاجب، المختصر، 1 / 262

8 - ينظر: الزركشي، البحر المحيط، 2 / 255

9 - ابن هشام، مغني اللبيب، 2 / 392

10 - ابن السبكي، شرح المنهاج، 1 / 340 - 342

11 - المصدر نفسه

- مذهب الترتيب: ونقل هذا عن: قطرب، وهشام الضرير، وثعلب والمطرز أبو عمر الزاهد والرّعي وهو المشهور عند الشافعية، ونسب إلى الإمام الشافعي نفسه وهو إمام من أئمة اللغة ومن فصحاء العرب الذين يجتج بكلامهم⁽¹⁾

وقد أنكر ابن الأنباري هذا النقل في مصنفه "المفرد" قائلاً: >وما نقل عن ابن دُرستويه والزاهد وابن جني وابن بزهان والرّعي من اقتضائها الترتيب فليس بصحيح وكتبهم تنطق بضد ذلك<⁽²⁾ وقال الأستاذ أبو منصور: >معاذ الله أن يصح هذا النقل عن الشافعي بل الواو عنده لمطلق الجمع وإنما نسب للشافعي؛ لإيجاب الترتيب في الوضوء، ولم يوجهه من الواو بل بدليل آخر، وهو قطع النظر عن النظر وإدخال الممسوح بين المغسولين<⁽³⁾

- مذهب الجمع بوصف المعية: ونسب هذا القول إلى أصحاب أبي حنيفة كما قال إمام الحرمين: >وقد زلّ الفريقان< يعني القائلين بالترتيب والجمع بوصف المعية⁽⁴⁾ وابن مالك فقد جاء في التسهيل في [باب المعطوف عطف النسق] قوله: >وتنفرد الواو بكون مُتَّبِعِهَا في الحكم محتملاً للمعية برجحان<⁽⁵⁾

وهذا المذهب لم يذكره الرازي في محصولة وإنما ذكره "الأصفهاني" في كتابه "الكاشف عن المحصول"⁽⁶⁾

2.1 - أدلة هذه المذاهب:

عمدة أصحاب المذهب الأول ما يلي⁽⁷⁾:

أولاً: قوله تعالى في سورة (البقرة: 58): ﴿فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَاذْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾ وقوله تعالى في (سورة الأعراف: 161): ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَاذْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾، وقوله تعالى في (سورة آل عمران: 43): ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي﴾ ففي هذه المواضع "الواو" لا تفيد الترتيب بل مطلق الجمع.

¹ - ينظر: [الرازي، المحصول، 1 / 363 ، الهامش رقم: 5]، [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 413]، [ابن الحاجب، المختصر، 1 /

262]، [ابن السبكي، رفع الحاجب، 1 / 431 - 432]

² - الزركشي، البحر المحيط، 2 / 456

³ - المصدر نفسه

⁴ - ينظر: [الجويني، البرهان، 1 / 181]، [ابن السبكي، الإبهاج، 1 / 338]، [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 413]، [الزركشي، البحر

المحيط، 2 / 358]، [الغزالي، المنحول، ص 86]، [ابن هشام، مغني اللبيب، 2 / 392]

⁵ - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1967 ، ص

174

⁶ - ينظر: الأصفهاني، الكاشف، 2 / 413

⁷ - ينظر: [الرازي، المحصول، 1 / 364 - 367]، [ابن يعيش، شرح المفصل، 5 / 10 - 11]

ثانيا: استعمالها في ما يمتنع حصول الترتيب فيه، كالمفاعلة في نحو قولنا: تقاتل زيد وعمرو ولو قيل: تقاتل زيد فعمرو، أو قيل: تقاتل زيد ثم عمرو لم يصح.

ثالثا: لو كانت "الواو" للترتيب لكان قولنا: رأيت زيدا وعمرا بعده تكريرا، ولكان قولنا: رأيت زيدا وعمرا قبله متناقضا.

رابعا: قول السيد لعبد: اشتر اللحم والخبز لا يفهم منه الترتيب.

خامسا: ما روي عن النبي - ﷺ - أنه قيل له - لما أرادوا السعي بين الصفا والمروة -: بأيهما نبدأ؟ فقال: (ابدؤوا بما بدأ الله به)، ولو كانت "الواو" للترتيب لما اشتبه ذلك على أهل اللسان، ولما احتجج في بيان وجوب الابتداء من الصفا إلى الاستدلال بأنه مذكورٌ أولا فوجب أن تقع به البداءة.

سادسا: لو كانت "الواو" للترتيب - لوجب أن القائل - إذا قال: رأيت زيدا وعمرا، ثم عَلِمَ أنه رأهما معا أن يكون كاذبا، وبالإجماع ليس كذلك.

سابعا: واو العطف في الأسماء المختلفة كواو الجمع وياء التثنية في الأسماء المتماثلة، فإنهم لما لم يتمكنوا من جمع الأسماء المختلفة بواو الجمع استعملوا فيها واو العطف، ولما كان جمع الأسماء المتماثلة يفيد الاشتراك في الحكم، ولا يفيد الترتيب فيه فكذلك القول في واو العطف وواو الجمع: يجوز أن يشتركا في إفادة الاشتراك.

واحتج القائلون بأن "الواو" للترتيب بوجوه: (1)

الوجه الأول:

عن عدي بن حاتم الطائي أن رجلا قام بين يدي رسول الله - ﷺ - وقال: >مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ اهْتَدَى، وَمَنْ عَصَاهُمَا فَقَدْ غَوَى<، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: (يُمْسِرُ حَظِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ قُلْ: وَمَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى).

وهذه حجة عليهم لا لهم؛ لأن طاعة الله ورسوله متلازمتان، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله ومن عصى الله في أمر فقد عصى رسوله، وإنما السبب في ذلك هو إفراد ذكر اسم الله تعالى عن ذكر غيره ليكون أدخل في التعظيم.

الوجه الثاني:

عن عمر - رضي الله عنه - أنه سمع الشاعر الإسلامي "سُحَيْمِ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ" يقول (2):

¹ - ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 367 - 371

² - سُحَيْمِ (أبو عبد الله سحيم عبد بني الحساس، ت 40 هـ)، ديوان سُحَيْمِ، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة،

مصر، ط 1، 1950، ص 16

عُمَيْرَةٌ وَدِغٌ إِنْ مَجَّهَزْتَ غَادِيَا *** كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا.

فقال له عمر - رضي الله عنه -: <لَوْ قَدَّمْتَ الْإِسْلَامَ لِأَجْزُوتِكَ >

والتأخير في اللفظ يدل على أن "الواو" للترتيب.

وما قيل عن الخطيب يقال عن الشاعر؛ أي أن الإسلام أشرف وأعظم من الشيب، فمن حقه

التقديم في الذكر.

الوجه الثالث:

ما روي أن الصحابة - رضي الله عنهم - قالوا لابن عباس - رضي الله عنهما -: <لِمَ تَأْمُرُنَا بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: 196)؟ > وهم كانوا فصحاء العرب؛ فثبت

أنهم فهموا من "الواو" الترتيب.

وهذا الأثر حجة لأصحاب "مطلق الجمع"؛ لأنه مُعَارِضٌ بأمر ابن عباس - رضي الله عنهما -

إِيَّاهُمْ بتقديم العمرة عن الحج.

الوجه الرابع:

الترتيب "على سبيل التعقيب" وضعوا له "الفاء"، والترتيب "على سبيل التراخي" وضعوا له

"ثم" و"مطلق الترتيب" وهو القدر المشترك بين هذين النوعين - وهو معيٌّ معقول أيضا - فلا بد له من

لفظ يدل عليه وما ذاك إلا "الواو".

والجواب على هذا أن الترتيب المطلق يستلزم الجمع المطلق، بخلاف الجمع المطلق فلا يستلزم

الترتيب المطلق، وجعلها للآزم أولى من جعلها لغير الآزم.

واستند أنصار المذهب الثالث إلى الأمثلة التالية⁽¹⁾:

أولاً: قولنا: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْحَشْبَةُ: أي معها.

ثانياً: قولنا: جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ؛ أي معه.

3.1 - الترجيح - ح:

بعد عرض أدلة المذاهب ومناقشتها، ظهر لنا أن النحاة والأصوليين متفقون في دلالة "الواو"

على الجمع، ولكنهم اختلفوا في دلالة هذا الجمع، والسبب في ذلك آيل إلى أمرين:

- الزمن النحوي لهذا الجمع، أم هو جمع مطلق غير مقيد بزمن بين المتعاطفين؟، أم هو جمع دال على

الترتيب في الزمن بين المتعاطفين؟، أم هو جمع دال على المصاحبة والمعية بين المتعاطفين في الزمن؟

¹ - ينظر: [الجويني، البرهان، 1 / 183]، [الغزالي، المنحول، ص 86]

- استمداد الزمن، أيستمد الزمن من "الواو" العاطفة؟، أم من قرينة السياق بنوعيه؟

لا شك أن النحاة والأصوليين الذين عزلوا السياق عن طريق البحث عن الزمن النحوي وراحوا يلتمسونه في "الواو" فقط قد حادوا الطريق؛ لأن "الواو" العاطفة قرينة لفظية في التركيب تؤدي وظيفتها فيه بالربط بين المتعاطفين، ولها دلالة زمنية مبهمه تحتاج إلى قرينة في السياق تعين على فهم الزمن النحوي الذي حدث فيه الجمع بين المتعاطفين.⁽¹⁾

ومن هنا كان النحاة والأصوليون الذين قالوا بدلالة "الواو" على "مطلق الجمع" على صواب ذلك أنهم تركوا للسياق بنوعيه مهمة تحديد الزمن النحوي، ففي قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (القيامة: 9) أي في ذهاب ضوءهما⁽²⁾، فسياق الآية يدل على أن الجمع بين الشمس والقمر وقع في زمن واحد، وهذا الزمن لم يستمد من "الواو" في حد ذاتها، وإنما من قرينة مقالية هي صيغة الفعل "جُمِعَ" الدالة على التضام الافتقاري إلى التعدد في الزمن الواحد إذ لا يجوز في العطف هنا الاكتفاء بالمعطوف عليه فقط، بل لابد من متبوعه، أو عطف: ما لا يستغنى عنه مثل: اختصم زيد وعمرو، واشترك زيد وعمرو.⁽³⁾

ولما كان الفعل "جُمِعَ" هو القرينة المقالية الدالة على المعية والمصاحبة كان العطف بـ "الواو" الدالة على الزمن المبهم، ولو عُطِفَ بـ "الفاء" أو "ثم" الدالتين على الترتيب في الزمن لحدث تناقض بين دلالتهما⁽⁴⁾، وفي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (البقرة: 196) ففي الآية عطف للاحق ﴿سَبْعَةٍ﴾ على السابق ﴿ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ بالواو الدالة على جمع الأيام الثلاثة والسبعة في حكم الصيام، ولا يوجد في الواو ما يدل على التخيير أو اتحاد الزمن في الصيام بل السياق المقالي "إذا رجعتم" هو الذي يدل على الزمن المتعدد، وأما قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ فقد جاء تأكيدا وتثبيتا للمعنى وليس الغرض السياقي منه أن يكون قرينة لأمن اللبس في فهم دلالة التخيير بين الثلاثة والسبعة في الصيام، قال الفراء في تفسيره: >هو توكيد مما تزيده العرب على المعنى المعلوم كما قيل: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ والثلاثة

¹ - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الفصل السادس "الظواهر السياقية"، ص 261 - 310

² - ينظر: [القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 20 / 412]، [ابن عطية، المحرر الوجيز، ص 1924]، [الرازي، التفسير الكبير، 30 / 220]، [الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، ت 207 هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط 1، 1983، 3 / 209]

³ - ينظر: [ابن هشام، مغني اللبيب، 1 / 393]، [السيوطي، همع الهوامع، 2 / 129]

⁴ - ينظر: المصادر نفسها

والسبعة معلوم أنهما عشرة. ومثل ذلك: نَظَرْتُ إِلَيْكَ بَعِيْنِي⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (النساء: 3) ففي هذه الآية دلت "الواو" على مطلق الجمع؛ أي جمع المثنى والثلاث والرُّباع في كونها محكوما عليها بأنها نكاح صحيح، ولا دلالة في الواو على اتحاد الزمن أو تعدده أو ترتيبه، وإنما دلت القرينة المعنوية المتمثلة في: "تقسيم الكلي إلى جزئياته" على إيجاب أحد الأحكام في زمن دون زمن، والمراد بالجزئي ما يدخل تحت كلي أي يصح أن يكون الكلي خيرا عن الجزئي⁽²⁾ (النكاح كلي والمثنى والثلاث والرُّباع أجزاء لهذا الكلي)، فالمثنى نكاح صحيح وكذلك الثلاث والرُّباع، ولكن لا ينطبق على المثنى والثلاث والرُّباع في آن واحد ومثاله الكلمة: اسم وفعل وحرف، فالكلمة ليست هي الاسم والفعل والحرف في آن واحد كما أنها لا تنطبق على الاسم وحده دون الفعل أو الحرف، وإنما هي الاسم في حالة ما والفعل في حالة ما والحرف في حالة ما، وتطلق على الجميع، وكذلك يتغير معاش الإنسان في الدنيا يقول عبدة بن الطيب⁽³⁾:

وَالْمَرْءُ سَاعٍ لِأَمْرٍ لَيْسَ يُدْرِكُهُ *** وَالْعَيْشُ شُحٌّ وَإِشْقَاقٌ وَتَأْمِيلٌ

و"الواو" هنا لا يمكن أن تكون بمعنى "أو" كما قال "الهروي"⁽⁴⁾، و"أبو البقاء العُكْبَرِي"⁽⁵⁾ والزمخشري في كشفه مستندا إلى المثال التالي: جَالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سَيْرِينَ⁽⁶⁾؛ لأن التعبير بـ "أو" يقتضي أحد هذه الأقسام فقط، وأنه لا يجوز أن يجمعوا بين هذه الأقسام، بمعنى أن بعضهم يأتي بالثنائية والبعض الآخر يأتي بالثلاثية، والفريق الثالث يأتي بالتربيع، فلما ذكره بـ "الواو" أفاد ذلك أنه يجوز لكل طائفة أن يختاروا قسما من هذه الأقسام.⁽⁷⁾

¹ - الفراء، معاني القرآن، 2 / 228

² - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 1 / 395 - 396

³ - الْمُفَضَّلُ الصَّبِي (المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر، ت 178 هـ)، المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر - عبد السلام هارون، دار

المعارف، القاهرة، مصر، ط 6، القصيدة رقم: 26 "عبدة بن الطيب"، ص 142

⁴ - الهروي (علي بن محمد النحوي الهروي، ت 415 هـ)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المُعِين المُلُوجِي، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ط 2، 1993، ص 233

⁵ - العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي، ت 616 هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي

الحلبي وشركاه، مصر، 1976، 1 / 329

⁶ - الزمخشري، الكشاف، (سورة البقرة: 196)، ص 119

⁷ - الرازي، التفسير الكبير، 9 / 182

فالآية تخاطب جماعة المسلمين بقريته قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا﴾؛ أي أنها تقرر التشريع للجماعة الإسلامية لا للفرد المسلم الواحد؛ ولذلك فالآية حريصة على إبراز معنى تجويز الجمع بين الحالات الثلاث للمجتمع الإسلامي، وليس للفرد الواحد⁽¹⁾ وهذا وجه من وجوه الإعجاز البياني في القرآن الكريم، حيث استعمل "الواو" في هذا الموضوع في دقة بالغة.⁽²⁾

وإذا ثبت أن "الواو" لمطلق الجمع بين المتعاطفين دون التقييد بالزمن فقد طبق عليها علماء السلف الرأي البلاغي الذي ذكره سيبويه عن التقديم والتأخير في [باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول]، حيث قال: >كَأَنَّهُمْ إِذَا يُقَدِّمُونَ الَّذِي بَيَّنَّاهُ أَهْمُ هُمْ وَهُمْ بَيَّنَّاهُ أَعْنَى، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا يُهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ<⁽³⁾ وهو كلام مجمل يحتاج إلى بسط وتبيين، قال السهيلي: >مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلِمِ فَتَقَدِّمُهُ فِي اللِّسَانِ عَلَى حَسَبِ تَقَدُّمِ الْمَعْنَى فِي الْجَنَانِ، وَالْمَعْنَى تَقَدَّمَ بِأَحَدِ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: إِذَا بِالزَّمَانِ وَإِذَا بِالطَّبَعِ، وَإِذَا بِالرُّتْبَةِ، وَإِذَا بِالسَّبَبِ، وَإِذَا بِالْفَضْلِ وَالْكَمَالِ<⁽⁴⁾، وقد فصل ابن القيم أسباب التقديم والتأخير في كتابه "بدائع الفوائد"⁽⁵⁾ وكذلك فعل ابن الزمكأن في كتابه "البرهان" في الفن الثاني عشر في [معرفة أسباب التقديم والتأخير]⁽⁶⁾

وحاصل القول أن السياق - مقالا ومقاما - هو الذي يوجه الترتيب بين المتعاطفين بـ "الواو" فالعرف الاجتماعي الذي يعد عنصرا مهما من عناصر سياق المقام يشهد أن "الليل" في تاريخ العرب مقدم على النهار، قال الرضي: >واعلم أن الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم؛ لأن السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية، وذلك لكون أكثرهم أهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر إلا بالاستهلال، فإذا أبصروا الهلال عرفوا دخول الشهر، فأول دخول الشهر عندهم الليل؛ لأن الاستهلال يكون في أول الليل<⁽⁷⁾

¹ - ينظر: [الزمخشري، الكشاف، ص 217 - 218]، [محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المنار، مصر، ط 3، 1367 هـ، 4 / 340 - 341]

² - ينظر: مصطفى حميدة، أساليب العطف في القرآن الكريم، ص 58

³ - ينظر: [سيبويه، الكتاب، 1 / 34]، [الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 231 - 263]

⁴ - السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي، ت 58 هـ)، نتائج الفكر، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1992، ص 209

⁵ - ابن القيم، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر، جدة، السعودية، 1 / 106 - 143

⁶ - ابن الزمكاني (كمال الدين أبو المعالي محمد بن علي الأنصاري، ت 727 هـ)، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق: خديجة عبد الرزاق الحديثي، ديوان الأوقاف مطبعة العاني، العراق، 1974، ص 290 - 293

⁷ - الرضي، شرح الكافية في النحو، 2 / 157

والناظر في كتاب الله - تعالى - يجد أن "الليل" و"النهار" إذا وردا متعاطفين بـ"الواو" كان "الليل" مقدما على النهار وذلك في اثنين وعشرين موضعا، اتفقت رواية ورش وحفص في واحد وعشرين موضعا وهي: (البقرة: 164 ، 274)، (آل عمران: 190)، (الأنعام: 13)، (يونس: 6) (إبراهيم: 33)، (النحل: 12)، (الإسراء: 12)، (الأنبياء: 20 ، 33 ، 42)، (المؤمنون: 80) (النور: 44)، (الفرقان: 62)، (القصص: 73)، (الروم: 23)، (سبأ: 33)، (فصلت: 37 ، 38) (الجمانية: 5)، (نوح: 5)، واختلفتا في موضع واحد، وهو سورة المزمل إذ ورد الليل والنهار في رواية حفص في آية واحدة هي الآية: 20 وفي رواية ورش في آيتين هما: 20 و 21 .

وهذا الترتيب لا ينطبق على كل اللغات، ففي اللغة الإنجليزية مثلا لا يتخذ هذا الترتيب شكلا ثابتا؛ لأن العلاقة بين "الليل" و"النهار" هي علاقة الاستمرارية أي يتعاقبان (Cotinously)، فيستوي فيها أن يقال⁽¹⁾: Nagt and day و day and Nagt

2 - "الفاء":

ذهب جمهور النحاة إلى أن "الفاء" تدل على التشريك مع الترتيب والتعقيب قال سيبويه: >ومن ذلك قولك: مَرَزْتُ بزيدي فعمرو، ومررتُ برجلٍ فامرأة. أَشْرَكْتُ بينهما في المرور وجعلت الأول مبدوءا به.<⁽²⁾ وقال في [باب الواو]: >ومما يدل على أن الفاء ليست كالواو قولك: مررتُ بزيدي وعمرو، ومررتُ بزيدي فعمرو، تُريدُ أن تُعَلِّمَ بـ "الفاء" أن الأخرَ قد مُرَّ به بعد الأول<⁽³⁾. وقال الرازي: >الفاء للتعقيب على حسب ما يصح؛ وإنما قلنا: إنها للتعقيب لإجماع أهل اللغة عليه<⁽⁴⁾

وقد أثبتت الدراسات اللسانية الحديثة في علم الدلالة المقارن أن "الواو" هو حرف العطف الأصلي، وهي سامية الأصل، قال "براجشتراسر: G.Bergsträsser": >وحرف العطف الأصلي هو الواو وهي سامية الأصل، ونجد في العربية معها "الفاء" وأصل معناها "أَيْضًا"، ولها ما يقابلها في اللغة العبرية فابتدعت العربية لهذا المعنى كلمة جديدة وجعلت "الفاء" حرف عطف، وذلك ترقّي مهمّ ارتفعت به اللغة العربية على غيرها من اللغات السامية، وتمكنت من تنويع تأدية العلاقة بين الجملتين المتساويتين<⁽⁵⁾

¹ - Cooper , W. E . and J.R. Ross: Word ordr .R. Grossman ,J. San and T. Vance (Eds.)

Chechicago Illinois , The Chechicago Linguistic Society , 1975 .p.2.

² - سيبويه، الكتاب، 1 / 438

³ - المصدر نفسه، 3 / 42

⁴ - الرازي، المحصول، 1 / 373

⁵ - جوتهلغ برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح بشارع حسن الأكبر، القاهرة، مصر، 1929 ، ص 119

وعلى غرار اللغات السامية الأخرى التي لا تكاد تُعرَفُ من حروف العطف التي تفيد الجمع إلا "الواو" فقط، فإن العربية تملك "الواو" و"الفاء" و"ثم" ولكلٍ منها معنى معين واستعمال محدد⁽¹⁾

هذا هو الأصل في "الفاء" العاطفة، إلا إذا وجدت قرينة في السياق تدل على غير ذلك كأن تفهم من السياق "قرينة المصاحبة" نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الأعراف: 204)، فالأمر بالاستماع والإنصات وقت قراءة القرآن في الصلاة وغير صلاة، وقيل: كانوا يتكلمون في الصلاة فنزلت، ثم صار سنة في غير الصلاة أن ينصت القوم إذا كانوا في مجلس يقرأ فيه القرآن، وقيل معناه: إذا تلا عليكم الرسول - ﷺ - القرآن عند نزوله فاستمعوا له وقيل: معنى فاستمعوا له فاعملوا بما فيه ولا تجاوزوه.⁽²⁾ أو قرينة "سبق الجزاء للشرط في الزمان" حين يفيد فعل الشرط معنى الشروع أو الإرادة معاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (النحل: 98)، قال القرطبي: > فإذا أخذت في قراءته فاستعد بالله من أن يعرض لك الشيطان؛ فيصدك عن تدبُّره والعمل بما فيه. وليس يريد استعد بعد القراءة؛ بل هو كقولك: بسم الله؛ أي إذا أردت أن تأكل⁽³⁾

وقد تنبه الفراء إلى دور السياق في فهم الزمن النحوي للفاء العاطفة حين قال: > إن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ (الأعراف: 4)، والبأس في الوجود واقع قبل الإهلاك⁽⁴⁾، وعن دور السياق في تحديد الزمن النحوي يقول تمام حسان: > وإذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة... ولما كانت قواعدهم التي وضعوها عزيزة على أنفسهم لم يخطر ببالهم أن يعيدوا النظر في نظام الزمن في ضوء مطالب السياق وساغ في حرصهم على القواعد أن ينسبوا اختلاف الزمن إلى الأدوات⁽⁵⁾

وحاصل القول أن دلالة التعقيب في فاء العطف أمر نسبي، تحدده مقتضيات السياق مقالا ومقاما، وقد تستعمل هذه الدلالة لأغراض بلاغية، في أغراض تراكيب قد يبدو الزمن النحوي فيها غير متصل إذا نُظِرَ إليه خارج السياق، إلا أن الفاء بما تدل عليه من تعقيب، تحقق ذلك الاتصال الزمني

¹ - حسن ظاظا، كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1971، ص 168

² - الزمخشري، الكشاف، ص 401

³ - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 12 / 425

⁴ - المرادي، الجنى الداني، ص 62

⁵ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 242 - 243

فتؤدّي الغرض البلاغي الذي يهدف إليه السياق. قال ابن هشام: >تفيد الفاء التعقيب، وهو في كُلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: تَزَوَّجَ فُلَانٌ فَوُلِدَ لَهُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَدَّةَ الْحَمْلِ، وَإِنْ كَانَتْ مَتَطَاوِلَةً، وَدَخَلَتْ الْبَصْرَةَ فَبِعَدَادِ، إِذَا لَمْ تَقَمَّ فِي الْبَصْرَةِ وَبَيْنَ الْبَلَدَيْنِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ (الحج: 63)<⁽¹⁾

وشرح الدسوقي هذا القول معتمدا على "العُرف" الذي يعد عنصرا مهما من عناصر السياق المقامي، حيث قال: >تعقيب الشيء بالشيء مَنْظُورٌ فِيهِ لِلْعُرْفِ فَقَوْلُنَا فِي تَعْرِيفِ التَّعْقِيبِ مِنْ غَيْرِ مُثَلِّةٌ؛ أَي: تَوَانٍ عُرْفًا... فالعرف يقتضي أن الولادة عقب التزوج، وأنه لا مهلة ولا تراخي بينهما حيث لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَدَّةَ الْحَمْلِ، وَإِنْ كَانَتْ مَسْتَطِيلَةً فِي نَفْسِهَا، وَتَقْضَى بِالْمَهْلَةِ وَالتَّرَاخِي إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا أَزِيدٌ مِنْ مَدَّةِ الْحَمْلِ، وَالْعُرْفُ يَقْتَضِي أَنْ دَخَلَ بَغْدَادَ عَقِبَ دَخُولِ الْبَصْرَةِ بِغَيْرِ تَرَاحٍ وَإِنْ كَانَتْ مَدَّةَ السَّيْرِ طَوِيلَةً فِي نَفْسِهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اخْتِزَارَ الْأَرْضِ لَا يَعْثُبُ نَزُولَ الْمَطَرِ، بَلْ يَقَعُ بَعْدَ مَدَّةٍ وَتَرَاحٍ إِلَّا أَنَّ الْعُرْفَ يَعْذُ هَذَا تَعْقِيبًا<⁽²⁾

ب - حروف الجر:

ذكر الرازي في المحصول أربعة أحرف، وهي⁽³⁾: "في"، "من"، "إلى" و"الباء"

1- "في":

وهو الحرف الأول من حيث الذكر عند الرازي، وهي من الحروف العوامل وعملها الجر ومعناها الظرفية أو "الوعاء"؛ أي أن يشتمل المجرور بها على ما قبلها اشتمالا مكانيا أو زمانيا أو هما معا، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ﴾ (المرسلات: 41) ومثال الثاني قولك: الصيام في شهر رمضان ومثال الثالث قوله تعالى: ﴿الْم (1) غَلَبَتِ الرُّومُ (2) فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (3) فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (الروم: 1 - 4). والظرفية المستفادة من "في" في الآية مطلقة، فلا إشعار لها بكون المظروف في أول الظرف أو في آخره أو وسطه.⁽⁴⁾

وقد يكون المظروف والمظروف فيه حقيقيين (حسين) أو مجازيين (معنويين) أو أحدهما حسيا والآخر معنويا أو العكس، فمثال الأول قولك: صليت في المسجد ومثال الثاني قولك: البركة في القليل

¹ - ابن هشام، مغني اللبيب، 1 / 174

² - الدسوقي (محمد بن محمد عرفة المصري، ت 1230 هـ)، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، مصر،

1386 هـ، 1 / 173

³ - الرازي، المحصول، 1 / 376 - 380

⁴ - عبد الوهاب عبد السلام طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص 232

ومثال الثالث قوله تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ﴾ (البروج: 19) ومثال الرابع قولك: الأيمان في القلب⁽¹⁾

هذا هو الأصل في "في" وقد تخرج إلى معان أخرى تدرك من خلال السياق منها⁽²⁾:

1.1 - المصاحبة:

وتكون بمعنى "مع"، نحو قوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ (الفجر: 29) أي: مع عبادي.

2.1 - الاستعلاء:

وتكون بمعنى "على"، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: 71)؛ أي "على

جذوع النخل"

3.1 - التعليل:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ (يوسف: 32)؛ أي لُمْتُنَنِي لأجله.

4.1 - السببية:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النور: 14)؛ أي: بسبب

ما أفضتم فيه.

5.1 - تكون بمعنى "الباء":

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ (الشورى: 11)؛ أي: يذروكم به

6.1 - تكون بمعنى "إلى":

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ (إبراهيم: 9)، أي إلى أفواههم.

7.1 - تكون بمعنى "من" الجارة:

وذلك نحو قول امرئ القيس⁽³⁾:

وَهَلْ يَعْمنُ مَنْ كَانَ أَحَدَتْ عَهْدِهِ *** ثلاثينَ شهراً في ثلاثة أحوالٍ؟

الأحوال: الأعوام؛ يقول: كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم من ثلاثة أحوال. وتكون "في" أيضاً

بمعنى "مع"، ها هنا⁽⁴⁾.

¹ - ينظر: [عبد الوهاب عبد السلام طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص 232]، [الرماني، معاني الحروف، ص 77]

² - ينظر: [الرماني، معاني الحروف، ص 77 - 81]، [المُرادي، الجنى الداني، ص 250 - 253]، [عبد الوهاب عبد السلام طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص 232]، [الرازي، المحصول، 1 / 376 - 377]

³ - امرئ القيس (جندخ بن ججر بن الخارث الكندي، ت 540 م)، ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل، مصر، دار المعارف،

2014، ص 27

⁴ - المصدر نفسه

8.1 - زائدة للتأكيد:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ (هود: 41)؛ أي: اركبوها دون "في"

9.1 - المقايسة:

ومعناه أن تدخل على تالٍ يُقصدُ تَعْظِيمَهُ وَتَحْقِيرَ مَثَلِهِ؛ أي أن ترد بين مفضول سابق ومفضول لاحق، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (التوبة: 38)

2 - "من":

وهو الحرف الثاني من حيث الذكر عند الرازي، والأصل فيها أنها لا ابتداء الغاية في المكان اتفاقاً نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ (الإسراء: 1)، وفي الزمان عند الكوفيين والمبرد وابن درستويه وهو الصحيح، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ (التوبة: 108) وعند الأكثرين أنها لا ابتداء الشيء ذي الحقيقة ولغيره مجازاً.⁽¹⁾

وذهب الرازي في المحصول - بعدما ذكر المشهور فيها عند العلماء - إلى أنها للتمييز فقال: <والحق عندي أنها للتمييز؛ فقولك: سِرْتُ مِنَ الدَّارِ إِلَى السُّوقِ، مَيَّزَتْ مَبْدَأَ السَّيْرِ عَنْ غَيْرِهِ، وقولك: بَابٌ مِنْ حَدِيدٍ، مَيَّزَتْ الشَّيْءَ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ الْبَابُ، وقوله عز وجل: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج: 30)، مَيَّزَتْ الرِّجْسَ الَّذِي يَجِبُ اجْتِنَابُهُ عَنْ غَيْرِهِ<⁽²⁾.

وقد تخرج "من" إلى معانٍ أخرى تعرف من خلال السياق، قال الجرجاني: <لا تنفك "من" عن ابتداء الغاية، وإنما يعرف التبعض وبيان الجنس بقريئة<⁽³⁾، ومن هذه المعان:

1.2 - التبعض:

وتعرف بصلاحيية وضع صيغة بَعْضَ مَكَانِهَا، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (آل عمران: 92)؛ أي حَتَّىٰ تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ وهو يوافق قراءة عبد الله بن مسعود⁽⁴⁾

¹ - ينظر: [الزركشي، البحر المحيط، 2 / 290]، [الرماني، معاني الحروف، ص 84 - 87]، [المرادي، الجنى الداني، 308 - 309]، [الجرجاني، الجمل، ص 25]
² - الرازي، المحصول، 1 / 377 - 378
³ - الزركشي، البحر المحيط، 2 / 292
⁴ - ينظر: [الرازي، التفسير الكبير، 8 / 148]، [الزمخشري، الكشاف، ص 182]، [المرادي، الجنى الداني، ص 309]، [الرماني، معاني الحروف، ص 87 - 90]، [الأمدي، الأحكام، 1 / 51]

2.2 - بيان الجنس:

وعلاَّمَتُهَا أَنْ يَحْسَنَ وَضَعُ "الذِي" مَكَائِهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾⁽¹⁾ وجعلها صاحب المحصول والتفسير الكبير في هذا الموضوع للتمييز فقال: <وَقَوْلُهُ (مِنَ الْأَوْثَانِ) بَيَانٌ لِلرِّجْسِ وَتَمْيِيزٌ لَهُ كَقَوْلِكَ: عِنْدِي عَشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ؛ لِأَنَّ الرِّجْسَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِهْمَامِ يَتَنَاوَلُ كُلَّ شَيْءٍ فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ بَعْضُهَا لَيْسَ كَذَلِكَ>⁽²⁾، وَأَمَّا أَكْثَرُ الْمَعَارِيفِ فَقَدْ قَالُوا: إِنَّ "مِنْ" هُنَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ وَانْتِهَائِهَا؛ لِأَنَّ الرِّجْسَ لَيْسَ هُوَ ذَاتَهَا فَـ "مِنْ" فِي الْآيَةِ كـ "مِنْ" فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: أَخَذْتُهُ مِنَ التَّابُوتِ، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ مُخَالِفَةٌ لِمَا هُوَ مَشْهُورٌ فِي كِتَابِ الْمُعْرَبِينَ وَأَقْوَالِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ.⁽³⁾

3.2 - البدل :

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ (التوبة: 38)، قال ابن عاشور - رحمه الله - في "التحرير والتنوير": <و"مِنْ" فِي (مِنَ الْآخِرَةِ) لِلْبَدْلِ: أَي كَيْفَ تَرْضَوْنَ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا بَدْلًا عَنِ الْآخِرَةِ>⁽⁴⁾، وَإِلَى الْمَعْنَى نَفْسَهُ ذَهَبَ الزَّرْكَشِيُّ وَالسِّيُوطِيُّ⁽⁵⁾ وَالزَّمْخَشَرِيُّ⁽⁶⁾

4.2 - الفصل:

وتعرف بدخولها على ثاني المتضادين، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ (البقرة: 220)، وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضاد نحو: لَا يَعْرِفُ زَيْدًا مِنْ عَمْرٍو.⁽⁷⁾ قال ابن عاشور: <و(مِنْ) فِي قَوْلِهِ "مِنَ الْمُصْلِحِ" تَفْيِيدٌ مَعْنَى الْفَصْلِ وَالتَّمْيِيزِ، وَهُوَ مَعْنَى أَثْبَتَهُ لَهَا ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ قَائِلًا "وَلِلْفَصْلِ" وَقَالَ فِي الشَّرْحِ "وَأَشْرَتْ بِذِكْرِ الْفَصْلِ إِلَى دَخُولِهَا عَلَى ثَانِي الْمُتَضَادِّينِ نَحْوُ: وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ، وَحَتَّى يَمِيزَ الْحَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ، وَهُوَ مَعْنَى رَشِيقٍ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْكَشَافِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: "أَتَاتُونَ الذِّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ" (الشعراء) وَجَعَلَهُ وَجْهًا ثَانِيًا فَقَالَ: "أَوَاتُونَ أُنْتَمِ مِنْ بَيْنِ مَنْ عِدَاكُمْ مِنَ الْعَالَمِينَ الذِّكْرَانَ يَعْنِي أَنْكُمْ يَا قَوْمَ لُوطٍ وَحَدِّكُمْ مَخْتَصُونَ بِهَذِهِ الْفَاحِشَةِ" فَجَعَلَ مَعْنَى (مِنْ) مَعْنَى مَنْ بَيْنَ، وَهُوَ لَا يَتَقَوْمُ إِلَّا بِإِثْبَاتِ مَعْنَى الْفَصْلِ">⁽⁸⁾

¹ - ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص 309 - 310

² - الرازي، التفسير الكبير، 32 / 23

³ - ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص 310

⁴ - ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 10 / 198

⁵ - الرماني، معاني الحروف، ص 92

⁶ - الزمخشري، الكشاف، ص 433

⁷ - ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص 314

⁸ - ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 2 / 358

5.2 - التعليل:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ (البقرة: 19)، فقد أجاز لها التعليل الزركشي والسيوطي⁽¹⁾، وقال صاحب الكشاف: >قوله: (من الصواعق) متعلق بـ: يجعلون أي: من أجل الصواعق يجعلون أصابعهم في آذانهم<⁽²⁾، وإلى المعنى نفسه ذهب صاحب التحرير والتنوير قائلا: >"من الصواعق" للتعليل: أي لأجل الصواعق إذ الصواعق هي علة جعل الأصابع في الأذان ولا ضير في كون الجعل لاتقائها حتى يقال: يلزم تقدير مضاف نحو: ترك واتقاء إذ لا داعي إليه<⁽³⁾.

6.2 - أن تكون بمعنى "الباء":

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلَ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ (القدر: 4) أي: بكل أمر، قال ابن عاشور: >(من) في قوله: "كل أمر" يجوز أن تكون بيانية تبين الإذن من قول: "بإذن ربهم" الذي هو في كل أمر. ويجوز أن تكون بمعنى "الباء"؛ أي تنزل بكل أمر مثل ما في قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾؛ أي بأمر الله، وهذا إذا جُعِلَتْ بَاءُ "بإذن ربهم" سببية وجُوزَ أن تكون للتعليل<⁽⁴⁾

وذهب الزمخشري إلى أنها للتعليل فقال: >(من كل أمر)؛ أي: تنزل من أجل كل أمر قضاه الله لتلك السنة إلى قابل<⁽⁵⁾

7.2 - أن تكون للاستعلاء؛ أي بمعنى "على":

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (الأنبياء: 77)، فقراءة أبي بن كعب: ﴿وَنَصَرْنَاهُ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ وقال أبو عبيدة: "من" بمعنى "على"<⁽⁶⁾

8.2 - أن تكون بمعنى "في":

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (فاطر: 40)؛ أي في الأرض وهذا القول منسوب إلى الكوفيين، وحجتهم في ذلك قول عدي بن زيد:

عَسَى سَائِلٌ، دُو حَاجَةٍ، إِنْ مَنَعْتَهُ *** مِنْ الْيَوْمِ، سُؤلاً، أَنْ يُبَسَّرَ فِي عَدٍ

¹ - ينظر: الرماني، حروف المعاني، ص 91

² - الزمخشري، الكشاف، ص 55

³ - ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 1 / 320

⁴ - نفس المصدر، 30 / 464

⁵ - الزمخشري، الكشاف، ص 535

⁶ - ينظر: [الرازي، التفسير الكبير، 22 / 194]، [القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 15 / 232]

والآية تحتل غير هذا⁽¹⁾؛ أي أن "مِنْ" هنا يمكن أن تكون ابتدائية أو للتبعيض، قال ابن عاشور: >و(من) ابتدائية؛ أي شيئاً ناشئاً عن الأرض، أو تبعيضية على أن المراد بالأرض ما عليها كإطلاق القرية على سكانها في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: 82) <⁽²⁾

9.2 - أن تكون بمعنى "عند":

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ (آل عمران: 116)، ف (من) في قوله "من الله" بمعنى "عند" عند أبي عبيدة والسيوطي وجعلها الزركشي للبدل⁽³⁾، وذهب ابن عاشور إلى أنها ابتدائية قائلاً: >ويتعلق (من الله) بفعل (لن تغني) على معنى (من) الابتدائية؛ أي غناء يصدر من جانب الله بالعفو على كفرهم <⁽⁴⁾

10.2 - أن تكون للمجاورة؛ أي بمعنى "عن":

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الزمر: 22)، أي عن ذكر الله قال الزمخشري: >فإذا قلت ما الفرق بين "من" و"عن" في هذا؟ قلت: إذا قلت قسا قلبه من ذكر الله فالمعنى ما ذكرت من القسوة من أجل الذكر وبسببه، وإذا قلت: عن ذكر الله فالمعنى غلظ عن قبول الذكر وجفا عنه، ونظيره سقاه من العيمة، أي من أجل عطشه وسقاه عن العيمة إذا أرواه وأبعده عن العطش <⁽⁵⁾ وقال ابن عاشور: >و(من) في قوله (من ذكر الله) يجوز أن تكون بمعنى (عن) بتضمين (القاسية) معنى المعرضة والنافرة، وقد عُدَّ مرادف معنى (عن) من معاني (من) <⁽⁶⁾

11.2 - أن تكون زائدة للتوكيد:

ولها حالتان:

الأولى: الزائدة لتوكيد الاستغراق، وتدخل على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي نحو: ما قام من أحد، فهي مزيدة هنا لمجرد التوكيد؛ لأن ما قام من أحد وما قام أحد سيان في إفهام العموم، دون احتمال.

الثانية: الزائدة لتنصيص العموم، وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، ما في الدار رجل، فهذه تفيد التنصيص على العموم؛ لأن ما في الدار رجل محتمل لنفي الجنس

¹ - المرادي، الجنى الداني، 314

² - ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 22 / 325

³ - الرماني، حروف المعاني، ص 93

⁴ - ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 5 / 60

⁵ - الزمخشري، الكشاف، ص 938

⁶ - ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 23 / 381

على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس دون ما فوق الواحد، ولذلك يجوز أن يقال: ما قام رجل بل رجالان⁽¹⁾

وقد نظم المرادي لـ "مِنْ" اثنا عشر معنى، في بيتين، فقال⁽²⁾:

أَتَتْنَا "مِنْ" لِتَبْيِينِ، وَبَعْضِ *** وَتَقْلِيلِ، وَبَدْءِ، وَأَنْتِهَاءِ
وَإِبْدَالِ، وَزَائِدَةً، وَفَضْلِ *** وَمَعْنَى "عَنْ"، وَ"فِي"، وَ"عَلَى"، وَبَاءِ

3 - "إِلَى":

وهو الحرف الثالث من حروف الجر عند الرازي، والأصل في معناها أن ترد لانتهاء الغاية في الزمان والمكان، وغيرهما، وهذا ما أثبتته لها أكثر البصريين.

وقد تخرج "إلى" إلى معان أخرى تعرف من خلال السياق منها⁽³⁾:

1.3 - أن تكون بمعنى "مع":

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران: 51)، قال الفراء: > المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن. وإنما يجوز أن تجعل "إلى" موضع "مع" إذا ضمنت الشيء إلى الشيء، مما لم يكن معه كقول العرب: إن الدُّودَ إِلَى الدُّودِ إِبِلٌ؛ أي إذا ضمنت الدود إلى الدود صارت إبلا. فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان مع إلى، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير. وكذلك تقول: قدم فلان إلى أهله ولا تقول: مع أهله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: 2) معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم.⁽⁴⁾

2.3 - التبيين:

قال ابن مالك: وهي المتعلقة، في تَعَجُّبٍ أو تَفْضِيلٍ، بِحُبِّ أو بُغْضٍ، مُبَيِّنَةٌ لِفَاعِلِيَّةِ مَصْحُوحِهَا نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ (يوسف: 33)

3.3 - أن تكون بمعنى "اللام":

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾ (النمل: 33)؛ أي والأمر لك.

¹ - المرادي، الجنى الداني، ص 316 - 317

² - المصدر نفسه، ص 320 - 321

³ - ينظر: [المرادي، الجنى الداني، ص 385 - 390]، [الرماني، معاني الحروف، ص 158 - 159]

⁴ - الفراء، معاني القرآن، 1 / 218

4.3 - أن تكون بمعنى "في":

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (الأنعام: 12)؛ أي ليجمعنكم في يوم القيامة.

5.3 - أن تكون بمعنى "من":

وذلك نحو قول ابن أحمر⁽¹⁾:

تَقُولُ، وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكَوْرِ، فَوَقَّهَا *** يُسْقَى، فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ، ابْنُ أَحْمَرَ؟
أي مِيَّ، وَخَرَجَ عَلَى التَّضْمِينِ بِمَعْنَى فَلَا يَأْتِي إِلَيَّ الرَّوَاءُ.

6.3 - أن تكون بمعنى "عند":

وذلك نحو قول أبي كبير الهذلي⁽²⁾:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ، وَذِكْرُهُ *** أَشْهَى "إِلَى" مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ
أي: عندي. و"الرحيق": اسم يقع على الخمر. و"السَّلْسَلِ": السَّهْلُ فِي الْحُلُقِ السَّلْسَلِ.

7.3 - أن تكون زائدة:

وهو قول الفراء واستدل عليه بقراءة من قرأ: ﴿فَاجْعَلْ أَفْنَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ (إبراهيم: 37) بضم الواو في الفعل "تهوي"، وقد خرجت هذه القراءة على تضمين "تهوي" معنى "تميل"، وهو مخالف للجمهور.

وقد اختلف النحاة والأصوليون اختلافا كثيرا في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها إذا لم توجد قرينة تدل على دخوله، نحو قولك: قرأت القرآن من أوله إلى آخره، أو خروجه، نحو قوله تعالى: ﴿فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة: 280) إلى أقوال منها⁽³⁾:
القول الأول:

لا يدخل مطلقا: وهو المشهور والصحيح عند أكثر المحققين، نحو قولك: له من درهم إلى عشرة، لزمه تسعة؛ لدخول الأول وعدم دخول الآخر؛ ولذلك قال بعضهم: هي لانتهاه ما قبل الغاية.
القول الثاني:
يدخل مطلقا.

¹ - ابن أحمر (أبو الخطاب عمرو بن أحمر الباهلي)، شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق: حسين عطوان، مطبوعات مجمع

اللغة العربية، دمشق، سوريا، ص 84

² - محمود أبو الوفاء، ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، مصر، د ط، ط 2، 89 / 2

³ - ينظر: عبد الوهاب عبد السلام طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص 225 - 227

القول الثالث:

يدخل إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها.

القول الرابع:

يحتمل الدخول إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها، وإن كان الأظهر خلافه.

القول الخامس:

يدخل إن اقترن بـ "مِنْ" وإلا احتمل الدخول

القول السادس:

إن كان بينه وبين ما قبله فاصلا معلوما حسيا لا يدخل، وإن لم يكن دخل

القول السابع:

لا دلالة لـ "إلى" على دخول أو عدمه، وإنما الدخول وعدمه يتوقفان على دليل خارجي.

القول الثامن: مذهب الحنفية:

للغاية حالتان⁽¹⁾:

الأولى: إذا كانت الغاية قائمة بنفسها موجودة قبل التكلم غير مفتقرة في وجودها إلى المعية لم تدخل تحت الحكم الثابت به، نحو قولك: بعثك هذه الأرض من هنا إلى هناك، ومن هذا الجدار إلى ذاك. فالغائتان لا تدخلان في البيع؛ لأن الحدود لا تدخل في المحدود، والأصل أن الغاية لا تدخل في الصدر. الثانية: إذا كانت الغاية غير قائمة بنفسها نُظِرَ:

أ - إذا كان صدر الكلام متناولا لما وراء الغاية، بأن كانت مشمولة باسمه كان ذكر الغاية لإخراج ما وراءه وإسقاطه وتسمى الغاية حينئذ غاية إسقاط.

ب - وإن كان الصدر غير متناول لها وليست مشمولة باسمه؛ لأنه غير ممتد، كان ذكر الغاية لإخراج وعدم إدخاله في المعية.

4 - "الباء":

وهي الحرف الرابع من حروف الجر عند صاحب المحصول⁽²⁾ التي تختص بالأسماء، وهي على ضربين، زائدة وغير زائدة، فأما غير الزائدة فالأصل فيها أنها للإلصاق، قال سيبويه: <وباء الجر إنما هي للإلصاق والاختلاط>⁽³⁾، ثم قال بعد ذلك: <فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله>⁽¹⁾

¹ - الشاشي (أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي نظام الدين الحنفي، ت 344 هـ)، أصول الشاشي، تحقيق وتعليق: محمد أكرم الندوي، دار

الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 2000، ص 161 - 161

² - الرازي، المحصول، 1 / 382

³ - سيبويه، الكتاب، 4 / 217

وقد تخرج الباء إلى معان كثيرة أوصلها بعضهم إلى ثلاثة عشر معنى، وهي: الإلصاق، التعدية الاستعانة، التعليل، المصاحبة، الظرفية، البدل، المقابلة، المجاوزة، الاستعلاء، الزيادة، التبويض والقسم.⁽²⁾

وجمع المرادي هذه المعاني في بيتين فقال⁽³⁾:

بِالْبَاءِ اللَّصِقِ، وَاسْتَعْنِ، أَوْ عَدِّ، أَوْ *** أَقْسِمَ، أَوْ بَعْضَ، أَوْ فَرِدَ، أَوْ عَلَّلِ
وَأَنْتَ بِمَعْنَى مَعٍ، أَوْ فِي، وَعَلَى، وَعَنْ *** وَبِمَا فَعَوَّضَ، إِنْ تَشَاءَ، أَوْ أَبْدِلِ

ويعتبر الإلصاق، المصاحبة، التبويض، والاستعانة من أبرز المعاني التي فسرت بها الباء في آيات الأحكام عند علماء الأصول، يقول الأمدي: <وأما (الْبَاءُ): فللإلصاق؛ كقولك: به داء وقد تكون للاستعانة؛ كقولك: كتبت بالقلم والمصاحبة؛ كقولك: اشتريت الفرس بِسَرْجِهِ وقد ترد بمعنى على>⁽⁴⁾ وذكر ابن يعيش المعاني نفسها ما عدا الاستعلاء⁽⁵⁾، واكتفى صاحب المحصول بذكر الإلصاق والتبويض دون ما سواها من المعاني⁽⁶⁾

1.4 - الإلصاق:

وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر؛ أي أن يضاف الفعل إلى الاسم، فيلصق به بعد ما كان لا يضاف إليه لولا دُحُوهُمَا فهي - أي الباء - تُوصِلُ معنى الفعل وتلصقه بالاسم، إما حقيقة كقولك: أمسكت الحبل، أو مجازاً، نحو قولك: مررت بزيد، فإن المرور لم يلصق به، وإنما لصق بمكانٍ يلامسه زيد⁽⁷⁾

وذهب الرازي إلى أن الإلصاق لا يكون إلا مع الفعل اللازم، نحو قولك: كتبت بالقلم⁽⁸⁾

2.4 - المصاحبة:

وهي التي يصلح في موضعها "مع"، أو يغني عنها وعن مَصْحُوبِهَا الحال نحو قولك: بعث الثوب بطرازه؛ أي مع طرازه، وقوله تعالى: ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾ (هود: 48)؛ أي مع سلام.⁽¹⁾ قال ابن عاشور: <والباء للمصاحبة؛ أي اهبط مصحوبا بسلام مناً>⁽²⁾.

¹ - المصدر نفسه

² - ينظر: [المرادي، الجنى الداني، ص 36 - 56]، [الرماني، حروف المعاني، ص 4 - 15]

³ - المرادي، الجنى الداني، ص 56

⁴ - الأمدي، الأحكام، 1 / 86

⁵ - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 473

⁶ - ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 379

⁷ - ينظر: [المرادي، الجنى الداني، ص 36]، [ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 474]

⁸ - ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 379

3.4 - التبويض:

ومعناه أن يوضع مكانها "من"، نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان: 6) فالباء في الآية عند الأصمعي، وابن قتيبة، والفارسي بمعنى "من" التبعية؛ أي "عينا يشرب منها عباد الله" (3)، وهي عند الرازي (4) والزمخشري (5)، وابن عاشور (6) للإصاق؛ أي "عينا يشرب عباد الله خمرهم بها"؛ أي مصحوبا بمائها.

4.4 - الاستعلاء:

ومعناه أن تكون بمعنى "على"، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنٍ إِنَّ تَأْمِنُهُ بِيَدِنَا﴾ (آل عمران: 75) (7) قال ابن عاشور: <وقيل الباء فيه بمعنى على> (8) وقال الرازي: <يقال: أمنتته بكذا وعلى كذا كما يقال: مررتُ به وعليه، فمعنى الباء إصاق الأمانة، ومعنى الباء استعلاء الأمانة فمن أؤتمن على شيء فقد صار ذلك الشيء في معنى الملتصق به لقربه منه واتصاله بحفظه وحياطته وأيضا صار المودع كالمستعلي على تلك الأمانة والمستولي عليها؛ فلهذا حسن التعبير عن هذا المعنى بكلتا العبارتين> (9) وإلى المعنى نفسه ذهب ابن هشام (10)

ج: حروف الحصر (القصر):

1: تعريف الحصر لغة واصطلاحاً:

الحصر في اللغة من الجذر (ح ص ر)، ومعناه الضيق، والحبس، والإمساك فمثال الأول قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء: 90) أي ضاقت صدورهم وانقبضت عن أن يقاتلوكم، أو كراهة أن يقاتلوكم (11)، ومثال الثاني قولهم: حصره المرض عن السفر؛ أي حبسه ومنعه عن السفر (12)، ومثال الثالث قولهم: أَحَدَهُ الْحَصْرُ؛ أي أَمَسَكَ بِبَوْلِهِ فَلَا يَبُولُ. (13)

¹ - ينظر: [المرادي، الجنى الداني، ص 40]، [عبد الوهاب عبد السلام طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص 237]

² - ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 12 / 89

³ - ينظر: المصدر نفسه، 29 / 381

⁴ - ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 30 / 241

⁵ - ينظر: الزمخشري، الكشاف، ص 1164

⁶ - ينظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 29 / 381

⁷ - ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص 42

⁸ - ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 4 / 286

⁹ - الرازي، التفسير الكبير، 8 / 111

¹⁰ - ابن هشام، مغني اللبيب، 1 / 110 - 111

¹¹ - ينظر: [الزمخشري، الكشاف، ص 252]، [ابن منظور، لسان العرب، 4 / 225]

¹² - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 4 / 226، 228

¹³ - المصدر نفسه، ص 227

والحصر يعني القصر، فهو يسمى حصرا ويسمى قصرا؛ لأن الحصر: قَصْرُ شَيْءٍ عَلَى آخَرٍ، فَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ⁽¹⁾

أما الحصر اصطلاحا فقد عرفه علماء البلاغة بأنه: <تَحْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ بِعِبَارَةٍ كَلَامِيَّةٍ تُدَلُّ عَلَيْهِ أَوْ هُوَ جَعْلُ شَيْءٍ مَقْصُورًا عَلَى شَيْءٍ آخَرَ بِوَاحِدٍ مِنْ طُرُقِ مَخْصُوصَةٍ مِنْ طُرُقِ الْقَوْلِ الْمَفِيدِ لِلْقَصْرِ>⁽²⁾، وعرفه ابن عثيمين بأنه: <تَحْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ، بِطَرِيقِ مَخْصُوصٍ>⁽³⁾

ونستنتج مما سبق أن هناك علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للحصر فالمعنى اللغوي هو أساس وأصل للمعنى الاصطلاحي الذي استقر عليه علماء البلاغة فيما بعد، فلقد رأينا أن من معاني الحصر في اللغة "الحبس"، وهذا المعنى يرشدنا إلى المعنى الاصطلاحي، فقد عرف علماء البلاغة الحصر بأنه: <تخصيص أمر بأمر بطريق مخصوص> وهو التعريف المختار.⁽⁴⁾

2 : آليات الحصر (طرقه):

يتم القصر عند البلاغيين بطريقتين هما:

1.2 – أن يكون القصر بدلالات في الكلام: تُفْهَمُ من تقديم ما حقه التأخير في الجملة لأغراضٍ ودواعي بلاغية معنوية، أو جمالية لفظية، كتقديم المعمول على عامله في نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: 5)، فـ "إِيَّاكَ" الأولى مفعول به للفعل "نَعْبُدُ" و "إِيَّاكَ" الثانية مفعول به للفعل "نَسْتَعِينُ"، والأصل في المفعول به أن يتأخر عن عامله.

قالوا: دل هذا التقديم على تخصيص الله - عز وجل - بالعبادة والاستعانة بالمعنى: لا نعبد إلا إِيَّاكَ ولا نستعين إلا بِكَ، والقصر هنا من قصر الصفة على الموصوف، وهو قصر حقيقي.⁽⁵⁾

2.2 – أن يكون القصر ببعض الأدوات: والتي تدل عليه بالوضع اللغوي، وهي⁽⁶⁾:

1.2.2 – النفي والاستثناء: نحو قولك: ما شَجَّاعٌ إِلَّا عَلَيَّ، فالمقصود هو الشجاعة والمقصود عليه هو علي

¹ - ينظر: ابن عثيمين، دروس البلاغة - شرح ابن عثيمين - ، مكتبة أهل الأثر، الكويت، ط 1 ، 2004 ، ص 73 - الهامش رقم: 1

² - عبد الرحمان حسن حَبَّكُ، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، سوريا - الدار الشامية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1996 ، ص 523

³ - ابن عثيمين، دروس البلاغة، ص 73

⁴ - فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط 1 ، 1997 ، ص 358

⁵ - ينظر: عبد الرحمان حسن حَبَّكُ، البلاغة العربية، ص 536 - 537

⁶ - ينظر: مصطفى بدر زيد، البلاغة التطبيقية لطلاب المعاهد الدينية، المطبعة الرحمانية، مصر، ط 1 ، 1926 ، ص 91 - 92

2.2.2 - "إِنَّمَا" بكسر الهمزة: نحو قولك: إنما الشجاعُ عليٌّ، فالمقصور هو الشجاعة والمقصور عليه هو علي.

3.2.2 - العطف :

و يكون بالادوات التالية:

- "لَا" نحو قولك: علي شجاع لا مُجَدِّ، فالمقصور هو الشجاعة والمقصور عليه هو علي.
 - "بَلْ" نحو قولك: مَا مُجَدِّ شجاع بل علي، فالمقصور هو الشجاعة والمقصور عليه هو علي.
 - "لَكِنْ" نحو قولك: مَا مُجَدِّ شجاع لكن علي، فالمقصور هو الشجاعة والمقصور عليه هو علي.
 وقد اكتفى الرازي في الحصول بذكر حرف واحد من حروف الحصر، وهو: "إِنَّمَا"⁽¹⁾، ثم بين أن العلماء اختلفوا في إفادته للحصر على مذهبين:

الأول: أنها تفيد الحصر؛ أي قصر الأول على الثاني من مدخوليهما، بحيث لا يتجاوزه إلى غيره بمعنى: أن تقييد الحكم بهذا يدل على إثباته للمذكور في الكلام آخرا ونفيه عن غيره نحو قولهم: إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمَ، وهو ما دل عليه حديث جابر في الصحيح: (أن النبي - ﷺ - قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمَ)⁽²⁾

فإنه يدل على إثبات الشفعة في غير المقسوم ونفيها عما قسم، وهذا ما ذهب إليه الرازي وأكثر العلماء.

الثاني: أنها لا تفيد الحصر؛ أي أن تقييد الحكم بها لا يدل إلا على تأكيد إثبات الشفعة فيما لم يقسم ولا دلالة له على نفيها عن غيره، بل هو مسكوت عنه غير مُتَعَرِّضٍ له لا بإثبات، ولا بنفي، وهو ما ذهب إليه أصحاب أبي حنيفة وجماعة ممن أنكروا دليل الخطاب، واختاره سيف الدين الآمدي، وأبو حيان، ونسبه إلى النحويين البصريين، غير أن "الْكَمَالَ بِنُ الْهُمَامِ" نفى ذلك عن أصحاب أبي حنيفة وبين أن كتبهم تدل على نسبة الحصر إلى "إِنَّمَا"⁽³⁾

واستدل الفريق الأول بثلاثة أدلة:

- فصيح كلام العرب:

¹ - الرازي، المحصول، 1 / 381

² - ينظر: [الصادق عبد الرحمان الغرياني، الفقه المالكي وأدلته، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، 2006 ، 4 / 161]، [ابن رشد (القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ت 595 هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1 ، 1999 ، ص 604]

³ - ينظر: الأصفهاني، الكاشف، 2 / 455 - 456 ، الهامش رقم: 1

استعمل العرب الفصحاء "إنما" في مواطن الحصر، قال الأعشى ميمون⁽¹⁾:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى *** وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

ووجه الاستدلال من البيت: أن مقصود الأعشى تفضيل ابن عمه عامر بن الطفيل على الصحابي الجليل علقمة بن عُلاثة، ولا يحصل هذا المقصود إلا بحصر العزة في الكائر؛ فدل على أنها للحصر وإلا لما صح استعمالها في هذا الموطن.
وقال الفرزدق⁽²⁾:

أَنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا *** يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَائِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

ووجه الاستدلال من البيت: أن مقصود الفرزدق التفاخر وعد المآثر للمدافعة عن نساء بني مشجع، وهذا المقصود لا يتم إلا بحصر المدافعة فيه؛ فدل ذلك على أنها للحصر، وإلا لما صح استعمالها في هذا الموطن⁽³⁾

- ما نقله أبو علي الفارسي في "كتاب الشيرازيات" عن النحاة، وقولهم حجة⁽⁴⁾
- لفظة "إنما" مركبة من "إن" و"ما":

عند الأفراد: "إن" تقتضي الإثبات، و"ما" تقتضي النفي، فإذا تركبنا وجب أن تبقى على مدلوليهما؛ عملا بالأصل النافي للتغيير.

وإذا ثبت ذلك: فإما أن يعود النفي والإثبات إلى المذكور (المحصور عليه)، وإما أن يعود إلى غير المذكور (المحصور منه)، أو يعود أحدهما إلى المذكور والآخر إلى غير المذكور؛ أي أن يعود النفي إلى المذكور، والإثبات إلى غير المذكور، أو بالعكس، ولا سبيل إلى عودهما إلى المذكور، ولا إلى غير المذكور دفعا للتناقض (من مبادئ العقل: مبدأ الثالث المرفوع؛ أي لا وجود لحالة وسطى بين الوجود وألا وجود إما هذا وإما هذا)، ولا سبيل إلى عود النفي إلى المذكور، والإثبات إلى غير المذكور؛ بالإجماع، فتعين الرابع؛ أي عود النفي إلى غير المذكور (المحصور منه) والإثبات إلى المذكور (المحصور عليه) وهذا هو الحصر⁽⁵⁾

¹ - الأعشى (ميمون بن قيس بن جندل بن شرحبيل، ت 629 م)، ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب، الجماميز بالقاهرة، مصر، ص 143

² - الفرزدق (أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التيمي، ت 110 هـ)، ديوان الفرزدق، شرح وضبط وتقديم: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1987، ص 488

³ - ينظر: الأصفهاني، الكاشف، 2 / 455 - 456، الهامش رقم: 1

⁴ - الرازي، المحصول، 1 / 381

⁵ - ينظر: المصدر نفسه، ص 461

واحتج المخالف بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (الأنفال: 2)، ورُدَّ عليهم بأن هذه الآية وأمثالها: أن لفظة "إنما" إذا وردت فهي حقيقة في الحصر فتحمل عليه إذا أمكن، وإن تعذر، حملت على المبالغة مجازاً⁽¹⁾، قال ابن عطية: >"إنما" لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع، ويصلح مع ذلك للحصر، فإذا دخل في قصة وساعد معناها على الانحصار صحَّ ذلك وترتب كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدِ﴾ (الكهف: 110) وغير ذلك من الأمثلة، وإذا كانت القصة لا تتأتى للانحصار بقيت "إنما" للمبالغة والتأكيد فقط، كقوله عليه الصلاة والسلام: إِنَّمَا الرَّبَّاءُ فِي السَّيِّئَةِ وكقولهم: "إِنَّمَا الشُّجَاعُ عَتَرَةُ" >⁽²⁾ وحملها الرازي في هذا الموضع على الحصر فقال: >إنما للحصر؛ أي لا أخوة إلا بين المؤمنين، وأما بين المؤمن والكافر فلا؛ لأن الإسلام هو الجامع ولهذا إذا مات المسلم وله أخ كافر يكون ماله للمسلمين ولا يكون لأخيه الكافر >⁽³⁾ وإلى المعنى نفسه ذهب ابن عاشور وعلل ذلك بقوله: >وقد اقتضى ظاهر القصر المستفاد من "إنما" أن من لم يُوَجِّحْ قلبه إذا ذكر الله، ولم يتوكل على الله ولم يقيم الصلاة ولم ينفق لم يكن موصوفاً بصفة الإيمان فهذا ظاهر مؤول بما دلت عليه أدلة الكتاب والسنة >⁽⁴⁾

وحاصل القول أن "إنما" تتضمن معنى "ما" و"إلا" المفيدتين للحصر، وأنها تفيد الحصر مثلهما وهذا ما قرره الرازي في الحصول وذهب إليه أكثر العلماء، واختاره الأصفهاني قائلاً: >هذا حاصل استدلال القائلين بالحصر، وقد رأيت أنه استدلال تام في إثبات مطلوبهم وهو أن "إنما" تفيد الحصر أي تدل على إثبات الحكم للمذكور في الكلام آخراً ونفيه عن غيره >⁽⁵⁾

ثانياً: ثمرة الاختلاف في هذه الحروف:

تمهيد:

لقد استعمل القرآن الكريم والسنة المطهرة حروفاً لها معانٍ متعددة؛ فكان ذلك سبباً من أسباب الاختلاف بين الفقهاء - الصحابة فمن تبعهم - في كثير من الأحكام الشرعية، إذ اختلفوا في مراد الشارع من ذلك الحرف، فمما اختلفوا فيه من ذلك:

أ - ترتيب فرائض الوضوء فيما بينها:

¹ - ينظر: المصدر نفسه

² - ابن عطية، تفسير ابن عطية، ص 778

³ - الرازي، التفسير الكبير، 28 / 130

⁴ - ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 9 / 255

⁵ - ينظر: الأصفهاني، الكاشف، 2 / 457

اختلف الفقهاء في معنى "الواو" الواردة في آية أفعال الوضوء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: 6) هل توجب التعقيب وتعطي رتبة لأفعال الوضوء في الآية أم لا ؟

ذهب الإمام الشافعي والإمام أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام وإسحاق وأبو ثور وأبو مصعب صاحب مالك والرازي إلى أن "الواو" للتعقيب وأن الترتيب بين فرائض الوضوء فريضة وذهب الإمام مالك في أكثر الروايات عنه وأشهرها إلى أن "الواو" لا توجب التعقيب ولا تعطي رتبة بل هي مجرد الجمع وليست للترتيب، فلو أن شخصا لم يرتب الفرائض فيما بينها فوضوءه صحيح، لكن يترتب عليه نقص فضيلة أجر السنة، وترك السنة يعتبر مكروها وبه قال المتأخرون من أصحابه وهو مذهب أبو حنيفة والثوري وداود بن علي والأوزاعي والليث بن سعد والمزني⁽¹⁾ وهو مروى عن علي وابن عباس وابن مسعود، قال علي: <ما أتاني بأيّ أَعْضَاءَ بَدَأْتُ>⁽²⁾ قال الإمام القرطبي: <والصحيح أن يقال: إنَّ التَّرتيبَ مُتَلَفًى من وجوه أربعة: الأول - أن يبدأ بما بدأ الله به كما قال عليه الصلاة والسلام حين حجَّ: "ببدأ بما بدأ الله به". الثاني - من إجماع السلف فإنهم كانوا يرتبون. الثالث - من تشبيه الوضوء بالصلاة. الرابع - من مواظبة رسول الله - ﷺ - على ذلك>⁽³⁾

ب - وقوع الطلاق بانتهاء مدة الإيلاء:

الإيلاء والتألي من الفعل: ألى يؤي إيلاءً، وتألّى يتألّى تألياً، وإتلى يتألّى إيتلاءً ومعناه في اللغة الخلفُ والقسمُ مطلقاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (النور: 22)؛ أي على أن يأتوا⁽⁴⁾ قال كثيرة عزة⁽⁵⁾:

قَلِيلُ الْأَلْيَاءِ حَافِظٌ لِيَمِينِهِ *** فَإِنْ سَبَقَتْ مِنْهُ الْأَلِيَّةُ بَرَّتْ

والمعنى: هو قلماً يخلفُ ولكنّه يحفظُ يمينه وير بقسمه إذا بدر منه قسم.

قال الراغب الأصفهاني: <والإيلاءُ والأليّةُ الخلفُ المُقتَضِي لِتَقْصِيرِ فِي الْأَمْرِ الَّذِي يُخْلَفُ عَلَيْهِ>⁽⁶⁾

¹ - ينظر: [ابن رشد، بداية المجتهد، ص 19]، [القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7 / 355]، [الرازي، التفسير الكبير، 11 / 158]

² - الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 2، 1985، 1 / 231

³ - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7 / 356

⁴ - ينظر: [القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4 / 22]، [ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 2 / 384]، [الغرياني، الفقه المالكي وأدلته، 3 / 35]

⁵ - كثير عزة (أبو صخر بن عبد الرحمان بن الأسود الخزاعي، ت 15 هـ)، ديوان كُثِيرِ عَزَّة، جمع وشرح: إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1971، ص 325

⁶ - الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد، ت 502 هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مُحَمَّدُ سَيِّدُ كَيْلَانِي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص 22

ويؤخذ من كلام الأصفهاني أن الإيلاء حُلْفٌ على الامتناع والترك؛ لأن التقصير لا يتحقق بغير معنى الترك، وهو الذي يشهد له أصل الاشتقاق من الألو⁽¹⁾.

وأما الإيلاء شرعا فهو حُلْفٌ وَقَسَمُ الزوج المكلف القادر على الوطاء عادة على ترك وطء زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر، لقصد الإضرار بها.⁽²⁾

وقد ذكر الله الإيلاء في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (226) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 226 - 227) فاختلف الفقهاء في "الفاء" في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ﴾ هل هي للترتيب المعنوي (والمراد بالترتيب المعنوي أن يكون المعطوف بها متصلا بالمعطوف عليه بلا مهلة) أو للترتيب الدكري (والمراد بالترتيب الدكري أن يقع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما في كلام سابق وترتيبهما فيه، لا بحسب وقوع المعنى على أحدهما)؟

ذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد إلى أنها للترتيب المعنوي، فيكون الفيء (الجماع) بعد انتهاء مدة الإيلاء، كما يكون في أثنائها من باب أولى، وروي ذلك عن اثني عشر من أصحاب رسول الله - ﷺ. قال سهيل بن أبي صالح: > سألت اثني عشر من أصحاب النبي - ﷺ - فكلهم يقول: ليس عليه شيء يمضي أربعة أشهر فيوقف، فإن فاء وإلا طلق<⁽³⁾

وتقدير الآية عند هؤلاء كما يقول ابن العربي: للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا بعد انقضائها فإن الله غفور رحيم، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم.⁽⁴⁾

وذهب الإمام أبو حنيفة وأصحاب الرأي إلى أن "الفاء" للترتيب الدكري، فيكون الفيء في المدة فإذا مضت المدة بلا فيء طلقت زوجة المولي طلقه بئنة بمجرد مضي المدة، وهذا القول منسوب إلى فئة من الصحابة منهم: عثمان وعلي وابن مسعود. وتقدير الآية عند هؤلاء: للذين يؤلون من نسائهم

¹ - ينظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 2 / 285

² - ينظر: الغرياني، الفقه المالكي وأدلته، 3 / 35

³ - ينظر: [ابن قدامة (موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمود بن قدامة، ت 630 هـ)، المغني ويليهِ الشرح الكبير، تصحيح: السيد محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر، ط 1، 1348 هـ، 8 / 528]، [ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 2 / 287]

⁴ - ينظر: [مصطفى الحنّ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 2009، ص 91]، [ابن العربي (القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي، ت 543 هـ)، أحكام القرآن، تعليق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 3، 2003، 1 / 245]

تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق بترك الفيئة فيها (يريد مدة التربص فيها) فإن الله سميع عليم⁽¹⁾

ج - الاختلاف في إثبات "في" وحذفها عند اتصالها بالظروف:

1 - مع ظروف الزمان:

اختلف الفقهاء في إثبات "في" وحذفها عند اتصالها بظروف الزمان، فذهب الصحابان: أبو يوسف [113 - 182هـ]، ومُحَمَّد بن الحسن الشيباني [132 - 189هـ] إلى أن حذفها وإثباتها سَوَاءٌ فِي اسْتِيعَابِ الْفِعْلِ وَشُمُولِهِ جَمِيعِ الظَّرْفِ، فليس ثَمَّةَ فَرْقٍ بَيْنَ قَوْلِنَا: صُمْتُ هَذِهِ السَّنَةَ، أَوْ صَمْتُ فِي هَذِهِ السَّنَةَ، فَالصُّومُ يَسْتَوْعِبُ وَيَشْمَلُ السَّنَةَ كُلَّهَا؛ أَيْ أَنَّ "فِي" زَائِدَةٌ.

وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن هناك فرق بين الحذف والإثبات، فالحذف يقتضي الاستيعاب والشمول أما الإثبات فيقتضي خلافه، فقولنا: صمت هذه السنة يستوعب السنة كلها؛ لأن الظرف بمنزلة المفعول به لانتصابه بالفعل، وأما قولنا: صمت في هذه السنة فإنه يصدق بصوم يوم واحد؛ لأن الظرف قد يكون أوسع؛ أي أن "في" تفيد التبعض⁽²⁾

2 - مع ظروف المكان:

اختلف الفقهاء في إفادة "في" التنجيز وعدمه عند دخولها على ظرف المكان فذهب قوم إلى أنها تفيد التنجيز، فلو قال لزوجته: أنت طالق في الدار، أو قال لزوجته - وهما في مصر - : أنت طالق في مكة، وقع الطلاق في الحال؛ لأن إضافة الطلاق للمكان لا تفيد، ولأن المكان موجود فالتعليق بالمكان تنجيز⁽³⁾ ولأن المطلقة في بلد مطلقة في باقي البلاد.

وذهب آخرون إلى أنها لا تطلق في الحال بل حتى تدخل مكة، وهو متجه لأن حمل الكلام على فائدة أولى من إلغائه⁽⁴⁾

فإن أراد بقوله: أنت طالق في الدار الوقت؛ أي وقت دخول الدار صارت استعارة للمقارنة بمعنى الشرط، كأنه قال: أنت طالق إن دخلت الدار، فيصدق ديانته بقضده الشرط لا قضاءً لأنه خلاف الظاهر.⁽¹⁾

¹ - ينظر: [ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 2 / 287]، [مصطفى الخن، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، ص 91]

² - ينظر: عبد الوهاب عبد السلام طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص 233

³ - المصدر نفسه

⁴ - الإسنوي، الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 1985، ص 321 - 323

د - اشتراط نقل التراب إلى محل التيمم (الوجه واليدين):

التيمم في اللغة هو القصد ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (النساء: 43)؛ أي اقصدوا لصعيد طيب، ثم صار اسماً علماً لمسح الوجه واليدين بالتراب⁽²⁾ قال المثقب العبدى⁽³⁾:

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ وَجْهًا *** أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي
أَلْخَيْرَ الَّذِي أَبْتَغِيهِ *** أَمْ الشَّرَّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي؟!

وأما شرعا فقد عرفه المالكية بأنه: <طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بنية>⁽⁴⁾ وقال الشافعية: <إيصال التراب إلى الوجه واليدين بدلا عن الوضوء أو الغسل أو عضو منهما بشرائط مخصوصة>⁽⁵⁾، وذهب الحنابلة إلى أنه: <مسح الوجه واليدين بتراب طهور على وجه مخصوص>⁽⁶⁾

وأما التيمم عند الأحناف فهو: <مسح الوجه واليدين عن صعيد مطهر والقصد شرط له>⁽⁷⁾

وقد ذكر الله تعالى التيمم في قوله: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ (المائدة: 6) فاختلف

الفقهاء في حرف "مِنْ" في الآية هل يفيد التبويض أم تميز الجنس؟

ذهب الإمام الشافعي والإمام أحمد وأبو يوسف من الحنفية والرازي إلى أن "مِنْ" للتبويض

فأوجبوا نقل التراب إلى أعضاء التيمم ولا يجوز التيمم عندهم إلا بتراب طاهر ذي غبار يَعْلَقُ باليد غير

1 - عبد الوهاب عبد السلام طويلة، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص 233

2 - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 12 / 26

3 - الْمُثَقَّبُ الْعَبْدِيُّ (عائض بن محسن بن ثعلبة بن وائله القيسي، ت 587 م)، ديوان شعر المثقب العبدى، تحقيق وشرح وتعليق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، مصر، 1981، ص 212 - 213

4 - الصاوي (أحمد بن محمد الصاوي المالكي الخلوئي، ت 1241 هـ)، بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، مكتبة البابي الحلبي، مصر، 1953، 1 / 67

5 - الخطيب الشربيني (شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني، ت 977 هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000، 1 / 245

6 - الْبَهْوتِيُّ (منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، ت 1051 هـ)، كَشَّافُ الْقَنَاعِ فِي مَتْنِ الْإِقْنَاعِ، تحقيق: إبراهيم أحمد عبد الحميد، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 194

7 - ينظر: [الْكَسَانِيُّ (علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكساني الحنفي، ت 587 هـ)، بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 2002، 1 / 309]، [الميداني (عبد الغني

الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي، ت 1298 هـ)، اللَّبَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، د 1، 30]، [الشرنبلالي (حسن بن عمّار بن علي الشرنبلالي الحنفي، ت 1069 هـ)، مراقي الفلاح بإمداد الفتاح، تعليق: أبو عبد الرحمان

صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 2004، 1 / 47]، [ابن الهمام (كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، ت 861 هـ)، فتح القدير، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، د 1، 121]، [ابن عابدين (محمد أمين بن عمر بن

عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، ت 1252 هـ)، رد المختار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 2، 1992، 1

محترق. قال الرازي في الموضع الأول في سورة النساء: >وكلمة "مِنْ" للتبويض وهذا لا يتأتى في الصخر الذي لا تراب عليه. فإن قيل: إن كلمة "مِنْ" لا ابتداء الغاية. قال صاحب الكشاف: لا يفهم أحد من العرب من قول القائل: مسحت برأس من الدهن ومن الماء ومن التراب: إلا معنى التبويض ثم قال: والإذعان للحق أحق من المراء⁽¹⁾ وقال في الموضع الثاني في سورة المائدة: >لنا ما زُوِيَ أن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: الصعيد هو التراب وأيضا التيمم طهارة غير معقولة المعنى، فوجب الاختصار فيه على مورد النص والنص المفصل إنما ورد في التراب قال - ﷺ -: (التراب طهور المسلم ولو لم يجد الماء عشر حجج)، وقال أيضا: (وجعلت لي الأرض مسجدا وترابها طهورا) والله أعلم⁽²⁾

وذهب الإمام مالك وأبو حنيفة إلى أن "مِنْ" لتمييز الجنس فلم يوجبوا نقل التراب إلى أعضاء التيمم وأجازوا التيمم بكل ما صعد على الأرض من أجزائها، كتراب وهو الأفضل من غيره عند وجوده، ورمل وحجارة وحصى وجص لم يحرق بالنار، كما يجوز التيمم بالمعادن ما دامت في مواضعها ولم تنقل من محلها. إذا لم تكن من أحد النقديين (الذهب والفضة)⁽³⁾

هـ - الاختلاف في دخول المرافق في الغسل:

اتفق الفقهاء على أن غسل اليدين والذراعين من فرائض الوضوء؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ واختلفوا في إدخال المرافق فيها، فذهب الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أبو حنيفة والرازي وغيرهم من الأئمة إلى وجوب إدخالهما، وذهب الظاهرية وبعض متأخري أصحاب مالك والإمام الطبري إلى أنه لا يجب إدخالهما في الغسل وهو اختيار الزجاج⁽⁴⁾

وسبب اختلافهم في ذلك: الاشتراك الذي في حرف "إِلَى" وفي اسم اليد في كلام العرب وذلك أن حرف "إِلَى" مرة يدل في كلام العرب على معنى "انتهاء الغاية" ومرة يكون بمعنى "مع" كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: 2)؛ أي مع أموالكم واليد أيضا في كلام العرب تطلق على ثلاثة معان: على الكف فقط، وعلى الكف والذراع وعلى الكف والذراع والعضد. والأصل في اليد شمولها الكف إلى الذراع، لكن التحديد بالمرافق أسقط ما وراءها⁽⁵⁾ قال ابن العربي: >وما فهم

¹ - الرازي، التفسير الكبير، 10 / 117

² - المصدر نفسه ، 11 / 176

³ - ينظر: [ابن رشد، بداية المجتهد، ص 62]، [الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 1 / 432 - 434]، [القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 6 / 394 - 395]

⁴ - ينظر: [ابن رشد، بداية المجتهد، ص 15]، [الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 1 / 217 - 219]، [الرازي، التفسير الكبير، 11 / 162]

⁵ - ينظر: [الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 1 / 218]، [ابن رشد، بداية المجتهد، ص 15]

أحد مقطوع المسألة إلا القاضي أبو مُحَمَّد، فإنه قال: إن قوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ حَدٌّ لِلْمَتْرُوكِ مِنَ الْيَدَيْنِ لَا لِلْمَعْسُورِ فِيهِمَا؛ ولذلك تدخل المرافق في الغسل.⁽¹⁾

ولما كان ما بعد "إلى" من جنس ما قبلها؛ لدخول الذراع في معنى اليد دخل في حكمه وذلك كقولك: اشتريت الفدان إلى حاشيته، أو اشتريت منك من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة - والمبيع شجر؛ فإن الشجرة داخلة في المبيع بخلاف قولك: اشتريت الفدان إلى الدار؛ فإن الدار لا تدخل في المحدود إذ ليست من جنسه.⁽²⁾

و - الْقَدْرُ الْمُجْزِئُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ

اتفق الفقهاء على أن مسح الرأس من فرائض الوضوء بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (المائدة: 6)، واختلفوا في القدر المجزئ منه. فذهب مالك والحنابلة في أرجح الروايتين عندهم إلى أن الواجب هو تعميم كل الرأس وذهب الشافعي وأبو حنيفة وبعض أصحاب مالك والرازي إلى أَنَّ مَسْحَ بَعْضِهِ هُوَ الْفَرْضُ، وَمِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ مَنْ حَدَّ هَذَا الْبَعْضَ بِالثَّلْثِ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّهُ بِالثَّلْثَيْنِ وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَقَدَّ حَدَّهُ بِالرَّبْعِ، وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَالْوَاجِبُ عِنْدَهُ مَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَلَوْ شَعْرَةً وَاحِدَةً⁽³⁾

وأصل هذا الاختلاف في الاشتراك الذي في "البناء" في كلام العرب، وذلك أنها تارة تكون مؤكدة زائدة ليست للتبويض: والمعنى وامسحوا رؤوسكم. وتارة تكون للإصاق؛ أي إصاق الفعل بالمفعول فكأنه تعالى قال: أصقوا المسح برؤوسكم؛ أي المسح بالماء قال القرطبي: >وقيل: إنما دخلت لتفيد معنى بديعا، وهو أن العُسلَ - لغة - يَفْتَضِي مَعْسُولاَ بِهِ وَالْمَسْحَ - لغة - لَا يَفْتَضِي مَسْوحًا بِهِ؛ فَلَوْ قَالَ: وَأَمْسَحُوا رُؤُوسَكُمْ؛ لَأَجْزَأَ الْمَسْحُ بِالْيَدِ إِمْرَارًا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ عَلَى الرَّأْسِ؛ فَدَخَلَتِ الْبَاءُ لِتُفِيدَ مَسْوحًا بِهِ؛ وَهُوَ الْمَاءُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: "وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمُ الْمَاءَ عَلَى الْقَلْبِ مِمَّا تَقُولُهُ الْعَرَبُ وَالْأَصْلُ وَامْسَحُوا رُؤُوسَكُمْ بِالْمَاءِ"⁽⁴⁾ ومرة تدل على التبويض، قال الشافعي: >احتمل قول الله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ بعض الرأس ومسح جميعه فدللت السنة أن مسح بعضه مجزئ⁽⁵⁾ ومال إليه

¹ - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7 / 334

² - ينظر: [القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3 / 207]، [الفصل الثالث، المبحث الثاني: مجالات إعمال السياق عند الرازي، حروف المعاني، ص 234]

³ - ينظر: [ابن رشد، بداية المجتهد، ص 15]، [الرازي، التفسير الكبير، 11 / 163 - 164]

⁴ - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 7 / 336

⁵ - ينظر: [ابن رشد بداية المجتهد، ص 15]، [الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 1 / 221]

ابن رشد في بداية المجتهد فقال: >ومرة تدل على التبويض ولا معنى لإنكار هذا في كلام العرب (أعني: كون الباء مُبْعِضَةً)<⁽¹⁾

ز - إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم ونفياً عن غيره (الشريك المُقاسمُ والجار):

تطلق الشفعة في اللغة على أمرين، أحدهما: الضمُّ، يقال: شَفَعْتُ الشَّيْءَ شَفْعًا؛ أي ضممته إلى الفرد فصار شفعا، ومنه حديث أنس - رضي الله عنه - قال: (أَمَرَ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَدَانَ وَأَنْ يُوْتَرَ الْإِقَامَةَ)⁽²⁾ ومنه الشفع في الصلاة؛ أي ضم ركعة إلى أخرى، والشفع الزوج الذي هو ضد الفرد ومنه: شفاعة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للمذنبين؛ لأنه يضمهم بها إلى الفائزين⁽³⁾، ومنه الشفيع لضمم رأيه إلى رأي المشفوع له لَمَّا طلب منه الشفاعة⁽⁴⁾، والثاني: الزيادة والتقوية، يقال: ناقة شافع أي في بطنها ولد أو يتبعها ولد⁽⁵⁾

ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾ (النساء: 85) أي يزداد

عملا إلى عملٍ ويضم عملا صالحا إلى أخرى⁽⁶⁾

وأما الشفعة اصطلاحا فقد اختلف تعريفها بين الحنفية والجمهور، فعرفها الحنفية بأنها: >تَمَلُّكُ الْعَقَّارِ جَبْرًا عَلَى الْمُشْتَرِي بِمَا قَامَ عَلَيْهِ مِنْ تَكَالِيفٍ؛ لِدْفَعِ ضَرَرِ الشَّرِيكِ الدَّخِيلِ أَوْ الْجَوَارِ<⁽⁷⁾ وعرّفها الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة بتعريفات متقاربة فقال الشافعية هي: >حَقُّ تَمَلُّكِ فَهْرِيٍّ يَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ عَلَى الْحَادِثِ فِيمَا مَلَكَ بِعَوْضٍ<⁽⁸⁾، وذهب المالكية إلى أنها: >اسْتِحْقَاقُ شَرِيكِ أَخَذَ مَا عَاوَضَ بِهِ شَرِيكُهُ مِنْ عَقَّارٍ بِثَمَنِهِ أَوْ قِيمَتِهِ بِصِبْغَةٍ<⁽⁹⁾، وأما الشفعة عند الحنابلة فهي: >اسْتِحْقَاقُ الشَّرِيكِ انْتِزَاعَ حِصَّةِ شَرِيكِهِ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مِثْلُهُ أَوْ دَوْنَهُ بِعَوْضٍ مَالِيٍّ بِثَمَنِهِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ<⁽¹⁰⁾

1 - ابن رشد، بداية المجتهد، ص 15

2 - ينظر: محمد المَدَنِي بُوسَاف، المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، حكومة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط 2 ، 2002 ، 1 / 182

3 - ينظر: ابن عابدين، الدر المختار، 6 / 216

4 - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 8 / 217 - 219

5 - المصدر نفسه، ص 218

6 - المصدر نفسه، ص 219

7 - ينظر: [ابن عابدين، الدر المختار، 6 / 216]، [ابن الهمام، فتح القدير، 9 / 369]، [الكساني، بدائع الصنائع، 5 / 4 - 5]

8 - الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، 3 / 372

9 - الصاوي، حاشية الصاوي، 2 / 226

10 - اليهودي، كتشاف القناع، 4 / 134

وقد ورد ذكر الشفعة في عدة أحاديث نبوية منها قوله - ﷺ -: (إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِي مَا لَمْ يُشَسَّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ) فاختلف الفقهاء في حرف المعنى "إِنَّمَا" هل يقتضي الحصر أي إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه أم أنها لا تقتضي نفي غير المذكور؛ أي لا تنفيذ الحصر؟ ذهب الإمام مالك والشافعي وأهل المدينة والرازي إلى أن لا شفعة إلا للشريك ما لم يقاسم⁽¹⁾ وسندهم في ذلك أن "إِنَّمَا" في الحديث تنفيذ الحصر، فصدر الحديث إثبات الشفعة في غير المقسوم ونفيها في المقسوم؛ لأن كلمة "إِنَّمَا" لإثبات المذكور ونفي ما عداه، وآخره نفي الشفعة عند وقوع الحدود وصرف الطرق، والحدود بين الجارين واقعة والطرق مصروفة فكانت الشفعة منفية.⁽²⁾

وذهب أهل العراق إلى أن الشفعة مرتبة: فأولى الناس بالشفعة الشريك الذي لم يقاسم ثم الشريك المقاسم إذا بقيت الطرق شركة، ثم الجار الملاصق⁽³⁾، وحثهم في ذلك أن صدر الحديث ليس فيه نفي لغير المقسوم؛ لأن كلمة "إِنَّمَا" لا تقتضي نفي غير المذكور بدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ (الكهف: 110) وهذا لا ينفي أن يكون غيره - عليه الصلاة والسلام - بشراً مثله وآخره حجة عليه لأنه عَلَّقَ - عليه الصلاة والسلام - سقوط الشفعة بشرطين: وَقُوعُ الحُدُودِ، وَصُرْفِ الطُّرُقِ والمعلق بشرطين لا يترك عند وجود أحدهما.⁽⁴⁾

وحاصل القول أن لحروف المعاني دلالاتٍ، ولكنها لا تفهم إلا في ضوء السياق الداخلي والخارجي، فالمعنى الوظيفي لحرف "الواو" - حيثما استعملت - هو مطلق الجمع أما دلالة التركيب على الزمن أو الترتيب بين المتعاطفين فلا تفهم إلا في ضوء السياق، وأن "الفاء" - حيثما استعملت - تدل على الترتيب وأن الترتيب الدِّكْرِي ظاهرة سياقية لا زمنية، والأمر نفسه في حروف الجر وأداة الحصر "إِنَّمَا" فدلالاتها لا تتوقف على المعنى الوظيفي وحده بل تدرك في ضوء السياق.

لذلك لم يعتمد الفقهاء في ترجيح مذهبهم على اللغة وحدها، وما ورد على لسان العرب وإنما اعتمدوا على أدلة أخرى كالسنة النبوية الصحيحة خاصة، فأكثر الأمثلة التي أوردوها تدل على ما يدل عليه الحرف دون أن يكون للحرف تأثير في اختلاف الفقهاء.

وبناء على ذلك وجب الاهتمام بالسياق الداخلي والخارجي، وبكل المباحث ذات الصلة بالمعنى كالمشترك والمطلق والمقيد والعام والخاص والحقيقة والمجاز.

¹ - ابن رشد، بداية المجتهد، ص 604

² - الكساني، بدائع الصنائع، 5 / 4

³ - ابن رشد، بداية المجتهد، ص 604

⁴ - ينظر: [الكساني، بدائع الصنائع، 5 / 5]، [الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 326 - 349]

الفصل الخامس

الحقول الدلالية والتطور الدلالي

المبحث الأول: الحقول الدلالية وتجلياتها عند الرازي

المبحث الثاني: التطور الدلالي وتجلياته عند

الرازي

الفصل الخامس: الحقول الدلالية والتطور الدلالي

المبحث الأول: نظرية الحقول الدلالية (Champs sémantiques):

تمهيد:

تعد نظرية الحقول الدلالية من أبرز نتائج البحث في علم الدلالة ومن أحدث الاتجاهات في التحليل التكويني للمفردات؛ بما تملكه من أدوات إجرائية لتحديد الدلالة في المستوى اللغوي الواحد أي أن نظرية الحقول الدلالية لم تنشأ من فراغ، بل الإنسان هو الذي أوجدها عبر رحلة علمية ولدتها القضايا (المشكلات) فالقضايا هي التي تجر الباحث على اللجوء إلى النظرية، وحياة الباحث عبارة عن رحلة مستمرة طرفاها القضايا والنتائج، وهذه الرحلة تعتمد على مواد أهمها الخبرة المستمدة من تجارب قبلية ومن واقع الحياة؛ معنى ذلك أن النظرية تستخدم لفهم الواقع وفهم الخبرة في ظل خبرات وأفكار أخرى عامة عن الحياة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن لهذه النظرية جذور وأصول عملية في التراث العربي اللغوي والأصولي فقد تفتن علماء اللغة والأصول إلى فكرة الحقول الدلالية قبل علماء اللغة الغربيين وإن لم يعرفوا مصطلح "الحقول الدلالية" كمصطلح لكنهم عرفوه ممارسة وتطبيقاً؛ وذلك حين قاموا بفكرة التصنيف إذ وجدنا الجاحظ يشير إلى جانب منها في كتابه "الحيوان" قائلاً: >إن العالم بما فيه من الأجسام على ثلاثة أنحاء: متفق، ومختلف، ومتضاد، وكُلُّهَا في جملة القول: جماد ونام...، ثم النامي على قسمين: حيوان ونبات، والحيوان على أربعة أقسام: شيء يمشي، وشيء يطير، وشيء يسبح، وشيء ينسأخ. إلا أنَّ كُلَّ طائر يمشي، وليس الذي يمشي ولا يطير يسمى طائراً. والنوع الذي يمشي على أربعة أقسام: ناس، وبهائم، وسباع، وحشرات<⁽¹⁾

وقد تطورت هذه النظرية عند الغربيين في العشرينيات من القرن الماضي خاصة عندما فرق "دي سوسير" بين الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية للغة التي أولها أهمية قصوى من البحث، حيث اعتبر اللغة نظاماً من العلامات ترتبط بعلاقة عضوية فيما بينها، وأن قيمة أي عنصر منها لا تتعلق بسبب طبيعته أو شكله الخاص ولكن بسبب مكانه وعلاقاته ضمن المجموع⁽²⁾

¹ - الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ت 255 هـ)، الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1965، 1 / 26 - 27

² - ينظر: أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2002، ص

وأوحت فكرة القيمة بتصنيف المدلولات إلى حقول دلالية طبقا لمبادئ دي سوسير اللسانية بوضع "تحديد وصفي بنائي للمعنى"، والإقرار بوجود علاقة دلالية بين عدد من مدلولات الألفاظ في النسق أسماها في فصل من كتابه "العلاقات السياقية، والعلاقات الترابطية، والقيمة اللغوية"⁽¹⁾ وانطلاقا من الأهمية التي تحتلها "نظرية الحقول الدلالية" في تنظيم اللغة وتصنيفها وتحليل مفرداتها تحليلا تكوينيا جاءت هذه الدراسة لتبين مفهوم الحقول الدلالية وأسسها وأنواعها وأهميتها وكذا نشأتها وتحليلاتها عند الرازي.

أولا - مفهومها، أسسها، أنواعها:

أ - مفهومها:

الحقل في اللغة تسمية مجازية، فالكلمة في أصل الوضع تدل على الزرع وعلى الأرض المخصصة للفلاحة، كالمزْرَعَة والرَّوْضَة والمَكَانِ البِكْرِ الذي لَمْ يُزْرَعْ فِيهِ قَطُّ، وَعَلَى القَرَاخِ مِنَ الأَرْضِ⁽²⁾ كما تطلق على المكان الذي يستنبط منه البترول للاستغلال، والمكان الذي يُجْرَى فِيهِ التَّجَارِبِ⁽³⁾، ثم توسعت دلالتها لتشمل كل استغلال ضمن مجال محدد، سواء أكان ماديًا كزراعة الأرض واستخراج البترول أو معنويًا، كالحقل الدلالي أو الحقل المعجمي⁽⁴⁾

أما الحقل الدلالي (Champ sémantique) اصطلاحاً فهو طائفة من الألفاظ ترتبط دلالتها وتوضع عادة تحت لفظ عام يُعَدُّ قَاسِمًا مُشْتَرِكًا بَيْنَهَا فِي دَلَالَتِهَا الْعَامَّةِ، أو هو مجموع الكلمات التي تنتمي إلى رحم لغوي واحد، تتميز بالتشكيل والامتداد، حيث يمكن إدراجها ضمن حقول دلالية - أو دوائر دلالية - تتسم بالهيمنة على باقي الكلمات؛ أي أن الرابط الدلالي لمجموعة من الألفاظ المصنفة تحت موضوع واحد يُعَدُّ مَبْدَأَ تَنْظِيمِيَا مَهْمَا، في بناء الحقول الدلالية؛ ذلك أن الحقل الدلالي يقوم على ديناميكية داخلية أطلق عليها "هَادِي نَحْر" مصطلح: "المِتَّصِّمَنُ الأَعْلَى"، كحقل الألوان: أحمر، أزرق أصفر، أخضر، أبيض...، وحقل القرابة: الأب، الأم، الأخ، الأخت العم، العم، الخال، الخالة الحفيد، النسيب، ابن الأخ...، وحقل الأزهار: النرجس، الأقحوان الورد، الياسمين، الأس، القرنفل فلفظ "اللون" هو الذي تنطلق منه أو تعود إليه باقي الألفاظ الخاصة باللون، وكذلك الأمر بالنسبة

¹ - المصدر، السابق

² - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 11 / 192 - 193

³ - ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 188

⁴ - ينظر: بعداني عبد القادر، حقل الملابس في معجم "جمهرة اللغة" لابن دريد، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة ميلود معمري -

تيزي وزو - الجزائر، العدد: الرابع والعشرون (24)، 2014، ص 155

للفظ "القرباة" و"الأزهار"⁽¹⁾، وأن المعنى الدقيق للكلمة لا يدرك إلا بمقارنتها بكلمة أخرى قريبة من معناها داخل حقل واحد فكلمة أحمر - عند استعمالها في الجملة - لا تدرك دلالتها كلون إلا بعد معرفة الألوان القريبة منها كالوردي والبنفسجي والبرتقالي، وكلمات أخرى مثل: أحمر أرجواني قرميدي وغيرهما⁽²⁾ أي أن بناء الحقول الدلالية لا يتوقف على الخبرة وحدها، بل لا بد من البعد التأملي؛ أي عملية التفكير التي تقوم على التركيز الشديد على الظاهرة؛ أي: على ماذا تدل هذه الألفاظ؟، ما العلاقة بينها؟، ما العلاقة بينها وبين اللفظ العام؟

وهذا ما أكد عليه "ليونز" حين قال: <يَجِبُ دِرَاسَةُ الْعَلَاqَاتِ بَيْنَ الْمَفْرَدَاتِ دَاخِلِ الْحُقْلِ أَوْ الْمَوْضُوعِ الْفَرَعِيِّ>⁽³⁾ وَيُعْرَفُ مَعْنَى الْكَلِمَةِ بِأَنَّهُ: <مُحْصِلُهُ عَلاقَاتُهَا بِالْكَلِمَاتِ الْآخَرَى فِي دَاخِلِ الْحُقْلِ الْمُعْجَمِيِّ>⁽⁴⁾ وفي هذا الإطار يعرف "ستيفن أولمن" معنى الكلمة بقوله: <هُوَ مَكَانُهَا فِي نِظَامٍ مِنَ الْعَلاقَاتِ الَّتِي تَرْتَبُطُهَا بِكَلِمَاتٍ أُخْرَى فِي نَفْسِ الْمَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ>⁽⁵⁾ فالهدف إذن من الحقول الدلالية هو جمع الكلمات التي تخص حقلاً دلالياً معيناً والكشف عن صلاتها، الواحد منها بالآخر، وصلاتها بالمصطلح العام.

ويتكون الحقل الدلالي عند الباحثين الغربيين من مجموع المفردات التي تخضع في مجموعها لمعنى واحد عام تدور في فلكه هذه المفردات. عرفه "ستيفن أولمن" بأنه: <قِطَاعٌ مُتَكَامِلٌ مِنَ الْمَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ يُعَبِّرُ عَنْ مَجَالٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْخَبْرَةِ>⁽⁶⁾ وفي السياق ذاته يقول "جون ليونز" بأنه: <مَجْمُوعَةٌ جُزْئِيَّةٌ لِمُفْرَدَاتِ اللُّغَةِ>⁽⁷⁾؛ أي أن اللغة مجموعة كلية والحقول الدلالية مجموعة جزئية.

وليس بعيداً عن هذه المفاهيم تتبلور فكرة الباحث "إيسن: Ipsen" عام 1924 م مفسراً الحقل الدلالي ومفرقا بينه وبين الحقل الاشتقاقي إذ يقول: <وَبِالإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ فَإِنَّ كَلِمَاتٍ خَاصَّةً لَا تَقِفُ وَحِيدَةً فِي اللُّغَةِ وَلَكِنَّهَا تَرْتَبُطُ بِمَجْمُوعَةٍ دَلَالِيَّةٍ، وَلَا يَعْنِي ذَلِكَ بِأَنَّهَا مُجْمُوعَةٌ اشْتِقَاقِيَّةٌ>⁽⁸⁾ فالعلاقات القائمة بين الوحدات اللغوية متباينة، فمنها ما يتصل بالجانب التَشْكِيلي للدوال والذي ينتج لنا الحقل الاشتقاقي، ومنها ما يعتمد على اتّصال المدلولات

1 - هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2007، ص 563

2 - ينظر: أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، ص 14

3 - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 80

4 - المصدر نفسه

5 - S. Ullmann, Meaning and style, Oxford, 1973, p 31. نقلاً عن: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 98

6 - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 79

7 - المصدر نفسه

8 - محمود جاد الرب، نظرية الحقول الدلالية والمعاجم المعنوية عند العرب، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، العدد الحادي والسبعون (71)، نوفمبر 1992، ص 217

وهو الحقل الدلالي⁽¹⁾ فمثال الصنف الأول الكلمات: "كَاتِبٌ، مَكْتُوبٌ كِتَابَةٌ، مَكْتُبٌ، مَكْتَبَةٌ كِتَابٌ كُتِبَتْ...". فجميع هذه الكلمات يغطيها لفظ واحد هو المادة الأصل أو الجذر: "كُتِبَ" لنتج لنا حقلا اشتقاقيا ومثال الصنف الثاني ما ذكرناه سابقا.

ولا يتعد هذا التقسيم الثنائي الذي ألمع إليه "ابسن" عن فكرة العلاقات الترابطية التي أقر بها "دي سوسير" عندما أكد بأن الدليل اللساني بإمكانه أن يخضع لنوعين من العلاقات نوضحها فيما يلي⁽²⁾:

- علاقة مبنية على المعايير الصورية: مثل: كلمة "تعليم" توحى بكلمات مشتقة منها تنتمي إلى نفس المجال الدلالي مثل: عَلَّمَ، تَعَلَّمَ، العِلْم، المِتَعَلَّم.

- علاقة مبنية على المعايير الدلالية: فكلمة "تعليم" توحى بكلمات أخرى مثل: تربية، تكوين، علم تَعَلَّمَ.

ب - أسسها (مبادئها):

اتفق أصحاب هذه النظرية على جملة من المبادئ لخصها "جون ليونز" في الآتي⁽³⁾:

- لا وحدة معجمية (Lexeme) عضو في أكثر من حقل؛ أي أن الوحدة المعجمية تنتمي إلى حقل واحد معين.

- لا وحدة معجمية لا تنتمي إلى حقل معين؛ أي أن كل الوحدات تنتمي إلى حقول تخصها.

- لا يصح إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة؛ أي أن السياق يعمل على تحديد دلالة الكلمة المعينة تحديدا دقيقا لا تتبادر خلاله دلالة غيره من الكلمات المنتظمة في الحقل الدلالي المعين.

- استحالة دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي؛ أي يجب مراعاة التركيب النحوي في دراسة مفردات الحقل.

فالوحدات المعجمية تؤلف فيما بينها شبكة (network) من العلاقات الدلالية المتصلة ببعضها البعض، والتي يجمعها سياق دلالي خاص بها، قد يتداخل أحيانا مع سياقات أخرى مادية أو معنوية مثال ذلك كلمة "فَتَحَ" التي يتوقف معناها على البعد الداخلي الذي يتعلق باللغة وتراكيبها من حيث موقع الكلمة بين أخواتها وهيئة التي ائتملت فيها الكلمات لإزالة اللبس الذي يعتريها، كما أن التغير الدلالي للكلمة يجعلها تُنقلُ من حقل دلالي إلى آخر وفق اعتبارات سياقية محضة فيقال: <فتح

¹ - حازم علي كمال الدين، علم الدلالة المقارن، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 1، 2007، ص 65

² - منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص 67

³ - ينظر: [أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 80]، [أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، ص 16]

الكتاب: بدأه، فتح الله قلبه: شرحه له، فتح الله على الفقير: هياً له سبل الخير، فتح حساباً بنكياً: خصص مالا للادخار، فتح البلاد: غلب عليها، فتح الجلسة: بدأ أشغالها، فتح الطريق: هياًه للمرور < والأمر نفسه في كلمة "قَوْمٌ" فيقال: <قَوْمٌ السِّلْعَةُ: جعل لها قيمة، قَوْمٌ البلد: حدد حدوده، قَوْمٌ الزَّمَنَ: أجرى عليه حساب التقويم ميلادياً أو هجرياً، قَوْمٌ العملة: حدد قيمتها بالنسبة إلى العملات الأخرى>.

وأما البعد الخارجي فيتمثل في الظروف والخلفيات المحيطة بالنص سواء منها ما يتصل بالمخاطب أو المخاطب، وكذلك البيئة الزمانية والمكانية النابع منها النص، وكذلك يشمل الأسس الفكرية والحياتية القائمة وراءه. فضلاً عن كل الملابس والظروف التي تحدد إطار النص وتحيط به.

فالسباق في نظرية الحقول الدلالية يشكل عنصراً ضرورياً لاستثمار وفهم مقصدية النص عن طريق استثمار الأدوات اللغوية الموظفة في التفكيك والتعليل للوصول إلى القراءة العميقة⁽¹⁾

ج - أنواعها:

قسم الدارسون الحقول الدلالية إلى الأنواع التالية⁽²⁾:

1 - بني القرابة الدلالية: وهي التي تكون فيها العلاقة بين الكلمات متقاربة ومتدرجة من الأعلى إلى الأسفل؛ أي تتألف من مكعبات كبيرة، تتصعد وتتحول إلى صغيرة كلما اتسع الحقل واشتمل على عناصر جديدة، مثل جسم الإنسان فهو يضم: (الرأس، الصدر، البطن، الأطراف العلوية، والأطراف السفلية)، ثم يتجزأ كل منها إلى مفاهيم أصغر فالأطراف مثلاً تضم: (اليد الرسغ، الساعد، العضد) واليد تضم: (الكف، الراحة، الأصابع) وهكذا ... وتسمى هذه الحقول عند "ريمون طحان" بالحقول الموزاييكية.

2 - الحقول المتدرجة: وهي التي تحكمها علاقة التدرج من الأعلى إلى الأسفل أو العكس، وقد نبها إليها لأول مرة "مأيّر: Meyer" في الرتب العسكرية (الضباط: "فريق، لواء، عميد، عقيد، مقدم رائد، نقيب، ملازم أول، ملازم"، صف الضباط: "مساعد أول، مساعد، رقيب أول، رقيب"، صف الجنود: عريف أول، عريف، جندي) أو العكس (صف الجنود: "جندي، عريف، عريف أول"، صف

¹ - ينظر: شهر زاد يونس، محاضرات في الحقول الدلالية والتطور الدلالي، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة، السنة الجامعية: 2015 - 2016، ص 46

² - ينظر: [عمار شلواي، نظرية الحقول الدلالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني (2)، جوان 2002، ص 43]، [أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 79 - 81]، [إيعداني عبد القادر، حقل الملابس في معجم "جمهرة اللغة" لابن دريد، ص 157]، [أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، ص 17 - 18]، [أحمد الخوص، قصة الإعراب - الصرف - ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية - وحدة الرغاية - ، الجزائر، 1992، 4 / 116 - 117]

الضباط: "رقيب، رقيب أول، مساعد، مساعد أول"، الضباط: ملازم، ملازم أول، نقيب، رائد، مقدم عقيد، عميد، لواء، فريق).

3 - الحقول التركيبية (السنجمائية: Syntagmatic Fields): وتضم مجموعات الكلمات التي ترتبط فيما بينها عن طريق الاستعمال (الوظيفة، الصفة، الخاصية)، وأول من درس هذه الحقول هو "بُورزِيُق"، حيث وجه اهتمامه إلى الكلمات ذات الاستعمال، ك: (فرس - سهيل، زهرة - تفتح طعام - يقدم، ينتقل - سيارة، يمشي - قدم، يرى - عين، يسمع - أذن، يتذوق - لسان، أشقر - شعر، كلب - نباح، ...).

4 - الحقول الدلالية الصرفية (Morpho-semantic fields): وتمثل الأوزان الاشتقاقية، والتي تظهر بصورة واضحة في اللغة العربية أكثر من غيرها، كالفرنسية مثلا التي أخذت مفردات اللاتينية وصاغتها في قوالب صوتية، باعدت بين الأصل ومشتقاته.

فالوحدات تصنف في هذا الحقل بناء على قرابة الكلمات في الصيغ الصرفية، فصيغة "فِعَالَة" تدل على المهنة، مثل: جِرَارَة، حِلَاقَة، نِجَارَة...، و"مِفْعَلَة" تدل على الآلة، مثل: مِكَنَسَة مِقْلَمَة، مِحْبَرَة مِحْطَرَة، مِمْلَحَة...، وغيرهما من الأوزان الصرفية.

- حقل الكلمات المترادفة والمتضادة: وتكون العلاقة فيها مترادفة، مثل: زوجة، حليمة أو متضادة مثل: أبيض، أسود. فالنقيض يستدعي النقيض في عملية التفكير والمنطق ولذا يقال: "بالأضداد تتضح المعاني"، فعندما نطلق حكما ما نتأكد من صحته وتماسك بنيته بالعودة إلى حكم يعاكسه، ومن هنا تنشأ الحقول المتناقضة.

فاللون الأسود يستدعي الأبيض، والطويل يناقض القصير، والكبير يعاكس الصغير والغني عكس الفقير وهكذا، وأول من أدرجها ضمن الحقول الدلالية هو "جُولز: A.Jolles"
- أجزاء الكلام وتصنيفاتها النحوية.

وثمة اتجاهات متعددة حول تصنيف المفاهيم الموجودة في اللغة، يستند بعضها إلى افتراض وجود أُطُرٍ مشتركة أساسية للتصورات والمفاهيم بين لغات البشر، إذ تنقسم اللغات جميعها عددا من التصورات التي يصح أن تدعى تقسيمات، وإلى تصنيفات دلالية عالمية مثل: "حي"، و"غير حي" و"حسي" و"معنوي"، و"بشري"، و"غير بشري"، وهو منهج مطبق في التحليل التكويني للمعنى.

ويذهب أصحاب هذا الاتجاهات إلى أنه من الممكن تصنيف الموجودات بعد القيام بتجريدات للأشياء الموجودة في العالم الواقعي الذي يحيط بنا ويبنى هذا التصنيف على أساس الوظيفة أو الحجم أو الشكل أو اللون.

وكان موضوع تصنيف المفاهيم إشكالية أعمال المؤتمر العالمي السابع لعلم اللغة الذي انعقد في لندن عام 1952 م، واقترح فيه "هاليج: Hallig" و"وايتنبرج: Watburg" تصنيفا يقوم على ثلاثة أقسام وهي:

- الكون: السماء، الأرض، الغلاف الجوي، النبات، الحيوان.
 - الإنسان: الجسم، الفكر، العقل، الحياة الاجتماعية.
 - الإنسان والكون: ويدخل ما يتصل أيضا بالعلم والصناعة.
- وهو تصنيف عام اعتبره بعض الباحثين يصلح لكل اللغات⁽¹⁾

بيد أن أشملها وأحدثها وأكثرها منطقيّة، التصنيف الذي يقوم على الأقسام التالية⁽²⁾:

- الموجودات (Entities): تتفرع إلى قسمين حي وغير حي ولكل قسم فروع: الحي: يضم الحيوانات الطيور، الحشرات. أما غير الحي فمنه الطبيعي الذي ينقسم إلى جغرافي، نباتي، مائي... إلخ.
- الأحداث (Events): منها أحداث طبيعية، كالمناخ، النشاط الانفعالي كالخوف والحزن النشاط الفكري، كالإدراك، الذاكرة، التفكير... إلخ.

- المجردات (Abstracts): منها الوقت، المقدار، الجاذبية، الجودة، السرعة العمر... إلخ.

- العلاقات (Relations): من أهم أقسامه: المكانية، الزمانية، الإشارية والعقلية.

ويعد حقل "الموجودات" أكبر المجالات وأوسعها في كل اللغات يليه حقل "الأحداث" ثم حقل "المجردات" ثم حقل "العلاقات".

- من المعروف أن الكلمة تأخذ تعريفها ومكانتها في الحقل الدلالي الذي تنتمي إليه، وقد أشار "كاندلر: Kandler" إلى أن هذا الأساس من التعريف المتبادل يؤدي إلى صعوبات منطقية، حيث يدخل التعريف في دائرة.

- مشكلة الحدود الخارجية بين الحقول الدلالية، فقد صرح "شقارتز: Schwarz" بأنه لا يتوقع أن توجد خطوط واضحة بين الحقول الدلالية؛ لأن المحتوى اللغوي يمتد من حقل إلى حقل دون فراغات.

¹ - أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، ص 17

² - ينظر: [عبد الحكيم آدم منان، نظرية الحقول الدلالية - دراسة تطبيقية على المعاجم العربية -، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، جامعة النيلين، السودان، 2017، ص 23]، [أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 95]

ثانيا - نشأتها، قيمتها، وتجلياتها عند الرازي:

أ - نشأتها _____:

نظرية الحقول الدلالية كغيرها من النظريات والمعارف، حيث بدأت بسيطة ثم نمت وترعرعت على أيدي كبار علماء الدلالة عبر العصور والأزمنة، حتى صارت على ما هي عليه في العصر الحاضر. فأول ظهور لها في التراث العربي كان في المعاجم المعنوية أو معاجم الموضوعات فهي التي تتخذ الدلالة أساسا في الترتيب. ويمكن الإشارة إلى أن بدايات التأليف في هذا النوع من المعاجم تعود إلى مجموعات من الرسائل أو الكتب التي ألقت مبكرة والتي تفرعت إلى:

- كتب الحشرات: وهي الكتب التي ألقت عن الحشرات والهوام، مثل: كتاب "أبي خيرة الأعرابي كتابي الحيات والعقارب لـ أبي عبيدة [ت 210^{هـ}]، وكتاب النحل والعسل لـ أبي عمرو الشيباني [ت 206^{هـ}] وغيرها من الكتب التي تناولت الحشرات وصفاتها.

- كتب الخيل: وهي الكتب التي تناولت أعضاء الخيل وصفاتها، مثل كتب: النضر بن شميل [ت 204^{هـ}]، وأبي المنذر هشام بن محمد الكلبي [ت 224^{هـ}]، وأبي عمر الشيباني، وقطرب [ت 206^{هـ}] و أبي عبيدة، وغيرها من الكتب التي توالفت في هذا المجال.

- كتب خلق الإنسان لـ: الأصمعي [ت 216^{هـ}]، والكوفي [ت 250^{هـ}]، والزجاج [ت 311^{هـ}] والشيرازي وتضمنت هذه الأخيرة شرح أعضاء جسم الإنسان، والألفاظ التي تطلق عليها، وتعرض بعضها لأموال الحمل والولادة والسن، وبعضها الآخر للصفات الخلقية والخلقية.

- كتاب الإبل للأصمعي: وقد تحدث فيه عن أسماء الإبل وألوانها وأمراضها، وأنواع سيرها وأصواتها ونشره "أوجست هفتر" ضمن "الكنز اللغوي" سنة 1322 هـ

- كتاب الشاه للأصمعي: وتناول فيه أحوال حمل الشاة وولادتها وأسمائها في مختلف أعمارها وأسماء أولادها وأوصافها، واستشهد على ذلك بشواهد من الشعر ونشره "أوجست هفتر" سنة 1896 م في بيروت.

- كتاب الوحوش للأصمعي: تكلم في عن أوصاف وأسماء الحمير والبقر والضباء والوعول والنعام والأسود والذئاب والضباع والثعالب والأرانب وأولادها وما ورد فيها.

- كتاب النبات والشجر للأصمعي: تناول فيه أسماء النبات وأنواعه ومواضع زرعته وصفاته ونشره أوجست هفتر "ضمن مجموعة البلغة في شذور اللغة" في بيروت سنة 1898 م في مجلد واحد مذيلا بفهارس عديدة، وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري [ت 282^{هـ}]

- كتاب النخل للإمام أبي حاتم السجستاني [ت 255^{هـ}]: وقد قسمه إلى قسمين الأول تناول فيه مكانة النخلة وما ورد فيها من أحاديث وأثار، ثم مواطن وجود النخل وغيره. والقسم الثاني تناول فيه النوى وأوصافه وأجزائه ومنافعه وطريقة زراعته وزمنه... إلخ

ثم تنوع التأليف ليشمل جميع جوانب حياة العرب، في سلمها وحرمتها، في حلها وترحالها فألف الفراء [ت 207^{هـ}] كتاب الأيام والليالي والشهور، وألف الأنصاري [ت 215^{هـ}] كتاب المطر، وإلى جانب تلك المؤلفات نجد: كتاب البئر لمحمد بن زياد الأعرابي [ت 231^{هـ}]، وكتاب السَّرج واللِّجام لابن دريد [ت 321^{هـ}]، كتاب الريح لابن خالويه [ت 370^{هـ}]، كتاب السلاح للأصمعي.

وعلى غرار الكتب السابقة التي تناولت موضوعا واحدا ظهرت كتب أخرى تناولت عدة موضوعات تجمعها صفات مشتركة، مثل: كُتِبَ الغريب المصنف ل: "أبي عمرو الشيباني" و"قطرب" و"أبي عبيد القاسم بن سلام"، وقد تضمن الكثير منها أكثر من ثلاثين كتابا في موضوعات مختلفة، ك: خلق الإنسان، والنساء، واللباس، والطعام والشراب... إلخ، كتابي الصفات ل: "الأصمعي"، و"النضر بن شميل"، وقد تضمننا موضوعات مختلفة، مثل: خلق الإنسان، والجود والكرم وصفات النساء والأخبية، والبيوت، وصفة الجبال، والشعاب، والإبل والغنم... إلخ.

وهكذا كانت هذه الرسائل أو الكتب البداية الطبيعية لتأليف المعاجم المعنوية والتي توجت بكتاب "المخصص" لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة الأندلسي [ت 458^{هـ}] في القرن الخامس الهجري⁽¹⁾، والذي يعد بحق أضخم ما وصل إلينا من معاجم الموضوعات. ويقع في سبعة عشر مجلدا تحوي كتباً متنوعة، وتحت كل كتاب مجموعة من الأبواب الفرعية، وقد توجد تحت الأبواب الفرعية تقسيمات أخرى... ومن أمثلة ذلك: كتاب خلق الإنسان - كتاب الغرائز - كتاب النساء - كتاب الغنم - كتاب الطعام - كتاب السلاح - كتاب الخيل - كتاب الإبل - كتاب الغنم - كتاب الوحوش - كتاب السباع - كتاب الحشرات - كتاب الطير - كتاب الأنواء - كتاب النخيل ...

وتحت كتاب خلق الإنسان نجد: باب الحمل والولادة - أسماء ما يخرج مع الولد - الرضاع والفظام والغذاء...، وتحت باب الفصاحة نجد: خفة الكلام وسرعته - ثقل اللسان - كثرة الكلام... ويكاد يستوفي ابن سيدة معظم الموضوعات، وإن لم يبد التناسق أو الترتيب بينها⁽²⁾

¹ - ينظر: [أحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللغوية وطرق تبويبها، دار الراجية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1992، ص 69 - 83]، [محمود جاد الرب، نظرية الحقول الدلالية والمعاجم المعنوية عند العرب، ص 242 - 244]

² - ينظر: ابن سيدة، المخصص، من السفر الأول إلى السفر الثالث عشر

والناظر في الدراسات الغربية يجد أن بدايات هذه النظرية تعود إلى عام 1877 م، فقد أشار "أومان" إلى أن أول من استعمل مصطلح حقل في مقال له بعنوان: "تقديم أفكار الحقل اللغوي: Die Idee des Sprachlichen Feld" هو "تجدر: Tegner" كما أشار "بالدينجر: Baldinger" إلى أن "أبل: Abel" هو من استعمل "مفهوم الحقل اللغوي" عام 1885 م، وأن "ماير" أول من عرض أفكارا بشكل منظم في مقال له بعنوان: "نظم المعنى: Bedeutungssysteme" عام 1910 م.⁽¹⁾

ويرى "أحمد مختار عمر" أن فكرة الحقول الدلالية لم تتبلور إلا في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين على أيد علماء سويسريين وألمان أمثال: "ابسن (1924 م)", "وجولز (1934 م)" و"بروزيق: 1934 proziG م"، و"تراير: trier (1934 م)" الذي قام بدراسة للألفاظ الفكرية في اللغة الألمانية الوسيطة و"ماير" الذي قام بدراسة شملت ثلاثة أنماط من الحقول الدلالية، وفي فرنسا قام "ماتور: Matore" وأتباعه بدراسة شملت الألفاظ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما قام علماء "الأنثروبولوجيا: Anthropology" (علم الإنسان أو دراسة الإنسان) الأمريكيون بتطبيقات متنوعة لهذه الفكرة، وبخاصة في مجال القرابة والنبات والحيوان والألوان والأمراض.⁽²⁾

أما شيوع المصطلح بوصفه مفهوما لغويا فإنه يعود في البداية إلى "هوسرل: Husserl" و"دي سوسير" الذي يرى أن كل كلمة تحاط بشبكة من الخواطر والأفكار التي ترتبط من خلالها بالكلمات الأخرى، إن هذه التدايعيات ترتبط بالمفهوم والصيغة، حيث تمتد إلى المعنى وإلى الشكل وقد مثل لذلك بكلمة "تعليم: enseignement"، والتي يتفرع منها أربعة خطوط:

- الاتصال بالفعل شكليا ودلاليا؛ لأنه نفس الجذر.
- الاتصال بكلمات التعليم والتربية والثقافة من خلال المشاهدة في المعنى.
- الارتباط بكلمات تنتهي باللاحقة (ment) حيث تشترك معها في تلك اللاحقة التي تساعد في تشكيل تجريد الفعل.
- الارتباط بالصفة "element" بمعنى رقيق - لطيف - حنون" وبالظرف "justment" بمعنى "بحق - بعدل" للتشابه في النهاية.

¹ - ينظر: محمود جاد الرب، نظرية الحقول الدلالية والمعجم المعنوية عند العرب، ص 214

² - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 82 - 83

وهكذا يكون التشابه بين المفردات في المعنى أو في الصيغة وسيلة لتحديد العلاقة بين المفردات عند دي سوسير، فبإمكان كل كلمة - عنده - أن تثير أو تستدعي كلمة أخرى تتوافق معها في الشكل أو في المعنى إنها نقطة التقاء عدد غير محدد من المصطلحات المتناسقة.

إن فكرة دي سوسير عن القيمة اللغوية تتصل بنظرية الحقل الدلالي، فقيمة الكلمة عنصر واحد من عناصر المعنى، وتزداد قيمة بعض الكلمات من خلال اتصالها بالأخرى كما أن قيمة الكلمة تختلف في لغة ما عنها في لغة أخرى فقيمة المضارع في اللغة الألمانية ليست مثل قيمته في اللغات الأخرى التي توجد بها بجانب المضارع صيغة أخرى خاصة بالمستقبل، كما أن قيمة الجمع في الإنجليزية تختلف عن قيمته في العربية مثلاً، حيث تشمل قيمة الجمع في الإنجليزية قيمة المثنى التي توجد في العربية؛ أي أن المساحة أو الحيز المكاني الذي يغطيه اللفظ العام أو الغطاء أو اللكسيم في لغة ما يختلف عن غيره في اللغات الأخرى.

وقد تابع "بيللي" تلميذ دي سوسير هذه الاستدلالات، وقدم مفهوماً مناسباً لحقل "المشاركة أو الارتباط"، وقد حصره في المشاركات الدلالية، مع التوسع في التحليل يقول: <حقل المشاركة (الارتباط) هو الفناء الذي يشتمل على الرمز، والذي تتمزج أطرافه في مجاله، ففي كلمة "ثور" يفكر الإنسان في:

- بقرة - عجل - بقرة صغيرة - قرون - يجتر - يعض.
- يحرث - محراث - ناف (الخشب التي تعلق على رقبة الثور عند الحرث)
- اللحم - المذبح - الجزار.

هذا بالإضافة إلى التفكير في الفرنسية في تصورات مثل: قوة - أناة - صبر - عمل - صبور - بطء - صعوبة - استكانة⁽¹⁾

وبعد هذا العرض الموجز عن نشأة الحقول الدلالية لا يسعنا إلا أن نقول: إن التفكير العربي في هذا النوع من المعاجم وإن كان قد سبق التفكير الأوروبي بعدة قرون إلا أنه يفتقر إلى المنهجية في جمع الكلمات، والمنطقية في تصنيف الموضوعات، ناهيك عن قلة الاهتمام ببيان العلاقات بين الكلمات في داخل الموضوع الواحد، وذكر أوجه التشابه والاختلاف بينها، بالإضافة إلى قصوره الواضح في حصر المفردات حتى بالنسبة للمعاجم المتأخرة منها.

وعلى الجانب الآخر كان أهم ما يميز المحاولات الأوروبية الحديثة هو مجيئها في وقت قد تطورت فيه أبحاث اللغة ومناهجها، فاستعانت بذلك وبأحدث الوسائل والأجهزة العلمية التي تساعد في جمع

¹ - ينظر: [محمود جاد الرب، نظرية الحقول الدلالية والمعاجم المعنوية عند العرب، ص 215 - 217]، [عمار شلواي، نظرية الحقول الدلالية، ص 42]

المادة، ناهيك عن العمل الجماعي الذي ضم جهود العلماء والباحثين في عمل المعجم وإنهاء عصر العمل الفردي بعد أن صارت مُعْجَمَةُ اللغات فنا يُتَوُّ بِحمله الفريق فضلا عن المؤلف الفرد. وقد قام المعجم الغربي على أسس علمية، سواء في التصنيف، أو تحديد أشكال العلاقات داخل الحقل المعجمي الواحد، كما شملت الدراسة العديد من اللغات في وقت واحد، وتم فيها إظهار العلاقات الموجودة بين كلمات الحقل الواحد، ووضع هذه العلاقات في صورة خصائص أو ملامح تمييزية تتلاقى وتتقابل في الحقل الواحد⁽¹⁾

ب - قيمتها العلمية (أهميتها):

أمام النظرة النقدية للألسنية الحديثة للفكرة السائدة التي تعتبر المعاجم كجعبة من كلمات متناثرة لا صلة تربط الواحدة منها بجارتها بدا التفكير في بناء معاجم موضوعية، ترتب فيها الكلمات في مجموعات تنضوي كل منها تحت لفظ عام يشكل الفكرة الواحدة، يجد فيه الباحث جميع الكلمات الدالة على الفكرة، وهذا بطبيعة الحال يساعد ويسهل عليه مهمته. وللحقول الدلالية فوائد كثيرة منها⁽²⁾:

- تيسير عملية الكشف عن العلاقات بين معاني الكلمات، ك: الترادف، التضاد، الاشتمال، وجزء من كل؛ لأن هذه العلاقات هي أساسا علاقات بين كلمات الحقل الدلالي الواحد.
- تيسير الدراسات المقارنة بين اللغات، فنعرف على نحو أيسر مواطن التشابه والتقابل بين اللغات على مستو الحقول الدلالية.
- إعطاء صورة متكاملة عن طبيعة اللغة وكلماتها، بدلا من قائمة تحتوي على مئات الآلاف من الكلمات المتناثرة التي لا يربط بينها رابط.
- التفريق بين "البوليزمي" و"الهومونيمي"، فالكلمات المنتمية إلى حقل دلالي واحد تعد من البوليزمي. أما الكلمات المنتمية إلى حقول دلالية متعددة فينظر إليها على أنها كلمات منفصلة (هومونيمي) فكلمة (برتقالي: Oronge) تخص حقل الألوان، وكلمة (برتقال: Oronge) تخص حقل الفاكهة.
- وقد وجهت انتقادات كثيرة لهذه النظرية، إذ يرى الكثير من العلماء أمثال "شايد قايلر: Scheidweiler" و"بانر: Bahner" أن هذه النظرية لم تبين على أسس استقرائية؛ أي لم تقم على قواعد

¹ - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 109 - 110

² - ينظر: محمد علي الخولي، علم الدلالة، دار الفلاح للنشر والتوزيع، د ط، 2001، ص 181 - 182

أو أسس من النصوص التي بحثها "تراير" ويرى "بتز: Betz" أن الحقل ليس شكلا تركيبيا جوهريا للثروة اللفظية، بل لا يعدو أن يكون نموذجا لغويا محتملا⁽¹⁾

ج - تجلياتها عند الرازي:

اهتم الأصوليون إلى جانب اللغويين وعلماء المنطق بالمعنى، فصنفوا ألفاظ القرآن والسنة من حيث التشابه في الدلالة والعلاقة فيما بينها وبين اللفظ العام إلى قواعد عامة وعلاقات دلالية ولهذا التصنيف قيمة خاصة لدينا الآن إذ يقدم لنا فكرة عن نظرية الحقول الدلالية التي تعد منهجا مهما في دراسة المعنى، وقد تفتن الأصوليون منذ مئات السنين إلى فكرة السياق فربطوا هذه القواعد والعلاقات الدلالية بالقرائن ذات الفائدة الكبرى في تحديد المعنى. ولقد كان علي بن أبي طالب - عليه السلام - فاهما تماما لكل هذه الحقائق حين رد على هُتَافِ الخوارج "لا حكم إلا لله" بقوله: "كلمة حق أريد بما باطل"، وكان يعني أن الناس ربما قنعوا بالمعنى الحرفي لهذا الهتاف؛ أي بمعنى ظاهر النص - كما يسميه الأصوليون - فصدقوا أن الخوارج أصحاب قضية تستحق أن يدافع الناس عنها وربما غفل الناس عن المقام الحقيقي الذي ينبغي لهذه الجملة أن تفهم في ضوءه وهو مقام "محاولة إلزام الحجة سياسيا بهتاف ديني" فالمقام في هذا الهتاف من السياسية والمقال من الدين، وكان ينبغي للناس أن يفهموا المقال في ضوء المقام.⁽²⁾

وكان عمر بن الخطاب - عليه السلام - يتخطى المعنى الحرفي للنص إلى المعنى الاجتماعي ولا يقف عند معنى "المقال" بل يضم إليه معنى "المقام"؛ أي لا يقف عند منطوق الآية أو الحديث وإنما يتوغل في معرفة سبيل أسباب النزول وظروفه الاجتماعية والتاريخية⁽³⁾

وإذا كان فهم النص الشرعي يتوقف على معرفة القواعد الأصولية والعلاقات الدلالية، فإن هناك توافقا بين هذه القواعد والعلاقات الدلالية والحقول الدلالية، وهذا ما سنوضحه عند الرازي من خلال ما يأتي:

1: المترادف (Synonyme):

الترادف ظاهرة لغوية علمية تقع في أي لغة من لغات البشر، وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام العلماء قديما وحديثا، فأفردها بالتأليف جماعة من اللغويين كـ "ابن خالويه في كتابه: "أسماء

¹ - ينظر: محمود جاد الرب، نظرية الحقول الدلالية والمعجم المعنوية عند العرب، ص 225 - 227

² - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 37 - 38

³ - المصدر نفسه

الأسد"⁽¹⁾، و"أسماء الريح"⁽²⁾ والرماني في كتابه: "الألفاظ المترادفة"⁽³⁾، والفيروز آبادي صاحب القاموس المحيط في كتابه: "الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف" وكتابا آخر سماه: "ترقيق الأسل لتصفيق العسل" ذكر فيه للعسل ثمانين اسما ومع ذلك لم يستوفها كلها، كما قال السيوطي، بل فاته منها اثنان، أولهما: "الصَّرْحَدِي" الذي ذكره القالي في "آماليه"، والثاني: "السَّعَائِب" الذي ذكره الرَّجَّاح في "آماليه" أيضا.⁽⁴⁾

1.1 - تعريفه لغوية :

عَرَفَ اللغويون الترادف بأنه: التَّتَابُعُ، والتَّوَالِي، والدَّهْمُ، فمثال الأول والثاني قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ (الأنفال: 9) ومثال الثالث قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (النمل: 72)⁽⁵⁾

2.1 - تعريفه إصطلاحا :

عرفه سيبويه في كتابه "هذا باب اللفظ للمعاني" بقوله: >واعلم أن من كلامهم اِخْتِلَافَ اللَّفْظَيْنِ، لِإِخْتِلَافِ الْمَعْنَيَيْنِ (يعني اللفظ المتباين) وإِخْتِلَافَ اللَّفْظَيْنِ وَالْمَعْنَىٰ وَاحِدٌ (يعني الترادف اللفظي) وَأَتَّفَاقَ اللَّفْظَيْنِ وَإِخْتِلَافَ الْمَعْنَيَيْنِ (يعني الاشتراك اللفظي)<⁽⁶⁾

وغير بعيد عن هذا المعنى يقول "قطرب": >الكلام في ألفاظه بلغة العرب على ثلاثة أوجه: فوجه منها وهو الأعم الأكثر اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين وذلك للحاجة منهم إلى ذلك وذلك قولك: الرجل والمرأة واليوم والليل وقام وقعد... اختلف اللفظان لاختلاف المعنيين. وهذا لا سبيل إلى جمعه وحصره لأن أكثر الكلام عليه (يعني اللفظ المتباين)، والوجه الثاني: اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد، وذلك مثل: عَيْرٌ، وحمار، وذئب، وسَيْدٌ، وسمسم، وثعلب وأتى وجاء وجلس وقعد... اللفظان مختلفان والمعنى واحد، وكأنهم إنما أرادوا باختلاف اللفظين - وإن كان واحدا مجزيا - أن يوسعوا في كلامهم وألفاظهم، كما زاحفوا في أشعارهم ليتوسعوا في أبنيتها ولا يلزموا أمرا واحدا (يعني الترادف اللفظي)، والوجه الثالث: أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعدا

¹ - ابن خالويه (الحسين بن أحمد خالويه بن حمدان الهمداني، ت 370 هـ)، أسماء الأسد، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، عدد الصفحات: 40 صفحة

² - ابن خالويه، أسماء الريح، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مكتبة لسان العرب، المنصورة، مصر، عدد الصفحات: 26 صفحة

³ - الرماني، الألفاظ المترادفة، اعتنى بشرحه والتزم بطبعه محمد محمود الراعي بعد أن صححه وضبط ألفاظه محمد محمود الشنقيطي، مطبعة الموسوعات، مصر، 1321 هـ، عدد الصفحات 48 صفحة

⁴ - ينظر: الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ص 314 - 315

⁵ - ينظر: [مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 339]، [الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص: 608]

⁶ - سيبويه، الكتاب، 1 / 24

وذلك مثل: "الأمة": الرَّجُلُ وَحَدَهُ يُؤْتَمُّ بِهِ الأُمَّةُ: القَامَةُ، قَامَةُ الرَّجُلِ، الأُمَّةُ: من الأُمَّم...، ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً، ما يكون متضاداً في الشيء وضده⁽¹⁾، فالترادف إذن هو تعدد اللفظ للمعنى الواحد وهو عكس الاشتراك⁽²⁾

3.1 - التحليل:

يتناول الرازي ضمن مبحث الحقول الدلالية "الترادف" باعتباره معياراً من المعايير المعتمدة في وضع الحقول الدلالية، ففيه تُصنَّفُ الدوال إلى حقول دلالية لارتباط المدلول بمجموعة من الدوال التي تشكل معه حقلاً دلالياً بالاعتماد فيها على العلاقات الترابطية التي تكون نظاماً من الدوال اللغوية ففي باب التفريع الدلالي للاسم يعرف الرازي الألفاظ المترادفة بقوله: >هي الألفاظ المفردة الدالة على مُسَمَّى واحدٍ، باعتبارٍ واحدٍ<⁽³⁾ ويفصل التعريف بقوله: "واحتزنا بالإفراد عن الرسم والحد فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم لكن باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصفة. والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر وفي التوكيد يفيد الثاني الأول. والفرق بينه وبين التابع أن التابع وحده لا يفيد شيئاً كقولنا: عطشان ونطشان"⁽⁴⁾ وينقل الأصفهاني في الكاشف التعريف شارحاً إيَّاه بقول: "الألفاظ" يشمل الأصناف الثلاثة: المتباينة والمشاركة والمترادفة؛ أي يعمها جميعاً، وأما قوله: "المفردة" فقيد لإخراج الحد والرسم من الألفاظ المترادفة؛ لأنهما مركبان وإن كانا يدلان على مصطلح مفرد وإلا لكانا من الألفاظ المتباينة وقوله: "باعتبار واحد" قيد لإخراج الألفاظ الدالة على معنى واحد ولكن باعتبارين مختلفين لا باعتبار واحد وذلك مثل: "الصارم"، و"المهَّند" فإنهما صادقان على شيء واحد وهو "السيف" ولكن باعتبارهما صفتين مختلفتين، فالصارم معناه القاطع والمهَّند باعتبار موضع صنعه "الهند" فالصارم والمهَّند من الألفاظ المتباينة، أو باعتبار الصفة وصفة الصفة ك: "النَّاطِقِ"، و"الفَصِيحِ" فهما صادقان على شيء واحد وهو "اللسان" ولكن باعتبارين مختلفين لكون "الناطق" صفة و"الفصيح" صفة الصفة؛ فهما إذن من الألفاظ المتباينة."⁽⁵⁾

¹ - قطرب (أبو علي محمد بن المستنير البصري المشهور بقطرب، ت 206 هـ)، كتاب الأضداد، تحقيق وتقديم: حنَّاً خَدَّاد، دار العلوم

للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، ط 1، 1984، ص 69 - 70

² - ينظر: محمد المبارك، فقه اللغة - دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية -، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 1960، ص 173

³ - الرازي، المحصول، 1 / 253

⁴ - السيوطي، المزهَر، 1 / 402 - 403

⁵ - ينظر: الأصفهاني، الكاشف، 2 / 115 - 116

فالمدلول الواحد الذي اشتمل على حقل من الدوال يشكل غطاءً أو لكسيما لمعنيين مترادفين فأكثر ك: الليث والأسد، والحنطة والقمح⁽¹⁾

4.1 – موقف العلماء والرازي من الترادف:

في القرن الرابع الهجري شهدت هذه الظاهرة خلافاً حاداً بين علماء اللغة فلم تكن كلمتهم واحدة في وقوع الترادف في اللغة، فقد أنكروا بعضهم وتوسعوا في الاشتقاق إلى حد الإسراف، حيث قاموا بإرجاع كل كلمة من كلمات اللغة إلى أصل اشتقت منه، حتى الأسماء الجامدة والأسماء الأجنبية في اللغة العربية وأسماء القبائل والأمكنة المشهورة أبو إلا أن يجعلوا لها أصلاً اشتقت منه، فنجدهم يقولون: إنما سمي الإنسان إنساناً؛ لأنه ينسى أو يؤنس والبشر لأنه بادي البشرية⁽²⁾

وقد اختار هذا المذهب جمع من اللغويين، نذكر منهم: أحمد بن فارس وشيخه العباس بن ثعلب وأبو علي الفارسي، وابن درستويه، وأبو هلال العسكري، والمبرد...، فذهبوا إلى إنكار المترادف في اللغة العربية، وزعموا أن كل ما يُظنُّ من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات⁽³⁾. قال ابن فارس: >ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف والمهنتد والحسام والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى<⁽⁴⁾ وقال العلامة فخر الدين بن جماعة في شرح "جمع الجوامع": >حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي قال: كنت بمجلس سيف الدولة يحكّب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسماً واحداً، وهو السيف، قال أبو علي: وأين المهنتد والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات! وكان الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة<⁽⁵⁾ وقد جاء في الباب الأول من كتاب "الفروق اللغوية" لأبي هلال العسكري - وهو كتاب مخصص، كما يدل عنوانه لدحض فكرة الترادف - ما نصه: >الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم كلمة تدل على معنى الإشارة، وإذا أُشير إلى الشيء مرة واحدة فَعُرِفَ فالإشارة إليه ثانيةً وثالثةً غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فإن أُشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أُشير إليه في الأول

¹ - ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 255

² - ينظر: السيوطي، المزهر، 1 / 403

³ - ينظر: أسعد النادري، فقه اللغة، ص 299 - 300

⁴ - ابن فارس، الصحابي، ص 97

⁵ - الزركشي، تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، تحقيق: أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2000، 1 / 211 - 212

كان ذلك صوابا. فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان، في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء. وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة: 48) - قال: فعطف "شِرْعَةً" على "مِنْهَاجًا" لأن الشريعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمه وامتسعه - واستشهد على ذلك بقولهم: شرع فلان في كذا إذا ابتدأه، وأنهج البلى في الثوب إذا اتسع فيه.. وكما لا يجوز أن يدل اللفظ على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثيرا للغة بما لا فائدة فيه⁽¹⁾

ومن علماء اللغة في الغرب الذين رفضوا الاعتراف بالترادف: العالم الأمريكي بلومفيلد والعالم الإنجليزي "فيرث"، وحجتهم في ذلك أن الألفاظ إذا اختلفت أصواتها وجب أن تختلف معانيها.⁽²⁾ وأثبته آخرون منهم: الفخر الرازي⁽³⁾ الذي أنكر على الاشتقاقين تَلُكُّسَ المعاني الفارقة والتاج السبكي⁽⁴⁾، وكان ابن خالويه أشدهم تحمسا له وانشغالا به، وقد كان للفيروز آبادي ولع شديد بهذا الرأي كما يبدو من كتابه: "الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف"، وإلى جانب هؤلاء نجد: الأصمعي في كتابه: "ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه"، وحمزة بن حسن الأصبهاني الذي جمع من أسماء الدواهي ما يزيد على أربعمئة وذكر أن تكاثر أسماء الدواهي من الدواهي والرماني في كتابه: "الألفاظ المترادفة"⁽⁵⁾

ويمكن الاطلاع على حجج كل من الفريقين مما ورد في "المحصل" للرازي حيث يقول في هذا الصدد: >مِنَ النَّاسِ مَنْ أَنْكَرَهُ، وَرَعَمَ أَنَّ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ مِنَ الْمُتَرَادِفَاتِ فَهُوَ مِنَ الْمُتَبَايِنَاتِ الَّتِي تَكُونُ لِتَبَايُنِ الصِّفَاتِ، أَوْ لِتَبَايُنِ الْمُوصُوفِ مَعَ الصِّفَاتِ. وَالْكَلَامُ مَعَهُمْ: إِمَّا فِي الْجَوَازِ وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، أَوْ فِي الْوُقُوعِ، وَهُوَ: إِمَّا فِي لُغَتَيْنِ وَهُوَ - أَيْضًا - مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، أَوْ فِي لُغَةٍ وَاحِدَةٍ مِثْلَ الْأَسَدِ وَاللَيْثِ وَالْحَنْطَةِ وَالْقَمَحِ.

¹ - أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري أبو هلال، ت 395هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص 22

² - ينظر: أسعد النادري، فقه اللغة، ص 299

³ - ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 254 - 255

⁴ - ينظر: الزركشي، تشنيف المسامع، 1 / 211، الهامش رقم: 1

⁵ - ينظر: أسعد النادري، ص 299

وَالْتَعَسُّفَاتُ الَّتِي يَذْكُرُهَا الْأَشْتَقَاتِيُّونَ فِي دَفْعِ ذَلِكَ، مِمَّا لَا يَشْهَدُ بِصِحَّتِهَا عَقْلٌ وَلَا نَقْلٌ: فَوَجِبَ تَرْكُهَا عَلَيْهِمْ⁽¹⁾

فالترادف ممكن وجائز عقلا ولا مجال لإنكاره ومنعه إن على مستوى اللغة الواحدة أو اللغتين المختلفتين، فأما على مستوى اللغة الواحدة فقد دل الاستقراء التام على ذلك، فلفظ "الأسد" و"الليث"، و"السهم" و"النشاب"، وغير ذلك من الألفاظ المترادفة في اللغة العربية. أما على مستوى اللغتين المختلفتين فلا بد لكل لغة من لفظة دالة على "الماء"، فإنه لا استغناء لأحد من الناس - على اختلاف لغاتهم - عن الماء؛ فلا بد من اللفظ الدال عليه، وكذا الكلام في مثله من الألفاظ. هذا هو الكلام في لغتين.

ويجيب الرازي الخصم المنكر للترادف، الذي يسلم في كل لفظ مرادف لغيره: أنه مباين له ويقول: أحد اللفظين للذات والآخر للصفة أو أحدهما للصفة والآخر لصفة الصفة، بأن كلامه هذا محض دعوى لا تستند إل دليل أصلا: لا عقلا ولا نقلا، فقله: "الخمر" و"الراح" لفظان متباينان لأن "الخمر" من الخمار؛ فإنه يغطي العقل، والثاني من "الرَّاحَةِ"؛ فإن الخمر يوجب شربه الراحة التي هي ضد التعب و"الْحِنْطَةُ" و"الْقَمْحُ" و"الْبُرُّ" من الألفاظ المتباينة خلافا للجمهور؛ لأن "الحنطة" للذات و"القمح" للصفة من "الإفصاح" وهو أن تَشَقُّ عليه (هذه الحنطة يتعب صاحبها عليها)، و"البر" من البر؛ فهذه الحبة بما قَوَّامُ الإنسان، وهذه دعوى لا يشهد بصحتها دليل؛ فوجب ردها على قائلها.⁽²⁾

أما أسباب الترادف (الداعي إليه) فقد حصرها الرازي في سببين⁽³⁾:

أحدهما أن يكون من واضع واحد: وهو الأقل وفيه مصلحتان:

الأولى: تسهيل سلوك طريق الفصاحة، والافتقار على أساليب البلاغة في النظم والنثر.

ووجه ذلك أن الألفاظ تختلف عن بعضها البعض من حيث الفصاحة والعدوية، وقد يتأتى استعمال اللفظ الواحد بالسمع دون مرادفه، وكذا الكلام في سائر أنواع البديع.

وأما الناظم فيحتاج إلى ما يحتاج إليه صاحب النثر من الألفاظ والمفردات وربما كانت حاجته إليه أشد؛ لمراعاة الوزن والقافية في الشعر دون غيره.

¹ - الرازي، المحصول، 1 / 254 - 255

² - ينظر: [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 118 - 121]، [القرافي، نفائس الأصول، 2 / 701 - 703]

³ - ينظر: [الرازي، المحصول، 1 / 255 - 256]، [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 122 - 123]، [القرافي، نفائس الأصول، 2 /

الثانية: التعبير عن المعنى الواحد بعبارات متعددة، وهذه مصلحة حسية؛ لأنه كلما تعددت طرق التعبير عن المعنى الواحد كلما تمكن الإنسان من التعبير أكثر.

أما الثاني: أن يكون من واضعين فأكثر - وهو الأكثر -: وذلك بأن تضع إحدى القبائل لفظاً بإزاء معنى من المعاني، وتضع أخرى لفظاً أخرى بإزاء نفس المعنى، كـ "الليث" و"الأسد" ثم يشيع الوضعان ويخفى الواضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر.

هذا موقف الأقدمون من علماء اللغة والأصول حول وقوع الترادف في اللغة العربية، أما علماء اللغة المحدثين فمعظمهم يعترف به، ولكن ضمن شروط وحدود معينة، يقول إبراهيم أنيس: > يجمع المحدثون من علماء اللغة على إمكان وقوع الترادف في أي لغة من لغات البشر بل إن الواقع المشاهد أن كل لغة تشتمل على بعض تلك الكلمات المترادفة.⁽¹⁾

والمثال الذشبيه بهذا الرأي إقرار صبحي الصالح لوجود الترادف في القرآن الكريم: "أَقْسَمَ" و"حَلَفَ" في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ (الأنعام: 109) وقوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا﴾ (التوبة: 74)⁽²⁾؛ لأن "أَقْسَمَ" مطلق اليمين و"حَلَفَ" لليمين الكاذبة.

5.1 - شروط الترادف عند المحدثين:

تتلخص شروط الترادف عند المحدثين في الآتي⁽³⁾:

- اتحاد البيئة اللغوية: ونعني به انتماء الكلمتين إلى لهجة واحدة، كاللغة النموذجية الأدبية أو مجموعة منسجمة من اللهجات.

- الاتفاق التام في المعنى بين الكلمتين، على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة في البيئة الواحدة.

- اتحاد العصر: فالمحدثون ينظرون إلى الكلمة في عهد خاص وزمن معين ويعبرون عن هذه النظرة بكلمة: Synchronic، لا تلك النظرة التاريخية التي تتبع الكلمات في أزمنة وعصور مختلفة، ثم تتخذ منه مترادفات، ويعبرون عن هذه النظرة بكلمة: Diachronic.

- ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر، مثل: "الجُثْل" و"الجُفْل" بمعنى التَّمْل فإحدى الكلمتين يمكن أن تكون أصلاً والأخرى تطورا لها، فإذا اعتبرنا الكلمة الأولى أصلاً قلنا: إن "الجفل"

¹ - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط 3، 2003، ص 154

² - ينظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 299 - 300

³ - ينظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 154 - 155

صيغة حضرية نشأت في بيئة تراعي خفوت الصوت والتقليل من وضوحه، أما إذا كانت الثانية هي الأصل، رجحنا أن "الجلل" قد نشأ في بيئة بدوية تميل إلى الأصوات الأكثر وضوحا في السمع. وإذا أخذنا بهذه الشروط في اللغة العربية وجدنا أن الترادف ينحصر في اللغة النموذجية ولا يكاد يوجد في اللهجات العربية القديمة.

2: المشترك (Homonymy):

الاشتراك اللفظي ظاهرة لغوية موجودة في أغلب لغات العالم، ومن التعسف إنكار وجودها في اللغة العربية، وتأويل جميع أمثلتها تأويلا يخرجها عن هذا الباب⁽¹⁾، وقد أفرده بالتصنيف بعض اللغويين نذكر منهم: الأصمعي، وأبو عبيدة وأبو زيد.⁽²⁾

1.2 - لغة:

المُشْتَرِك في اللغة اسم مَفْعُولٍ من الفعل: "اشْتَرَك، يَشْتَرِك، اشْتَرَاكَ"، وهو ما تضمن حصة أو نصيبا لأكثر من فرد، قال ابن الأعرابي:

وَلَا يَسْتَوِي الْمَرَّانُ: هَذَا ابْنُ حُرَّةٍ *** وَهَذَا ابْنُ أُخْرَى، ظَهَرَهَا "مُشْتَرِكٌ"
وَفُسِّرَ "مُشْتَرِكٌ" بِمَعْنَى: مُشْتَرِكٌ⁽³⁾

2.2 - إصطلاحا:

عرفه الأصوليون بأنه: >اللفظ الواحد الدال على معنيين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة<⁽⁴⁾ فالمشترك هو كل كلمة لها عدة معان حقيقية غير مجازية وهو ما قابل الترادف، مثل: لفظ "الحُوبِ" الذي يطلق على أكثر من ثلاثين معنى، منها: الأُمُّ، الأُحْتُ، البِنْتُ، الحَاجَةُ، المَسْكَنَةُ الهَالِكُ، الحُرْنُ، الضَّرْبُ، الضَّحْمُ من الجِمَالِ، رِقَّةُ فُوَادِ الأُمِّ، رَجْرُ الجَمَلِ... إلخ، ولفظ "الحَالِ" الذي يطلق على أَخ الأُمِّ، وعلى الشَّامَةِ في الوجه، وعلى السَّحَابِ، والبَعِيرِ الصَّغِيرِ، والأَكَمَةِ الصَّغِيرَةِ... إلخ

3.2 - التحليل:

يتناول الرازي ضمن مبحث الحقول الدلالية موضوع المشترك اللفظي باعتباره معيارا من المعايير المعتمدة في وضع الحقول الدلالية، لارتباط مجموعة من العناصر بلفظ عام تشكل معه حقا داليا بالاعتماد فيها على العلاقات الترابطية التي تكون نظاما من المدلولات اللغوية ففي باب التفريع الدلالي

¹ - ينظر: [إميل بديع يعقوب، فقه اللغة، ص 79]، [محمد المبارك، فقه اللغة، ص 172]

² - ينظر: أسعد النادري، فقه اللغة، ص 307

³ - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 10 / 542

⁴ - [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 130 ، الهامش رقم: 1]، [رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 324]

للاسـم (التقسيم الثالث للفظ المفرد) يعرف الرازي المشترك بقوله: >هُوَ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِحَقِيقَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فَأَكْثَرُ وَضْعًا أَوْلَى - مِنْ حَيْثُ هُمَا كَذَلِكَ<⁽¹⁾ ويفصل التعريف كعادته بقوله: "واحترزنا بقولنا: الْمَوْضُوعُ لِحَقِيقَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فَأَكْثَرُ عَنِ الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ" واحترزنا بقولنا: "وَضْعًا أَوْلَى عَنِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الشَّيْءِ بِالْحَقِيقَةِ وَعَلَى غَيْرِهِ بِالْمَجَازِ"، واحترزنا بقولنا: "مِنْ حَيْثُ هُمَا كَذَلِكَ عَنِ اللَّفْظِ الْمُنَوَاطِئِ؛ فَإِنَّهُ يَتَنَوَّلُ الْمَاهِيَّاتِ الْمُخْتَلِفَةَ، لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مُشْتَرِكَةٌ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ"⁽²⁾

فاللفظ المشترك يشكل غطاءً أو لكسيما عاما تندرج تحته مجموعة من الدوال كلفظ "العين" الذي يصدق على مجموعة من الدوال هي: "الجراحة المخصوصة، عين الماء، النقدين، عين الجاسوس العين التي تصيب الإنسان أو أي شيء،.."، فالعين لفظ مشترك وقع غطاء لعدة معان. وفي أقسام المشترك اللفظي "المسألة الثانية" يشير الرازي إلى أن الدال العام الذي اشتمل على حقل من المدلولات المتقابلة والمتضادة، ك: لفظ "القرء" الذي يدل على الحيض والطهر و"عسَس" الذي يدل على الإقبال والإدبار، و"الجون" الذي يدل على الأبيض والأسود... إلخ هو كذلك من المشترك اللفظي.⁽³⁾ وبهذا ينضم الرازي إلى جملة العلماء والباحثين الذين يعتبرون التضاد نوعاً من أنواع المشترك اللفظي، فكل تضاد هو مشترك لفظي وليس العكس.⁽⁴⁾

هذا وقد أشار الرازي إلى دور السياق في ترجيح إحدى مُسَمِّيَاتِ اللفظ المشترك اعتباراً أو إلغاءً ففي الْمَسْأَلَةِ السَّادِسَةِ "فِيمَا يُعَيَّنُ مُرَادَ اللَّافِظِ بِاللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ" يقول: >اللَّفْظُ الْمُشْتَرَكُ: إِمَّا أَنْ تَوْجَدَ مَعَهُ قَرِينَةٌ مُحْصَصَةٌ، أَوْ لَا تَوْجَدَ، فَإِنْ لَمْ تَوْجَدَ بَقِيَ مُجْمَلًا؛ لِمَا ثَبَتَ مِنْ امْتِنَاعِ حَمَلِهِ عَلَى الْكُلِّ وَإِنْ وُجِدَتْ الْقَرِينَةُ - فَبَلَدِ الْقَرِينَةُ: إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى حَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ مُسَمِّيَاتِ اللَّفْظِ الْإِعَاءِ أَوْ اعْتِبَارًا، وَإِمَّا عَلَى حَالِ الْبَعْضِ الْإِعَاءِ أَوْ اعْتِبَارًا، وَإِمَّا عَلَى حَالِ الْكُلِّ - وَمِمَّا عَلَى حَالِ الْكُلِّ - مِنْ حَيْثُ هُوَ كُلٌّ - الْإِعَاءِ أَوْ اعْتِبَارًا، فَهُوَ مُنْدَرِجٌ تَحْتَ حَالِ الْبَعْضِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا كَانَ مُفِيدًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَفْرَادِ، وَلِلْكُلِّ - مِنْ حَيْثُ هُوَ كُلٌّ - كَانَ الْكُلُّ أَحَدَ الْأُمُورِ الْمُسَمَّاةِ بِهِ: فَتَكُونُ الْقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ الْإِعَاءُ أَوْ اعْتِبَارًا دَالَّةً عَلَى حَالِ مَا انْدَرَجَ تَحْتَ تِلْكَ اللَّفْظَةِ<⁽⁵⁾ فالذي يعين قيمة الكلمة إذن إنما هو السياق، إذ أن

¹ - الرازي، المحصول، 1 / 261

² - المصدر نفسه

³ - ينظر: [الرازي، المحصول، 1 / 266 - 267]، [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 147 - 148]، [القرافي، نفايس الأصول، 2 / 735 -

738]

⁴ - ينظر: [إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية، ص 181]، [أسعد النادري، فقه اللغة، ص 310]، [محمد المبارك، فقه اللغة، ص

172]، [محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ص 311]

⁵ - الرازي، المحصول، 1 / 278 - 279

الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جَوِّ يحدد معناها تحديدا مؤقتا. والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني التي في وسعها أن تدل عليها؛ والسياق أيضا هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة "حُضُورِيَّةً". ولكن الكلمة بكل المعاني الكامنة توجد في الذهن مستقلة عن جميع الاستعمالات التي تستعمل فيها مستعدة للخروج والتشكل بحسب الظروف التي تدعوها⁽¹⁾

4.2 – موقف العلماء والرازي من المشترك:

كما وقع الاختلاف في إمكان الترادف ووجوده في اللغة العربية فقد وقع في المشترك اللفظي أيضا، وأفرز هذا الاختلاف ثلاثة مذاهب تختلف فيما بينها توسيعا وتضييقا، فأما المذهب الأول والثاني فلقدماء العرب الذين تعرضوا في بحوثهم لهذه الكلمات، فأنكرها بعضهم إنكارا تاما وتأول ما ورد منها بأن جعل أحد المعنيين حقيقيا والأخرى مجازيا، وفي طليعة هؤلاء: ابن درستويه في كتابه "شرح الفصيح" وأبو علي الفارسي.⁽²⁾ ولكن الكثرة من علماء اللغة توسعوا في وقوع المشترك في العربية وأكثروا من ذكر الأمثلة، وعلى رأس هؤلاء: الأصمعي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، سيبويه، أبو عبيدة، أبو زيد الأنصاري، ابن مسعدة، المبرد، والسيوطي.⁽³⁾

وأما المذهب الثالث فقد توسط فيما ذهب إليه كلا الفريقين، فلم يتعسف في إنكار هذه الظاهرة ويتأول جميع أمثلتها، ولم يسرف في إيراد أمثلة لها مع ما في هذا من التعسف والتكلف أي أنه لا يسلم بالمشترك إلا إذا دلت النصوص على أن اللفظ الواحد يعبر عن معنيين متباينين كل التباين، أما إذا اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل وأن الآخر مجاز له فلا يصح أن يعد مثل هذا من المشترك اللفظي في حقيقة أمره.⁽⁴⁾ قال الرازي: <وَجُودُ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا أَوْ مُتَّبَعًا، أَوْ جَائِزًا، وَقَالَ بِكُلِّ قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ قَائِلٌ>⁽⁵⁾، ثم قرر - بعد أن ذكر حجج كل مذهب ونقدها - أن المذهب المختار هو "مذهب الجواز"؛ أي التوسط والتفصيل وقد سار إبراهيم أنيس ومن معه على خطى الرازي يقول إبراهيم أنيس: <ويظهر أن كلا الفريقين قد أسرف فيما ذهب إليه وبعُدَ عن جادة الصواب في بحثه، إذ لا معنى لإنكار المشترك اللفظي مع ما روي لنا في الأساليب العربية الصحيحة من أمثلة كثيرة

¹ - جوزيف فندريس، اللغة، ص 231 - 232

² - ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 325

³ - ينظر: أسعد النادري، فقه اللغة، ص 307

⁴ - ينظر: محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ص 308

⁵ - ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 262

لا يتطرق إليها الشك. كذلك لا معنى للمغالاة في رواية أمثلة له مع ما في هذا من التعسف والتكلف. <(1)

5.2 - أسباب وقوع المشترك:

أما الداعي إلى الاشتراك فقد حصره الرازي في سببين <(2):

- اختلاف اللهجات العربية القديمة، وذلك بأن تضع كل واحدة من القبليتين تلك اللفظة لميسمى آخر، ثم يشتهر الوضعان؛ فيحصل الاشتراك، وهو السبب الأكثرى
- أن يضعه واحد لمعنيين، من أجل التكلم بالمجمل؛ لأن التكلم بالمجمل من مقاصد العقلاء، وهو السبب الأقل؛ أي أن الشخص في بعض أحواله لا يحتاج إلى التفصيل في كلامه لئلا يؤدي ذلك إلى مفسدة، فقد روي عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه قال للكافر الذي سأله عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقت ذهابهما إلى الغار - من هو؟ فقال: "رَجُلٌ يَهْدِي السَّبِيلَ" <(3)

3: قاعدة العام:

1.3 - تعريفه لغة:

العام في لغة التنزيل اسم فاعلٍ من عَمَّ بمعنى شَمِلَ، مأخوذ من العموم، وهو لغة: الشمول يقال: مَطَّرَ عامٌ أي شامل يشمل الأمكنة كلها، وخصبٌ عامٌ أي عمّ الأعيان ووسع البلاد، ووَحَلَّةٌ عَمِيمَةٌ أي طويلة <(4)، قال ابن فارس: <العام: الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئاً وذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ (النور: 45) وقوله: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: 102) <(5)

2.3 - تعريفه اصطلاحاً:

يمكن تعريفه أخذاً من كلام الأكثرين بأنه: <اللفظ الموضوع وضعاً واحداً للدلالة على جميع ما يصلح له من الأفراد على سبيل الشمول والاستغراق من غير حصر في كمية معينة أو عدد معين > <(6)

¹ - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 166

² - ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 267

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص 264

⁴ - ينظر: [مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 629]، [ابن منظور، لسان العرب، 12 / 493 - 497]، [ابن فارس، مقاييس

اللغة، 4 / 15 - 18]

⁵ - ابن فارس، الصاحبي، ص 214

⁶ - محمد أديب صالح، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق، ط 4، 1993، 2 / 9 - 10

وذلك كلفظ "السَّارِق" و"السَّارِقَةُ" في قول الله - جل ثناؤه -: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: 38) فإنه عام؛ لأنه موضع وضعا واحدا ليدل على شمول واستغراق كل سارق وسارقة من غير حصر في عدد معين، فكل من صدق عليه أنه سارق قطعت يده.

هذا وقد ضرب الإمام الشافعي أمثلة للعام في باب: "بيان ما نزل من الكتاب عامًا يُرَادُ بِهِ العموم ويدخله الخصوص" قال الله تبارك وتعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (الزمر: 62)، وقال تبارك وتعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ (التغابن: 3) وقال: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ (هود: 6) فهذا عام لا خاص فيه.

قال الشافعي: فكل شيء من سماء وأرض، وذو روح وشجر وغير ذلك: فالله خلقه وكل دابة فعلى الله رزقها، ويعلم مستقرها ومستودعها.⁽¹⁾

3.3 - صيغ العام:

دل استقراء المفردات والعبارات في اللغة العربية على أن الألفاظ والصيغ التي تدل على العموم والاستغراق لجميع أفرادها هي⁽²⁾:

- ألفاظ الجموع: مثل كل وجميع ونحوهما، ومعشر ومعاشر، وعامة، وكافة، وقاطبة ونحوها. مثل قوله - عليه الصلاة والسلام -: (كل راع مسؤول عن رعيته)

- الجمع المعرف بأل المفيدة للاستغراق أو المعرف بالإضافة: فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ (الأحزاب: 35)، ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ (التوبة: 103)

- المفرد المعرف بأل الاستغراقية أو المعرف بالإضافة، مثال الأول قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275) ومثال الثاني قوله - عليه الصلاة والسلام - في شأن البحر: (هو الطهور ماؤه الحل ميتته)

- النكرة في سياق النفي أو النهي أو الشرط: مثال الأول: قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: 256)، ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ (التوبة: 84)، ومثال الثالث: قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6)

- الأسماء الموصولة: مثل: "ما"، "من"، "الذين"، "اللاتي"، و"اللاتي"، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ (هود: 6)

¹ - الشافعي، الرسالة، ص 53 - 54

² - ينظر: [الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 2 / 240 - 243]، [عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة الإسلامية، القاهرة، مصر، ط 6، 1956، ص 182 - 183]

- أسماء الشرط: مثل: "من"، "ما"، "أي"، و"أين"، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ (النساء: 78)

- أسماء الاستفهام: مثل: "من"، "ما"، "متى"، "ماذا"، و"أين"، كما في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (الأعراف: 37)

4.3 - التحليل:

يتناول الرازي ضمن مبحث الحقول الدلالية "العام" باعتباره معيارا من المعايير المعتمدة في وضع الحقول الدلالية، ففيه تصنف الدوال إلى حقول دلالية؛ لارتباط اللفظ العام بمجموعة من الدوال التي تشكل معه حقلًا دلاليًا بالاعتماد فيها على العلاقات الترابطية التي تكون نظامًا من الدوال اللغوية فالعام يشكل لكسيما أو غطاء أو دالا عاما تندرج تحته مجموعة من الدوال (ألفاظ العموم) التي ترتبط فيما بينها دلاليًا، وترتبط بالبدال العام الذي يعد قاسمًا مشتركًا بينها في دلالتها العامة على الشمول والاستغراق، ففي الشطر الأول من القسم الأول "في ألفاظ العموم" يعرف الرازي اللفظ العام بأنه: >اللفظُ المُستعْرَقُ لِجَمِيعِ مَا يَصْلُحُ لَهُ - بِحَسَبِ وَضْعِ وَاحِدٍ - كَقَوْلِنَا: "الرِّجَالُ" فَإِنَّهُ مُسْتَعْرَقٌ لِجَمِيعِ مَا يَصْلُحُ لَهُ.

وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ النَّكَرَاتُ، كَقَوْلِهِمْ: "رَجُلٌ"؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ رِجَالِ الدُّنْيَا وَلَا يَسْتَعْرِفُهُمْ.

وَلَا التَّنْبِيهُ وَلَا الْجَمْعُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ "رِجَالِنِ"، وَ"رِجَالٌ" يَصْلُحَانِ لِكُلِّ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةٍ وَلَا يُفِيدَانِ الِاسْتِعْرَاقَ.

وَلَا أَلْفَاظَ العَدَدِ، كَقَوْلِنَا: "خَمْسَةٌ"؛ لِأَنَّهُ صَالِحٌ لِكُلِّ "خَمْسَةٍ"، وَلَا يَسْتَعْرَقُ. >
وَقَوْلِنَا: "بِحَسَبِ وَضْعِ وَاحِدٍ" اخْتِرَازٌ مِنَ اللَّفْظِ المُشْتَرَكِ، أَوْ الَّذِي لَهُ حَقِيقَةٌ وَمَجَازٌ فَإِنَّ عُمُومَهُ لَا يَفْتَضِي أَنْ يَتَنَاوَلَ مَفْهُومِيهِ مَعًا. (1)

وَقِيلَ - فِي حَدِّهِ - أَيضًا: >إِنَّهُ اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا، مِنْ غَيْرِ حَصْرِ <
واحترزنا بـ "اللفظة" عن المعاني العامة، وعن الألفاظ المركبة.
وَبَقَوْلِنَا: "الدَّالَّةُ" عَنِ الْجَمْعِ الْمُنْكَرِ؛ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الأَعْدَادِ، لَكِنْ عَلَى وَجْهِ الصَّلَاحِيَّةِ، لَا عَلَى وَجْهِ الدَّلَالَةِ.

وَبَقَوْلِنَا: "عَلَى شَيْئَيْنِ" عَلَى التَّكْرِيرِ فِي الإِثْبَاتِ.

¹ - الرازي، المحصول، 2 / 309 - 310

وَبَقُولِنَا: "مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ" عَنْ أَسْمَاءِ الْأَعْدَادِ. (1)

فالعام إذن هو: "الَلْفُظُ الْمَوْضُوعُ وَضَعًا وَاحِدًا، لِلدَّلَالَةِ عَلَى اسْتِغْرَاقِ جَمِيعِ مَا يَصْلُحُ لَهُ" وبهذا يخرج من التعريف كل ما لم يوضع وضعا واحدا كالمشترك والذي له حقيقة ومجاز فإنه ليس من قبيل العام عند أكثر الأصوليين، وكذلك الألفاظ التي لا تدل على الاستغراق والشمول كألفاظ الأعداد والنكرات باستثناء النكرة في سياق النفي فإنها تعم، وألفاظ التثنية والجمع؛ لأنها تدل على ما وضعت له مرة واحدة ولا تستغرق الجميع، وأما المراد بـ "الصلاحية" في التعريف فهي تمييز ما يتناوله اللفظ عمّا لا يتناوله، مثل: لفظ "الرجال" فإنه يصلح لأفراد هذا الصنف دون غيرهم ولفظ "مَنْ" في معرض الاستفهام فإنه يصلح للعقلاء دون غيرهم (2)

والحقل الدلالي عند الرازي قد يضيق حتى إنه ليحتوي عنصرين اثنين وقد يتسع ليشمل عناصر كثيرة، وهذا واضح في التعريف الثاني للعام.

ومعرفة اللفظ العام عند الرازي لا تتوقف عند حدود الصيغة الشكلية فحسب بل تتعدى إلى السياق، ففي باب الرد على من اعترض على أن لفظ "المطلقات" في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: 228) ليس عاما يقول: >العام إنما يحسن تخصيصه إذا كان الباقي بعد التخصيص أكثر من حيث أنه جرت العادة بإطلاق لفظ الكل على الغالب، يقال في الثوب: إنه أسود إذا كان الغالب عليه السواد، أو حصل فيه بياض قليل فأما إذا كان الغالب عليه البياض، وكان السواد قليلا، كان انطلاق لفظ الأسود عليه كذبا فثبت أن الشرط في كون العام مخصوصا أن يكون الغالب بعد التخصيص أكثر، وهذه الآية ليست كذلك فإنكم أخرجتم من عمومها خمسة أقسام وتركتم قسما واحدا، فإطلاق لفظ العام في مثل هذا الموضوع لا يليق بحكمة الله تعالى.

(والجواب) أما الأجنبية فخارجة عن اللفظ فإن الأجنبية لا يقال فيها: إنها مطلقة، وأما غير المدخول بها فالقرينة تخرجها؛ لأن المقصود من العدة براءة الرحم، والحاجة إلى البراءة لا تحصل إلا عند سبق الشغل، وأما الحامل والآيسة فهما خارجتان عن اللفظ؛ لأن إيجاب الاعتداد بالأقراء إنما يكون حيث تحصل الأقراء، وهذان القسمان لم تحصل الأقراء في حقهما وأما الرقيقة فتزويجها كالنادر فثبت أن الأعم الأغلب باق تحت هذا العموم. <(3)

¹ - المصدر السابق، ص 310 - 311

² - ينظر: الأصفهاني، الكاشف، 4 / 215

³ - الرازي، التفسير الكبير، 6 / 92

5.3 - اختلاف الأصوليين في استعمال ألفاظ العموم في العموم:

اختلف الأصوليون في استعمال ألفاظ العموم في العموم (هل تدل عليه حقيقة أم لا؟) على مذاهب أهمها مذهبان:

1.5.3 - مذهب أرباب الخصوص:

ذهب الأمدي⁽¹⁾ والجبائي⁽²⁾ ومن وافقهم إلى أن هذه الصيغ وضعت للخصوص خاصة به مجاز في العموم، وسندهم في ذلك ما يأتي:

الدليل الأول: أن لفظ "مَنْ" لو كانت للعموم لما جُمعت؛ أي لا تجمع؛ لأن الجمع يفيد أكثر مما يفيد الواحد، وليس بعد العموم والاستغراق شيء يفيد الجمع ولكن يصح جمعها لقول شَمْرُ بْنُ الْحَارِثِ الضَّبِّي⁽³⁾:

أَثْوَا نَارِي، فُقُلْتُ: مَنُونٌ أَنْتُمْ *** فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ: عَمُوا ظَلَامًا

وقد أجاب الرازي على ذلك بقوله: > إن أهل اللغة اتفقوا على أن ذلك ليس جمعا، وإنما هو إشباع الحركة، لسبب، مذكور في كتب النحو⁽⁴⁾

الدليل الثاني: لو كانت هذه الألفاظ للعموم لما حَسُنَ الاستفهام بها؛ لأن الاستفهام هو طلب الفهم، وطلب الفهم بعد حصول المقتضي عبث.⁽⁵⁾

وأجاب الرازي على ذلك بأن الاستفهام إنما يقع مع ألفاظ العموم لوجوه أحدها: إبعاد التخصيص عند وجود قرينة تقتضي تخصيص ذلك العموم، وثانيها: أن يستفهم طلبا لقوة الظن.

الدليل الثالث: دلالة هذه الصيغ على العموم تقتضي العلم بذلك، وهذا العلم إما أن يكون ضروريا أو نظريا فأما الأول فباطل؛ لعدم حصوله عند جميع العقلاء (شركاء فيه)، وأما الثاني فإما أن يكون عقليا أو نقليا، فأما العقلي فباطل؛ لأن اللغات لا تقوم على العقل، وأما النقلية فإما أن يكون متواترا أو آحادا، فأما المتواتر فباطل؛ لأن الكل لم يعرفه وأما الآحاد فباطل أيضا؛ لأنه يفيد الظن والمسألة علمية تقتضي اليقين.⁽⁶⁾

1 - الأمدي، الإحكام، 2 / 247

2 - المصدر نفسه، ص 246

3 - الرازي، 2 / 348

4 - ينظر: المصدر نفسه، ص 356

5 - ينظر: المصدر نفسه، ص 345

6 - ينظر: المصدر نفسه، ص 347

وأجاب الرازي على ذلك بأنه قد ثبت عن طريق الاستقراء للغات أن صيغ: "كل" و"جميع" و"من" و"ما"، و"أي" في الاستفهام والجزاء للعموم⁽¹⁾
 الدليل الرابع: لو كانت هذه الألفاظ للعموم لما صح تأكيدها؛ لأن التأكيد يفيد عين ما أفاده المؤكد.⁽²⁾

وأجاب الرازي على ذلك بأن التوكيد لا يجوز، فإن جاز فلوجه أحدها: إبعاد ما يقتضي تخصيص العام، وثانيها تقوية بعض ألفاظ العموم ببعض، وثالثها: إبعاد المجازفة عن المتكلم لأن التأكيد يبعد ظن السهو والنسخ عن المتكلم⁽³⁾
 الدليل الخامس: لو كانت هذه الألفاظ للعموم لما صح إدخال لفظ "كل" و"بعض" على "من" و"ما" و"أي" في المجازاة؛ لأنه تكرير⁽⁴⁾

وأجاب الرازي بقوله: > أن حكم المفرد يجوز أن يخالف حكم المركب، فيجوز أن يكون شَرْطُ إِفَادَةِ لَفْظَةِ "مَنْ" للعموم انفرادها عن لَفْظِ الْبَعْضِ - معها - بَلْ لَمْ يَكُنْ شَرْطُ إِفَادَتِهَا للعموم حَاصِلًا: فَالَا جَزَمَ لَمْ يَلْزَمِ النَّقْضُ <⁽⁵⁾

2.5.3 - مذهب أرباب العموم:

ذهب جمهور الفقهاء، والمتكلمين، والظاهرية إلى أن هذه الصيغ وضعت للعموم خاصة به تدل عليه حقيقة، مجاز في الخصوص، وهو اختيار الرازي، وابن الحاجب، والبيضاوي واحتجوا على ذلك بما يأتي:

الدليل الأول: إجماع الصحابة - ﷺ - فقد دلت كثير من الوقائع على أنهم أجروا تلك الصيغ على العموم، فكانوا يطلبون دليل الخصوص لا دليل العموم، قال أبو حامد الغزالي: >الدليل الخامس: هو عمدتهم الكبرى: إجماع الصحابة - ﷺ - فَإِنَّهُمْ مع أَهْلِ اللِّغَةِ بِأَجْمَعِهِمْ أَجْرُوا أَلْفَاظَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ على العموم؛ إلا ما دل على تخصيصه دليل وأنهم كانوا يطلبون دليل الخصوص لا دليل العموم <⁽⁶⁾.
 ومن أمثلة ذلك:

¹ - ينظر: المصدر السابق، ص 348 - 349

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 347

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص 355

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ص 348

⁵ - ينظر: المصدر نفسه، ص 356

⁶ - الغزالي، المستصفي، 2 / 91

- أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ (الأنبياء: 98) قال عبد الله بن الزبير: <لَأُحْصِمَنَّ مُحَمَّدًا>، وجاء إلى النبي - ﷺ - فقال: <أَلَيْسَ قَدْ عُدْتِ الْمَلَائِكَةُ؟ أَلَيْسَ قَدْ عُدَّ عِيسَى؟> وهو يريد بذلك: أيدخلون النار؟ فتمسك بعموم لفظ "ما"، ولم ينكر النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك حتى نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (الأنبياء: 101) فبين الله أنه لم يرد بلفظ العموم، وإنما أراد من لم تسبق له منه الحسنى فخصه بذلك.⁽¹⁾

وقد اعترض عليهم بأن لفظ "ما" لا يتناول العقلاء.

والجواب عليه أن "ما" تكون بمعنى "الذي" كما في قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ (الشمس: 7)⁽²⁾

- تكذيب عثمان بن مظعون للبيد لما سمع قوله:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ *** وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

فقال: "كذبت، فإن نعيم الجنة لا يزول" فقد أجرى لفظ "كل" على عمومه، وإلا لما توجه عليه بالتكذيب⁽³⁾

- العمل بعموم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (النساء: 11) في توريث فاطمة الزهراء - رضي الله عنها - لولا ما نقله الصديق - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ -: (نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ)⁽⁴⁾

الدليل الثاني:

اتفاق أهل اللغة على أن هذه الألفاظ تدل على العموم؛ بدليل أنهم إذا أرادوا التعبير عن العموم فزعدوا إلى استعمال لفظ "كل" و"جميع"، ولم ينقل عنهم خلاف ذلك.⁽⁵⁾

الدليل الثالث:

إن هذه الصيغ تشترك فيها جميع اللغات، وبالتالي يبعد أن يغفل عنها جميع أصناف الخلق فلا يضعونها مع الحاجة إليها.⁽⁶⁾

¹ - ينظر: الرازي، المحصول، 2 / 332

² - ينظر: الأصفهاني، الكاشف، 4 / 288

³ - الرازي، المحصول، 2 / 340

⁴ - الغزالي، المستصفى، 2 / 91

⁵ - ينظر: الرازي، المحصول، 2 / 339

⁶ - ينظر: الغزالي، المستصفى، 2 / 94

3.5.3 — الترجيح — ح:

بعد عرض أدلة الفريقين ومناقشتها تبين لنا أن الراجح هو ما سار عليه الرازي ومن وافقه وهو أن للعموم صيغة موضوعة له خاصة به تدل عليه حقيقة وذلك لقوة أدلته وضعف أدلة الخصم؛ لما ورد عليها من مناقشات أو هنتها، كما أن إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - وأهل اللغة على إجراء تلك الصيغ على العموم إذا ورد منها في الكتاب والسنة، ولا يطلبون دليلاً على ذلك؛ لأن إفادتها للعموم أمر مسلّم به عندهم، ولكنهم يطلبون دليل التخصيص، فإن وجدوا المخصص أخذوا به، وإن لم يجدوا أجروا تلك الصيغ على أصل حقيقتها وهو العموم.

4: قاعدة المطلق:

1.4 — لغة:

المُطَلَّقُ في لسان العرب اسم مفعول من أَطْلَقَ، ومعناه في اللغة: التحرير والإرسال وعدم التقيد فمثال الأول قولهم: أَطْلَقَ المرأة؛ أي حررها من قيد الزواج ومثال الثاني قولهم: أَطْلَقَ لَهُ العِنَانَ أي أَرْسَلَهُ وَتَرَكَهُ، ومثال الثالث قولهم: أَطْلَقَ لَهُ في الكلام؛ أي لم يقيده بشرط. ⁽¹⁾ قال ابن فارس: <الطاء واللام والقاف أصل صحيح واحد، وهو يدل على التَّخْلِيَةِ والإرسال... ، يقال: طَلَّقَ يَدَهُ بِخَيْرٍ وَأَطْلَقَ بمعنى. وأنشد ثعلب:

أُطْلِقُ يَدَيْكَ تَنْفَعَاكَ يَا رَجُلًا *** بِالرَّيْثِ مَا أَرُوَيْتَهَا لَا بِالْفِعْلِ <⁽²⁾

2.4 — اصطلاح:

عرفه علماء الأصول تعريفات متعددة تلتقي عند دلالاته على الحقيقة من حيث هي، وذلك أنه يدل على فرد غير مقيد لفظاً بأي قيد، فهو منتشر في جنسه. قال ابن قدامة المقديسي من الحنابلة: <المطلق: هو المتناول لواحد لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنسه >⁽³⁾ وقال الأمدى في الإحكام: <المطلق هو اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه >⁽⁴⁾

هذا عن المطلق أما المقيد فهو ما قابل المطلق على اختلاف التعريفات السابقة للمطلق والتي تلتقي في دلالة اللفظ على الماهية، بدون قيد يقلل من شيوعه.

¹ - ينظر: [ابن منظور، لسان العرب، 10 / 272]، [مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 563]

² - ابن فارس، مقاييس اللغة، 3 / 420 - 421

³ - ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر، تعليق: محمد مرابي، مؤسسة الرسالة، دمشق - سوريا - بيروت - لبنان، ط 1، 2009 ،

ص 303

⁴ - الأمدى، الإحكام، 3 / 5

فقد عرفه ابن قدامة المقدسي بقوله: <المقيد: هو المتناول لمعین، أو لغير معین موصوف بأمر زائد على الحقيقة الشاملة لجنسه>⁽¹⁾ وعرفه صاحب مسلم الثبوت بقوله: <ما أخرج عن الانتشار بوجه ما>⁽²⁾

وعرفهما ابن فارس بقوله: <أما الإطلاق - فأن يذكر الشيء باسمه لا يقرب به صفة ولا شرط ولا زمان ولا عدد ولا شيء يشبه ذلك.

والتقييد - أن يذكر بقرين من بعض ما ذكرناه، فيكون ذلك القرين زائدا في المعنى>⁽³⁾

3.4 - التحليل:

يتناول الرازي ضمن مبحث الحقول الدلالية اللفظ المطلق باعتباره معيارا من المعايير المعتمدة في تصنيف الألفاظ إلى "عائلات لغوية" أو حقول دلالية، يكون فيها مفهوم اللفظ الأعم سواء أكان دالا أو مدلولا موضع اشتراك بين جميع العناصر التي تحته. ففي الشطر الأول - "المسألة الثالثة: في الفرق بين العام والمطلق" - يعرف الرازي اللفظ المطلق بأنه: <اللفظ الدال على الحقيقة - من حيث إنها هي - من غير أن تكون فيها دلالة على شيء من قيود تلك الحقيقة سلبا كان ذلك القيد، أو إيجابا>⁽⁴⁾. فاللفظ المطلق عبارة عن دال يغطي حقلا من المدلولات تتحدد صورته بقيدين، أحدهما شكلي (صوري)، والثاني مفهومي (تصوري).

فأما الأول فتتحدد صورته نحويا بأنه نكرة في سياق الإثبات⁽⁵⁾، وأما الثاني فهو مدلول شائع في جنسه، مثال ذلك قوله تعالى في كفارة الظهار: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ (المجادلة: 3) فلفظ "الرقبة" مطلق يدل على المؤمنة والكافرة، وعلى الذكر والأنثى، وعلى الصغيرة والكبيرة، فأى رقبة حررها أجزأه ذلك⁽⁶⁾ ولفظ "الدم" في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ (البقرة: 173) فلفظ "الدم" مطلق فهو مجرد من القيود فيدل على المسفوح وعلى غير المسفوح⁽⁷⁾ وكذلك لفظ "الولي" في قوله - صلى الله عليه وسلم -: (لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدِي عَدْلٍ) فإنه يتناول واحدا غير معين من جنس الأولياء دون قيد يقيده؛ لأن الولي - كما عرفه ابن عرفة المالكي - هو: <مَا دَلَّ عَلَى مَلِكٍ أَوْ أَبَوَّةٍ أَوْ تَعْصِيبٍ أَوْ إِيصَاءٍ

1 - ابن قدامة، روضة الناظر، ص 303

2 - السهالوي، فواتح الرحموت، 1 / 379

3 - ابن فارس، الصحابي، ص 200

4 - الرازي، المحصول، 2 / 314

5 - ينظر: [الأمدي، الأحكام، 3 / 5]، [الأصفهاني، الكاشف، 5 / 8]، [الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 1 / 205]

6 - ينظر: [الرازي، التفسير الكبير، 29 / 260]، [الزمخشري، الكشاف، ص 1087]

7 - ينظر: [الرازي، التفسير الكبير، 5 / 21 - 22]

أَوْ كَقَالَةٍ أَوْ سَلْطَنَةٍ أَوْ إِسْلَامٍ⁽¹⁾ فالولاية أنواع منها: ولاية السيد على جارئته، ولاية الأب على بنته ولاية الأخ أو العم عند عدم وجود الأب، ولاية الوصي، ولاية الكفيل؛ لأنه في مقام الوصي ولاية القاضي فإن القاضي ولي من لا ولي له⁽²⁾

فاللفظ المطلق هو ما دل على اشتراك غير محدد في الدلالة بينه وبين حقل من المدلولات فالرازي يأخذ في الاعتبار مظهرين متكاملين لكل مدلول في الحقل التصوري أحدهما يظهر في العلاقة الحتمية التي تربطه بالمدال (اللفظ العام) وهذه العلاقة تسجل المجال المكاني للدال إلا أنها لا تسمح لنا بتحديدته بكيفية إيجابية والثاني يقوم على علاقة هذا المدلول بكل المدلولات الأخرى داخل منظومة العلامات (مجال المدلولات)، فكل دال يشار به إلى كثرة مختلفة الصور تغطيها صورة اللفظ المطلق، وموقعه من حقل مدلولاته هو موقع اللكسيم الرئيسي في الحقول الدلالية كما صنفها علماء الدلالة المحدثون ويمكن أن نجد تقاسيم مشتركة بين اللفظ العام واللفظ الكلي واللفظ المطلق، بحيث يمكن الالتقاء بينها في اتساع مجال إرجاع كل منها.⁽³⁾

وفي مقابل اللفظ المطلق يأتي اللفظ المقيد وفيه تتحقق الوظيفة الإرجاعية بحيث يحدد اللفظ مرجعا محددًا في عالم الأعيان (العالم المادي) والأذهان (المجردات)، وهذا التحديد يقوم على أساسين اثنين: أولهما تعيين أسماء العَلَم⁽⁴⁾ التي لها مرجع واحد لا أكثر، كقولنا: مُجَدّ، فاطمة. وقد تقوم السابقة (prefixe) بالدور الحاسم في تحديد المرجع تحديدا لها يترك مجالاً لِلْبَسِ، كقولنا: هذا الرجل هذه المرأة هذا المكان... إلخ. وثانيهما هو التعيين بالصفة، يقول "بِيرْ لِيرِيَاتُ: pierre leriati": >التَّعْيِينُ هو عملية مرتبطة بالكلام تركز على تعيين أشياء (خارج النظام اللغوي، قد تكون حسية أو مجردة، مادية أو تحليلية)، نسمي الإرجاع الوظيفة التعينية والمرجع الشيء المعين الذي قد يكون شيئاً مادياً أو مفهوماً مجرداً⁽⁵⁾

¹ - ينظر: نصر سلمان وسعاد سطحي، أحكام الخطبة والزواج في الشريعة الإسلامية، دار الفجر، قسنطينة، الجزائر، ط 1، 2005، ص 152

² - ينظر: المصدر نفسه

³ - مجال الإرجاع هو عالم غير لغوي ونقصد به المرجع أو الشيء الخارجي الذي يحيلنا عليه الدليل اللغوي، وكل من اللفظ العام واللفظ الكلي واللفظ المطلق يمكن الالتقاء بينها في مجال الإرجاع؛ لأن العام يدل على الشمول لمدلولات الحقل الذي يغطيه، والمطلق يدل على كل واحد من أفراد الحقل على سبيل البديل، وأما اللفظ الكلي فيغطي ما يندرج تحته (ينظر: منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 50 - 54)

⁴ - منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص 153

⁵ - 54 - 66 - P65: Sémanique descriptive, Hachette, paris, 1983, (p) Lerlat : نقلا عن: منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 153

4.4 - حمل المطلق على المقيد:

في القسم الرابع من باب العموم والخصوص في حمل المطلق على المقيد⁽¹⁾ لم يقف صاحب المحصول عند حد التقييد بالصفة على مستوى الجملة الواحدة كقوله تعالى في كفارة القتل: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (النساء: 92) وقوله تعالى في الأطعمة المحرمة: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ (الأنعام: 145) وقوله - ﷺ - في أوصاف الشاهدين: (وَشَاهِدِي عَدْلٍ)، بل راح يتناوله على مستوى السياقات المختلفة، سواء أكانت داخلية أم خارجية؛ ولذلك نجده يطرح إشكالات نوعية منها: إذا وجدت جملتان قد ورد في إحداها لفظ مطلق وفي الثانية لفظ مقيد من جنس واحد هل يلحق (يحمل) المطلق بالمقيد أو لا؟

يعتمد الرازي في حل هذا الإشكال على اتحاد السبب واختلافه بين جملة الإطلاق وجملة التقييد لأن اختلاف الحكم بينهما لا يوجب الحمل؛ إذ لا تعلق بينهما أصلاً، كأن يقول الشارع: "آتوا الزكاة وأعتقوا رقبة مؤمنة" فلا يحمل المطلق على المقيد هاهنا.

وأما السبب في الجملتين فيما أن يكون واحداً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ فالسبب في الآيتين متحد وهو وجود الضرر في الدم، والحكم متحد أيضاً وهو حرمة تناول الدم، فيحمل المطلق على المقيد ويكون الدم المحرم هو المسفوح، وأما الباقي في العروق واللحم فهو مباح معفو عنه.

وحجتهم في ذلك أن المطلق جزء من المقيد، والآتي بالكل آت بالجزء لا محالة، والآتي بالمقيد يكون عاملاً بالدليلين، والآتي بغير ذلك يكون تاركاً لأحد الدليلين، والقاعدة الأصولية تقول: إعمال الدليلين عند الإمكان أولى من إهمال أحدهما.

وإما أن يكون مختلفاً، كما في كفارة القتل الخطأ وكفارة الظهار، وفي هذه الحالة اختلف العلماء إلى ثلاثة مذاهب⁽²⁾:

¹ - جعل الرازي "حمل المطلق على المقيد" ضمن أقسام العموم والخصوص رغم أنه ليس كذلك، والجواب على ذلك: أن المطلق عام من حيث الشبوع، وإن لم يكن العموم إستغراقياً (عموم البذل)، والمقيد نوع تخصيص له (ينظر: الأصفهاني، الكاشف، 5 / 17 ، 31) ² - ينظر: [الرازي، المحصول، 3 / 144 - 147]، [القرافي، نفائس الأصول، 5 / 2172 - 2174]، [الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 2 / 211 - 213]

1.4.4 – المذهب الأول:

ذهب الحنفية وأكثر المالكية إلى أنه لا يحمل المطلق على المقيد إذا اتحد الحكم واختلف السبب فيعمل بالمطلق في محله، وبالمقيد في موضعه، فيجب في كفارة القتل الخطأ تحرير رقبة مؤمنة، وفي كفارة الظهر عتق مطلق الرقبة، سواء أكانت مسلمة أم كافرة، واختاره الزحيلي.

وسندهم في ذلك عدم التعارض بين النصين؛ لأن اختلاف السبب يمنع وجود التعارض وقد يكون المناسب لكفارة القتل التعليل على القاتل وزيادة الزاجر أو الجابر، فيغلظ عليه بإلزامه عتق رقبة مؤمنة؛ أي باشتراط الإيمان في الرقبة والمناسب لكفارة الظهر هو التخفيف والتيسير للحفاظ على الزوجية، ولخفة مفسدته وذلك بعق أي رقبة، والقاعدة الشرعية تقول: "اختلاف الآثار مع اختلاف المؤثرات واختلاف العقوبات إذا اختلفت الجنايات، والجواب إذا اختلفت المجبورات".

2.4.4 – المذهب الثاني:

ذهب الشافعية والحنابلة وبعض المالكية إلى أن المطلق يحمل على المقيد في هذه الصورة فيجب تحرير رقبة مؤمنة في كل من كفارة القتل الخطأ وكفارة الظهر

وسندهم في ذلك أن اتحاد الحكم يقضي بحمل المطلق على المقيد، حتى لا يكون هناك تخالف بين النصوص الواردة في شيء واحد؛ لأن القرآن الكريم كله كالكلمة الواحدة في وجوب بناء بعضه على بعض، فكلام الله متحد في ذاته لا تعدد فيه، فإذا نص الشرع على اشتراط الإيمان في كفارة القتل الخطأ، كان ذلك تنصيها على اشتراطه في كفارة الظهر؛ ولأن الآتي بالمقيد آت بالدليلين قطعاً، فيكون أرجح فيجب المصير إليه؛ أي أن الآتي بعق مؤمنة آت بعق رقبة جزماً ولا ينعكس؛ لأن من لم يأت بالرقبة المؤمنة: فإما ألا يأتي بالمطلق أصلاً فيلزمه ترك الأمر، فلا يكون آتياً بمقيد أصلاً، ويأتي بالمطلق في ضمن الرقبة الكافرة؛ فلا يكون آتياً بالمطلق والمقيد الذي أمره الشرع؛ ضرورة أمره بعق الرقبة المؤمنة. وهذا الكلام فيه نظر؛ لأن كلام الله تعالى، وإن كان واحداً لا تعدد فيه، فذلك باعتبار عدم التناقض، لا باعتبار الأحكام؛ لأن الأحكام فيه متنوعة فيها الخبر والحكم والنهي والأمر... إلخ.

3.4.4 – المذهب الوسط:

يحمل المطلق على المقيد إذا وجد قياس صحيح، يقول الرازي: <القول المعتدل – وهو مذهب المحققين منا – أنه يجوز تقييد المطلق بالقياس على ذلك المقيد.>⁽¹⁾

¹ - الرازي، المحصول، 3 / 145

ومن أمثلة ذلك: الشهادة فقد أطلقت في مواطن وقيدت في أخرى بالعدالة فحملنا المطلق منها على المقيد فاشتربنا العدالة في جميع الشهادات؛ لأن سبب الاحتياج إلى البيئات هو ضبط الحقوق وهو واحد في جميع الصور، وسبب قبول قَوْلها وتَصْدِيقها هو ظاهر حالها وهو أن الغالب على العاقل البالغ المسلم الصدق وهذا واحد في جميع الصور، وإذا اتحد سبب الحاجة وسبب القبول واتحد الحكم وهو الشهادة حملنا المطلق على المقيد.

- ملاحظة: ما قيل في حق "العام" و"المطلق" يقال في حق "الأمر" و"النهي"، فالأمر مع صيغته يشكل حقلا دلاليا، وكذلك النهي مع صيغته⁽¹⁾

المبحث الثاني: التطور الدلالي (Semantic Change):

تمهيد

تعد ظاهرة التطور الدلالي في اللغات البشرية من المسلمات اللسانية التي لا ريب فيها⁽²⁾ فاللغة التي يسمعها ويتلفظها المرء تختلف اختلافا ما - جَلَّ أو نُقِصَ - عن لغة أسلافه. فاللغات البشرية تَبَعُ حياة البشر، وحياة البشر شأنها التطور⁽³⁾ يقول عبد الملك مرتاض في شأن تفتح اللغة العربية ومسايرتها لمستجدات العصر: >وإنها للعربية، ربحا لغة، ما أبدعها وأحلاها وأوسعها وأعلماها، وأكملها وأرقاها وأسهلها وأغناها... العربية حسنا ألفاظها در على نحرها وكحل في عينها وخفر على خدها، وأساور على معصماها، وبسمة على ثغرها، وزينة على شفتها وبهاء على سبرها، وقرطان في أذناها، وسر عبقرى في ناصيتها، وخلخالان على مخلخالها>⁽⁴⁾ فاللغة العربية لغة حية تستجيب لمستجدات العصر، خاصة في جانبها الدلالي على وجه الخصوص أين عرفت ألفاظها عدولا عن المعنى عبر مسارها التاريخي.⁽⁵⁾

وفي أوائل القرن التاسع عشر اهتم الدارسون بالتطور الدلالي، فبحثوا أسبابه وأشكاله وصوره وطرائقه، وقد لاحظوا أن هذه الظاهرة لا تسير في اتجاه واحد وإنما قد يتسع المعنى أو يضيق، أو يتغير أو يسمو أو ينحط، وهذه الظاهرة طبيعية يمكن رصدها في كل اللغات⁽⁶⁾

¹ - ينظر: المصدر السابق، 2 / 16 - 96 ، 279 - 306

² - ينظر: عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر - تونس - المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، ط 1 ، 1986، ص 38

³ - ينظر: محمد المبارك، فقه اللغة، ص 180

⁴ - شهر زاد يونس، محاضرات في نظرية الحقول الدلالية والتطور الدلالي، ص 61

⁵ - ينظر: المصدر نفسه

⁶ - ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 123

حيث تنتقل العلامة اللسانية من مجال دلالي إلى مجال آخر، كما أن الألفاظ قد تنمو أو تموت ومن هنا لاحظوا أن مصطلح "التغير الدلالي" هو المناسب لهذه الظاهرة، يقول عبد السلام المسدي: >ومفهوم التطور هنا لا يحمل شحنة معيارية لا إيجابا ولا سلبا، وإنما هو مأخوذ في معنى أنها تتغير إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدل نسبي في الأصوات والتراكيب من جهة ثم في الدلالة على وجه الخصوص<(1)

وأمام الأهمية التي يحتلها التطور الدلالي في نمو اللغة واتساعها استجابة لمتطلبات العصر جاءت هذه الدراسة لتبين مفهوم التطور الدلالي، أسبابه، طرقه، وتجلياته عند الرازي
أولا - مفهومه، أسبابه، وطرقه:

أ - مفهومه:

1 - تعريفه لغة:

التطور الدلالي مركب وصفي لا يعرف معناه إلا بمعرفة جزئيه، فأما التطور فمأخوذ من مادة (تطَوَّر) الدالة على المطاوعة لطَوَّرَ، ومعناه في اللغة الامتداد سواء أكان الامتداد أفقيا أم عموديا جهة الطول أو العرض، أو كان الامتداد في الزمان بمعنى الانتقال من حالة زمنية إلى أخرى، يقول ابن فارس: >الطاء والواو والراء أصل صحيح يدل على معنى واحد وهو الامتداد في شيء، من مكان أو زمان. ومن الباب قولهم: فَعَلَ ذَلِكَ طَوْرًا بَعْدَ طَوْرٍ. فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ الزَّمَانِ كَأَنَّهُ فَعَلَهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ<(2)

وفي هذا السياق يقول ابن منظور: >الطَّوْرُ: النَّارَةُ، تقول: طَوْرًا بعد طَوْرٍ؛ أي تارة بعد تارة والطَّوْرُ: الحال، وجمعه أطوارٌ. قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ (نوح: 14) معناه ضروبا وأحوالا مختلفة كل واحد على حدة، نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم عظاما، وقيل: اختلاف المناظر والأخلاق<(3)
وكما يعبر "الطَّوْرُ" عن فكرة الانتقال من حالة بنوية إلى حالة فيزيولوجية أخرى، فإنه يطلق بالجمع "أطوار" أيضا على الانتقال من حالة مادية إلى حالة أخرى، مرة مُلْكٌ ومرة هلك ومرة بؤس ومرة نعم<(4)

1 - المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 38

2 - ابن فارس، مقاييس اللغة، 3 / 430 - 431

3 - ابن منظور، لسان العرب، 4 / 584 - 585

4 - ينظر: المصدر نفسه، ص 585

كما يطلق "الطَوَّازُ" على ما اتصل بالشيء أو كان ممتدا معه، يقال: (طَوَّازٌ) الدار بفتح الطاء وكسرها؛ أي ما كان ممتدا معها من الفناء، و"طَوْرَةٌ" الدار فناؤها و"الطَوَّزُ" الحدُّ بين الشيعين، يقال: تَعَدَّى طَوْرُهُ؛ أي جَاوَزَ حَدَّهُ وَقَدَّرَهُ.⁽¹⁾

وأما "الدَّلَالِيُّ" فمأخوذ من مادة "دَلَّ" وقد سبق بيانه في تعريف الدلالة لغة⁽²⁾

2 - اصطلاحاً:

عرفه علماء الدلالة بتعريفات مختلفة، منها ما لم يعد معناه اللغوي كقول إبراهيم أنيس: > هو انتقال الألفاظ من مجال إلى آخر<⁽³⁾ وقول مُجَدِّد بن علي الجليلاني الشتيوي: >من الواضح أن التغير الدلالي تحوُّل مضاف إلى الدلالة وحاصل فيها<⁽⁴⁾ وهذان التعريفان لا يبينان محل الدلالة، أي المفردة هو أم في التركيب أم في كليهما، بل إن التعريف الأول لم يشر إلى المعنى أصلاً⁽⁵⁾

ويقول عبد الكريم مُجَدِّد حسن جبل: >التغير الدلالي Semantic Change هو التغير التدريجي الذي يصيب دلالات الألفاظ بمرور الزمن، وتبدل الحياة الإنسانية، فينقلها من طور إلى طور آخر<⁽⁶⁾ وهذا أجمع التعريفات وأحسنها إذ تناول موضوع التغير، وهو معنى الألفاظ كما تحدث عن أسبابه.

ب - أسبابه:

إن معاني الألفاظ أكثر أجزاء اللغة عرضة للتبدل، ومنذ بداية علم اللسانيات أبان دي سوسير ذلك بقوله: >كُلُّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ اللَّغَةِ عَرَضَةٌ لِلتَّطَوُّرِ هَذَا التَّغْيِيرُ يَحْدُثُ بِنَسَبٍ مُخْتَلِفَةٍ وَلَا يُشْعَرُ بِهِ<⁽⁷⁾ وجاء العلماء من بعده فوضحوا أسبابه معتمدين على تتبع اللغة عبر تاريخها.

واللغة العربية ليست بدعا من اللغات فكثير من دلالات ألفاظها أصابه التطور وتوسَّع في معانيها ليُعَبَّرَ عن معانٍ جديدة لم يألفها العرب من قبل، وقد عقد ابن فارس في كتابه "الصاحبي" باباً ذكر فيه أسباب التطور الذي لحق العربية في ألفاظها توسيعاً، أو تضيقاً في لَفْتَةٍ تدل على رِيَادَةٍ وَسَبْقٍ

¹ - ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 579 - 580

² - ينظر: المدخل، مصطلح الدلالة في معاجم اللغة، ص 15 - 16

³ - ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 130 - 131

⁴ - عمار قلاله، التطور الدلالي في مقاييس اللغة لابن فارس، رسالة ماجستير في الآداب واللغة العربية، تخصص "اللسانيات واللغة العربية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، الجزائر، ص 26

⁵ - ينظر: [شهر زاد يونس، محاضرات في نظرية الحقول الدلالية والتطور الدلالي، ص 74]، [عمار قلاله، التطور الدلالي، ص

26]

⁶ - عبد الكريم محمد حسن جبل، في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، دار المعرفة الجامعية، طنطا - مصر، 1997، ص 33

⁷ - عليان محمد الحازمي، علم الدلالة عند العرب، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدائها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، الجزء 15، العدد 27، جمادى الثانية 1424، ص 713

بقوله: > كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم. فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت. فَعَفَى الآخِر الأول>⁽¹⁾ فمن أهم أسباب تطور الدلالة كما يظهر عند ابن فارس:

1 - الحاجة: ونعني بها كل ما يدعو المجتمع اللغوي إلى التصرف في اللغة ونقل ألفاظها إلى معان لم تكن معروفة، وهذا التصرف يتم بطريقتين:

1.1 - طريقة المجاز (الانحراف اللغوي):

وهي التي يلجأ إليها المهويون من الشعراء والأدباء أو المهرة في صناعة الكلام؛ من أجل توضيح الدلالة أو تقوية أثرها في الذهن⁽²⁾، والمجاز في أبسط صورته يعني: > كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين الثاني والأول>⁽³⁾ وذلك كقولهم: رَفَعَ عَقِيرَتَهُ لصوت الرجل إذا غنى أو قرأ أو بكى، وأصله أن رجلاً عقرت رجله فوضع العقيرة على الصحيحة وبكى عليها بأعلى صوته.⁽⁴⁾

2.1 - ما تقوم به الجامع اللغوية أو الهيئات العلمية لمسايرة التطور الحاصل في الحياة:

إن الثورات الاجتماعية ولا سيما الفكرية منها؛ بما تؤدي إليه من تبدل الأشياء والمفاهيم يصاحبها في الغالب تطور لغوي، فتموت ألفاظ وتحي أخرى، وتتبدل معاني بعض الألفاظ وهي التي لها معنى واستعيرت لمعنى جديد. كما أن انتشار الأديان والمذاهب يؤدي إلى ظهور ألفاظ لغوية جديدة في الدلالة على المفاهيم الجديدة، كألفاظ الصلاة، الزكاة، الحج، الصيام، الإسلام، الإيمان، الكفر، الفسق والنفاق، .. إلخ، فالصلاة مثلاً في أصل اللغة: الدعاء ولما جاء الشرع اتسعت دلالتها وأصبحت تدل على العبادة المشتملة على أقوال وأفعال مقصودة مفتوحة بالتكبيرة ومختتمة بالتسليم.⁽⁵⁾

¹ - ابن فارس، الصحابي، ص 77

² - ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 145

³ - هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي، ص 626

⁴ - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 4 / 683

⁵ - ينظر: [إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 145 ت 148]، [هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي، ص 617]، [أحمد مختار عمر،

علم الدلالة، ص 242]

هذا ولتبدل العادات والأعراف وتنوع الطبقات الاجتماعية دور في تطور الألفاظ، فلغة المتعلمين تختلف عن لغة الأميين، والمتعلمون يختلفون لغة باختلاف درجات تعلمهم، واختلاف تخصصاتهم ومهنتهم⁽¹⁾

2 - الاستعمال:

لقد وضعت الألفاظ للاستعمال والتداول وتبادل المعان بين الناس، شأنها في ذلك شأن العملة والسلع، فكما أن لكل سلعة مقدارا معيناً من العملة فكذلك لكل كلمة معنى معيناً تدل عليه إلا أن التبادل بها يتم عن طريق الأذهان والنفوس التي تتباين بين أفراد الجيل من حيث التجربة والذكاء وتتشكل وتتكيف الدلالة تبعاً لها. ومع اشتراك الناس في الدلالة المركزية للألفاظ واختلافهم في حدودها الهامشية، وما يكتنفها من ظروف تتغير كل يوم، وتنوع بتنوع التجارب والأحداث ينتج انحرافاً دلالياً ضخماً على توالي الأجيال.

وللتغير الدلالي عن طريق الاستعمال ثلاث صور:

1.2 - بلى الألفاظ: ونعني به ما يطرأ على صورة اللفظ من تغير يؤدي إلى تغير الدلالة⁽²⁾، فلفظة "القماش" الدالة على "أَرَاذِلُ النَّاسِ"⁽³⁾، وعلى "مَا وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ فُتَاتٍ"⁽⁴⁾ تطورت دلالتها وأصبحت تدل على الأقمشة الحريرية والصفوية عن طريق نُطْقٍ "قَافِهَا كَافًا" لسبب أو لآخر فأشبهت الكلمة الفارسية "كُمَاشْ" بمعنى نسيج من صوف خشن، فانصرفت دلالتها إلى الدلالة الفارسية بمعنى النسيج.⁽⁵⁾

وقد يصل التطور في الصورة مداه، فتندثر اللفظة وتغنى، خاصة إذا كانت قصيرة البنية يقول فندريس: >فالتغيرات الصوتية بتقصيرها للكلمات تعرضها للبلبلي لذلك لم يعد عندنا في الفرنسية ولا أية لغة رومانية أخرى، أثرٌ للكلمة اللاتينية "os: فم"<⁽⁶⁾؛ أي أن كلمة "os" اللاتينية التي تعني "الفم" قد اندثرت من اللغات الأوروبية الحديثة التي انحدرت عن اللغة اللاتينية⁽⁷⁾

¹ - ينظر: هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي، ص 617 - 618

² - ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 138

³ - الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 1303

⁴ - المصدر نفسه

⁵ - ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 139

⁶ - فندريس، اللغة، ص 272

⁷ - ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 139

2.2 - الابتدال: وهو ظاهرة تصيب كل اللغات، فتؤدي في العادة إلى انحطاط في الدلالة أو اندثار للكلمة فلا تستعمل.

وللابتدال أسباب منها:

1.2.2 - السياسية: فالكلمات التركية: "الباشا"، "الداي"، "الآغا"، "الباي"، "أفندي" الدالة على الألقاب المرموقة والرتب العسكرية العالية في القرن التاسع عشر قد اندثرت وتدنّت دلالة "أفندي" إلى أدنى الرتب في مصر، وكلمة "الوزير" العربية انحطت دلالتها في الإسبانية والإيطالية فأصبحت لا تعني في الأولى إلا مجرد "الشرطي" وفي الثانية "مساعد عشماوي" والأمر نفسه بالنسبة لكلمة "حاجب" التي انحطت دلالتها من "رئيس الوزراء" في الدولة الأندلسية إلى الدلالة المألوفة الأنا⁽¹⁾

2.2.2 - النفسية العاطفية: تمنع اللغات استعمال بعض الكلمات؛ لما لها من إيجابيات مكروهة، أو لدلالاتها الصريحة، كالكلمات الدالة على الغريزة الجنسية، أو السب والشتيم، أو الخوف، أو الدالة على التبول والتبرز إذ لا يكاد لفظ منها يشيع حتى يمجّه الذوق الاجتماعي وتأباه الآداب العامة فيستعاض عنه بآخر من نفس اللغة أو من لغة أجنبية، مثل الكلمات الآتية: الكنيف، الشيشمة (كلمة فارسية) الكرسي، المستراح، بيت الراحة، بيت الأدب، المرحاض، الكابينة (كلمة أوروبية)⁽²⁾، وتعرف هذه الظاهرة اللغوية بـ: "اللامساس: taboo"، وفيه يتم استبدال كلمة حادة بكلمة أقل حدة وأكثر قبولاً. وهذا التلطف سبب في تغيير المعنى⁽³⁾

3 - سوء الفهم: يحدث سوء الفهم عندما يصادف المرء اللفظ لأول مرة فيخمن معناه، وقد ينتهي به التخمين إلى انحراف في الدلالة الأصلية. وحين يتكرر هذا الانحراف من أكثر من شخص قد يؤدي هذا إلى تطور اللفظ تطوراً مفاجئاً يرثه الجيل الثاني ويكرن إليه.⁽⁴⁾

ومن أمثلة هذا التغيير الفجائي كلمة "الغروب" الدالة على ثلاثة معانٍ متباينة جمعها بعض الناظمين في قوله:

يَا وَيْحَ قَلْبِي مِنْ دَوَاعِي الْهُوَى *** إِذَا رَحَلَ الْجَيْرَانُ عِنْدَ الْعُرُوبِ
أَتَبَعْتُهُمْ طَرَبِي وَقَدْ أَرْمَعُوا *** وَدَمَعُ عَيْنِي كَفَيْضِ الْعُرُوبِ
بَأْتُوا وَفِيهِمْ طِفْلَةٌ حُرَّةٌ *** تَفْتَرُّ عَنْ مِثْلِ أَقَاحِي الْعُرُوبِ

¹ - ينظر: المصدر السابق، ص 139 - 140

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 140 - 142

³ - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 240

⁴ - ينظر: المصدر نفسه

فالغروب في البيت الأول يدل على وقت الغروب، وفي الثاني على الدِّلاء وهي جمع دَلْوٍ وفي الثالث على الوَهَادِ الْمُنْحَفِضَةِ⁽¹⁾

ج - طرقه (أعراضه):

يتجلى التغير الدلالي في عدة مظاهر أبرزها التعميم والتخصيص، يقول السيوطي في حديثه عن "العام المخصوص": <هو ما وضع في الأصل عاما، ثم خصَّ في الاستعمال ببعض أفراده>⁽²⁾ وبنقلنا إلى الفصل الثالث الموسوم "ما وضع في الأصل خاصا ثم استعمل عاما"⁽³⁾ نجد أنه يحدثنا عن بعض مظاهر التطور الدلالي نسبها لابن فارس الذي رواها عن الأصمعي كما استشهد بأمثلة ذكرها ابن دريد في باب من أبواب جمهرته وسمَّه "باب الاستعارات"⁽⁴⁾ سنورد بعض مظاهر هذا التطور:

1 - توسيع المعنى أو امتداده (extension / widening):

ومعناه > أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق، أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل<⁽⁵⁾ أي هو: الانتقال بالكلمة من معناها الأصلي إلى معنى أوسع وأعم. ويعد توسيع الدلالة عند إبراهيم أنيس أقل شيوعا في اللغات من تخصيصها وأقل أثرا في تطورها⁽⁶⁾، وهو على قدم المساواة في الأهمية مع تضيق المعنى عند الدكتور أحمد مختار عمر⁽⁷⁾. ومن أمثله في اللغات:

- كلمة "salary" التي تعرضت لنوعين من التوسع الدلالي، فقد كانت في تاريخها القديم تعني حصة الجندي من الملح، ثم أطلقت في اللغة اللاتينية على مرتب الجندي، ثم صارت تطلق على أي مرتب⁽⁸⁾

- كلمة "البأس" التي كانت تعني في الأصل الحرب، ثم توسعت دلالتها لتدل على كل شدة حسية أو معنوية⁽⁹⁾.

¹ - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 136

² - السيوطي، المزهري، 1 / 427

³ - المصدر نفسه، ص 429

⁴ - المصدر نفسه، ص 429 - 433

⁵ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 243

⁶ - ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 154

⁷ - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 243

⁸ - ينظر: المصدر نفسه، ص 244

⁹ - ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 155

- كلمة "virtue" التي تدل في الأصل اللاتيني على صفة الرجولة، ثم توسعت دلالتها لتدل على الفضيلة (1).

ويمكن أن يفسر توسيع الدلالة بأنه نتيجة لإسقاط بعض الملامح التمييزية للكلمة (2)، مثل: كلمة "الأب" التي يطلقها الطفل على كل رجل يشبه أباه في زيه وقامته ولحيته وشاربه، وكلمة "الأم" التي يطلقها على كل امرأة تشبه أمه في ثيابها وشعرها وصورتها (3).

2 - تضيق المعنى (narrowing):

وهو على خلاف السابق؛ أي فيه يتقلص معنى الكلمة ويتحول من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي. وقد عرفه بعضهم بأنه: <تحديد معاني الكلمات وتقليلها> (4). ويسمى عند إبراهيم أنيس بـ: "تخصيص المعنى" (5).

ومن أمثله في اللغات:

- كلمة "meat" في اللغة الإنجليزية التي كانت تدل في السابق على مطلق "الطعام"، ثم ضاقت دلالتها وأصبحت تعني "اللحم" فقط. (6)

- كلمة "الحَرِيم" التي كانت تطلق في السابق على كل مُحَرَّم لا يمس ضاقت دلالتها وأصبحت تطلق على النساء فقط. (7)

- كلمة "الأَحْرَشِ" التي كانت تدل في السابق على كل حَشِينٍ مُحَرَّرٍ ضاقت دلالتها وأصبحت تدل على الدينار والضب. (8)

وضيق الدلالة يفسر بعكس ما فسر به توسيعها، فهو يتناسب طردياً مع إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ، فكلما زاد عدد الملامح التمييزية لشيء كلما قل عدد أفرادها (9)، مثل كلمة "شجرة" التي تطلق على كل ما في الكون من أشجار، فإذا أضفنا لها كلمة "البرتقال" استبعدنا ألافاً أو ملايين من أنواع الأشجار، فإذا أضفنا لهما "المصرية" تخصصت الدلالة أكثر (10).

1 - ينظر: المصدر السابق، ص 156

2 - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 245

3 - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 155

4 - ينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 245

5 - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 152

6 - ينظر: المصدر نفسه، ص 154

7 - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 246

8 - عمار قلالة، التطور الدلالي في مقاييس اللغة لابن فارس، ص 56

9 - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 246

10 - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 152

3 - انحطاط الدلالة:

وقد عرفته نور الهدى لوشن بقولها: >يصدق هذا النوع على الكلمات التي كانت دلالاتها تعد في نظر الجماعة نبيلة ورقيقة وقوية، ثم تحولت هذه الدلالات فصارت دون تلك المرتبة<⁽¹⁾ وفي ذات السياق يقول مهدي أسعد عرار: >أما انحطاط الدلالة فقد يعرف بأنه نقيض رقي الدلالة، فقد تكون هناك كلمة ذات دلالة مستحسنة كان السابق يتلقفها بقبول حسن ولكنها في سيرورة العربية مع سيرورة الزمان والمكان والإنسان والسياقات أصبحت تقترن بما هو مستقبح أو مجوح، فغدا أمرها عند اللاحق بالضد<⁽²⁾

وهذا يعني أن الكلمة كانت ذات معنى إيجابي، ثم تحولت إلى معنى سلبي وإيحاءات هامشية مرذولة، مثل: كلمة "بِرِّي" التي كانت تعني في الأصل "الرَّجُلُ الحُرُّ"، ثم أصبحت تدل عند الرومان على "الرَّجُلُ الهَمَجِي، ذُو اللُّعَةِ غَيْرِ المَفْهُومَةِ"⁽³⁾

4 - رقي الدلالة:

وهو خلاف السابق؛ أي فيه تنتقل الدلالة من الانحطاط إلى السمو. وقد عرفه بعضهم: >بأن تغدو دلالة الكلمة راقية تستحسن قبول المجتمع، فقد تكون في سابق عهدها مما يستقبح ذكره، وينبو عنه السمع، ثم تسمي عند اللاحق ذات شأن ومكانة رفعت عنها ما كان يعتربها في ابتدال<⁽⁴⁾ وتسمى هذه الظاهرة عند اللغويين بـ "التَّصْعِيدُ اللُّغَوِيُّ"، مثالها: كلمة "الشَّاطِرُ" التي تعني في الأصل تُزُوح الشخص عن أهله بعد أن أعياهم خبثا وكرًا، أما الآن فتدل على الفحولة والذكاء والفتنة.⁽⁵⁾

5 - نقل الدلالة: هو نوع من أنواع التغير الدلالي يختلف عن دلالة التخصيص والتعميم فدلالة الألفاظ فيه "تنتقل من مجال إلى مجال آخر، وهي لا تنكمش فيتضاءل المحيط الذي تتحرك فيه بعد اتساع وعموم ولا يتحول مجالها كذلك من ضيق وخصوصية إلى تعميم وشمول لما ليس لها من قبل". فليس ها هنا تعميم ولا تخصيص، وإنما هو انتقال اللفظ من الدلالة على شيء في مجال ما إلى الدلالة على شيء آخر في مجال غيره، وذلك لوجود علاقة أو ملمح مشترك بينهما سَوَّغَ هذا الانتقال⁽⁶⁾

¹ - شهر زاد بن يونس، محاضرات في نظرية الحقول الدلالية والتطور الدلالي، ص 89

² - المصدر نفسه

³ - المصدر نفسه، ص 90

⁴ - المصدر نفسه

⁵ - المصدر نفسه

⁶ - ينظر: عبد الكريم محمود حسن جبل، في علم الدلالة، ص 142

ومما يرتبط بهذه الدراسة هو العنصر الخامس؛ أي نقل الدلالة، فهذا الانتقال الذي يصيب دلالة الكلمة إنما يخرجها من دلالتها الأولى المتداولة والمعروفة أصلاً لكي تُصَبَّ في دلالة جديدة. وقد قام العلماء بدراسة هذا النوع من الانتقال الدلالي الذي يجري عادة بين الكلمات فلاحظوا أن هذا الانتقال لا يحدث بطريقة عشوائية وإنما يخضع بعد الفحص والتمحيص إلى وجود علاقة دلالية تربط بين المعنى الأول والمعنى الجديد، وتتم غالباً هذه الانتقالات بين كلمات تربط بينها وبين معناها علاقة دلالية معينة، كأسماء الألوان وأعضاء الجسم وأسماء الحواس، وقد ميز اللغويون بين نوعين من انتقال معنى كلمة إلى معنى آخر على أساس العلاقة التي تربط بينهما؛ أي بين المعنيين، وهاتان العلاقتان هما: - انتقال مجال الدلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين، وهو ما يطلق عليه في عرف البلاغة "الاستعارة".

- انتقال مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين، وهو ما يطلق عليه "المجاز" و"المجاز المرسل" (1)

ثانياً - تجلياته عند الرازي:

— تمهيد:

إن الحركية أو الدينامية التي تميز العناصر اللغوية داخل النظام اللساني يمكن حصرها عند الأصوليين في تقاطع حقلين رئيسيين على جميع مستويات التعبير الدلالي هما: حقل الحقيقة وحقل المجاز أو حقل الدلالة الأصلية وحقل الدلالة المحولة وما يتعلق بهما من أقسام ومعايير ضابطة لطبيعتهما (2) وعلاقة كل واحد منهما بالآخر وغير ذلك مما هو مبسوط الكلام حوله في مداخل كتب الأصوليين وفي ثناياها، ومنها كتاب "المحصل" للرازي، إذ فصل فيه القول حول ماهية الحقيقة والمجاز، وأقسامهما والمعايير المميزة لكل قسم وقد جرَّ ذلك الرازي إلى الحديث عن الأسماء اللغوية والأسماء العرفية ودلالاتهما، وعلاقة الجزء بالكل وغير ذلك مما سنبرزه في ثنايا هذا المبحث.

أ - الحقيقة:

ينقسم اللفظ باعتبار استعماله في المعنى إلى أربعة أنواع: حقيقة، مجاز، صريح، وكناية فلا يوصف لفظ بأحد هذه الأنواع إلا بالاستعمال؛ لأن هذه الصفة من عوارض الألفاظ لا تظهر إلا عند الاستعمال، ثم إن هذه الأنواع هي من أوصاف اللفظ لا من أوصاف المعاني. (3)

¹ - ينظر: دحمان نورالدين، الترجمة المجازية من خلال الفكر اللساني الحديث، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه، جامعة وهران، 2011

2012 ، ص 31 - 32

² - منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص 204

³ - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 2 / 283

1 - تعريفها لغة:

الحقيقة في اللغة على وزن فَعِيلَة بمعنى فاعل من قولك: حَقَّ الشَّيْءُ إِذَا ثَبَّتَ، وعلى ذلك تكون الحقيقة هي الكلمة الثابتة في معناها الأصلي، أو تكون فَعِيلَة بمعنى مفعول من حَقَّقْتُ الشَّيْءَ أَي أَثَبَّهُ.

وقيل إن التاء في لفظ "حقيقة" للنقل من الوصفية إلى الاسمية⁽¹⁾

وقال السكاكي: >هي عندي للتأنيث في الوجهين لتقدير لفظ الحقيقة قبل الاسمية صفة مؤنث غير مجرة على الموصوف وهو الكلمة<⁽²⁾ ومعنى كلام السكاكي في الوجه الأول ظاهر لأن فاعلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء أجري على موصوفه أو لا نحو كريم وكريمة ورجل كريم وامرأة كريمة، وأما على الوجه الثاني؛ فلأنه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل إلى الاسمية صفة غير مجرة على موصوفها وفعال بمعنى مفعولة إنما يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا حدد الموصوف تقول: أنا جريح وهي جريح، وأما إذا لم يجر على موصوفه؛ أي لم يحدد ولم يعلم فالتأنيث واجب، دفعا للالتباس نحو: مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان وأسعفنا كل جريح وجريحة⁽³⁾

ولعل القول بأن التاء في لفظ الحقيقة للنقل من الوصفية إلى الاسمية أقرب إلى النفس وذلك لأنه يمكن أن يقال: "لَفْظُ حَقِيقَةٍ"⁽⁴⁾.

وللحقيقة في المعاجم عدة معان منها: ما يصير إليه حَقُّ الأَمْرِ وَوُجُوبُهُ يقال: لا يبلغ المؤمن حقيقة الإيمان حتى لا يعيب مسلما يعيب هو فيه، أي لا يصل خالص الإيمان ومحضه وكنهه، وقيل الحقيقة الرَّايَةُ، قال عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ:

لَقَدْ عَلِمْتُ عَلِيًّا هَوَايَ أَنْنِي *** أَنَا الْقَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةً جَعْفَرٍ

أي الحامي راية جعفر

والحقيقة الحرمة وما يحق للرجل أن يحميه، وجمعها حقائق⁽⁵⁾.

2 - اصطلاحا:

عرفها الأمدي في الإحكام بقوله: >الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولا في الاصطلاح الذي به التخاطب<⁽⁶⁾ فالحقيقة في مفهومها العام تعني الصورة الثابتة للشيء في أذهان

¹ - [الزركشي، البحر المحيط، 2 / 153]، [الرازي، المحصول، 1 / 285]

² - المصدر نفسه

³ - ينظر: [عواطف عبد السلام عباس، معاني صيغة فَعِيلِ، المجلة العلمية، جامعة الأزهر، الزقازق، مصر، ع 27 ج 2، 2015، ص 2153، 2158]، [فريحة محمد جوهر فلمبان، المجاز اللغوي وأثره في إثراء اللغة العربية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في النحو، جامعة الملك عبد العزيز بمكة، المملكة العربية السعودية، 1981، ص 9]

⁴ - فريحة محمد جوهر فلمبان، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في النحو، ص 9

⁵ - [ابن منظور، لسان العرب، 10 / 59، 62 - 63]، [مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 188]

⁶ - الأمدي، الإحكام، 1 / 47

الناس، يجمع كلهم أو السواد الأعظم منهم على أنها الحقيقة وهي نقيض الباطل أو الزيف، وقولنا عن اللفظ أنه حقيقة يعني دلالته أصلية فيه، ثابتة بالوضع اللغوي الأول.⁽¹⁾

3 - أقسام الحقيقة:

تقسم الحقيقة - عند أكثر الأصوليين - إلى ثلاثة أقسام: الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية والحقيقة العرفية⁽²⁾، وإلى هذه الحقيقة أشار ابن تيمية بقوله: > ثم يقسمون الحقيقة إلى لغوية وعرفية وأكثرهم يقسمها إلى ثلاث: لغوية، وشرعية وعرفية⁽³⁾

والغرض من هذه القسمة هو فهم معاني الألفاظ بصورة دقيقة حتى ينقطع التنازع وتصح الأحكام؛ ذلك أن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مصدرى التشريع الأساسيين قد وردت فيهما أسماء كثيرة، وهذه الأسماء قد علق بها أحكام شرعية، وحينئذ فكل اسم لا بد له من حد وحدودها إنما تعرف باللغة، كالشمس والقمر، أو بالشرع كالصلاة والصوم، أو بالعرف كلفظ القبض في مثل قوله - ﷺ - : (من ابتاعَ طعامًا فلا يبعه حتى يقبضه)⁽⁴⁾

1.3 - الحقيقة اللغوية (Linguistic truth):

هي اللفظ المستعمل في معناه اللغوي، فواضعها واضع اللغة، كاستعمال كلمة "الإنسان" في الحيوان الناطق، و"الذئب" في الحيوان المفترس، و"الدابة" في كل ما يدب على الأرض.⁽⁵⁾ وقال صاحب الإحكام: > هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً في اللغة، كالأسد المستعمل في الحيوان الشجاع العريض الأعالي، والإنسان في الحيوان الناطق⁽⁶⁾

2.3 - الحقيقة الشرعية (Legitimate truth):

هي اللفظ المستعمل في المعنى الموضوع له شرعاً، فواضعها هو الشارع مثل كلمة "الصلاة" في العبادة المشتملة على أقوال وأفعال معروفة.⁽⁷⁾ وعرفها الآمدي بقوله: > وأما الحقيقة الشرعية: فهي استعمال الاسم الشرعي فيما كان موضوعاً له أولاً في الشرع، وسواء كان الاسم الشرعي ومسماه لا يعرفهما أهل اللغة أو هما معروفان لهم، غير أنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى، أو عرفوا المعنى ولم

¹ - المصدر السابق، ص 45 - 46

² - المؤيد بالله (يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، ت 745 هـ)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب الخديوية، مطبعة المقتطف، مصر، 1333 هـ، 1 / 51

³ - ابن تيمية (تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، ت 728)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمان بن مجد

بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصاحف، المدينة النبوية، د ط، 1995، 7 / 96

⁴ - ينظر: هادي أحمد فرحان الشجيري، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ص 186

⁵ - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 2 / 283

⁶ - الآمدي، الإحكام، 1 / 46

⁷ - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 2 / 283

يعرفوا الاسم، أو عرفوا الاسم ولم يعرفوا ذلك المعنى كاسم الصلاة والحج والزكاة ونحوه، وكذلك اسم الإيمان والكفر، لكن ربما خصت هذه بالأسماء الدينية.⁽¹⁾

3.3 - الحقيقة العرفية (Ordinary truth):

هي التي نقلت عن معانيها اللغوية إلى معان جديدة بعرف الاستعمال، وذلك العرف قد يكون عاما، كإطلاق "الدابة" على ذوات الأربع، وهي لغة لكل ما دب على الأرض، وقد يكون العرف خاصا، وهو ما يعرف باللغة الخاصة، كالفاعل للاسم المعروف، واصطلاح حركات الإعراب من نصب ورفع وجر عند النحاة واصطلاح العقد والاستحسان عند الفقهاء، واستعمال العرض والجوهر عند المتكلمين، وألفاظ: الجمع، الطرح، الضرب، والقسمة، ونحوها في الرياضيات.⁽²⁾

4.3 - التحليل:

يتناول الرازي ضمن مبحث التطور الدلالي "الحقيقة وأقسامها" باعتبارها مظهرين من مظاهر التطور الدلالي الذي يمس اللفظ بنقل دلالاته من مجال دلالي إلى آخر أو بتقييدها، ففي الباب السادس "في الحقيقة والحجاز" المسألة الأولى يؤسس الرازي تعريفه للحقيقة باعتبار مفهومها اللغوي؛ ذلك أنه بين المفهوم اللغوي لها والمفهوم الاصطلاحي علاقة ظاهرة، فالحقيقة في المفهوم العام تعني الصورة الثابتة للشيء في أذهان الناس، يجمع كلهم أو السواد الأعظم منهم على أنها الحقيقة وهي نقيض الباطل أو الزيف، يقول الرازي: >ويجب البحث هنا عن أمرين: أحدهما: أن الحق في اللغة هو الثابت؛ لأنه يذكر في مقابلته الباطل، فإذا كان الباطل هو المعدوم وجب أن يكون الحق هو الثابت وثانيهما: البحث عن وزن الفعلية وفيه أيضا بحثان: الأول أن الفعيل قد يكون بمعنى المفعول وقد يكون بمعنى الفاعل، فعلى التقدير الأول معنى "الحقيقة" المُثَبِّتَةُ، وعلى التقدير الثاني الثَّابِتَةُ<⁽³⁾ أما المفهوم الاصطلاحي للحقيقة فينقله الرازي عن أبي الحسين البصري الذي أسسه على اعتبار الوضع أو الاقتران العرفي بين الدال والمدلول؛ لأن الحقيقة كمبحث لغوي تعتبر من عوارض الألفاظ التي تخضع دلالاتها لتواضع عام أولي، يقول الرازي: >أحسن ما قيل فيه ما ذكره أبو الحسين - وَهُوَ: أَنَّ الْحَقِيقَةَ مَا أُفِيدَ بِهَا مَا وُضِعَتْ لَهُ فِي أَصْلِ الْإِصْطِلَاحِ الَّذِي وَقَعَ التَّخَاطُبُ بِهِ<⁽⁴⁾ وهذا التعريف جامع مانع للدلالة

¹ - الأمدى، الأحكام، 1 / 47

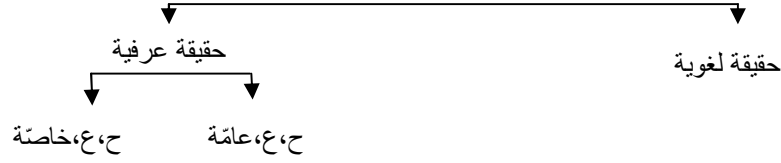
² - ينظر: [هادي أحمد فرحان الشجيري، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ص 191 - 192]، [الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 2 / 284]، [عبد الرحمان حسن حبيكة الميداني، البلاغة العربية، ص 221]

³ - الرازي، المحصول، 1 / 285

⁴ - المصدر نفسه، ص 286

الحقيقية ويربطها بالفعل الإجرائي المتمثل في الاستعمال لقصد التخاطب، كما أنه يضم جميع أقسام الحقيقة.

وقد قسم الرازي الحقيقة إلى قسمين موضحين في الشكل التالي:



ويخضع كل قسم - حسب رأي الرازي - إلى طبيعة الواضع، فإذا كان الواضع هو اللغوي سميت الحقيقة لغوية، وإذا تعارف الناس واصطلحوا حول اقتران دال بمدلول سميت الحقيقة عرفية وقد يخضع كل قسم إلى تفرع داخلي، كتخصيص الحقيقة العرفية العامة وتحول دلالة اللفظ من العموم إلى الخصوص، وقد يخضع انزياح دلالي للمعنى إذ يخضع إلى تعبير في مجاله؛ مراعاة لمقتضى العرف الاجتماعي، فعن الأول يقول الرازي: <وَأَنَّهَا أَحْتَصَتْ بِبَعْضِ الْبَهَائِمِ>⁽²⁾ ففي هذا المثال تحول اللفظ من الدلالة العامة إلى الدلالة الجزئية أو من العموم إلى الخصوص. ويطلق على هذا النوع من التغير الدلالي بتضييق المعنى⁽³⁾ وعن الثاني يقول: <وَمِنْهَا تَسْمِيَتُهُمْ الشَّيْءَ بِاسْمِ مَا لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ، كَتَسْمِيَتِهِمْ قَضَاءَ الْحَاجَةِ بِالْعَائِطِ الَّذِي هُوَ الْمَكَانُ الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ>⁽⁴⁾ فهذا التحول في الدلالة نشأ عما يسمى بـ "ظاهرة اللامساس" أو التلطف في التعبير (Taboo)⁽⁵⁾

إن هذه الحركة المستمرة في المنظومة اللغوية تنم عن الطابع الوظيفي الاجتماعي للغة حيث يبقى المتحكم في آليات استعمال المعجم اللغوي هو العرف الاجتماعي؛ ذلك أن استعمال اللغة محكوم بنوعين من القواعد: ما يتعلق بتركيب اللغة نفسها، أصواتها، وقواعدها، وآخر يتعلق بالاستعمال الفعلي، وهذه القواعد الأخيرة في معظمها قواعد اجتماعية تخضع لسلطة المجتمع والمتعاملين به، فتأثير

¹ - الدَّيْبُ: كل ما يدب على الأرض من ماش (ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 297، الهامش رقم: 1)

² - الرازي، المحصول، 1 / 296 - 297

³ - ينظر: عبد الجليل منقور، علم الدلالة، ص 63 - 64

⁴ - الرازي، المحصول، 1 / 296

⁵ - التلطف في التعبير أو ما يسمى بالمحذور اللغوي: هو الترفع عن بعض المصطلحات والإتيان بمصطلحات وتراكيب وألفاظ أقل حدة وأكثر قبولاً لدى الناس، وتسمى هذه الظاهرة عند القدامى بعدة أسماء منها: التلطف، الاستحسان، المحذور اللغوي. (ينظر: بدر بن سالم بن جميل القطيبي، المحذور اللغوي بين اللامساس والتلطف في التعبير، مجلة الآداب، جامعة بنها، مصر، العدد الأربعون، أبريل 2015، ص 39)

المجتمع بمعناه الواسع في اللغة بين، ومن جانب آخر فإن اللغة تتأثر بالمجتمع الواحد والفئات الكائنة داخله؛ مما يفرض على مستخدميها قواعد لا بد أن تراعى عند إنشاء الحدث الكلامي، وهذه القواعد وضعية تختلف في العادة من مجتمع إلى آخر، حتى ولو كان المجتمعان يستعملان اللسان نفسه⁽¹⁾

4 - مخالفة الرازي لجمهور الأصوليين في الحقيقة الشرعية ودليله على ذلك:

خالف الرازي جمهور الأصوليين في الحقيقة الشرعية⁽²⁾، وهي اللفظة التي استفيد من الشرع وضعها للمعنى، سواء كان المعنى واللفظ مجهولين عند أهل اللغة، أو كانا معلومين لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى، أو كان أحدهما مجهولاً، والآخر معلوماً⁽³⁾ فذهب الرازي إلى أن ما استعمله الشارع من أسماء أهل اللغة، كلفظ الصلاة والزكاة والصوم والحج والإسلام والإيمان والكفر والفسوق لم يخرج به عن وضعه اللغوي؛ أي أنها حقائق لغوية استعملت في الشرع فقال: >وَالْمُخْتَارُ أَنَّ إِطْلَاقَ هَذِهِ الْحَقَائِقِ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ مِنَ الْحَقَائِقِ اللُّغَوِيَّةِ<⁽⁴⁾ فالرازي ينفي وجود الحقائق الشرعية، ويرى أنها مجازات لغوية عُليّت في المعاني الشرعية؛ لكثرة دوراتها على ألسنة أهل الشرع واستدل على ذلك بجملة من الأدلة نذكر منها ما يلي:

الدليل الأول:

أن الشارع لو كان نقل بعض الأسماء اللغوية إلى أحكام شرعية، لزم تعريف الأمة، وإلا كان مُكَلِّفًا لهم فهم أفراد من تلك الأسماء وهم لا يفهمونها، وهو تكليف بما لا يطاق، والتوقف الوارد في مثل هذه الأمور، لا بد أن يكون متواتراً؛ لعدم قيام الحجة بالآحاد فيها، ولا تواتر.⁽⁵⁾

الدليل الثاني:

أنّ الشارع وضع عبادات لم تكن معهودة، فافتقرت إلى أسماء، وكانت استعارتها من اللغة أقرب من نقلها من لغة أخرى أو إبداع أخرى.⁽⁶⁾

الدليل الثالث:

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ (البقرة: 143) فإنه أراد بالإيمان الصلاة إلى بيت المقدس.⁽⁷⁾

¹ - المصدر السابق، ص 34 - 35

² - ينظر: [أبو الحسين البصري، المعتمد، 1 / 18 - 21]، [الرازي، المحصول، 1 / 298 - 299]، [الأمدي، الأحكام، 1 / 47]،

[الغزالي، المستصفي، 2 / 14 - 17]

³ - [الرازي، المحصول، 1 / 298]، [الأمدي، الأحكام، 1 / 47]

⁴ - الرازي، المحصول، 1 / 299

⁵ - الغزالي، المستصفي، 2 / 15

⁶ - الرازي، المحصول، 1 / 303

⁷ - المصدر نفسه، ص 304

وأجيب عن هذه الأدلة بما يلي:

الدليل الأول:

بأنه لا مانع من التفهيم بالتكرار عن طريق القول والفعل والقرائن المتضافر مرة بعد مرة كما يفعل الوالدان بالولد الصغير، والأخرس في تعريفه لما في ضميره لغيره بالإشارة⁽¹⁾ كما وقع البيان من النبي - ﷺ - في كثير من الوقائع، فقد بين لهم المقصود من الصلاة والحج والزكاة والصوم وغيرها من العبادات.

الدليل الثاني:

بأنه لم يحدث في الشريعة عبادة لم يكن لها اسم في اللغة.⁽²⁾

الدليل الثالث:

بأنه أراد بلفظ الإيمان التصديق بوجوب الصلاة، لا نفس الصلاة، فلا تغيير وإن كان المراد به الصلاة غير أن الصلاة لما كانت على التصديق، سميت باسم مدلولها وذلك مجاز في وضع اللغة⁽³⁾ وعلى الرغم من هذه الأدلة التي قدمها الرازي ومن وافقه في نفي الحقيقة الشرعية، إلا أن ما ذهب إليه الجمهور القائلون بثبوت الحقيقة الشرعية هو الراجح؛ لأنه ثبت عن طريق الاستقراء أن الشارع قد استعمل أسماء في معان لها علاقة بمعناها اللغوي، كالصلاة والزكاة والصوم والحج والإيمان والإسلام والكفر والفسوق كما ثبت أنه ليس نقلاً كلياً للفظ بل يوجد ارتباط بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي⁽⁴⁾، يقول الغزالي: >المختار عندنا أنه لا سبيل إلى إنكار تصرف الشرع في هذه الأسماء، ولا سبيل إلى دعوى كونها منقولة عن اللغة بالكلية<⁽⁵⁾

وحاصل القول أن الدلالة الشرعية عند الرازي ما هي إلا امتدادٌ مُجَوَّرٌ لدلالة سابقة وليست دلالة بالوضع الأول، وتتعين عند الجمهور بالاعتماد على معيار التحول الدلالي الناشئ عن نقل دلالة اللفظ من المجال اللغوي إلى المجال الشرعي وتُعْنِي دَلَالَةَ الاسمِ الَّتِي وُضِعَتْ أَوَّلًا فِي الشرع، وقد خصها الشارع بمحتوى دلالي أَضْحَى يشكل صيغتها المعجمية إن سُمِعَتْ أو قُرِئَتْ تبادر إلى الذهن تلك الدلالة الشرعية دون سواها، وهذا المعنى للدلالة الشرعية يشير إلى التطور الدلالي الحاصل في بنية النظام

¹ - الغزالي، المستصفي، 2 / 16 - 17

² - المصدر نفسه، ص 15

³ - المصدر نفسه

⁴ - ينظر: عبيد بنت أحمد بن فاضل بن غانم النقفي، المسائل الأصولية المتعلقة بمباحث الألفاظ التي اختلف فيها الرازي في المحصول والآمدني في الإحكام، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم

القرى، 2010، المملكة العربية السعودية، ص 96

⁵ - الغزالي، المستصفي، 2 / 16

اللغوي، فالحقيقة الشرعية ما هي إلا تكريس لعرف لغوي سائد أو خلاصة لتراكمات لغوية دلالية استقرت الصيغة اللغوية بعدها خاصة⁽¹⁾

ب - المجاز (Metaphor):

1 - لغة:

المجاز في اللغة مصدر فَعِلَ جَازَ جُوزًا وَمَجَازًا: يقال: جَازَ - الْقَوْلُ؛ قُبِلَ وَنَفَدَ، - وَالْعَقْدُ نَفَدَ وَمَضَى، - وَالْمَوْضِعُ وَبِهِ؛ سار فيه وَقَطَعَهُ، ويقال: "أَجَازَ" - فِي الْقَصِيدَةِ؛ خَالَفَ فِي أَبِيئِهَا حَرَكَةَ الْحَرْفِ الَّذِي يَلِي حَرْفَ الرَّوِيِّ، - وَالرَّأْيَ وَالْأَمْرَ أَنْفَذَهُمَا، ويقال "جَاوَزَ" - عَن ذَنْبِهِ؛ لَمْ يُؤَاخِذْهُ بِهِ - وَالطَّرِيقَ وَنَحْوَهُ؛ قَطَعَهُ وَمِنهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ﴾ (الأعراف: 138)؛ أي قطعوا بحر القلزم - المعروف اليوم بالبحر الأحمر - وخرجوا على شاطئه الشرقي⁽²⁾

- استنتاج:

مما سبق نستنتج أن معاني كلمة "المجاز" ترجع إلى معنى قَطَعَ الشَّيْءُ؛ لأنها تدور حوله كما أنها تتأرجح بين معنيين، معنى مصدرى وأعني به أن يستعمل المجاز بمعنى الحدث الذي هو "الجواز" فيكون مصدرا ميميا بمعنى الجواز؛ أي الانتقال من حال إلى غيرها مبالغة في جوازه مكانه الأصلي حتى كأنه عين الجواز، حيث نصبت له قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي، ومعنى مكاني وأعني به أن يستعمل بمعنى المكان أو الموضع الذي وقع فيه الحدث؛ أي مَفْعَلٌ بمعنى فَاعِلٍ من جَازَ هذا الموضع إِذَا تَخَطَّاهُ لأنه مُتَعَدٍّ من محل الحقيقة إلى محل المجاز؛ أي معبر طريق، من جاز المكان؛ أي سلكه وسار فيه ووقع جوازه فيه فهو يجاز فيه كالمعارج والمزار⁽³⁾. يقول صاحب المثل السائر: >فالمجاز إذن اسم للمكان الذي يجاز فيه، كالمعارج والمزار وأشباههما، وحقيقتة هي الانتقال من مكان إلى مكان فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محل إلى محل، كقولنا: زيد أسد، فإن زيدا إنسان. والأسد هو هذا الحيوان المعروف. وقد جزنا من الإنسانية إلى الأسدية أي عبرنا من هذه إلى هذه، لوصلة بينهما وتلك الوصلة هي صفة الشجاع⁽⁴⁾

¹ - ينظر: عبد الجليل منقور، علم الدلالة، ص 207

² - ينظر: [ابن منظور، لسان العرب، 5 / 381 - 383]، [مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 146]، [ابن عاشور، التحرير

والتنوير، 9 / 79 - 80]

³ - ينظر: فريحة محمد جوهر فلمبان، المجاز اللغوي، ص 101

⁴ - المصدر نفسه، ص 14 - 15

2 - اصطلاحاً:

عرفه الأمدي بقوله: > هو اللفظ المتواضع على استعماله أو المستعمل في غير ما وضع له أولاً في الاصطلاح الذي به المخاطبة لما بينهما من التعلق⁽¹⁾ فالجواز هو ذلك اللفظ الذي يستعمل في مكان لفظ آخر لصلة بينهما وليس المجاز معناه البلاغي الذي تَلَمَّسَ فيه العلماء عناصر الجمال في الأسلوب وإنما يهمننا الاستعمال الذي تتحقق فيه دلالة اللفظ⁽²⁾

وقد حدث لهذا اللفظ "تطور دلالي بين توسيع الدلالة، وتضييقها، واستُخْدِمَ بمعان مقارنة لدى علماء العربية وتميل دلالاته إلى النصوص في العلوم العربية وهذا المعنى هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له"⁽³⁾

وكان الأصوليون يذهبون فيه هذا المذهب؛ لأن المجاز لا يتم إثباته إلا بما يلزم اللفظ من القرائن عند استعماله في غير ما وضع له في اللغة، ويعني أن اللفظ الذي لا يدل على المعنى إلا مع القرينة هو المجاز⁽⁴⁾

3 - أقسام المجاز:

ينقسم المجاز تفصيلاً إلى أربعة أنواع⁽⁵⁾:

1.3 - مجاز لغوي (Linguistique metaphor): وفيه يستعمل اللفظ في غير معناه الذي وضع له في اللغة لعلاقة من علاقات المجاز، مثل: لفظ الأسد إذا استعمل في الرجل الشجاع فهو مجاز لغوي وعلاقته المشابهة، فهو نوع من المجاز بالاستعارة وتقابله الحقيقة اللغوية.

2.3 - مجاز شرعي (Legal metaphor): وهو استعمال اللفظ في غير معناه الموضوع له لقرينة شرعية، كاستعمال اللغوي لفظ "الصلاة" في العبادة المخصوصة، ولفظ "العقد" حقيقة بمعناه اللغوي ومجاز بمعناه الشرعي.

3.3 - مجاز عرفي عام (General customary metaphor): هو استعمال اللفظ في غير الموضوع له لمناسبة وعلاقة عرفية عامة، كاستعمال لفظ "الدابة" في الإنسان البليد.

4.3 - مجاز عرفي خاص (Private customary metaphor): هو استعمال اللفظ في غير الموضوع له لعلاقة عرفية خاصة كاستعمال النحوي لفظ "الحال" فيما عليه الإنسان من خير أو شر.

1 - الأمدي، الإحكام، 1 / 48

2 - عرابي أحمد - بن الشريف محمد، دلالة التعبير المجازي ومقصديّة الخطاب، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد الثاني، ماي 2016، ص 205

3 - المصدر نفسه، ص 204

4 - المصدر نفسه

5 - الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، 2 / 284

وللمجاز قيمة كبيرة في إثراء اللغة ونموها، إذ عن طريقه يتم الاتساع في ألفاظها يقول ابن جني: > وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة <⁽¹⁾ ومن ذلك قول - النبي ﷺ - في الفرس: (هو بحر)⁽²⁾ فقد زاد في أسماء الفرس "البحر" فيستعمل هذا الاسم مع بقية الأسماء الأخرى للفرس كالجواد والطرف، لكن بشرط وجود القرينة التي تمنع الشبهة من إرادة المعنى الأصلي⁽³⁾

كما يعتبر أيضا مظهرا من مظاهر التطور الدلالي عند المحدثين من علماء اللغة، يقول إبراهيم أنيس: >وهنا يجدر بنا أن نعرض لتلك الظاهرة البلاغية التي سميت في بحوث القدماء "بالحقيقة والمجاز"؛ لأنها لا تعدو أن تكون مظهرا من مظاهر التطور الدلالي في دلالة الألفاظ <⁽⁴⁾

4 - التحليل:

يتناول الرازي ضمن مبحث التطور الدلالي "المجاز" باعتباره مظهرا من مظاهر التحول الدلالي في اللغة، وطريقا من طرق التوليد في النظام اللغوي، ففي "الباب السادس: المسألة الأولى" يستهل حديثه عن المجاز بالتعريف اللغوي الذي يعني الانتقال من موضع إلى موضع آخر؛ أي بَحْوُزُ اللفظ لدلالته الأصلية إلى دلالة جديدة، فالدلالة الأولى هي الدلالة الحقيقية والدلالة الثانية هي الدلالة المجازية. فيقول: >وأما المجاز فهو "مَفْعِلٌ" من "الجَوَازِ" الذي هو التعدي في قولهم: جُرْتُ مَوْضِعَ كَذَا أو من الجَوَازِ الذي هو قسيم الجوب والامتناع، وهو - في التحقيق - راجع إلى الأول؛ لأن الذي لا يكون واجبا ولا ممتنعا، كان مترددا بين الوجود والعدم فكأنه ينتقل من الوجود إلى العدم أو من العدم إلى الوجود، فاللفظ المستعمل في موضوعه الأصلي شبيه بالمنتقل عن موضوعه، فلا جرم سمي مجازا <⁽⁵⁾ أي أن المجاز في اللغة "مَفْعِلٌ" من الجواز، بمعنى: الجواز الذي هو التعدي، أو بمعنى الجواز الذي هو الإمكان (بمعنى الممكن) أحد أحكام العقل الثلاثة: الواجب، والممكن، والممتنع، فماهية الشيء تتردد بين وجوب الوجود ووجوب العدم والتردد بين الوجود والعدم وهذا الأخير؛ أي الممكن أو الجائز عقلا يرجع - عند التحقيق - إلى التعدي؛ لأنه لا يكون واجبا ولا ممتنعا في ذاته، فكأنه ينتقل من الوجود إلى العدم ومن العدم إلى الوجود، فشابه اللفظ الذي ينتقل من موضعه إلى موضع آخر فسمي مجازا. <⁽⁶⁾ وفي تعريف المجاز اصطلاحا يؤكد الرازي على الوظيفة الدلالية التي يناط بها المجاز وهي وظيفة التواصل

1 - ابن جني، الخصائص، 2 / 442

2 - المصدر نفسه

3 - فريحة محمد جوهر فلمبان، المجاز اللغوي، ص 101

4 - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 127

5 - الرازي، المحصول، 1 / 286

6 - الأصفهاني، الكاشف، 2 / 188 - 189

والإبلاغ فيقول: <والحجاز: ما أُفِيدَ بِهِ مَعْنَى مُصْطَلَحٍ عَلَيْهِ، غَيْرُ مَا اصْطُلِحَ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ تِلْكَ الْمَوْضَاعَةِ الَّتِي وَقَعَ التَّخَاطُبُ بِهَا لِعِلَاقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ> (1)، فالتعريف يشير إلى وضعين متميزين سابق يحمل دلالة حقيقية، ولاحق يحمل دلالة مجازية. (2) ولما كان الحجاز تابعا للحقيقة وكانت الحقيقة تقسم إلى لغوية وعرفية وشرعية، كان الحجاز تابعا كذلك للحقيقة، ولا تنفصم عرى الاتصال بين الدالتين، بل يبقى رباط خفي دقيق يصل بينهما (3). يقول عبد السلام المسدي: <والمعيار الذي يكون به الحجاز دالا رغم أنه يفصم عرى الاصطلاح الابتدائي هو أن مجاري الكلام لا تسمح البتة بتحويل دلالي للفظ هو محول عن دلالته؛ معنى ذلك أن المتكلم لا يتسنى له أن يستعير لفظا هو جار مجرى الحجاز، في الحقل الدلالي الذي يريد اقتراضه منه فمستعار المستعار متعذر ولا سبب لتعذره إلا كونه فاصما لذلك السلك المعقول الضامن لوصول الرسالة الدلالية من طرف بَاطٍ إلى طرف متقبَّل (4) فوجود العلاقة بين اللفظين أو ما يعرف بـ "التعلق" عند الأمدى (5) لا بد منه. يقول الرازي: <وهذا القيد لم يذكره أبو الحسين، ولا بد منه؛ لأنه لولا العلاقة لما كان مجازا، بل وضعنا جديدا> (6) معنى ذلك أنه لا بد من وجود علاقة بين المنقول والمنقول إليه كالمشابهة في الاستعارة كما في قوله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (إبراهيم: 1) أي من الضلال إلى الهدى. استعير لفظ "الظلمات" للضلال؛ لتشابههما في عدم اهتداء صاحبهما وكذلك استعير لفظ "النور" للإيمان لتشابههما في الهداية. وهما استعارتان تصريحيتان لأن كلا من "الظلمات" و"النور" هما المشبه به وهو المذكور في الكلام أما المشبه، وهما: "الضلال" و"الإيمان" فقد حذفنا من الكلام. والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي للظلمات والنور "حَالِيَّةٌ" تفهم من المقام، إذ ليس المراد أن يخرجكم من ظلام حسي إلى نور حسي؛ بدليل قوله تعالى في عجز الآية: ﴿إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ وفي الصراط هنا استعارة تصريحية؛ لأن المراد دين الله عز وجل. شبه بالصراط وهو الطريق الحسي تصويرا للمعنوي المدرك بالعقول بالحسي المدرك بالبصر؛ اعتناء بشأنه ومبالغة في إظهاره، يقول الرازي: <في الآية لفتة فقد عبر عن الجهل والضلال بالظلمات وهي صيغة جمع وعبر عن الإيمان والهداية بالنور وهو لفظ مفرد، وذلك يدل على أن طرق الجهل والضلال كثيرة

1 - الرازي، المحصول، 1 / 286

2 - ينظر: الأصفهاني، الكاشف، 2 / 191 - 192

3 - عبد الجليل منقور، علم الدلالة، ص 208

4 - عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 97

5 - الأمدى، الأحكام، 1 / 47

6 - الرازي، المحصول، 1 / 286

وطريق العلم والإيمان فليس إلا واحدا⁽¹⁾، وهذا يخالف ما ذكره عبد العظيم إبراهيم مُجَدِّ المطعني - رحمه الله - من أنه لم يعثر على توجيه في سرِّ جمع كلمة "الظلمات" وإفراد كلمة "النور" لا في كتب التفسير ولا خارجها⁽²⁾، أو "الكلية" أو "الجزئية" أو "اعتبار ما كان" أو "ما سيكون" أو "السببية" أو "الآلية" أو "المكانية" كما في المجاز اللغوي فمثال الأول قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ (البقرة: 19)، فالجواز في قوله تعالى: ﴿أَصَابِعَهُمْ﴾؛ لأن المراد الأنامل أو أطراف الأصابع فالعلاقة هي الكلية حيث أطلق الكل "الأصابع" وأراد الجزء "أطراف الأصابع" ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿فَتَخْرِبُهُ رَقَبَةً﴾ فالجواز في قوله تعالى: ﴿رَقَبَةً﴾ حيث أطلق الجزء "رقبة" وأراد الكل "العبد أو الأمة" فإنه يشترط في الجزء أن تكون له زيادة اختصاص بالمعنى المراد وقد تحققت هذه الخصوصية ومثال الثالث قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ (النساء: 2) أي الذين كانوا يتامى من قبل أن يبلغوا سن الرشاد أما عند بلوغهم سن الرشاد، فهم ليسوا يتامى والسر البلاغي في هذا المجاز حث أوصياء اليتامى على المبادرة على دفع أموال من كانوا أوصياء عليهم، فور بلوغهم راشدين حتى لكأنهم سلموا لهم أموالهم وهم يتامى، ومثال الرابع قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (يوسف: 36) والخمر لا يعصر؛ لأنه معصور فعلا، لكن المعنى: أراي أعصر عنبا يصير خمرا فالعلاقة اعتبار ما سيكون، والسر البلاغي الإسراع إلى التنفير من الخمر فهو مجاز مرسل علاقته اعتبار ما سيكون، ومثال الخامس قوله تعالى: ﴿وَيُنزِّلُ لَكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ (غافر: 13) أي ماء هو سبب الرزق. فقد طُوِيَ السَّبَبُ وأُرِيدَ المُسَبَّبُ والسر البلاغي في هذا المجاز هو إظهار الامتنان على العباد، ومثال السادس قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ فالجواز المرسل في كلمة "لسان" حيث أريد منها: اللغة و﴿بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ معناها: لغة قومه. والذي سَوَّغ استعمال "اللسان" في معنى اللغة أن اللسان هو آلة أو أداة اللغة فالعلاقة في هذا المجاز هي الآلية. وقد ظل استخدام اللسان بمعنى اللغة حتى منتصف القرن الثامن الهجري. وما يزال يستخدم في هذا المعنى ومثال السابع قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ (الدخان: 29) فالسما والأرض ليستا من العقلاء حتى تبكيا، والمعنى: فما بكى عليهم

¹ - الرازي، التفسير الكبير، 19 / 74

² - عبد العظيم إبراهيم مُجَدِّ المطعني، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط 1، 1992، 2 /

أهل السموات يعني الملائكة ولا أهل الأرض يعني الناس ففي السموات والأرض مجاز مرسل علاقته المكانية أو المحلية.⁽¹⁾

ج - المعايير التمييزية للدلالة الحقيقية والمجازية:

يحدد الرازي المعايير التمييزية للدلالة الحقيقية للفظ والدلالة المجازية انطلاقاً من الوضع اللغوي وذلك إما بالتنصيص من واضع اللغة وإما بالاستدلال، أما التنصيص من أهل اللغة فمعناه التصريح منهم بأن هذا حقيقة في ذلك اللفظ مجاز في كذا، أو بذكر "حَدِيثُهُمَا"⁽²⁾؛ أي تعريف كل من الحقيقة والمجاز، أو ذكر حَوَاصِّهِمَا يقول الرازي: >أما التنصيص فمن ثلاثة أوجه: أحدها: أن يقول الواضع: هذا حقيقة وذلك مجاز، وثانيتهما: أن يذكر حَدِيثَهُمَا، وثالثها: أن يذكر حَوَاصِّهِمَا<⁽³⁾ وأما الاستدلال - وهو الطريق الثاني للتمييز بين الدالتين - فمعناه ما يفيد العلم⁽⁴⁾ بأن هذا حقيقة وهذا مجاز، وتدرج تحته عدة معايير منها:

1 - معيار الانتشار لدلالة اللفظ الحقيقية:

إذا أطلق اللفظ من غير قرينة تبادرت إلى الفهم دلالاته وأبعدت الدلالة المجازية، أو يذكر مجرداً عن القرينة إذا قصد به معنى مخصوص للفهم لأن عدم تجريده عن القرينة إذا عُبِّرَ عن ذلك المعنى بعبارة أخرى يدل على كونه مجازاً. يقول الرازي: >وأما الاستدلال فمن وجوه أربعة: أحدها: أن يسبق المعنى إلى أفهام أهل اللغة - عند سماع اللفظ - من دون قرينة فَيُعْلَمَ أنها حقيقة فيه، فإن السامع لولا أَنَّهُ اضْطُرَّ من قِصْدِ الواضعين إلى أَنَّهُم وضعوا اللفظ لذلك المعنى لَمَا سَبَقَ إلى فهمه ذلك المعنى دون غيره. وثانيهما: أن أهل اللغة إذا أرادوا إفهام غيرهم معنى اقتصروا على عبارات مخصوصة وإذا عبروا عنه بعبارات أخرى لم يقتصروا عليها، بل ذكروا قرينة، فيعلم أن الأول حقيقة<⁽⁵⁾؛ أي أن دليل الحقيقة علامتان بتعبير صاحب الزهر أو خاصتان بتعبير صاحب الكاشف، الأولى: تَبَادُرُ الذهن إلى فهم المعنى، والثانية: العراء عن القرينة؛ أي إذا سمعنا أهل اللغة يُعَبِّرُونَ عن معنى واحد بعبارتين، ويستعملون

¹ - [الرازي، التفسير الكبير، 73 / 19 ، 87 / 2 ، 88 - 87 / 9 ، 174 / 18 ، 137 / 19 ، 81 / 19 ، 247 / 27 - 248]، [الزمخشري، الكشاف، 544، 54، 253، 216، 515، 992، 544 - 544، 1001]، [عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، البلاغة والإعجاز البياني في القرآن الكريم، ص 542، 537 - 538]

² - لفظ المصنف في "المحصل": >أَوْ بِذِكْرِ حَدِيثِهِمَا<، وربما ورد في بعض النسخ: >أَوْ أَحَدَهُمَا< وهو فاسد وليس بصحيح (ينظر:

الأصفهاني، الكاشف، 2 / 367)

³ - الرازي، المحصول، 1 / 345

⁴ - الأصفهاني، الكاشف، 2 / 366

⁵ - الرازي، المحصول، 1 / 345

إحداهما بقرينة دون الأخرى؛ فنعرف أن اللفظ حقيقة في المستعملة بدون قرينة؛ لأنه لولا استقرار أنفسهم على تعين ذلك اللفظ لذلك المعنى بالوضع لم يقتصروا عادة.⁽¹⁾

2 - استعمال اللفظ المنسي في المعنى المنسي:

من معايير الحقيقة عند الرازي أيضا استعمال اللفظ المنسي في المعنى المنسي كاستعمال لفظ "الدابة" في الحمار، فإنه موضوع في اللغة لكل ما يدب على الأرض⁽²⁾. يقول الرازي: > وأن يضعوا اللفظ لمعنى، ثم يتركوا استعماله إلا في بعض مجازاته، ثم استعملوه بعد ذلك في غير ذلك الشيء علمنا كونه مجازا عرفيا مثل استعمال لفظ الدابة في الحمار⁽³⁾ فلفظ "الدبة" كانت في الوضع الأول حقيقة لغوية لكل ما يدب على الأرض مطلقا، كالقملة والنملة، ثم تحول عن طريق الاستعمال الخاص (الوضع الثاني) في نوع مما له الدبيب، كالحصان والحمار فصار حقيقة عرفية، ثم استعمل في الوضع الأول الذي هجر فصار مجازا عرفيا فيه⁽⁴⁾

3 - إطلاق اللفظ على ما يستحيل تعلقه به عقلا:

يورد الرازي معيارا آخر للتمييز بين دلالة اللفظ الحقيقية ودلالته المجازية وهو إطلاق اللفظ على ما يستحيل تعلقه به عقلا، كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ (يوسف: 82) وقوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ (الكهف: 77)⁽⁵⁾

د - المسائل التي خالف فيها الرازي جمهور الأصوليين فيما يتعلق بالحقيقة والمجاز:

خالف الرازي الجمهور والآمدني في جملة من المسائل المتعلقة بالمجاز والحقيقة نذكر منها مايلي:

1 - المسألة الأولى: هل يكفي وجود العلاقة بين الحقيقة والمجاز أو لا بد من اعتبار العرب لها؟

اتفق العلماء على أنه لا بد من علاقة بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية لكنهم اختلفوا في نوع هذه العلاقة على ثلاثة مذاهب⁽⁶⁾:

¹ - ينظر: [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 364]، [السيوطي، المزهر، 1 / 363]

² - ينظر: السيوطي، المزهر، 1 / 363 - 364

³ - الرازي، المحصول، 1 / 346

⁴ - ينظر: الأصفهاني، الكاشف، 2 / 364

⁵ - ينظر: [الرازي، المحصول، 1 / 346]، [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 363]، [السيوطي، المزهر، 1 / 363]

⁶ - ينظر: [الرازي، المحصول، 1 / 329]، [الآمدني، الإحكام، 1 / 74، 76]، [عبيد بنت أحمد بن فاضل بن غانم الثقفي، المسائل

الأصولية المتعلقة بمباحث الألفاظ التي اختلف فيها الرازي في المحصول والآمدني في الإحكام، ص 107]

المذهب الأول: "الجمهور":

ذهب جمهور الأصوليين إلى أن وجود العلاقة بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية كاف والمعتبر جنسها لا شخصها⁽¹⁾؛ أي لا يشترط السماع عن العرب في آحاد المجاز؛ بدليل ما يأتي:

- أن العلاقة بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية لو كانت نقلية لما احتجنا إلى الدقة وإعمال العقل في فهمها، بخلاف السماع الذي لا يحتاج إلى كل ذلك؛ فدل هذا على عدم اشتراط اعتبار العرب لهذه العلاقة⁽²⁾

- أن تعظيم الشيء يحصل بإعارة معنى اللفظ له، فإنك لو أعطيته اللفظ بدون المعنى لم يحصل التعظيم فقولنا: رأيت أسدا، لما قصدنا به الشجاع، وأردنا تعظيمه أعزنا له معنى الأسد، فلو أعطيناه لفظ الأسد مجردا من معناه لم يحصل التعظيم.

ولما كانت إعارة اللفظ تابعة لإعارة المعنى، وإعارة المعنى حاصلة بمجرد قصد المبالغة وجب ألا يتوقف استعمال اللفظ المستعار على السماع.⁽³⁾

المذهب الثاني: "التوقف":

توقف الأمدي في هذه المسألة كغيرها من المسائل، فبعد أن عرض أدلة الفريقين وأجاب عنها⁽⁴⁾ لم يصرح برأيه في هذه المسألة، وإنما اكتفى بقوله: >ولقائل أن يقول: أما الأول؛ فالنظر ليس في النقل بل في العلاقة التي بين محل التجوز والحقيقة، وأما الثاني؛ فلأن الافتقار إلى العلاقة إنما كان لضرورة توقف المجاز من حيث هو مجاز عليها، وإلا؛ كان إطلاق الاسم عليه من باب الاشتراك لا من باب المجاز، وإذا تقاومت الاحتمالات في هذه المسألة؛ فعلى الناظر بالاجتهاد في الترجيح.<⁽⁵⁾

المذهب الثالث: "السماع عن العرب"⁽⁶⁾:

¹ - لا يطلب التشخيص في إطلاق العلاقة بل الجنس، فيصح إطلاق لفظ الأسد على كل إنسان شجاع ولو لم تطلقه العرب عليه (ينظر: ابن السبكي، رفع الحاجب، 1 / 376)

² - [الشوكاني (محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ت 1250 هـ)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق وتعليق: أبي حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط 1، 2000، 1 / 147]، [الرازي، المحصول، 1 / 329]

³ - ينظر: الرازي، المحصول، 1 / 329 - 330

⁴ - للاطلاع على أدلة الفريقين ومناقشتها ينظر: الأمدي، الإحكام، 1 / 74 - 76

⁵ - الأمدي، الإحكام، 1 / 76

⁶ - للاطلاع على معنى "السماع وشروطه وأقسامه" ينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، ط 1، 2012، ص 25 - 54

لم يقف الرازي عند حدود العلاقة بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية، بل اشترط اعتبار العرب لها قال: <المسألة الخامسة: فِي أَنَّ اسْتِعْمَالَ اللَّفْظِ فِي مَعْنَاهُ الْمَجَازِيِّ يَتَوَقَّفُ عَلَى السَّمْعِ> (1)؛ أي أن مجرد العلاقة بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية غير كاف، بل لابد من النقل عن العرب؛ بدليل ما يأتي:

- لو كان ظهور العلاقة المعتبرة بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية كافياً دون اعتبار العرب لها؛ لما اقتصرنا على استعارة لفظ الأسد للرجل من أجل صفة الشجاعة دون غيرها من الصفات كَالْبَحْرِ (2) وغيرها؛ لأن الأسد يشبهه في هذه الصفات، ولما اقتصرنا على هذه الصفة دون غيرها من الصفات ثبت أن العلاقة بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية تتوقف على السماع. (3)

- لو كان ظهور العلاقة المعتبرة بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية كافياً دون اعتبار العرب لها؛ لما اكتفينا بإطلاق لفظ "النخلة" على الرجل الطويل دون غيره ممن يشابه النخلة في الطول ولما اقتصرنا على هذا الإطلاق دون سواه؛ ثبت أن العلاقة بين الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية تتوقف على السماع. (4)

القول الراجح:

بعد عرض أدلة الفريقين ومناقشتها تبين لنا أن الراجح ما سار عليه الجمهور وهم القائلون بأنه يكفي وجود العلاقة المعتبرة بين الدالتين من غير اعتبار السماع وذلك لقوة أدلتهم وضعف أدلة الخصم (5) وقد اختاره الشوكاني فقال: <وإلى عدم اشتراط نقل آحاد المجاز ذهب الجمهور وهو الحق ولم يأت من اشترط ذلك بحجة تصلح لذكره، وتستدعي التعرض لدفعها.

وكل من له علم وفهم يعلم أن أهل اللغة العربية ما زالوا يخترعون المجازات عند وجود العلاقة ومع نصب القرينة، وهكذا من جاء بعدهم من أهل البلاغة، في فني النظم والنثر ويتمادحون باختراع الشيء الغريب من المجازات عند وجود المصحح للتجاوز، ولم يسمع عن واحد منهم خلاف هذا> (6)

¹ - الرازي ، المحصول: 1 / 329

² - البَحْرُ: يقال: بَحَرَ بفتح الخاء وكسرهما، وهو أَبْحَرٌ، وهي بَحْرَاءٌ؛ وهي الرائحة النتنة من الفم وغيره ينظر: ابن منظور، لسان

العرب، 4 / 54

³ - [الرازي، المحصول، 1 / 329]، [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 297 - 298]

⁴ - المصدر نفسه

⁵ - ينظر: [ابن السبكي، رفع الحاجب، 1 / 375]، [عبير بنت أحمد بن فاضل بن غانم الثقفي، المسائل الأصولية المتعلقة بمباحث

الألفاظ التي اختلف فيها الرازي في المحصول والامدي في الإحكام، ص 110]

⁶ - الشوكاني، إرشاد الفحول، 1 / 147

2 - المسألة الثانية: "استلزام المجاز للحقيقة":

اتفق علماء اللغة على أن الدلالة الحقيقية لا تستلزم الدلالة المجازية؛ أي أن اللفظ قد يوضع فيما وضع له ولا يستعمل في غيره، واختلفوا في المفهوم المخالف "هل المجاز يستلزم الحقيقة" على معنى أنه هل يشترط في استعمال اللفظ في غير موضوعه أن تكون الحقيقة قد وجدت واستعملت في ذلك المعنى أو لا؟ على مذهبين⁽¹⁾:

المذهب الأول: "الدلالة المجازية تستلزم الدلالة الحقيقية":

ذهب الرازي في أحد قوليهِ⁽²⁾ وابن بُرْهَانَ وابن السَّمْعَانِي وابن فَوَزْكَ والقاضي أبو بكر والقاضي عبد الوهاب وأبو الحسين البصري وغيرهم إلى أن المجاز يستلزم الحقيقة⁽³⁾؛ بدليل ما يأتي:
- أن الحقيقة أصل والمجاز فرع، ومتى وجد الأصل وجد الفرع.⁽⁴⁾ قال الرازي: >المسألة الرابعة: في أن اللفظ متى كان مجازاً؛ فلا بد وأن يكون حقيقة في غيره، ولا ينعكس.⁽⁵⁾

- لو لم يستلزم المجاز الحقيقة لعري الوضع الأول من الفائدة؛ إذ فائدة الوضع الاستعمال؛ معنى ذلك أن الغاية من وضع اللفظ لمعنى إنما هو إفادة المعاني المركبة، وهذا لا يتحقق إلا بالاستعمال.⁽⁶⁾
المذهب الثاني: "الدلالة المجازية لا تستلزم الدلالة الحقيقية":

ذهب الآمدي وابن الحاجب والبيضاوي إلى أن الدلالة الحقيقية لا تستدعي الدلالة المجازية⁽⁷⁾ واحتجوا بما يلي:

- المجاز: هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً، وما وضع له اللفظ أولاً لا يوصف بكونه حقيقة ولا مجازاً إلا بعد الاستعمال؛ فلا مانع من التجوز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له أولاً. قال الآمدي: >وعلى هذا؛ فالألفاظ الموضوعية أولاً في ابتداء الوضع في اللغة لا توصف بكونها حقيقة ولا

¹ - ينظر: ابن السبكي، رفع الحاجب، 1 / 382

² - ورد في هذه المسألة عند الرازي في المحصول قولان، أحدهما: "لا يلزم" وذكره في إثبات الحقيقة اللغوية (1 / 295)، والثاني: "يلزم" وذكره في هذه المسألة (1 / 344) والظاهر أن القول باللزوم هو الراجح عنده لوروده متأخراً عن القول بالتضعيف للزوم: ينظر: [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 357 - 358، الهامش رقم: 4]، [الزركشي، البحر المحيط، 2 / 324]، [عبير بنت أحمد بن فاضل بن غانم الثقفي، المسائل الأصولية المتعلقة بمباحث الألفاظ التي اختلف فيها الرازي في المحصول والآمدي في الأحكام، ص

[79]

³ - ينظر: الزركشي، البحر المحيط، 2 / 223

⁴ - ينظر: [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 208]، [الزركشي، البحر المحيط، 2 / 223]

⁵ - الرازي، المحصول، 1 / 344 - 345

⁶ - ينظر: [ابن السبكي، رفع الحاجب، 1 / 382]، [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 360]، [ابن الحاجب، المختصر، 1 / 238]

⁷ - ينظر: الزركشي، البحر المحيط، 2 / 223

مجازاً، وإلا كانت موضوعة قبل ذلك الوضع، وهو خلاف الفرض...، وإنما تصير حقيقة ومجازاً باستعمالها بعد ذلك.

وبهذا يتبين بطلان من قال: إن كل مجاز له حقيقة ولا عكس؛ وذلك لأن غاية المجاز أن يكون مستعملاً في غير ما وضع له أولاً، وما وضع له اللفظ أولاً ليس حقيقة ولا مجازاً على ما عرف⁽¹⁾ - ينتفي استلزام المجاز الحقيقة بما يلي⁽²⁾:

- المجاز الإسنادي، كقولهم: قَامَتِ الْحَرْبُ عَلَى سَاقٍ، وَشَابَتْ لِمَهُ⁽³⁾ اللَّيْلُ أي اشتدت الحرب وأبيض الغسق، فهي من المجازات الإسنادية حقيقة، وليس كذلك؛ لأنها ليست موضوعة أولاً لمعان آخر حتى يدعى أنها نقلت عنها.

- أفعال المدح والذم، كنعم وبئس أفعال ماضية، ولا دلالة لها على الزمن الماضي، فهي مجازات لا حقائق لها.

- أسماء الأعلام والصناعات والحرف ليس لها مجازات؛ لأنها وضعت من طرف أصحابها ولم توضع من طرف أهل اللغة ولا غيرهم أولاً، ولذلك لا توصف بأنها حقيقة أو مجاز إلا بعد الاستعمال. القول الراجح:

بعد عرض أدلة الفريقين تبين لنا أن الراجح ما سار عليه أصحاب المذهب الأول، وهم القائلون باستلزام الدلالة المجازية للدلالة الحقيقية، لقوة أدلتهم وضعف أدلة الخصم؛ ذلك أن المجاز فرع الحقيقة ولكل حقيقة أصلاً⁽⁴⁾، كما أن أقوى ما استدل به أصحاب المذهب الثاني قولهم: أنه لو استلزمه لكان لفظ "الرحمان" الذي هو مجاز في الباري - سبحانه وتعالى - له حقيقة وليس له حقيقة كما ثبت أنه لم يستعمل في غيره تعالى⁽⁵⁾ وهو مبني على تأويل أسماء الله تعالى وهو مخالف لعقيدة أهل السنة والجماعة في "أسماء الله وصفاته"، فاسمه "الرحمان" يدل على ذات المسمّى وهو الله - سبحانه وتعالى - مطابقة

¹ - الأمدى، الإحكام، 1 / 54

² - ينظر: [نظام الدين، فواتح الرحموت، 1 / 174]، [الأمدى، الإحكام، 1 / 54]، [ابن الحاجب، المختصر، 1 / 238]

³ - اللَّمَّةُ: شعر الرأس المجاوز شحمة الأذن، ويجمع على: لِمَمٌ وَلِمَامٌ. ينظر: مجمع اللغة العربية، القاموس المحيط، ص 840

⁴ - ينظر: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقها على المذهب الراجح، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط 1، 2000، ص 187

⁵ - ينظر: ابن السبكي، رفع الحاجب، 1 / 384 - 385

وعلى الصفات المشتقة منه وهي الرحمة تضمنا وعلى غيرها من الصفات التي لم تشتق منه التزاما وهكذا باقي أسمائه⁽¹⁾

وحاصل القول أن ما قدمه الرازي في مبحث الحقيقة والمجاز يمثل حلقة مشرفة في جهوده الدلالية حيث استطاع من خلالها أن يقدم لنا منهجا مكتملا في بلورة مفاهيمه النظرية في تشكل أنماط إجرائية تبرز المنظومة اللغوية من خلاله ذات طاقة تعبيرية لا متناهية قادرة على التوليد. وبوضعه للمعايير التمييزية بين الحقيقة والمجاز يكون الرازي من اللغويين النوادر الذين حاولوا أن يحافظوا على سلامة النظام اللغوي؛ من أجل الكفاية الضمنية في اللغة وطاقاتها الاستيعابية لمجمل الحاجات اللغوية. ويقدر ما للمجاز من وظائف هامة في اللغة، فإن له من الفوائد أيضا ما يجعله يقترن باستحداث سمات نوعية على مستوى الكلام، لخصها الرازي في الوظيفة الجمالية الفنية التي عندها يصبح المجاز أداة بيد الإنسان في خلق البنية الفنية انطلاقا من بنية لغوية مشاعة بين أهل اللغة، ثم هناك الوظيفة الصوتية المتمثلة في النزوع نحو خفة الصوت مع البحث عن الاقتصاد في الكلام أما الوظيفة الدلالية فهي أساس ما يضطلع به المجاز وهو صِنُّ الوظيفة الإبلاغية التواصلية مع زيادة في السمة النوعية على مستوى الخطاب اللغوي.⁽²⁾

¹ - عمر سليمان الأشقر، أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة، دار النفائس، عمان، الأردن، ط 2 ، 1994 ، ص 83

84 -

² - ينظر: [الرازي، المحصول، 1 / 334 - 336]، [الرازي، نهاية الإيجاز، ص 55]، [الأصفهاني، الكاشف، 2 / 314 - 326]،

[عبد الجليل منقور، علم الدلالة، ص 216]

خاتمة

بعد هذه الجولة العلمية المتواضعة الهادئة في رياض الحصول للرازي التي اقتطفت منها أزاهير الربيع ورياحين الورد وأضاميم الزهر... وضعت القلم بعد إعياء أثلجت به صدري، حيث وقفت بحمد الله - تعالى - وتوفيقه على أهم الموضوعات اللغوية التي لها صلة بعلم الدلالة كالعلامة اللسانية ومبدأ اعتبارية الدليل اللساني والسياق وغيرها، مسجلا بعض الخواطر أو النتائج التي توصلت إليها:

إن كتاب الحصول في أصول الفقه للرازي هو حديقة العلوم التي جمعت من كل فن أحسنه وأبدعه، ففيه بحوث بديعة وجميلة تتعلق بالنحو والصرف والمنطق والجدل والدلالة وغيرها، وفي رحابه يقف الباحث على دقائق الفروق بين علماء المذاهب مما يقلل أو يضيق فجوة التعصب المذهبي فصاحبه قد نضج في علم أصول الفقه؛ مما جعل عمق تفكيره وسداد رأيه لا يقل عن تفكير الفيلسوف الحاذق والحيسوب الماهر.

ثانيا:

وصل الرازي في محصولة إلى إرساء أو وضع قواعد وأصول لنظرية علمية دلالية بينة المعالم واضحة المقاصد، تتناول اللغة في أبعادها الشمولية، فقد ساهمت آراؤه في بلورة مفاهيم دلالية لم نطلع عليها إلا في المدارس الغربية، مع أنها وردت في مظان تراثنا المعرفي كالأصولي، تحمل طابع العالمية في التنظير للسان البشري ويكفي كمثال أن نقارن حديثه عن العلامة اللسانية ومبدأ الاعتبارية بين طرفيها بما ورد عند اللسانيين الغربيين وفي مقدمتهم: دي سوسير، فما ذكره الرازي أوضح وأدق مما ذكره دي سوسير وإن كان الرجلان يتفقان في اعتبارية الدليل اللساني، وما تقدم به الرازي في تفسيره للآية الكريمة: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ بأن "التعليم" هنا هو: "القدرة على خلق اللغة والتصرف في مفرداتها وتراكيبها" أي له القدرة على توليد صيغ تعبيرية جديدة وهذا ما يعرف بـ "بالكفاءة والأداء" عند نعوم تشومسكي.

ثالثا:

تحدث الرازي في محصولة عن أصناف أو أنواع الدلالة وطرق تقسيمها، فقد قتل الموضوع بحثا إذ لم يضيف البحث الدلالي الحديث لها إضافات ذات قيمة عدا عمق التحليل لهذه الأنواع أثناء تناوله لمسائل الإرجاع والتعيين والتضمن في تحديده لدلالة المطابقة والتضمن والالتزام والعلاقات الموجودة بينها

رابعاً:

تناول الحقول الدلالية في محصولة أثناء حديثه عن العلاقات الدلالية، كالمترادف والمشارك اللفظي والعام والمطلق، فهي عبارة عن نماذج لبناء حقول دلالية تربط بينها نسب، ويشكل موضوع الحقيقة والمجاز أبرز مظاهر التطور الدلالي عند الرازي ناهيك عن تخصيص العام وتقييد المطلق، وللتمييز بين الحقيقة والمجاز أثناء الخطاب اللغوي وضع الرازي جملة من المعايير أو القواعد العامة التي تحفظ اللغة لمدة طويلة.

خامساً:

يعتبر الرازي من الأصوليين والمفسرين الأوائل الذين استغلوا أو استثمروا عناصر السياق بنوعيه في توجيه دلالات الألفاظ قبل أن يتبلور عند المحدثين بما يعرف بسياق المقال (سياق النص) وسياق المقام (سياق الحال أو الموقف) وشواهد ذلك كثيرة أبرزها القرائن المخصصة للعام في محصولة وأسباب النزول في تفسيره الكبير (مفاتيح الغيب).

سادساً:

إذا كانت الإبداعية هي نظام أو إعادة نظام عناصر الحقل الإدراكي فإن الرازي هو أحد المهندسين الذين أعادوا تصميم علم أصول الفقه في القرن السادس الهجري إنطلاقاً من عناصر الحقل الإدراكي المتمثلة في الكتب الأربعة: كتابين لعالمين من أهل السنة وهما: البرهان لإمام الحرمين الجويني والمستصفي لأبي حامد الغزالي، وكتابين لعالمين من المعتزلة وهما: العمدة للقاضي عبد الجبار وليس العهد كما قال ابن خلدون في المقدمة وشرحه المعتمد لأبي الحسين البصري.

سابعاً:

أرجو أن لا أكون مبالغاً إن قلت: إن فخر الدين الرازي قد تجاوز عصره بقرون شأنه شأن علماء السلف، كالأئمة الأربعة وغيرهم الذين عاشوا لعصرهم ولغير عصرهم ولا زلنا عالمة على علمهم؛ لأنهم تحلوا بالأمانة العلمية المتمثلة في خوف الله سبحانه وتعالى والإخلاص في العمل، فالرازي قد تجاوز عصره في ما وصل إليه من تحليل للمفاهيم الدلالية، خاصة ما تعلق بالعلاقة بين الاسم والمسمى، إذ يظهر الدليل الذي قدمه (النار والثلج) تشابهاً بينه وبين المفكرين المعاصرين في أن الموجود في الذهن هو صورة الشيء لا مادته أو حقيقته.

فهرس
الآيات
المقرآنية

رقم الصفحة	اسم السورة	رقم الآية	نص الآية
12	الأعراف	22	﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْتُ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾
12	يوسف	19	﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غَلَامٌ وَأَسْرُوهُ بِضَاعَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾
12	طه	40	﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَنْ يَكْفُلُهُ فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَا مُوسَىٰ﴾
13	طه	120	﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾
13	الفرقان	45	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظَّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾
13	القصص	12	﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلٍ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾
13	سبأ	7	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمْرِقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾
13	سبأ	14	﴿مَا دَهُمَ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾

14	الصف	10	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾
27	الرحمان	66	﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾
27	يوسف	74 75	﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ (74) قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾
،77، 29، ،82، 79، ،87، 83 264	البقرة	31	﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾
132 ، 31	مريم	83	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تُوْزُّهُمْ أَزًّا﴾
54	ص	20	﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ﴾
55	البقرة	225	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾
56	الفرقان	72	﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾
56	الصفات	47	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾
58	الذاريات	23	﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ حَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِفُونَ﴾
64	الرحمان	4 - 1	﴿الرَّحْمَنُ (1) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (2) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (3) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (4)﴾
65	الأحزاب	70	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾
67	الحجرات	11	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾

71	آل عمران	41	﴿قَالَ آيَتِكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾
71	فصلت	11	﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾
79، 78	النجم	23	﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾
79، 78	الروم	22	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَالْوَالِدَاتِ﴾
88، 81، 111،	إبراهيم	4	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾
82	البقرة	31	﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
94	آل عمران	36	﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾
96	النحل	16	﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾
104، 103	الإسراء	23	﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ﴾
103	الإسراء	23	﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾
103	البقرة	187	﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾
225، 106	المائدة	38	﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
107	البقرة	1	﴿الم﴾
111	الفرقان	32	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾
111	مريم	10	﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾
114	الشعراء	130	﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾
114	الأنبياء	16	﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾

				﴿لَاعِبِينَ﴾
114	النمل	55		﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾
116	الأعراف	- 95 96		﴿فَأَخَذْنَا هُمْ بِعَثَّةٍ وَّهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (95) وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَا هُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾
116	المائدة	54		﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾
117	البقرة	220		﴿وَلَا مَئِمَّةٌ مِّمَّنْ خَلَقْنَا مِنْكُمْ لَأُولَئِكَ هُمُ الشَّاكِرُونَ﴾
122، 122	النحل	5		﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾
121	غافر	81		﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾
121	الليل	1		﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾
122	التوبة	06		﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾
122	يس	39		﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾
126	البقرة	117		﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
126	الدخان	11		﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾
126	البقرة	83		﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾

126	البقرة	233	﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾
227، 126	البقرة	228	﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُعَوِّلْتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾
127	البقرة	233	﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾
128	البقرة	237	﴿وَأَنْ تَغْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾
138	النساء	18	﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾
138	المسد	1	﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾
138	البقرة	7	﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى

				أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴿١٣٨﴾
139 – 138	البقرة	257		﴿اللَّهُ وَيُؤَيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ﴿١٣٩﴾
225	البقرة	256		﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾
139	النساء	60		﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾
140	يوسف	23		﴿وَرَأَوْنَاهُ الَّذِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْت لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مُنَازِي إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾
140	الأنعام	1		﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾
141	الزخرف	19		﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾
141	الأعراف	189		﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾
141	الرعد	38		﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا هُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِيَّةً﴾
141	ص	5		﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾
145	البقرة	5 – 1		﴿الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ (2) لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (3) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (3) وَالَّذِينَ

			يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (4) أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿
145	البقرة	285	﴿أَمَنْ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ أَمَنْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿
146	الأحزاب	33	﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿
146	الأحزاب	34	﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿
174، 147	النساء	3	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الِيتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴿
147	النساء	127	﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴿
147	النحل	101	﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴿
148	العاديات	7	﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ ﴿
148	العاديات	6	﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴿
148	الجمعة	9	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿
148 - 149	المائدة	3-1	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي

			<p>الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ (1) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (2) حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَالْحَمُّ الْخَنْزِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِعَيْبِرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالتَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّيْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقٌ (3) ﴿﴾</p>
149	يوسف	99	﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَبْوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾
150	هود	46	﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾
150	المائدة	6	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾
150	البقرة	187	﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾
152	الأنعام	18	﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾
152	الأنعام	65	﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾
153	الأنبياء	85	﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ 84 وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُمْ مِنْ

				﴿الصَّالِحِينَ﴾
155	الحج	11		﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾
159	الحج	9		﴿ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾
167	المؤمنون	28		﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِكِ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾
171، 168	الأعراف	161		﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَعْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾
173، 172	البقرة	58		﴿فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾
171	آل عمران	43		﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي﴾
173	البقرة	196		﴿وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾
173	القيامة	9		﴿وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾
174	البقرة	196		﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾
177	الأعراف	204		﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾
177	النحل	98		﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾

				﴿الرَّجِيمِ﴾
177	الأعراف	4		﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾
178	الحج	63		﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾
178	المرسلات	41		﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ﴾
178	الروم	4-1		﴿الم (1) غَلَبَتِ الرُّومُ (2) فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (3) فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾
179	البروج	19		﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ﴾
179	الفجر	29		﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾
179	طه	71		﴿وَلَا صَلَّيْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾
179	يوسف	32		﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ﴾
179	النور	14		﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾
179	الشورى	11		﴿يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾
179	إبراهيم	9		﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾
180	هود	41		﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾
180،	التوبة	38		﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾
180	الإسراء	1		﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾
180	التوبة	108		﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾
181	الحج	30		﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾
181	آل عمران	92		﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾

181	البقرة	220	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾
256، 182	البقرة	19	﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾
182	القدر	4	﴿تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾
182	الأنبياء	77	﴿وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾
182	فاطر	40	﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾
258، 182	يوسف	82	﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾
183	آل عمران	116	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾
183	الزمر	22	﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾
184	آل عمران	51	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾
198، 184	النساء	2	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾
184	يوسف	33	﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾
184	النمل	33	﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾
185	الأنعام	12	﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾
185	إبراهيم	37	﴿فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾
185	البقرة	280	﴿فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾
187	هود	48	﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾
188	الإنسان	6	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾
188	آل عمران	75	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ﴾
188	النساء	90	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾

190	الفاتحة	5	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
191	الأنفال	2	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾
192	الكهف	110	﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾
192، 197، 198	المائدة	6	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾
193	النور	22	﴿وَلَا يَأْتِلْ أَوْلُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾
194	البقرة	226 - 227	﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (226) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾
196	النساء	43	﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾
199	النساء	85	﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾
200	الكهف	110	﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾
214	الأنفال	9	﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ﴾
214	النمل	72	﴿قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾
217	المائدة	48	﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾

219	الأنعام	109	﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾
219	التوبة	74	﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا﴾
223	النور	45	﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾
223	الأنعام	102	﴿خَالِقِ كُلِّ شَيْءٍ﴾
224	الزمر	62	﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكَيلٌ﴾
224	التغابن	3	﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾
224	هود	6	﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾
224	الأحزاب	35	﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾
224	التوبة	103	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾
224	البقرة	275	﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾
224	التوبة	84	﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾
224	الحجرات	6	﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾
225	النساء	78	﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾
225	الأعراف	37	﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾
229	الأنبياء	98	﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾
229	الأنبياء	101	﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾
229	الشمس	7	﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾
229	النساء	11	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾
231	المجادلة	3	﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾

231	البقرة	173	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾
233	النساء	92	﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾
233	الأنعام	145	﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾
236	نوح	14	﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾
249	البقرة	143	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾
251	الأعراف	138	﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ﴾
254	إبراهيم	1	﴿الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾
255	النساء	2	﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾
255	يوسف	36	﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾
255	غافر	13	﴿وَيُنزِلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾
255	الدخان	29	﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾
255	الكهف	77	﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾

فهرس

الأحاديش

النبوية

الصفحة	التخریج	الحديث
56	أبو داود، سنن أبي داود، 1 / 276	قال - ﷺ - : (مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَهْ فَقَدْ لَعَنَا)
103	ابن ماجه، سنن ابن ماجه، (2045)	قال - ﷺ - : (رُفِعَ عَنِّ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ)
127	البخاري، صحيح البخاري، (6120)	قال - ﷺ - : (إِذْ لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ)
152	[البخاري، صحيح البخاري، (878)]، [مسلم، صحيح مسلم، (588)]	قال - ﷺ - : (لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ)
152	التفسير الكبير للرازي، 72 / 2	قال - ﷺ - : (مَا بَقِيَ أُمَّتِي إِنْ عَمِلُوا بِذَلِكَ)
163	جار الله الصعدي، النوافح العطرة، (460)	قال - ﷺ - : (لَا تُجَارِ أَخَاكَ، وَلَا تُشَارِهِ، وَلَا تُمَارِهِ)
171	النسائي، سنن النسائي، (266)	قال - ﷺ - : (ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ)
171	مسلم، صحيح مسلم، (870)	قال - ﷺ - : (بِمَنْ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ قُلْ: وَمَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى)
190	البخاري، صحيح البخاري، (2257)	قال - ﷺ - : (قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُفْسَمْ)
192	مسلم، صحيح مسلم، (1596)	قال - ﷺ - : (إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيقَةِ)
197	أبو داود، سنن أبي داود، (332)	قال - ﷺ - : (التراب طهور المسلم ولو لم يجد الماء عشر حجج)

197	مسلم، صحيح مسلم، (522)	قال - ﷺ -: (وجعلت لي الأرض مسجدا وترابها طهورا)
199	البخاري، صحيح البخاري، (2257)	حديث أنس - ﷺ -: قال: (أمر بلال أن يَشْفَعَ الأَذَانَ وَأَنْ يُوْتَرَ الإِقَامَةَ)
200	البخاري، صحيح البخاري، (2213)	قال - ﷺ -: (إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِي مَا لَمْ يُقْسَمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلا شُفْعَةَ)
224	البخاري، صحيح البخاري، (2554)	قال - ﷺ -: (كل راع مسؤول عن رعيته)
224	أبو داود، سنن أبي داود، (83)	قال - ﷺ -: في البحر: (هو الطهور ماؤه الحل ميتته)
229	ابن كثير، البداية والنهاية، 204 / 4	قال - ﷺ -: (نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ)
231 ، 233	البيهقي، السنن الكبرى، 125 / 7	قال - ﷺ -: (لا نِكَاحَ إِلاَّ بِوَلِيٍّ وَشَاهِدِي عَدْلٍ)
246	البخاري، صحيح البخاري، (2136)	قال - ﷺ -: (من ابتاعَ طَعَامًا فَلا يَبِعُهُ حَتَّى يُفِضَـهُ)
253	البخاري، صحيح البخاري، (2908)	قال - ﷺ -: في الفرس: (هُوَ بَحْرٌ)

فهرس

الشواهد

الشعرية

الصفحة	القائل	الشاهد الشعري
15	أبو عبيد	إني أمرؤ بالطرق ذو دلالا شذوا المطي على دليل دائب *** من أهل كاظمة بسيف الأجر
15	عوف بن عطية بن الخرع	مالك يا أحمق لا تندل؟ *** وكيف يندل امرؤ عثول
16	المتنبيء	تلفت نحو الحي حتى وجدني *** وجعت من الإصغاء لينا وأخدعا
34	الصمة	وإني وإن بلغتني شرف الغنى *** وأعتقت من ريق المطامع أهدعي
34	البحثري	يادهر قوم من أهدعيك فقد *** أضججت هذا الأنام من خروك
35	أبي تمام	قوارب الماء لعواها مبينة *** في جبة الماء راعها الفرع
55	الراعي	ويهلك وسطها المرئي لعوا *** كما أليت في الدية الحوا
55	ذو الرمة	ورب أسراب حجاج كظم *** عن اللغو ورفث التكلم
56	العجاج	وما أذري، وسوف إخال أذري *** أقوم آل حصن أم نساء
67	زهير بن أبي سلمة:	قالوا كلامك هنذا وهي مضعية *** يشفيك؟ قلت: صحيح ذاك لو كانا
71	غير منسوب	لا يعجبناك من حطيب حطبة *** حتى يكون مع الكلام أصيلا إن الكلام لفي الفؤاد وإنما *** جعل اللسان على الفؤاد دليلا
71	نصيب	فعاوجوا فأتنوا بالذي أنت أهله *** ولو سكتوا أثنت عليك الحقايب
71	حسان بن ثابت	يغشون حتى لا تهر كلابهم *** لا يسألون عن السواد المقبل
125 ، 163	ابن مالك	بالجر، والتنوين، والتدا، وأل *** ومسند للإسم ميره حصل
159	ليبيد	رجلا كأن نجاج توضح فوقها *** وظباء وجرة عطقا أرأمتها
159	أبي التشناس	إذا المرء لم يسرخ سواما ولم يرخ *** سواما ولم تعطف عليه أقاربه فللموت خير للفتى من فعوده *** فقيرا ومن مولى تدب عقاربه

	التَّهْشَلِيّ	
159	بَشَامَةَ بْنِ حَزْنِ التَّهْشَلِيّ	لَوْ كَانَ فِي الْأَلْفِ مِنَّا وَاحِدٌ فَدَعَوْا *** مَن عَاطِفٌ خَاهُمْ يَعْنُونَا
162	ابن مالك	تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ: عَطْفُ النَّسْقِ *** كَ (أَحْصُصُ بَوْدٍ وَتَنَاءٍ مَن صَدَقُ) فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِ (وَإِوٍ، ثُمَّ، فَأَ *** حَتَّى، أَم، أَوْ)، كَ (فِيكَ صِدْقُ وَوَفَا) وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسَبُ (بَل، وَلَا *** لَكِن)، كَ (لَمْ يَبْدُ لَكِنُ طَلَا)
164	ابن مالك	وَالِاسْمُ قَدْ حُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا *** قَدْ حُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
165	الْمَازِنِيّ	لَا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ *** يَوْمَ الْوَعَى مُتَّحَوِّفًا لِحِمَامِ فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً *** مِّنْ "عَنْ" يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
166 ، 230	لبيد	أَلَا كُلُّ شَيْءٍ "مَا حَلَا" اللَّهُ بَاطِلٌ *** وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ
166	النابعة	وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ *** وَمَا "أَحَاشِي" مِّنَ الْأَقْوَامِ مَن أَحَدٍ
166	أَبِي النَّجْمِ العَجَلِيّ	بَانتَ تَنُوشُ الْحَوْضِ نُوشًا مِّنْ "عَلَا" *** نُوشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَارَ الْقَلَا
172	سُجَيْمِ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ	عُمَيْرَةٌ وَدِعْ إِنْ بَجَّهَزْتَ عَادِيَا *** كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا.
174	عبد بن الطيب	وَالْمَرْءُ سَاعٍ لِأَمْرِ لَيْسَ يُدْرِكُهُ *** وَالْعَيْشُ شُحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلٌ
179	امرئ القيس	وَهَلْ يَعْمَنُ مَن كَانَ أَحَدَتْ عَهْدِهِ *** ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ؟

182	عدي بن زيد	عَسَى سَائِلٌ، ذُو حَاجَةٍ، إِنْ مَنَعْتَهُ *** مِّنَ الْيَوْمِ، سُؤْلًا، أَنْ يُسَّرَ فِي عَدٍ
185	المراي	أَتَتْنَا "مِنْ" لِنَبِينِ، وَبَعْضٍ *** وَتَقْلِيلِ، وَبَدءٍ، وَأَنْتَهَاءٍ وَإِبْدَالِ، وَزَائِدَةً، وَفَصْلٍ *** وَمَعْنَى "عَنْ"، وَ"فِي"، وَ"عَلَى"، وَبَاءٍ
185	ابن أحمرا	تَقُولُ، وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ، فَوْقَهَا *** يُسْقَى، فَلَا يَزُورُ إِلَيَّ، ابْنُ أَحْمَرَ؟
185	أبي كبير الهذلي	أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ، وَذِكْرُهُ *** أَشْهَى "إِلَى" مِّنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ
187	المراي	بِالْبَاءِ أَلْصِقُ، وَاسْتَعْنُ، أَوْ عَدَّ، أَوْ *** أَفْسِمَ، أَوْ بَعْضَ، أَوْ فَزِدَ، أَوْ عَلَّلِ وَأَتَتْ بِمَعْنَى مَعٍ، أَوْ فِي، وَعَلَى، وَعَنْ *** وَبِهَا فَعَوَّضَ، إِنْ تَشَاءَ، أَوْ أَبْدِلِ
190	الأعشى ميمون	وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى *** وَإِنَّمَا الْعِرْزَةُ لِلْكَائِرِ
191	الفرزدق	أَنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا *** يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
193	كثير عزة	قَلِيلُ الْأَلْيَا حَافِظٌ لِيَمِينِهِ *** فَإِنْ سَبَقَتْ مِنْهُ الْأَلْيَةُ بَرَّتْ
196	المتقرب العبدى	وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ وَجْهًا *** أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي أَلْخَيْرَ الَّذِي أَبْتَغِيهِ *** أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي!؟
220	ابن الأعرابي	وَلَا يَسْتَوِي الْمَرَّانُ: هَذَا ابْنُ حُرَّةٍ *** وَهَذَا ابْنُ أُخْرَى، ظَهَرَهَا "مُتَشَرِّكٌ"
227	شمر بن الحارث الضبي	أَتُوا نَارِي، فُقُلْتُ: مَنْوَنَ أَنْتُمْ *** فَقَالُوا: الْجِنَّ، قُلْتُ: عَمُوا ظَلَامًا
230	ثعلب	أَطْلُقُ يَدَيْكَ تَنْفَعَاكَ يَا رَجُلَ *** بِالرَّيْثِ مَا أَرُوَيْتَهَا لَا بِالْفِعْلِ
240	الخليل بن أحمد	يَا وَيْحَ قَلْبِي مِنْ دَوَاعِي الْهُوَى *** إِذَا رَحَلَ الْجُرَّانُ عِنْدَ الْعُرُوبِ أَتَبَعْتُهُمْ طَرْفِي وَقَدْ أَرْمَعُوا *** وَدَمَعُ عَيْنِي كَفَيْضِ الْعُرُوبِ

	الفراهدى	بَانُوا وَفِيهِمْ طِفْلَةٌ حُرَّةٌ *** تَفْتَرُ عَنْ مِثْلِ أَفَاحِي الْعُرُوبِ
245	عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ	لَقَدْ عَلِمْتُ عَلِيًّا هَوَازِنَ أَنِّي *** أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةً جَعْفَرٍ

قائمة المصادر

والمراجع

<p>. المصحف الشريف، برواية حفص عن عاصم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2016</p>
<p>1. إبراهيم الشمسان: . حروف الجر دلالاتها وعلاقتها، جامعة الملك سعود، مطابع الطيار للأوفست</p>
<p>2. إبراهيم أنيس: . من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط 4 ، 2010 . الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، مصر، د ط، د ت . في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط 3 ، 2003 . دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط 3 ، 1976</p>
<p>3. أحمد الخوص: . قصة الإعراب - الصرف -، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية - وحدة الرعاية -، الجزائر، 1992</p>
<p>4. أحمد أمين: . النقد الأدبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر</p>
<p>5. أحمد بن عبد الله الباتلي: . المعاجم اللغوية و طرق تبويبها، دار الراية للنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1992</p>
<p>6. أحمد بن مصطفى المشهور بطاش كبرى زاده: . مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1985</p>
<p>7. أحمد شفيق الخطيب: . قراءات في علم اللغة، دار النشر للجامعات، مصر، ط 1 ، 2006</p>
<p>8. أحمد عبد الرحمان حماد: . العلاقة بين اللغة والفكر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط ، 1985</p>

9. أحمد عزوز:
. أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2002
10. أحمد مُجَّد قدورة:
. مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1999
11. أحمد مختار عمر:
. علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 5 ، 1998 ، ص 18 . . البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د ط ، 1972
12. أحمد مومن:
. اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 4 ، 2008
13. ابن أحمَر (أبو الخطاب عمرو بن أحمَر الباهلي):
. شعر عمرو بن أحمَر الباهلي، جمع وتحقيق: حسين عَطْوَان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ص 84
14. الأزهري (أبو منصور مُجَّد بن أحمد الأزهري، ت 370 هـ):
. تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2001
15. الإسنوي (جمال الدين عبد الرحيم الآسنوي، ت 772 هـ):
. نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د ط، 1443 . الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق: مُجَّد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1 ، 1985
16. الأصفهاني (أبو عبد الله مُجَّد بن محمود بن عباد العجلي، ت 653 هـ):
. الكاشف عن المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي مُجَّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1998
17. الأصمعي (عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك بن علي بن أصمَع، ت 216 هـ):

<p>الأصمعيات، تحقيق وشرح: أحمد مُجَّد شاکر - عبد السلام مُجَّد هارون، بيروت، لبنان، ط 5</p>
<p>18. الأعشى (ميمون بن قيس بن جندل بن شرحبيل، ت 629 م): - ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق وتعليق: مُجَّد حسين، مكتبة الآداب، الجماميز بالقاهرة، مصر</p>
<p>19. الأمدى (علي بن مُجَّد، ت 631 هـ): - الإحكام في أصول الأحكام، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي، دار الصُّمَيْعِي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2003</p>
<p>20. امرؤ القيس (جندح بن حجر بن الحارث الكندي، ت 540 م): - ديوان امرئ القيس، تحقيق: مُجَّد أبو الفضل، مصر، دار المعارف، 2014</p>
<p>21. إميل بديع يعقوب: - فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 1، 1982</p>
<p>22. أُتُوْجِسْبَرْسَنُ: - اللغة بين الفرد والمجتمع، ترجمة وتعليق: عبد الرحمان مُجَّد أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د ط، 1954</p>
<p>23. الباجي (أبو سليمان بن خلف الباجي، ت 474 هـ): - إحكام الفصول في أحكام الأصول، تحقيق: عبد الله مُجَّد الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1989</p>
<p>24. ابن بدران (عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن بدران، ت 1346 هـ): - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، تصحيح وتقديم وتعليق: عبد الله بن محسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1981</p>
<p>25. برجشتراسر: - التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح بشارع حسن الأكبر، القاهرة، مصر، 1929</p>

<p>26. البهوتي (منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، ت 1051 هـ): . كَشَّافُ الْقِنَاعِ فِي مِثْنِ الْإِقْنَاعِ، تحقيق: إبراهيم أحمد عبد الحميد، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003</p>
<p>27. التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي المشهور بالخطيب، ت 502 هـ): . شرح ديوان الحماسة، عالم الكتب، بيروت، لبنان</p>
<p>28. تمام حسان: . البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1 ، 1993 . اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ط 1 ، 1994 . مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، د ط ، 1990</p>
<p>29. تودوروف، شاف، ستروسن، دوميت، فريجة، بيث، دافدسون: . المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ترجمة وتعليق: عبد القادر فني، أفريقيا الشرق: الدار البيضاء، المغرب - بيروت، لبنان، ط 2 ، 2000</p>
<p>30. ابن تيمية (تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، ت :728) . مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمان بن مُجَدِّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصاحف، المدينة النبوية، د ط، 1995</p>
<p>31. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ت 255 هـ): . الحيوان، تحقيق: عبد السلام مُجَدِّد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط 2 ، 1965</p>
<p>32. الجرجاني (أبو بكر عبد الرحمان بن مُجَدِّد، ت 471 هـ): . دلائل الإعجاز، تحقيق: مُجَدِّد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1 ، 2007 . الجمل، تحقيق: علي حيدر، دار العلم، دمشق، سوريا، ط 1 ، 1972</p>
<p>33. الجرجاني (علي بن مُجَدِّد بن علي، ت 816 هـ): . التعريفات، تحقيق: إبراهيم الآبياري، دار الريان للتراث، مدينة السادس أكتوبر، مصر، ط 4 ، 1403 هـ</p>

34.	ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني، ت 392 هـ): الخصائص، تحقيق: مُجَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، ط 2 ، 1952 سُرُّ صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ، تحقيق: حَسَنُ هُنْدَاوِي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا - بيروت، لبنان، ط 2 ، 1993
35.	جوزيف فندريس: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومُجَّد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، د ط ، 1950
36.	الجويني (عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، ت 478 هـ): البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الديب، الناشر دولة قطر، ط 1 ، 1399
37.	حاتم صالح الضامن: علم اللغة، مطبعة التعليم العالي، الموصل، العراق، ط 1 ، 1989
38.	ابن الحاجب (عثمان بن عمر بن أبي بكر، ت 646 هـ): مختصر السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، تحقيق: نذير حمادو، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2006
39.	حازم علي كمال الدين: علم الدلالة المقارن، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 1 ، 2007
40.	ابن حزم (أبو مُجَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ت 456 هـ): الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد مُجَّد شاكر، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان
41.	حسام البهنساوي: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، د ط ، 1994

42.	حسن ظاذا
. اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة، دار القلم، دمشق، سوريا - الدار الشامية، بيروت، لبنان، ط 2 ، 1990	
. كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1971	
43.	أبو الحسين (مُجَّد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، ت 436 هـ):
. كتاب المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: مُجَّد حميد الله، دمشق، سوريا، 1964	
44.	الحموي (شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله ، ت 626 هـ):
. معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت	
45.	ابن خالويه (الحسين بن أحمد خالويه بن حمدان الهمداني، ت 370 هـ):
. أسماء الأسماء، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، عدد الصفحات: 40 صفحة	
. أسماء الريح، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مكتبة لسان العرب، المنصورة، مصر، عدد الصفحات: 26 صفحة	
46.	الخطيب الشريبي (مُجَّد بن مُجَّد الخطيب الشريبي، ت 977 هـ):
. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق: علي مُجَّد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000	
47.	ابن خلدون (عبد الرحمان بن خلدون، ت 808 هـ):
. مقدمة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2003	
48.	ابن خلكان (أحمد بن مُجَّد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، ت 681 هـ):
. وَفِيَّاتُ الْأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ أَوْلِيَاءِ الزَّمَانِ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1994	
49.	خليل إبراهيم العطية:
. في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ، بغداد، العراق، د ط ، 1983	

50.	خليل عمارة:
. في نحو اللغة وتراكيبها، دار عالم المعرفة، جدة المملكة العربية السعودية، ط 1 ، 1984	
51.	الدسوقي (مُجَّد بن مُجَّد عرفة المصري، ت 1230 هـ):
. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، مصر، 1386	
52.	ابن دقيق العيد (مُجَّد بن علي القشري، ت 702 هـ):
. إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام، تحقيق: مُجَّد منير عبده آغا الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2014	
53.	الذهبي (الإمام شمس الدين مُجَّد بن أحمد بن عثمان، ت 748 هـ):
. سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1984	
54.	الرازي (مُجَّد بن عمر بن الحسين الرازي، ت 606 هـ):
. المحصول في أصول الفقه، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ط 3 ، 1997	
. التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1981	
. لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، المطبعة الشرفية، مصر، ط 1 ، 1323	
. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2004	
. الفراسة دليلك إلى معرفة أخلاق الناس وطبائعهم وكأنهم كتاب مفتوح، تحقيق: مصطفى عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة، مصر، د ط ، 1987	
. المعالم، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - علي مُجَّد معوض، دار المعرفة، القاهرة، مصر، د ط ، 1994	
55.	الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن مُجَّد، ت 502 هـ):
. المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مُحَمَّد سَيِّد كَيْلَانِي، دار المعرفة، بيروت، لبنان	
56.	ابن رشد (مُجَّد بن أحمد بن مُجَّد بن أحمد بن رشد، ت 595 هـ):
. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1999	

57.	الرضي (مُجَدُّ بن الحسن الإستراباذي، ت 686 هـ): شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن مُجَدُّ بن إبراهيم الحفظي ويحي بشير مصطفى، جامعة الإمام مُجَدُّ بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1 1966 ،
58.	الرُّمَّانِي (أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، ت 384 هـ): معاني الحُرُوف، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشا حَسُونَةَ الدِّمَشْقِي، بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، د ط ، د ت الألفاظ المترادفة، اعتنى بشرحه والتزم بطبعه مُجَدُّ محمود الرافي بعد أن صححه وضبط ألفاظه مُجَدُّ محمود الشنقيطي، مطبعة الموسوعات، مصر، 1321 هـ، عدد الصفحات 48 صفحة
59.	رمضان عبد التواب فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1999
60.	روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 2 ، 2007
61.	الزبيدي (مُجَدُّ بن مُجَدُّ، ت 1205 هـ): تاج العروس في جواهر القاموس، تحقيق: ضاحي عبد الباقي، مؤسسة الكويت للتقدم، الكويت، د ط، د ت
62.	الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ت 311 هـ): معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1 1998 ،
63.	الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق، ت 337 هـ): الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط 3 ، 1979

<p>64. الزركشي (مُجَّد بن بهادر الزركشي، ت 794 هـ): . البحر المحيط، راجعه: عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة للطباعة، الكويت، ط 2 ، 1992 . تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، تحقيق: أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2000</p>
<p>65. الزمخشري (محمود بن عمر الزمخشري، ت 538 هـ): . أساس البلاغة، تحقيق مُجَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1998 ، . المفصل، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر، عمان، الأردن، ط 1 ، 2004 . الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تعليق: خليل مأمون شَيْحَا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2 ، 2009</p>
<p>66. ابن الزملاكاني (كمال الدين أبو المعالي مُجَّد بن علي الأنصاري، ت 727 هـ): . البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق: خديجة عبد الرزاق الحديثي، ديوان الأوقاف مطبعة العاني، العراق، 1974</p>
<p>67. سامي علي النشار: . مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار الفكر العربي، مصر، ط 1 ، 1947</p>
<p>68. ابن السبكي (عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت 771 هـ): . رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق: علي محمَّد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1999</p>
<p>69. ابن السبكي (علي بن عبد الكافي، ت 756 هـ): . الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1984</p>
<p>70. سُجِيم (أبو عبد الله سحيم عبد بني الحسحاس، ت 40 هـ): . ديوان سُجِيم، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط 1 ، 1950</p>

71. ابن السَّرَّاج (أبو بكر مُحَمَّد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت 316 هـ): الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3 ، 1996
72. سعاد عبد الكريم الوائلي: طرائق تدريس الأدب والبلاغة والتعبير، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله - غزة - ، فلسطين، ط 1 ، 2004
73. سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سوريا، 1957
74. السمعاني (عبد الكريم مُحَمَّد بن منصور التميمي المروزي أبو سعيد، ت 562 هـ): كتاب الأنساب، تحقيق: عبد الرحمان بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط 1 ، 1962
75. السَّهَّالُوي (عبد العلي مُحَمَّد بن نظام الدين السهالوي الأنصاري، ت 1225 هـ): فواتح الرَّحْمُوت بِشَرْحِ مُسَلِّمِ الثَّبُوتِ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2002
76. السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي، ت 58 هـ): نتائج الفكر، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود - علي مُحَمَّد مَعَوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1992
77. سيويه (عمر بن عثمان بن قنبر، ت 180 هـ): الكتاب، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3 ، 1988
78. السيد أحمد عبد الغفار: التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط ، 1996

79.	ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت 458 هـ): المخصص، المطبعة الكبرى 3 - 3 - الأُميرية، بولاق، مصر، ط 1، 1317 هـ
80.	ابن سينا (الحسين بن عبد الله بن الحسن، ت 428 هـ): العبرة من (الشفاء)، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، مصر، 1970 الشفاء (المنطق)، تحقيق الأساتذة: الأب فنواقي - محمود الخضيرى - فؤاد الإهواني، مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي، إيران، ط 2، 2012
81.	السيوطي (عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، ت 911 هـ): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تعليق: مُجَّد أحمد جاد المولى، ومُجَّد أبو الفضل إبراهيم، وعلي مُجَّد البخاري، دار التراث، القاهرة، مصر، ط 3، 2008 جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1998 الأشباه والنظائر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، د ت
82.	الشاشي (أحمد بن مُجَّد بن إسحاق الشاشي نظام الدين الحنفي، ت 344 هـ): أصول الشاشي، تحقيق وتعليق: مُجَّد أكرم الندوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 2000
83.	الشافعي (مُجَّد بن إدريس الشافعي، ت 204 هـ): الرسالة، تحقيق: أحمد مُجَّد شاكر، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1938
84.	الشرنبلالي (حسن بن عمّار بن علي الشرنبلالي الحنفي، ت 1069 هـ): مراقي الفلاح بإمداد الفتاح، تعليق: أبو عبد الرحمان صلاح بن مُجَّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 2004
85.	الشنقيطي (مُجَّد الأمين بن مُجَّد الشنقيطي، ت 1393 هـ): أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 1995

86.	شهر زاد يونس:
. محاضرات في الحقول الدلالية والتطور الدلالي، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة-، السنة الجامعية: 2015 - 2016	
87.	الشوكاني (مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله بن الحسن الشوكاني، ت 1250 هـ):
. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق وتعليق: أبي حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1 ، 2000	
88.	الصادق عبد الرحمان الغرياني:
. الفقه المالكي وأدلتها، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، 2006	
89.	الصاوي (أحمد بن مُحَمَّد الصاوي المالكي الخلوئي، ت 1241 هـ):
. بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، مكتبة البابي الحلبي، مصر، 1953	
90.	صبحي الصالح:
. دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 3 ، 2009	
91.	صلاح فضل:
. أساليب الشعرية المعاصرة، دار الآداب، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1995	
92.	الطاهر بومزبر:
. التواصل اللساني والشعرية مقارنة تحليلية لنظرية رومان جاكسون، الدار العربية للعلوم - ناشرون - ، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2007	
93.	الطيب دبة:
. مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، الأغواط، الجزائر، 2001	
94.	ابن عابدين (مُحَمَّد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي الحنفي، ت 1252 هـ):
. رد المختار على الدرِّ المختار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 2 ، 1992	

95.	ابن عاشور (فُحَّد الطاهر بن فُحَّد بن عاشور، ت 1393 هـ): التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط 1، 1984
96.	عبد الحميد العلمي: منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، د ط ، 2001
97.	عبد الحميد مصطفى السيد: دراسات في اللسانيات واللغة العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1 ، 2004
98.	عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2012
99.	عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ط 1 ، 1957
100.	عبد الرحمان بن ناصر السعدي: تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمان بن مُعَلَّا اللويحيق، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2003
101.	عبد الرحمان حسن حَبَنَّك: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، سوريا - الدار الشامية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1996
102.	عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط 2 ، 1986 اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر - تونس - المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، ط 1 ، 1986
103.	عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 5 ، 2001

104.	عبد الصبور شاهين:
	. المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط ، 1980
105.	عبد العظيم إبراهيم مُحمَّد المطعني:
	. خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط 1 ، 1992
106.	عبد القادر الفاسي الفهري:
	. اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 3 ، 1993
107.	عبد الكريم بن علي بن مُحمَّد النملة:
	. الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقها على المذهب الراجح، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط 1 ، 2000
108.	عبد الكريم مُحمَّد حسن جبل:
	. في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، دار المعرفة الجامعية، طنطا ، مصر، 1997
109.	عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان:
	. الفكر الأصولي دراسة تحليلية نقدية، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط 1 ، 1983
110.	عبد الوهاب خلاف:
	. علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة الإسلامية، القاهرة، مصر، ط 6 ، 1956
111.	عبد الوهاب عبد السلام طويلة:
	. أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، دار السلام، ط 2 ، 2000
112.	عبد الراجحي:
	. فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، لبنان، د ط ، 1972
	. التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1 ، 2000
113.	ابن عثيمين:
	. دروس البلاغة - شرح ابن عثيمين - ، مكتبة أهل الأثر، الكويت، ط 1 ، 2004

<p>114. ابن العربي (القاضي مُجَدُّ بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، ت 543 هـ): . أحكام القرآن، تعليق: مُجَدُّ عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2003 ، 3</p>
<p>115. العز بن عبد السلام (عبد العزيز بن عبد السلام، ت 660 هـ): . الإمام في بيان أدلة الأحكام، تحقيق رضوان مختار بن عربية، دار البشائر، بيروت، ط 1 1987 ،</p>
<p>116. ابن عصفور (علي بن مؤمن بن مُجَدُّ بن علي بن عصفور، ت 669 هـ): . مُثَلُّ الْمُقَرَّبِ، تحقيق صلاح سعد مُجَدُّ المليطي، دار الأفاق العربية، القاهرة، مصر، ط 2006 ، 1</p>
<p>117. ابن العطار (حسن بن مُجَدُّ بن العطار، ت 1250 هـ): . حاشية العطار على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط ، د ت</p>
<p>118. ابن عطية (مُجَدُّ بن عبد الحق بن عطية، ت 541 هـ): . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي مُجَدُّ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1422 هـ</p>
<p>119. ابن عقيل (عبد الله بن عقيل الهمداني المصري، ت 769 هـ): . شرح ابن عقيل ومعه كتاب: منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، دار التراث، القاهرة، مصر، ط 20 ، 1980</p>
<p>120. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي، ت 616 هـ): . التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي مُجَدُّ البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، 1976</p>
<p>121. علي حسب الله: . أصول التشريع الإسلامي، دار المعارف، مصر، ط 5 ، 1976</p>
<p>122. علي عبد الواحد وافي: . اللغة والمجتمع، دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي وشركاه، مصر، ط 2 ، 1951</p>

<p>123. عمر سليمان الأشقر: . أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة، دار النفائس، عمان، الأردن، ط 2 ، 1994</p>
<p>124. الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ت 505 هـ): . المستصفى من علم الأصول، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1 ، 1995 . شفاء الغليل، تحقيق محمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، ط 1 ، 1971 . المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق: أبو عبد الله محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، سوريا، د ط ، 1970</p>
<p>125. الفارابي (أبو نصر محمد بن محمد الفارابي، ت 339 هـ): . إحصاء العلوم، تعليق: محمد أمين، مكتبة الخانجي، مصر، 1931 . المنطق (العبارة)، تحقيق: محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، مصر، د ط ، 1976</p>
<p>126. ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ت 395 هـ): . الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطَّبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط 1 ، 1993 . معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، د ط ، 1979</p>
<p>127. فاضل صالح السامرائي: . معاني الأبنية العربية، دار عمار، عمان، الأردن، ط 2 ، 2007 . الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط 2 ، 2007</p>
<p>128. الفاكهي (عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، ت 972 هـ): . شرح الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، جامعة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، د ط ، 1988</p>
<p>129. فايز الداية: . علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان - دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 2 ، 1996</p>

130. الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، ت 207 هـ): معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط 1، 1983
131. الفرزدق (أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التيمي، ت 110 هـ): ديوان الفرزدق، شرح وضبط وتقديم: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1987
132. فضل حسن: البلاغة فنونها وأفنانها، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط 4، 1997
133. فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والنحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان
134. فولفجانج هاينه وديتر فيفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1999
135. الفيروز آبادي (محمد الدين محمد بن يعقوب، ت 817 هـ): القاموس المحيط، دار الغد الجديد، القاهرة، مصر، ط 1، 2014
136. ابن قدامة (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمود بن قدامة، ت 630 هـ): المغني ويليهِ الشرح الكبير، تصحيح: السيد محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر، ط 1، 1348 هـ روضة الناظر وجنة المناظر، تعليق: محمد مرابي، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا - بيروت، لبنان، ط 1، 2009
137. القرافي (أحمد بن إدريس بن عبد الرحمان الصنهاجي المصري، ت 684 هـ): نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض،

مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1 ، 1995
138. القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد، ت 671 هـ): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن محسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2006
139. قطرب (أبو علي محمد بن المستنير البصري المشهور بقطرب، ت 206 هـ): كتاب الأضداد، تحقيق وتقديم: حنا حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1 ، 1984
140. القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله، ت 821 هـ): نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط 2 ، 1980
141. ابن القيم (محمد بن أبي بكر بن القيم، ت 751 هـ): إعلام الموقعين عن رب العالمين، رتبته وضبطه محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1996 بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية
142. ابن كثير (عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، ت 774 هـ): تفسير ابن كثير، دار نور الكتاب، الجزائر، ط 1 ، 2007 طبقات الشافعية، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2004 البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط 7 ، 1988
143. كثير عزة (أبو صخر بن عبد الرحمان بن الأسود الخزاعي، ت 15 هـ): ديوان كثير عزة، جمع وشرح: إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان

<p>144. الكَسَانِي (علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكساني الحنفي، ت 587 هـ): . بدائع الصَّنَائِع فِي تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ، تحقيق: علي مُجَدِّ معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2 ، 2002</p>
<p>145. لبيد (ليبد بن ربيعة بن مالك العامري، ت 661 م): . معلقة لبيد بن ربيعة، شرحها ووضع حواشيتها: مُجَدِّ علي الحسن، دار الكتب الوطنية، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة (المجمع الثقافي)، ط 1 ، 2012 . ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت، لبنان</p>
<p>146. ابن مالك (أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ت 672 هـ): . أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ فِي النُّحُوِّ وَالصَّرْفِ الْمَسْمُومَةُ بِالْخُلَاصَةِ فِي النُّحُوِّ، تحقيق: سلمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ط ، 1428 هـ . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: مُجَدِّ كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1967</p>
<p>147. المبرد (مُجَدِّ بن يزيد، ت 285 هـ): . المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، د ط ، 1994</p>
<p>148. الْمُتَّقِبُ الْعَبْدِيُّ (عائض بن محسن بن ثعلبة بن وائله القيسي، ت 587 م): . ديوان شعر المثقب العبدي، تحقيق وشرح وتعليق: حسن كامل الصَّيْرِي، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، مصر، 1981</p>
<p>149. مجمع اللغة العربية: . المعجم العربي الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط 4 ، 2004</p>
<p>150. محسن بوعزيزي: . السيميولوجيا الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2010</p>

151. مُجَدِّ إبراهيم عبادة:	. الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 2 ، 2001
152. مُجَدِّ أديب صالح:	. تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق، ط 4 ، 1993
153. مُجَدِّ أسعد النادري:	. فقه اللغة مناهله ومسائله، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2009
154. مُجَدِّ الأنطاكي:	. دراسات في فقه اللغة، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1969
155. مُجَدِّ الخضري:	. أصول الفقه، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط 6 ، 1969
156. مُجَدِّ الصويركي:	. التعبير الكتابي "التحريري"، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، المملكة الهاشمية الأردنية، الأردن ط 1 ، 2014
157. مُجَدِّ المبارك:	. فقه اللغة - دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية -، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1960
158. مُجَدِّ المَدِينِي بُوَسَاف:	. المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، حكومة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط 2 ، 2002
159. مُجَدِّ حماسة عبد اللطيف:	. النحو والدلالة، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط 1 ، 2000 . العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، دار غريب للنشر والتوزيع والإعلام، القاهرة، مصر، ط 1 ، 2000

160. مُجَدَّ خان:	. أصول النحو العربي منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، مطبعة جامعة مُجَدَّ خيضر، بسكرة، الجزائر، ط 1، 2012
161. مُجَدَّ رشيد رضا:	. تفسير المنار، دار المنار، مصر، ط 3، 1367 هـ
162. مُجَدَّ صالح الزركان:	. فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 1963
163. مُجَدَّ مُجَدَّ يونس:	. وصف اللغة العربية دلاليا، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، 1993
164. محمود أبو الوفا:	. ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، مصر، د ط ، د ت
165. محمود السعران:	. علم اللغة مُقَدِّمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د ط، د ت
166. محمود حجازي:	. اللغة العربية عبر القرون، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، د ط ، 1978
167. محمود فهمي حجازي:	. مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د ط ، د ت
168. محمود فهمي زيدان:	. في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط ، 1985
169. المرادي (الحسن بن قاسم المرادي، ت 749 هـ):	. الجَيِّ الدَّائِي فِي حُرُوفِ الْمُعَايِنِ، تحقيق: فخر الدين قَبَاوَة و مُجَدَّ نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1992

<p>170. مشرف بن أحمد الزهراني: . أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2009</p>
<p>171. مصطفى الحنّ: . أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2009</p>
<p>172. مصطفى الغلابي: . جامع الدروس العربية، راجعه وحققه عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية للطباعة، بيروت، لبنان، ط 2 ، 1993</p>
<p>173. مصطفى بدر زيد: . البلاغة التطبيقية لطلاب المعاهد الدينية، المطبعة الرحمانية، مصر، ط 1 ، 1926</p>
<p>174. مصطفى حميدة: . أساليب العطف في القرآن الكريم، مكتبة لبنان ناشرون - الشركة المصرية العالمية لونجمان، بيروت، لبنان، ط 1 ، 1999</p>
<p>175. الْمُفَضَّلُ الصَّبِيُّ (المفضل بن مُجَّد بن يعلى بن عامر، ت 178 هـ): . المفضليات، تحقيق: أحمد مُجَّد شاكر - عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 6 ، القصيدة رقم : 26 " عبدة بن الطبيب"</p>
<p>176. ابن منظور (مُجَّد بن مكرم بن منظور، ت 711 هـ): . لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر ومراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2003</p>
<p>177. منقور عبد الجليل: . علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط 1 ، 2010</p>
<p>178. مهدي المخزومي: . في النحو العربي قواعد وتطبيق، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، دمشق، سوريا، ط 2 ، 1986</p>

<p>. في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 2 ، 1986</p>
<p>179. المؤيد بالله (يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم ، ت 745 هـ): . الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب الخدوية، مطبعة المقتطف، مصر، 1333 هـ</p>
<p>180. الميداني (عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي، ت 1298 هـ): . اللُّبَاب في شرح الكتاب، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، د 1</p>
<p>181. النابغة الذبياني (أبو أمامة زياد بن معاوية بن صباب، ت 604 م): . ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 3 ، 1996</p>
<p>182. نايف خرما: . أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1978</p>
<p>183. أي النجم العجّلي (أبو الفضل بن قدامة بن عبد الله بن الحارث، ت 130 هـ): . ديوان أبي النّجْم العِجْلي، جمع وشرح وتحقيق: مُجَدُّ أُوَيْب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 2006</p>
<p>184. نصر سلمان وسعاد سطحي: . أحكام الخطبة والزواج في الشريعة الإسلامية، دار الفجر، قسنطينة، الجزائر، ط 1 ، 2005</p>
<p>185. هادي أحمد فرحان الشجيري: . الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2001</p>
<p>186. هادي نهر: . علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1 ، 2007</p>

<p>187. الهروي (علي بن مُجَّد النحوي الهروي، ت 415 هـ): . الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ط 2 ، 1993</p>
<p>188. ابن هشام (جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ت 76 هـ) . مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك ومُجَّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1 ، 1964 . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تصحيح وتنقيح: مُجَّد أبو فضيل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2001</p>
<p>189. أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري أبو هلال، ت 395 هـ): . الفروق اللغوية، تحقيق وتعليق: مُجَّد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د ط، د ت</p>
<p>190. ابن الهمام (كمال الدين مُجَّد بن عبد الواحد السيواسي، ت 861 هـ): . فتح القدير، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط ، د ت</p>
<p>191. هيفاء عثمان عباس فداء: . زيادة الحروف بين المنع والتأييد، دار القاهرة، القاهرة، مصر، د ط ، 1421 هـ</p>
<p>192. وهبة الزحيلي: . أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 3 ، 2005 . الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 2 ، 1985</p>
<p>193. ابن يعيش (موفق الدين أبوالبقاء يعيش بن علي، ت 643 هـ): . شرح المفصل، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 ، 2001</p>

. المصادر الأجنبية:

<p>1. Bach and Harms : – (Eds). Universals in Linguistic Theory (N.Y. Holt, Rinehart and Winston), 1968</p>
<p>2. Carroll , John B. : – Language and Thought, Prentice – Hall , Inc, New jersey . P. 3.</p>
<p>3. Cooper , W . E . and J.R. Ross: – Word order .R. Grossman , J. San and T. Vance (Eds.) Chicago Illinois , The Chicago Linguistic Society , 1975 .p.2.</p>
<p>4. Durkheim : – Les Règles de La Méthode Sociologique</p>
<p>5. Firth : – Tongues Of Men , PP . 31 – 32 . Firth : Tongues Of Men , PP . 31 32 .</p>
<p>6. Jeanne Martinet : – Clefs Pour la Sémiologie ; Editions Seghers .1973 . P/ 5</p>
<p>7. Jespersen: – Language , p. 23 .</p>
<p>8. John Waternan : – Perspectives in Linguistics Chicago : The University of Chicago Press. 1963. P 13</p>
<p>9. Lerlat (p): – Sémantique descriptive, Hachette, paris, 1983</p>
<p>10. S. Ullmann: – Meaning and style, Oxford, 1973, p 31</p>
<p>11. Sapir (Edward) : – Language :Newyork 1921 pp. 5-6 – Le Langage – Introduction à L ’ Etude de La parole . Traduction de S. M.Guillemain ; payot , paris 153</p>

- الرسائل الجامعية:

<p>1. الحسين بركات: . أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند فخر الدين الرازي في كتابه (التفسير الكبير)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة المسيلة، 2017 - 2018</p>
<p>2. دحمان نور الدين: . الترجمة المجازية من خلال الفكر اللساني الحديث، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه، جامعة وهران، 2011 - 2012</p>
<p>3. عبد الحكيم آدم منان: . نظرية الحقول الدلالية - دراسة تطبيقية على المعاجم العربية - ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، جامعة النيلين، 2017 ، السودان</p>
<p>4. عبير بنت أحمد بن فاضل بن غانم الثقفي: . المسائل الأصولية المتعلقة بمباحث الألفاظ التي اختلف فيها الرازي في المحصول والآمدي في الإحكام، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2010 ، المملكة العربية السعودية</p>
<p>5. عمار قلالة: . التطور الدلالي في مقاييس اللغة لابن فارس، رسالة ماجستير في الآداب واللغة العربية، تخصص "اللسانيات واللغة العربية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 ، الجزائر</p>
<p>6. فريجة محمد جوهر فلمبان: . المجاز اللغوي وأثره في إثراء اللغة العربية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في النحو، جامعة الملك عبد العزيز بمكة، المملكة العربية السعودية، 1981</p>
<p>7. مارينا نجار: . معاني حروف الجر بين الوصف اللغوي القديم والاستعمال اللغوي المعاصر، رسالة ماجستير، جوان 1986 ، بيروت، لبنان</p>

المقالات:

<p>1. بدر بن سالم بن جميل القطيبي: . المحذور اللغوي بين اللامساس والتلطف في التعبير، مجلة الآداب، جامعة بنها، مصر، العدد الأربعون، أبريل 2015</p>
<p>2. بعداني عبد القادر: . حقل الملابس في معجم "جمهرة اللغة" لابن دريد، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة ميلود معمري - تيزي وزو - الجزائر، العدد: الرابع والعشرون (24)، 2014</p>
<p>3. عبد المجيد الماشطة: . النحو الاشتقاقي وتطبيقاته، مقال نشر بمجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، العدد: 9 ، سنة النشر: 1974</p>
<p>4. عرابي أحمد - بن الشريف مُجد: . دلالة التعبير المجازي ومقصديّة الخطاب، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد الثاني، ماي 2016</p>
<p>5. عليان مُجد الحازمي: . علم الدلالة عند العرب، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدائها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، الجزء 15، العدد 27 ، جمادى الثانية 1424</p>
<p>6. عمار ساسي: . المنهج الوصفي الوظيفي، رسالة المسجد، العدد السادس، جوان 2009</p>
<p>7. عمار شلواي: . نظرية الحقول الدلالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مُجد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2002</p>
<p>8. عواطف عبد السلام عباس: . معاني صيغة فعيل، المجلة العلمية، جامعة الأزهر، الزقازق، مصر، ع 27 ، ج 2 ، 2015</p>

9. محمود جاد الرب:

. نظرية الحقول الدلالية والمعاجم المعنوية عند العرب، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، العدد الحادي والسبعون (71)، نوفمبر 1992

10. نوار عبيدي

. الدليل اللغوي وعلاقة اللفظ بالمعنى عند فخر الدين الرازي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010

المواقع الإلكترونية:

<https://youtu.be/DECFOY22bLM?t=8> /1

https://youtu.be/GcgM_Cg08Uw /2

<https://youtu.be/htDLZ4PAXA> :/3

فهرس

الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ. د	مقدمة:
45 - 5	مدخل: الدلالة المصطلح والنشأة:
5	المطلب الأول - مصطلح الح الدلالة:
6	المطلب الثاني - نشأة علم الدلالة (المسار التطوري لعلم الدلالة):
6	أ - الهنود:
7	1 - نشأة اللغة:
7	2 - العلاقة بين الدال والمدلول:
7	3 - أقسام دلالات الكلمة:
8	ب - اليونان:
8	1 - نشأة اللغة:
8	2 - العلاقة بين الدال والمدلول:
9	3 - أبعاد العلامة اللسانية (الدليل اللغوي):
9	ج - الرومان:
9	- أصناف الكلمات:
10	د - القرون الوسطى (476 - 1500) م:
10	1 - مرحلة العصور المظلمة:
10	2 - المرحلة الثانية:
11	هـ - عند علماء العرب:
12	1 - لفظ الدلالة في القرآن الكريم ومعاجم اللغة:
12	1.1 - مصطلح الدلالة في القرآن الكريم:
14	- استنتاج:
15	2.1 - مصطلح الدلالة في معاجم اللغة العربية:
16	- استنتاج:
17	2 - عند الفلاسفة:

17	1.2 - المفاهيم الدلالية عند أبي نصر الفارابي (257-339) هـ
17	1.1.2 - أقسام اللفظ باعتبار دلالاته على المعنى:
19	2.1.2 - أقسام اللفظ باعتبار وضعه للمعنى:
19	2.2 - المفاهيم الدلالية عند ابن سينا (375 - 428) هـ
20	1.2.2 - الإنسَان مستودع للبنيات الدلالية:
21	2.2.2 - الخاصية الاجتماعية للغة:
22	3.2.2 - العلامة اللسانية:
22	4.2.2 - العلاقة بين طرفي العلامة اللسانية:
23	5.2.2 - أقسام اللفظ:
24	6.2.2 - أقسام الدلالة:
25	3 - عند اللغويين
25	- تمهيد:
26	1.3 - الدلالة الصوتية عند ابن جني:
27	2.3 - الدلالة الصرفية عند ابن جني:
28	1.2.3 - صيغة التضعيف (فَعَّلَ):
28	2.2.3 - صيغة "اسْتَفْعَلَ":
29	3.2.3 - صيغة "فَعَّلَل":
29	4.2.3 - صيغة "الْفَعْلَان" في المصادر الرباعية:
29	3.3 - اصطلاحية الدلالة اللغوية عند ابن جني:
30	4.3 - الدال والمدلول (اللفظ والمعنى) عند ابن جني:
32	4 - عند علماء البلاغة:
32	- تمهيد:
	1.4 - الدليل اللساني واعتباطية العلاقة بين قطبيه عند
33	الجرجاني:
34	2.4 - معيار المفاضلة بين الألفاظ عند الجرجاني:
35	5 - مقارنة بين نظريتي ابن جني والجرجاني الدلالية:

36	و - عصر النهضة ومطلع العصر الحديث ق (14-18) م:.....
36	1 - تقنين القواعد:.....
36	2 - تأسيس المجامع اللغوية:.....
36	3 - الاهتمام باللغات العالمية:.....
37	4 - علم أصول الكلمات:.....
37	5 - صناعة المعاجم:.....
38	ز - علم الدلالة بعد مطلع القرن التاسع عشر:.....
38	1 - أوليات علم الدلالة:.....
39	2 - علم الدلالة بعد تصحيح رأي بلومفيلد:.....
40	ح - بين علمي الدلالة وأصول الفقه:.....
40	1. التعريف بعلم أصول الفقه.....
42	2. أقسام اللفظ عند الأصوليين
42	1.2 - طريقة المتكلمين:.....
43	2.2 - طريقة الحنفية.....
46	الفصل الأول: لمحة مختصرة عن حياة الرازي وكتابه المحصول:.....
46	المبحث الأول: لمحة مختصرة عن عصره وحياته:.....
46	المطلب الأول : لمحة مختصرة عن عصر الرازي:.....
46	المطلب الثاني : اسمه ونسبه ومولده:.....
47	المطلب الثالث : نشأته ومكانته العلمية والعملية:.....
49	المطلب الرابع: مؤلفاته:.....
50	أ - المؤلفات الأصولية:.....
50	1 - المحصول في أصول الفقه، وله ثلاث طبعات:.....
50	2 - المعالم في أصول الفقه، تحقيق وتعليق.....
50	3 - المنتخب أو منتخب المحصول.....
50	ب - مؤلفاته في التفسير:.....

50	1 - مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير.....
50	2 - سورة الفاتحة.....
50	ج - مؤلفاته في العقيدة:.....
50	- كتاب لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات.....
50	د - مؤلفاته في البلاغة:.....
50	- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز
51	هـ - مؤلفاته في علم الكلام:.....
51	1 - نهاية العقول.....
51	2 - تأسيس التقديس.....
51	و - مؤلفاته في الفقه:.....
51	- شرح الوجيز لحجة الإسلام الغزالي.....
51	ز - مؤلفاته في النحو:.....
51	- شرح المفصل للزمخشري.....
51	ح - مؤلفاته الأخرى.....
51	- مناقب الشافعي، مكتبة العلامة.....
51	المطلب الخامس: وفاته:.....
51	المبحث الثاني: "كتاب المحصول في أصول الفقه": اسمه ومنهجه:.....
51	المطلب الأول: اسم كتاب "المحصول في أصول الفقه":.....
52	المطلب الثاني: منهجه في المحصول:.....
53	أ: تقسيم الموضوعات:.....
53	ب: كثرة الاستدلال:.....
53	ج: قوة الحجة عند نقل الأدلة:.....
53	د: الترجيح:.....
54	الفصل الثاني: اللغة وأقسام الدلالة عند الرازي:.....
54	- تمهيد

55	المبحث الأول: مفهوم اللغة:.....
55	أولا - في اللغة:.....
56	ثانيا - في الاصطلاح:.....
57	أ - عند ابن جني.....
58	ب - عناصر التعريف.....
58	1 - أصواتا:.....
58	1.1 - الجانب الفيزيائي (المادي البحث):.....
61	2.1 - الجانب الفيزيولوجي (العضوي):.....
62	3.1 - الجانب النفسي (داخل الدماغ):.....
64	2 - تعبيرا (وظيفة اللغة):.....
67	3 - تعبيرا يعبر بها كل قوم (اللغة والمجتمع):.....
69	4 - تعبيرا يعبر بها كل قوم عن أغراضهم:.....
70	ج. مفهوم الكلام (اللغة) عند فخر الدين الرازي:.....
71	- شرح التعريف وتحليله:.....
74	د. التعريف المرتضى للغة (الكلام).....
74	- شرح التعريف:.....
76	المبحث الثاني نشأة اللغة (الكلام):.....
76	- تمهيد:.....
76	أولا: النظرية التوقيفية:.....
76	أ - القائلون بها وحججهم:.....
79	ب - نقد حججهم:.....
80	ثانيا: النظرية الاصطلاحية:.....
80	أ - القائلون بها وحججهم:.....
81	ب - نقد حججهم:.....
82	ثالثا: النظرية التركيبية:.....

87	رابعاً: موقف الرازي:.....
89	خامساً: مذهب "عَبَادِ بْنِ سُلَيْمَانَ الصَّيْمَرِيِّ" (ت 250 هـ):.....
90	المبحث الثالث العلامة اللسانية وطبيعة العلاقة بين طرفيها.....
90	أ - العلامة اللسانية:.....
92	ب - طبيعة العلاقة بين طرفيها:.....
95	- استنتاج:.....
96	المبحث الرابع: أقسام الدلالة عند الرازي:.....
96	أولاً - الدلالة غير اللفظية (غير اللسانية):.....
96	أ - تعريفها:.....
96	ب - أقسامها عند الرازي:.....
96	1 - الدلالة غير اللفظية الوضعية:.....
97	2 - الدلالة غير اللفظية العقلية:.....
97	3 - الدلالة غير اللفظية الطبيعية:.....
98	ثانياً - الدلالة اللفظية (اللسانية):.....
98	أ - تعريفها:.....
98	ب - أقسامها عند الرازي:.....
98	1 - الدلالة اللفظية العقلية:.....
98	2 - الدلالة اللفظية الطبيعية:.....
99	3 - الدلالة اللفظية الوضعية:.....
100	1.3 - أقسام الدلالة اللفظية الوضعية عند الرازي:.....
100	1.1.3: باعتبار دلالة اللفظ على تمام معناه:.....
100	- دلالة المطابقة.....
100	- دلالة التضمن:.....
100	- دلالة الالتزام.....
100	- موقف الأصوليين من هذا التقسيم:.....
102	- تنبيه فيما يخص دلالة الالتزام عند الرازي:....

102	2.1.3 - باعتبار كيفية دلالة اللفظ على المعنى:.....
102	- دلالة الاقتضاء:.....
103	- دلالة الإيماء:
103	- إشارة النص:.....
103	- المفهوم:
104	- مفهوم الموافقة:.....
104	- مفهوم المخالفة:.....
	3.1.3 - باعتبار استقلالية اللفظ المفرد بالمفهومية أو
104	المعلومية:.....
104	- الاسم:.....
104	- تعريف الاسم عند الرازي:.....
105	- علامات الاسم عند الرازي.....
105	- العلامات اللفظية:.....
105	- العلامات المعنوية:.....
105	- الفعل:.....
105	- الحرف:.....
105	4.1.3 - باعتبار وحدة اللفظ والمعنى أو تكثرهما:
105	- متواطئ:.....
106	- متباين:.....
106	- مترادف:.....
106	- مشترك:.....
106	5.1.3: باعتبار مراتب الظهور والخفاء:.....
106	- من حيث ظهور المعنى:
106	- المحكم:.....
106	- الظاهر.....
107	- النص:.....

107	- المفسر:
107	- من حيث خفاء المعنى:
107	- المتشابه:
108	- المؤول:
108	- لمجمل:
110	الفصل الثالث: قضايا نحوية وصرفية:
110	المبحث الأول: الجملة والكلام عند الرازي:
110	- تمهيد:
111	أولاً: مفهوم الجملة والكلام:
111	أ - في اللغة:
112	ب - عند اصطلاح النحاة:
112	1 - عند النحاة القدامى:
114	2 - عند فخر الدين الرازي:
116	3 - عند النحاة الغربيين:
116	1.3 - المعيار الدلالي:
117	2.3 - المعيار البنيوي (الشكلي):
117	3.3 - معيار الإسناد عند التحويليين:
118	4 - عند النحاة المحدثين:
119	ثانياً - أهمية الإسناد في بناء الجملة:
122	المبحث الثاني: أقسام الجملة عند فخر الدين الرازي:
122	أولاً - باعتبار الشكل (بحسب طبيعة صدرها):
122	أ - الجملة الاسمية:
123	ب - الجملة الفعلية:
125	ثانياً - باعتبار الوظيفة التي تؤديها:
125	أ - الجملة الخبرية:

126	ب - الجملة الإنشائية:.....
127	ثالثا - باعتبار الموقع الإعرابي الذي تحتله:.....
127	أ - جمل لها محل من الإعراب:.....
127	ب - جمل ليس لها محل من الإعراب:.....
128	المبحث الثالث: الاشتقاق وأقسامه:.....
128	- تمهيد:.....
129	أولا - مفهوم الاشتقاق لغة واصطلاحا:.....
130	ثانيا - أقسام الاشتقاق:.....
130	أ - الاشتقاق الأصغر:.....
131	ب - الاشتقاق الأكبر:.....
132	ج - الاشتقاق الكبير (القلب):.....
132	د - النحت (الاشتقاق الكُبار):.....
133	1 - النحت النسبي:.....
133	2 - النحت الفعلي:.....
133	3 - النحت الاسمي:.....
133	4 - النحت الوصفي:.....
133	ثالثا - اشتراطُ بقاءِ الصِّفَةِ المِشْتَقَّةِ مِنْهَا لِإِطْلَاقِ الأَسْمِ المِشْتَقِّ حَقِيقَةً:.....
133	أ - المذهب الأول:.....
134	ب - المذهب الثاني:.....
136	ج - المذهب الثالث (التوقف):.....
136	د - الترجيح:.....
137	المبحث الرابع: دور الاشتقاق في توجيه دلالة الألفاظ:.....
137	- تمهيد:.....
137	أولا: ضبط بنية الكلمة بناء على أصلها:.....
139	ثانيا: دلالة الصيغ:.....

140 ثالثا: الفروق الدلالية:
142 الفصل الرابع: دلالة السياق وحروف المعاني:
142 المبحث الأول: السياق، مرادفته، وأقسامه عند الرازي:
142 - تمهيد:
143 أولا - السياق وأقسامه:
143 أ - تعريف السياق:
145 ب - أقسامه:
146 1 - القرائن المقالية (السياق المقالي أو اللغوي):
146 2 - القرائن الحالية (السياق المقامي أو الحالي):
147 ثانيا - المصطلحات الدالة عليه:
148 المبحث الثاني: مجالات إعمال السياق عند الرازي:
148 أولا - في مبادئ اللغة:
152 ثانيا - تفسير بعض النصوص الشرعية:
153 المبحث الثالث: حروف المعاني:
153 - تمهيد:
154 أولا تعريفها:
158 ثانيا: أقسامها:
158 أ : حروف العطف وعددها:
158 1: تعريف العطف لغة واصطلاحا:
160 2: التعليق على هذه التعريفات:
162 ب : حروف الجر وعددها:
162 1: تعريف الجر لغة واصطلاحا:
164 2: أقسام حروف الجر عند النحاة:
167 المبحث الرابع: معاني هذه الحروف وثمرتها الاختلاف فيها:
167 أولا - معاني هذه الحروف:

167	أ: حروف العطف:.....
167	1 - "الواو":.....
168	1.1 - مذاهب العلماء في دلالة الواو:.....
170	2.1 - أدلة هذه المذاهب:.....
172	3.1 - الترجيح:.....
176	2 - "الفاء":.....
178	ب - حروف الجر:.....
178	1 - "في":.....
179	1.1 - المصاحبة:.....
179	2.1 - الاستعلاء:.....
179	3.1 - التعليل:.....
179	4.1 - السببية:.....
179	5.1 - يكون بمعنى "الباء":.....
179	6.1 - يكون بمعنى "إلى":.....
179	7.1 - بمعنى "من" الجارة:.....
180	8.1 - زائدة للتأكيد:.....
180	9.1 - المقايسة:.....
180	2 - "مِنْ":.....
180	1.2 - التبويض:.....
181	2.2 - بيان الجنس:.....
181	3.2 - البدل:.....
181	4.2 - الفصل:.....
182	5.2 - التعليل:.....
182	6.2 - أن تكون بمعنى "الباء":.....
182	7.2 - أن تكون للاستعلاء؛ أي بمعنى "عَلَى":.....

182	8.2 - أن تكون بمعنى "في":
183	9.2 - أن تكون بمعنى "عند":
183	10.2 - أن تكون للمجازة؛ أي بمعنى "عن":
183	11.2 - أن تكون زائدة للتوكيد:
184	3 - "إلى":
184	1.3 - أن تكون بمعنى "مع":
184	2.3 - التبيين:
184	3.3 - أن تكون بمعنى "اللام":
185	4.3 - أن تكون بمعنى "في":
185	5.3 - أن تكون بمعنى "من":
185	6.3 - أن تكون بمعنى "عند":
185	7.3 - أن تكون زائدة:
186	4 - "الباء":
187	1.4 - الإصاق:
187	2.4 - المصاحبة:
188	3.4 - التبعض:
188	4.4 - الاستعلاء:
188	ج : حروف الحصر (القصر):
188	1- تعريف الحصر لغة واصطلاحاً:
189	2 - آليات الحصر (طرقه):
189	1.2 - أن يكون القصر بدلالات في الكلام:
189	2.2 - أن يكون القصر ببعض الأدوات:
189	1.2.2 النفي والاستثناء:
190	2.2.2 - "إِنَّمَا" بكسر الهمزة:
190	3.2.2 - العطف:

192 ثانيا: ثمة الاختلاف في هذه لحروف:
192 تمهيد:
192 أ - ترتيب فرائض الوضوء فيما بينها:
193 ب - وقوع الطلاق بانتهاء مدة الإيلاء:
195 ج - الاختلاف في إثبات "في" وحذفها عند اتصالها بالظرف:
195 1 - مع ظروف الزمان:
195 2 - مع ظروف المكان:
196 د - اشتراط نقل التراب إلى محل التيمم (الوجه واليدين):
197 هـ - الاختلاف في دخول المرافق في الغسل:
198 و - القَدْرُ الْمُجْزِئُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ:
199 ز - إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم ونَقِيْهَا عَنْ غَيْرِهِ (الشَّرِيكُ الْمُقَاسِمُ وَالْحَازِ):
201 الفصل الخامس: الحقول الدلالية والتطور الدلالي:
201 المبحث الأول: الحقول الدلالية:
201 تمهيد:
202 أولا - مفهومها، أسسها، وأنواعها:
202 أ - مفهومها:
204 ب - أسسها (مبادئها):
205 ج - أنواعها:
205 1 - بنى القرابة الدلالية:
205 2 - الحقول المتدرجة:
206 3 - الحقول التركيبية (الستجماتية):
206 4 - الحقول الدلالية الصرفية:
208 ثانيا - نشأتها، قيمتها، وتحليلاتها عند الرازي:
208 أ - نشأتها:
212 ب - قيمتها العلمية (أهميتها):

213	ج - تجلياتها عند الرازي:.....
213	1: المترادف:.....
214	1.1 - تعريفه لغة:.....
214	2.1 - تعريفه اصطلاحا:.....
215	3.1 - التحليل:.....
216	4.1 - موقف العلماء من الترادف:.....
219	5.1 - شروط الترادف عند المحدثين:.....
220	2: المشترك:.....
220	1.2 - لغة:.....
220	2.2 - اصطلاحا:.....
220	3.2 - التحليل:.....
222	4.2 - موقف العلماء من المشترك:.....
223	5.2 - أسباب وقوع المشترك:.....
223	3: قاعدة العام:.....
223	1.3 - تعريفه لغة:.....
223	2.3 - تعريفه اصطلاحا:.....
224	3.3 - صيغ العام:.....
225	4.3 - التحليل:.....
	5.3 اختلاف الأصوليين في استعمال ألفاظ العموم في العموم:.....
227	1.5.3 - مذهب أرباب الخصوص:.....
228	2.5.3 - مذهب أرباب العموم:.....
230	3.5.3 - الترجيح:.....
230	4: قاعدة المطلق:.....
230	1.4 - تعريفه لغة:.....
230	2.4 - اصطلاحا:.....

231	3.4 - التحليل:.....
233	4.4 - حمل المطلق على المقيد:.....
234	1.4.4 - المذهب الأول:.....
234	2.4.4 - المذهب الثاني:.....
234	3.4.4 - المذهب الوسط:.....
235	المبحث الثاني: التطور الدلالي:.....
235	تمهيد:.....
236	أولا - مفهومه، أسبابه، وطرقه:.....
236	أ - مفهومه:.....
236	1 - تعريفه لغة:.....
237	2 - اصطلاحا:.....
237	ب - أسبابه:.....
238	1 - الحاجة:.....
238	1.1 - طريقة المجاز (الانحراف اللغوي):.....
	2.1 - ما تقوم به المجامع اللغوية أو الهيئات العلمية لمسايرة
238	التطور الحاصل في الحياة:.....
239	2 - الاستعمال:.....
239	1.2 - بلى الألفاظ:.....
240	2.2 - الابتذال:.....
240	1.2.2 - السياسية:.....
240	2.2.2 - النفسية العاطفية:.....
240	3 - سوء الفهم:.....
241	ج - طرقه (أعراضه):.....
241	1 - توسيع المعنى (امتداده):.....
242	2 - تضيق المعنى:.....
243	3 - انحطاط الدلالة:.....

243	4 - رقي الدلالة:.....
243	5 - نقل الدلالة:
244	ثانيا - تجلياته عند الرازي:.....
244	- تمهيد:.....
244	أ - الحقيقة:
245	1 - تعريفها لغة:.....
245	2 - اصطلاحا:.....
246	3 - أقسام الحقيقة:.....
246	1.3 - الحقيقة اللغوية:.....
246	2.3 - الحقيقة الشرعية:.....
247	3.3 - الحقيقة العرفية:.....
247	4.3 - التحليل:.....
	4 - مخالفة الرازي لجمهور الأصوليين في الحقيقة الشرعية ودليله
249	على ذلك:.....
251	ب - المجاز:.....
251	1 - لغة:.....
252	2 - اصطلاحا:.....
252	3 - أقسام المجاز:.....
252	1.3 - مجاز لغوي:.....
252	2.3 - مجاز شرعي:.....
252	3.3 - مجاز عرفي عام:.....
252	4.3 - مجاز عرفي خاص:.....
253	4 - التحليل:.....
256	ج - المعايير التمييزية للدلالة الحقيقية والمجازية:.....
256	1 - معيار الانتشار لدلالة اللفظ الحقيقية:.....
257	2 - استعمال اللفظ المنسي في المعنى المنسي:.....

257	3 - إطلاق اللفظ على ما يستحيل تعلقه به عقلا:..... د - المسائل التي خالف فيها الرازي جمهور الأصوليين فيما يتعلق
257	بالحقيقة و المجاز..... 1 - المسألة الأولى: "هل يكفي وجود العلاقة بين الحقيقة والمجاز أو
257	لا بد من اعتبار العرب لها؟".....
260	2 - المسألة الثانية: "استلزام المجاز للحقيقة":.....
263	الخاتمة:
265	فهرس الآيات القرآنية:.....
279	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة:.....
281	فهرس الشواهد الشعرية:.....
285	قائمة المصادر والمراجع
313	فهرس الموضوعات
330	الملخ ص:.....

الملخص

الملخص

تناول البحث الدلالة عند فخر الدين الرازي في ضوء اللسانيات الحديثة من خلال كتابه (المحصل في أصول الفقه)؛ ذلك أن فخر الدين الرازي (ت 606 هـ) علم من أعلام اللغة والأصول والفلسفة والفكر، وعلم الكلام الذين ساهموا في تطوير الفكر العربي والإسلامي في القرن السادس الهجري، وكتابه المحصول تميز بجملة من الخصائص اللغوية والنحوية والصرفية والدلالية.

فالمدخل تناول مصطلح علم الدلالة وتطوره عبر العصور في الضفتين الغربية والعربية حيث تمت الإشارة فيه إلى مصطلح الدلالة عند الهنود واليونان والرومان، ثم مصطلح الدلالة في القرآن الكريم ومعاجم اللغة العربية، فالفاهيم الدلالية عند الفلاسفة كالفراي وابن سينا واللغويين كابن جني والبلاغيين كالجرجاني، ثم عصر النهضة وأخير أقسام الدلالة عند الأصوليين، واختص الفصل الأول بالحديث عن حياة الرازي وعصره وأثاره واسم كتابه المحصول ومنهجه فيه، وتناول الفصل الثاني بعض القضايا العامة كمفهوم اللغة ونشأتها والدليل اللساني وأقسام الدلالة عند الرازي باعتبار عدة، وجاء الفصل الثالث للحديث عن بعض القضايا النحوية والصرفية كالجمله وأقسامها والاشتقاق ودوره في توجيه دلالة الألفاظ، وجاء الفصل الرابع ليتناول السياق (أقسامه، مصطلحاته، مجالات إعماله عند الرازي) وحروف المعاني (مفهومها، أقسامها، معناها، ثمة الاختلاف فيها) ودور كل منهما في توجيه دلالة الألفاظ.

وأما الفصل الخامس فقد تناول الحقول الدلالية (نشأتها، أنواعها، قيمتها، وتحليلاتها عند الرازي) والتطور الدلالي (أسبابه، طرقه، تجلياته عند الرازي)، كما تم الحديث فيه عن المعايير التمييزية بين الدلالة الحقيقية والمجازية وكذلك المسائل التي خالف فيها الرازي جمهور الأصوليين والآمدني.

وجاءت خاتمة البحث لتتضمن جملة من النتائج منها:

- استثمار الرازي لعناصر السياق بنوعيه في توجيه الدلالة.

- اعتماده على الاشتقاق في توجيه دلالة الألفاظ.

Abstract :

The treatise deals with the significance of Fakhr al-Din al-Razi in the light of modern linguistics through his book (Al-Majsul fi Usul al-Fiqh); That is because Fakhr al-Din al-Razi (died 606 AH) was one of the prominent figures of language, origins, philosophy, thought, and theology who contributed to the development of Arab and Islamic thought in the sixth century AH.

The introduction dealt with the term semantics and its development through the ages in the West Bank and the Arab world, where reference was made to the term semantics among the Indians, Greeks and Romans, then the term semantics in the Holy Qur'an and Arabic dictionaries, the semantic concepts of philosophers such as Al-Farabi and Ibn Sina, linguists such as Ibn Jinni and rhetoricians such as Al-Jurjani, then the Renaissance And the last sections of semantics for the fundamentalists, and the first chapter was devoted to talking about Al-Razi's life, his era, his effects, the name of his book Al-Majsal and his method in it. And the derivation and its role in directing the semantics of the words. The fourth chapter deals with the context (its divisions, terminology, fields of action according to Al-Razi) and the letters of meanings (their concept, their divisions, their meaning, the fruit of the difference in them) and the role of each of them in directing the semantics of the words.

As for the fifth chapter, it dealt with the semantic fields (their origin, types, value, and manifestations according to Al-Razi) and the semantic development (its causes, methods, manifestations according to Al-Razi).

The conclusion of the research came to include a number of results, including:

- Al-Razi's investment of both types of context elements in directing semantics.
- His reliance on derivation in directing the semantics of words.